الجمهـوريــة الجـزائـريـة الديمقـراطيـة الشعـبيــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمـي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
مخبر: ECOFIMA

Université de 20 Aout 1955 Skikda
Faculté des sciences économiques
Commerciales et sciences de Gestion
Département : sciences économiques
Laboratoire ECOFIMA

أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د

تخصص إقتصاد التنمية المستدامة

بعنوان:

واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية

إعـــداد الطالبة:
منى منصـوري

إشراف الأستاذ:
د. رضـا يونس بوعصيدة

أعضـــاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الخبير	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
صبري مقيمح	أستاذ محاضر أ	رئيسا	20 أوت 1955- سكيكدة
رضا يونس بوعصيدة	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	20 أوت 1955- سكيكدة
مريم مسيعد	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	20 أوت 1955- سكيكدة
حدة أوضايفية	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	20 أوت 1955- سكيكدة
كريم زرمان	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	عباس لغرور- خنشلة
سامية غربي	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا	عبد الحمدي مهري- قسنطينة 2

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

{ إِنْ أُرِيدُ إِلا الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ}

صدق الله العظيم

[هود: 88]

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا العمل ووفقنا لإنجازه

أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى الأستاذ الدكتور المشرف "يونس بوعصيدة رضا" وأقدم له أسمى عبارات التقدير على كل توجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث

أشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري إلى كل من ساهم في إعداد هذه الأطروحة من قريب أو من بعيد

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما، ومن لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما

إلى والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى جميع أفراد عائلتي وكل الأحباب والأصدقاء

وخاصة إلى من كان لي عونا وسندا

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الآية	
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	III-I
قائمة الجداول	V-IV
قائمة الأشكال	VII-VI
قائمة الكلمات المركبة والإختصارات	XI-VIII
مقدمة عامة	**أ-ز**
الفصل الأول: الإطار النظري التنمية المستدامة	
تمهيد	**1**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وركائزها الأساسية	**2**
1. 1 تطور مفهوم للتنمية المستدامة	**2**
2. 1 ماهية التنمية المستدامة ومستوياتها	**18**
3. 1 مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة	**29**
المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة	**35**
1. 2 قياس التنمية المستدامة	**35**
2. 2 المؤشرات القطاعية	**38**
3. 2 المؤشرات الأساسية المجمعة	**40**
المبحث الثالث: الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)	**44**
1. 3 الأهداف الإنمائية للألفية MDGs ونتائجها	**45**
2. 3 أهداف التنمية المستدامة SDGs (2015-2030)	**50**
3. 3 العلاقة والفرق بين الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)	**76**
خلاصة الفصل	**80**

الفصل الثاني: سياسات وبرامج التنمية المستدامة في الجزائر	
تمهيد	**81**
المبحث الأول: الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وسياساتها	**82**
1.1 ماهية الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	**82**
2.1 المبادئ الأساسية لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وبعض الممارسات الناجحة في إطارها	**86**
3.1 سياسات التنمية المستدامة	**91**
المبحث الثاني: الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر	**99**
1.2 حتمية تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر	**99**
2.2 أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر	**104**
3.2 اعتماد استراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر	**112**
4.2 الإطار التشريعي والمؤسساتي والآليات المالية لإستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر	**120**
المبحث الثالث: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2019	**138**
1.3 برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001- 2004	**138**
2.3 البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي 2005-2009	**144**
3.3 برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014	**156**
4.3 البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 ونموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2019)	**162**
خلاصة الفصل	**172**
الفصل الثالث: الجزائر بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة	
تمهيد	**173**
المبحث الأول: تقييم الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) في الجزائر (2000-2015)	**174**
1.1 تبني الجزائر للأهداف الإنمائية للألفية	**174**

2.1 إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر حسب الهدف	**177**
3.1 النتائج المحققة في نهاية الفترة المحددة للأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر	**209**
المبحث الثاني: الإنتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة SDGs في الجزائر	**212**
1.2 الإلتزام الدستوري والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة كإطار لتنفيذ خطة 2030	**212**
2.2 رصد ومتابعة أهداف التنمية المستدامة، وعمليات التوعية في إطارها	**216**
3.2 أداء الجزائر في أهداف التنمية المستدامة SDGs حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة (The SDG Index)	**221**
المبحث الثالث: تقييم التقدم المحرز في SDGs في الجزائر استجابة لخطة التنمية المستدامة 2030 (فترة أولية 2016–2019)	**234**
1.3 الأهداف التي تندرج ضمن توفير الحاجات الأساسية لحياة السكان	**235**
2.3 الأهداف التي تندرج ضمن تحقيق المساواة وعدم تهميش أحد	**268**
3.3 الأهداف التي تندرج ضمن العمل المناخي وحماية النظم البيئية	**281**
4.3 الأهداف التي تندرج ضمن الصناعة والإبتكار والمدن المستدامة والشراكة العالمية	**291**
5.3 تحديات ومتطلبات بلوغ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر	**298**
خلاصة الفصل	**306**
خاتمة عامة	**307**
قائمة المراجع	**314**
ملخص	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
.1	تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	3
.2	الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) ومؤشرات قياسها	49-47
.3	أهداف التنمية المستدامة SDGS وأمثلة على مؤشرات قياسها	74-73
.4	أوجه الإختلاف بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة	77
.5	العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة على مستوى الهدف	79-78
.6	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001- 2004	143
.7	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	154
.8	محتوى البرنامج الخماسي 2010-2014 فيما يخص تحسين التنمية البشرية	159-158
.9	البرنامج الخماسي 2010-2014 حسب القطاعات الإقتصادية لأخرى	160
.10	تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لمستوى المعيشة ب(%) خلال الفترتين 87-94 و95-2000	177
.11	نسبة السكان الجزائريين الذين يعيشون على أقل من 1 دولار يوميا (معادلة بالقوة الشرائية)	179
.12	صافي معدل الالتحاق بالتعليم الإبتدائي في الجزائر	181
.13	معدل الالتحاق الإجمالي للفتيات مقارنة بالأولاد في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي في الجزائر	184
.14	مؤشر التكافؤ(المناصفة) "إناث/ذكور" في نظام التعليم في الجزائر	185
.15	تطور حالات فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في الجزائر	195
.16	إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)	199
.17	الحضائر الوطنية (المحميات) في الجزائر	202-201
.18	المناطق البرية والبحرية المحمية في الجزائر (نسبة مئوية من إجمالي المساحة الإقليمية)	203
.19	الإشتراك في الهاتف الثابت والمحمول واستخدام الأنترنيت في الجزائر للفترة 2000- 2015	207
.20	متوسط أداء الجزائر بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة ال 17 حسب مؤشر SDG's العالمي 2019	225

.21	تصنيف الدول الأولى في مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية 2019	231
.22	أداء الجزائر في مؤشرات القضاء على الفقر حسب حسب مؤشر SDGs العربي 2019	236
.23	المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الجزائر (2016–2019)	240
.24	أداء الجزائر في مؤشرات القضاء على الجوع (2000–2019)	245
.25	أداء الجزائر في بعض المؤشرات الخاصة بالصحة الجيدة والرفاه	248
.26	أداء الجزائر في مؤشرات التعليم الجيد (2016–2018)	252
.27	مؤشرات المياه النظيفة والنظافة الصحية في الجزائر (2000–2017)	256
.28	مؤشرات تتبع الهدف السابع المتعلق بالتقدم نحو تحقيق الطاقة المستدامة في الجزائر	262
.29	توزيع الطاقة المتجددة المستغلة حسب الإستعمال	263
.30	مؤشر التكافؤ(المناصفة) "إناث/ذكور" في نظام التعليم في الجزائر 2018	269
.31	مؤشر الفوارق بين الجنسين في الجزائر (Global Gender Gap Index) سنة 2018	270
.32	مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (2015–2019)	280
.33	البصمة البيئية والقدرة البيولوجية للفرد في الجزائر سنة 2016	286
.34	ترتيب الجزائر في مؤشر الإبتكار العالمي (2017–2019)	295

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.	التطور التاريخي للتنمية المستدامة (أهم المحطات)	18
2.	التنمية المستدامة القوية والضعيفة	27
3.	المقاربة السوسيو–مركزية للتنمية المستدامة	28
4.	أبعاد التنمية المستدامة حسب Sachs (في مفهومه للتنمية الإيكولوجية)	33
5.	البعد الثقافي ضمن مرتكزات التنمية المستدامة	35
6.	الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية	46
7.	أهداف التنمية المستدامة ال17 (SDGs) للفترة 2015 – 2030	53
8.	التحولات الستة الرئيسية لتحقيق SDG، مدعومة بمبادئ "عدم ترك أي شخص في الخلف" والدوران والفصل	70
9.	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفئة العمرية 15–24 سنة في الجزائر لكلا الجنسين	182
10.	مؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الجزائر (لكل 1000 مولود حي)	188
11.	تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر والمغرب وفرنسا (لكل 100 ألف ولادة حية)	190
12.	نسبة الأشخاص المصابين بفيروس VIH الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكسية في الجزائر للفترة (2010–2015)	196
13.	خدمة الدين، كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات في كل من الجزائر والمغرب وتونس 2005–2013	204
14.	الخطوات اللازمة لمباشرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الجزائر	214

15.	نظام "إشارة المرور" و "الإتجاهات" في لوحات متابعة SDG's	223
16.	الأداء العام للجزائر في مؤشر SDG's العالمي 2019، ومتوسط الأداء بحسب كل هدف من SDG's	225
17.	لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة واتجاهاتها في الجزائر حسب مؤشر SDG's العالمي 2019	226
18.	الأداء العام للجزائر في مؤشر SDG's الإفريقي 2019، ومتوسط الأداء بحسب كل هدف من SDG's	228
19.	لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة واتجاهاتها في الجزائر حسب مؤشر SDG's الإفريقي 2019	229
20.	لأداء العام للجزائر في مؤشر SDG's للمنطقة العربية 2019 ومتوسط الأداء بحسب كل هدف من SDG's	232
21.	لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة واتجاهاتها في الجزائر حسب مؤشر SDG's العربي 2019	233
22.	مؤشر الجوع العالمي (GHI) في الجزائر (2000–2019)	246
23.	خطوط ربط الصرف الصحي في الجزائر (1999–2016) لكل ألف كلم	258
24.	عدد محطات تطهير مياه الصرف الصحي بالجزائر (1995–2016)	259
25.	نسبة الإعتماد على الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء في الجزائر	265
26.	أداء الجزائر في مكونات مؤشر الفجوة بين الجنسين 2018	271
27.	تمثيل النساء في اللجان التشريعية في البرلمان الجزائري سنة 2012	273
28.	المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات الدقيقة (PM2.5) في الجزائر 2017	283
29.	البصمة البيئية والقدرة البيولوجية للجزائر	285
30.	مؤشر الأداء البيئي (EPI) في الجزائر سنة 2018	289

قائمة الكلمات المركبة والإختصارات	
Definition التعريف	**Abbreviation** الإختصار
Commission Africaine de l'Energie	**AFREC**
Conseil National Économique et Social	**CNES**
	COP
Development Assistance Committee	**DAC**
dietary energy supply	**DES**
Food and Agriculture Organisation	**FAO**
International Development Goals	**IDG**
International Institute for Sustainable Development	**IISD**
Institut National de la Recherche Agronomique d'Algérie	**INRAA**
Ministère des Affaires Étrangères	**MAE**
Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement	**MATE**
Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et de la Ville	**MATEV**
Modes de Consommation de Production Durable	**MCPD**
Millennium Development Goals	**MDGs**
Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique	**NEPAD**
National Strategy for Sustainable Development	**NSDS**
L'organisation Arabe pour le Développement Administratif	**OADA**
Organisation for Economic Cooperation and Development	**OECD**
Observatoire national de l'environnement et du développement durable	**ONEDD**
Office National des Statistiques	**ONS**
Observatoire national de l'environnement et du développement durable	**ONEDD**
Plan d'Actions National pour l'Environnement et le Développement Durable	**PNAE-DD**
Policy coherence for development	**PCD**
policy coherence for sustainable Development	**PCSD**

Programme for International Student Assessment	**PISA**
Regional Center for Renewable Energy and Energy Efficiency	**RCREEE**
Rapport National sur l'État et l'Avenir de l'Environnement	**RNE**
	SDGs
Sustainable Development Solutions Network	**SDSN**
Stratégie Nationale de l'Environnement	**SNE**
Stratégie Nationale de l'environnement et du développement durable	**SNEDD**
Schéma national de l'aménagement du territoire	**SNAT**
United Nations Programme on HIV and AIDS	**UNAIDS**
United Nations Conference on Environment and Development	**UNCED**
United Nations Development Programme	**UNDP (PNUD)**
The United Nations Framework Convention on Climate Change	**UNFCCC**
United Nations Office on Drugs and Crime	**UNODC**
United Nations Statistical Commission	**UNSC**
World Health Organization	**WHO**

مقدمة عامة

مقدمة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي، ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار. ويعود هذا الاهتمام إلى تفاقم المشكلات البيئية التي تهدد الحياة فوق سطح الأرض، والضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف. فالإستدامة تعتبر نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى. والعالم اليوم أصبح على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف، وفق أبعادها المختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وحتى الثقافية؛ هي السبيل من أجل ضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

تبلور هذا المفهوم أول مرة في تقرير "برونتلاند" (مستقبلنا المشترك) سنة 1987، كما وصل الاهتمام العالمي بقضية البيئة ذروته من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة، الذي أصبح مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء؛ فعقدت من أجلها العديد من القمم والمؤتمرات العالمية. حيث تعتبر قمة الأرض التي عقدت في البرازيل سنة 1992، من أهم النشاطات الدولية التي انبثق عنها جدول أعمال القرن 21 (الأجندة 21)، والتي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد الدول لاستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

والجزائر كغيرها من الدول، مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت مضى، بمسايرة التحولات الاقتصادية والتطور التكنولوجي الهائل، وبتنفيذ برنامج مؤتمر قمة الأرض لبلوغ التنمية المستدامة؛ الأمر الذي يتطلب استراتيجية محددة المعالم تتكاثف فيها جهود مختلف المتعاملين الاقتصاديين، من خلال وضع سياسات وخطط وبرامج في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ خاصة وأن الجزائر قامت بإمضاء إطار الاتفاقية للأمم المتحدة للتغيرات المناخية سنة 1993، والموافقة على بروتوكول كيوتو 2005، إضافة إلى مختلف الاتفاقيات الدولية للتغيرات المناخية. وخاصة فيما يتعلق بالتزامها بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية خلال الفترة (2000-2015)، وبعدها أهداف التنمية المستدامة (2016-2030). فالجزائر أبدت استعدادها وإرادتها للمشاركة في الجهود العالمية للتقليل من التغيرات المناخية وتحقيق النمو الشامل والمستدام، وذلك بوضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

إشكالية البحث

سارعت الدول المتقدمة لتبني مفهوم التنمية المستدامة، بهدف تحقيق نمو إقتصادي مستدام وأكبر رفاهية للأفراد؛ وبالنسبة للدول النامية فقد أدركت بدورها هذه الحقيقة. وباعتبار الجزائر واحدة من الدول النامية، فهي لا

تخرج عما أصاب هذه الأخيرة من أضرار بالغة ألحقت بالبيئة، جراء سياسة التنمية الإقتصادية المكثفة لتدارك الأوضاع المزرية التي خلفها الإستعمار؛ والإعتماد على الطاقات التقليدية بشكل رئيسي في تنمية الاقتصاد. لكن هذا لم يمنع الجزائر من الإهتمام بالتنمية المستدامة؛ حيث بادرت إلى انتهاج السياسات ووضع البرامج التنموية الملائمة لتهيئة الإقليم، بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة وحماية البيئة ومواكبة التطورات العالمية. وذلك ابتداءا من سنوات 2000 أين تم إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ثم وضع المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، إلى غاية يومنا هذا. ونحاول من خلال هذه الدراسة البحث في واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر، ومعرفة مدى نجاعة سياساتها وتحقيقها لأهدافها المسطرة. وفي هذا السياق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج والسياسات المتبعة منذ عشرين سنة؟ وكيف يمكن بلوغ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر؟

من خلال التساؤل الرئيسي السابق ولتوضيح الموضوع أكثر، يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة؟ وما الفرق بينهما؟
- ما هي المجهودات التي بذلتها السلطات الجزائرية من أجل تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، على غرار باقي الدول؟
- هل تمكنت الجزائر من تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي التحديات التي تواجهها الجزائر، في سبيلها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي السياسات والإجراءات التي يمكن للسلطات الجزائرية اتخاذها، من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق مختلف أبعادها؟

فرضيات الدراسة:

بناء على التساؤلات المطروحة سابقا، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تهدف كل من أهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة، إلى تحقيق استدامة التنمية في الدول.
- أبدت الجزائر اهتماما متزايدا وبذلت مجهودات كبيرة فيما يخص التنمية المستدامة، فقد قامت بوضع برامج وسياسات عديدة وخصصت مبالغ طائلة من أجل بلوغها منذ سنوات 2000. كما عملت الجزائر جاهدة

من أجل تحسين معدلات النمو الإقتصادي، والمستوى المعيشي ومكافحة الفقر والبطالة، وعلى الحد من الإنبعاثات الغازية والإعتماد على الطاقات المتجددة.

- حققت الجزائر نتائج جيدة في الجانب البيئي، إلا أنه اجتماعيا واقتصاديا مازالت بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة.
- تعاني الجزائر من عدة معوقات عرقلت مسيرتها التنموية، وحالت دون بلوغها لهدفها المتمثل في تحقيق تنمية مستدامة؛ كنقص الكفاءات البشرية والتكنولوجيات النظيفة والمتطورة، إضافة إلى عدم التنوع الإقتصادي.
- على الجزائر التخلص من تبعيتها لقطاع المحروقات، وتدعيم سياسة التنويع الاقتصادي، وتطوير قطاعات نظيفة، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية وأهداف الدراسة

- يكتسي موضوع التنمية المستدامة حداثة وبعدا عالميا، وله أهمية بالغة في حياة الشعوب الحاضرة ومستقبل الأجيال القادمة ومصيرها أيضا. فقد أصبح ضرورة حتمية سواءا كان ذلك بالنسبة للدول المتقدمة أو المتخلفة، حيث أن تبني الدول لاستراتيجية التنمية المستدامة له دور كبير في تطورها وترقية اقتصادياتها في ظل المحافظة على البيئة وحماية مواردها الطبيعية حفاظا على حقوق الأجيال القادمة.
- إبراز اهتمام الجزائر بتطبيق سياسات التنمية المستدامة الفعالة، التي تسعى لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة وتحقيق الرفاهية؛ حيث راحت تضع القوانين وتسن التشريعات في دستورها، إضافة مصادقتها على أهم المعاهدات والإتفاقيات الدولية لحل مشكلة التدهور البيئي بالجزائر، وتطبيق الإجراءات والسياسات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة؛ مع اهتمامها بالمحافظة على البيئة وتطوير الطاقات المتجددة والمحافظة على الموارد الطبيعية، وبالتالي خلق ثروة جديدة.
- تسعى الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع التنمية المستدامة في الجزائر، ومعرفة أهم السياسات والبرامج التي وضعتها، وجهودها المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإبراز تلك التحديات التي تواجهها. والهدف من ذلك هو تقييم البرامج والسياسات التي وضعتها الجزائر في إطار التنمية المستدامة، ابتداء من سنوات 2000 (تقييم الأهداف الإنمائية للألفية **MDGs**: 2000-2015) ومحاولة توضيح كيف يمكن بلوغ أهداف التنمية المستدامة (**SDGs**: 2016-2030).

- سيتم التطرق إلى مجموعة من المؤشرات الإحصائية لكل بعد من الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة (الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي)، الأمر الذي يمكننا من تحليل وتقييم برامج وسياسات التنمية المستدامة في الجزائر، واتخاذ القرارات في هذا المجال (تحديد نقاط القوة والتقدم المحرز إضافة إلى توضيح نقاط الضعف والتأخر وتبيان الصعوبات التي تعرقل تحقيق الأهداف المسطرة)؛ مع اقتراح سبل لإنجاح استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر.
- تحسيس وتوعية جميع طبقات المجتمع بأهمية التنمية المستدامة ومدى فعالية مساهمتهم في تطبيقها.

أسباب اختيار الموضوع

- حداثة الموضوع وما له من صدى وأهمية في الأوقات الراهنة.
- تسمح دراسة الموضوع بالتعرف على واقع التنمية المستدامة في الجزائر والمعوقات التي تعرقلها، والعمل على اقتراح توصيات من أجل تحقيقها.
- الصلة القوية بالتخصص وتوفر الرغبة في دراسة الموضوع.

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، اعتمدنا على المنهـج الوصفي التحليلي الذي يتماشى مع طبيعة الموضوع، ويهتم بتجميع البيـانات والمعلومات حول متغيرات الدراسة، ثم وصفها وتحليلها لإستنباط دلالتها ومعنيها. إذ يظهر المنهج الوصفي أثناء التعرض للإطار النظري للتنمية المستدامة وإبراز واقعها في الجزائر؛ بينما يبرز المنهج التحليلي أثناء القيام بعملية تحليل المعطيات الواردة في الجداول والإحصائيات التي تمتد على فترتين: (2000-2015 و2016-2019). وقد تم الإعتماد على مجموعة من المؤشرات الإحصائية العالمية، من أبرزها تلك التي خرج بها مؤتمر باريس نهاية سنة 2015 ولخّصها حسب سبعة عشر هدفا (أهداف التنمية المستدامة 2016-2030 **SDGs**)، وقبلها الأهداف الألفية للتنمية (2000-2015 **MDGs**)؛ والتي تصدر عن المنظمات والهيئات العالمية الموثوقة التي تتسم بالمصداقية والحياد (كالتابعة للأمم المتحدة، والمجموعة الأوروبية... إلخ).

حدود الدراسة

زمانيا، الدراسة محددة حسب فترتين: الفترة الأولى (2000-2015) وهي الفترة المحددة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية **MDGs**، والفترة الثانية (2016-2030) التي تم تحديدها من أجل إنجاز وأهداف التنمية المستدامة

SDGs. أما موضوعيا ومن حيث المستوى: فقد تم التطرق لموضوع التنمية المستدامة ذو الأهمية البالغة لدى الدول باختلافها؛ من خلال التركيز أساسا على الأبعاد الاجتماعية والإقتصادية والبيئية والثقافية، للجزائر ككل.

الدراسات السابقة

- **دراسة زرنوح ياسمينة (2006)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر بعنوان "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية "؛ والتي عالجت إشكالية التنمية المستدامة في الدول لنامية مع دراسة حالة الجزائر؛ ومن خلالها تبين مدى تأثير الهيئات الدولية في ذلك، وكذا العراقيل أو التناقضات التي تسود هذه الإستراتيجيات. حيث خلصت إلى أن إستراتيجية التنمية المستدامة عملية متكاملة، لابد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية، إضافة إلى فرض العدالة في توزيع الثروة، مع ضرورة الحفاظ على البيئة وعدم الإسراف، الشيء الذي له مؤشرات نمو إيجابية على المدى الطويل.

- **دراسة محي الدين حمداوي (2009)** أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر تحت عنوان: "حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر". حيث هدفت إلى دراسة مفهوم التنمية المستدامة ومختلف الجوانب المتعلقة بها، والتطرق إلى تحدياتها حاضرا ومستقبلا، ومحاولة تقييم مدى فاعلية السياسة التنموية المتبعة من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، والمشاكل التي أعاقت الجهود التنموية للوصول إلى التنمية المستدامة. ومن أهم ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة هو أن استدامة التنمية تعتمد بشكل كبير على نوعية العنصر البشري، ومدى الإهتمام به حاضرا لجني النتائج مستقبلا.

- **دراسة بلعاطل عياش (2011)** رسالة ماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه بجامعة سطيف تحت عنوان: "سياسات التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية في الجزائر دراسة تقييمية لحدود الإلتزامات وطبيعة الإنجازات". تطرقت الدراسة إلى سياسات التنمية المستدامة في الجزائر ومستويات الإنجاز على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال تتبع مختلف مؤشراتها الفرعية، مع محاولة استشراف مستقبلها بناءا على ما تحقق في الفترة الأولية من الإنجاز. وتوصلت إلى أن الجزائر لا يمكنها بلوغ الأهداف الإنمائية إذا استمرت بنفس الوتيرة، رغم الجهود الهامة التي طبعت العقد الأول من الألفية الثالثة في إطار تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. كما أن مستويات الإنجاز في الأهداف خلال الفترة المدروسة كانت تتفاوت بين هدف وآخر.

- **دراسة الدكتور يونس بوعصيدة رضا (2016)**، وهي مقال في مجلة الباحث بجامعة ورقلة، العدد 16، تحت عنوان :

Quelle intégration de l'Algérie dans le développement durable ? Un essai d'analyse à partir d'indicateurs statistiques

كان الهدف من الدراسة هو معرفة مدى فعالية سياسات التنمية المستدامة، المنتهجة خلال الخمسة عشر سنة الماضية؛ اعتمادا على مجموعة من المؤشرات الإحصائية المرتبطة بالأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى انه الجزائر مازالت بعيدة عن تحقيق التنمية المستدامة لعدة أسباب، من بينها غياب ثقافة التنمية المستدامة في المجتمع، فعلى الدولة الإهتمام بنشر ثقافة التنمية المستدامة وزيادة الوعي بين الأفراد؛ إضافة إلى تحفيز المؤسسات من أجل الإهتمام أكثر بالقضايا البيئية.

- **دراسة الجودي صاطوري (2016)** تحت عنوان: "التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة الباحث عدد 16، ورقلة، الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أنه قد تم تحقيق العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية المستدامة في الجزائر؛ حيث أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، التحكم في النمو الديموغرافي، الارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المناطق الحضرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة. كما أن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو اقتصادي ساهم إلى حد جيد في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد رغم النقائص المسجلة، كما أن آفاق البرنامج الخماسي 2015-2019 يركز بصفة كبيرة على القطاع الفلاحي والسياحي في تحقيق النمو الاقتصادي.

ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة بكونها حديثة وتتطرق لمعطيات محيّنة؛ حيث تتناول موضوع في غاية الأهمية في الأوقات الراهنة، وله صدى كبير بين مختلف دول العالم، نظرا لأهميته المتصاعدة في الحياة على كوكب الأرض. خاصة فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 تحت عنوان "تحويل عالمنا"، وأهداف التنمية المستدامة **SDGs** التابعة لها خلال الفترة (2016_2030).

كما تكتسي أهمية خاصة لعدة أسباب من بينها: أنها تلخص حصيلة إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، والمرحلة الأولية لأهداف التنمية المستدامة على طول الفترة (2000-2019)، إعتمادا على مجموعة كبيرة من المؤشرات التي تغطي مختلف أبعاد التنمية المستدامة. وتعتبر آلية لتحليل الوضعية الاقتصادية والإجتماعية والبيئية للجزائر خلال هذه الفترة؛ ومرجعا لتقييم الإنجازات المحققة في مختلف هذه الميادين. كما تسلط الضوء على أهم التحديات التي تواجهها الجزائر في سبيل إرساء إستراتيجيتها الوطنية الملائمة للتنمية المستدامة، وكذا أولوياتها للفترة القادمة؛ وأخيرا تقدم توصيات لتسريع تحقيق هذه الأهداف في بلدنا.

صعوبات الدراسة

من بين أبرز الصعوبات التي واجهتها الدراسة نذكر:

- ندرة البيانات والإحصائيات الحديثة ذات المصداقية (وانعدام أخرى كالمتعلقة بالفقر في الجزائر) مقارنة مع دول أخرى؛ خاصة بالنظر لحداثة الموضوع.
- تضارب في بعض الإحصائيات المتوفرة بين مصدر وآخر؛ لهذا تم التركيز على البيانات الصادرة من الهيئات والمنظمات العالمية التي تتسم بالمصداقية والحياد (مثل: اليونيسكو، منظمة الصحة العالمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ... إلخ).

تقسيمات الدراسة

للإحاطة بكل جوانب البحث، تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول كل فصل يحتوي ثلاثة مباحث؛ حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري للتنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية للألفية **(MDGs)** وأهداف التنمية المستدامة **(SDGs)**. أما الفصل الثاني فيدور حول الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر، ومختلف الجهود المبذولة في إطارها. وبالنسبة للفصل الثالث والأخير فهو يحلل واقع التنمية المستدامة في الجزائر بين الأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المستدامة.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنمية المستدامة

تمهيد:

تكاثفت الجهود العالمية الدولية من أجل المناداة والإشراف على تطبيق التنمية المستدامة، ووضع مصطلحات وتعاريف لها من خلال المؤتمرات والمنظمات والمؤسسات الدولية، وتقديم المعونات والمساعدات التي تمول المشاريع لحماية البيئة وتحقيق المساواة والرفاهية للشعوب في مختلف دول العالم.

فالتنمية المستدامة هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة، لأنها نمط تنموي جديد يمتاز بالعقلانية والرشاد. لكن بالرغم من انتشارها الكبير، إلا أن المعضلة الرئيسية فيها كانت الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن قياس مدى التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة من خلالها؛ ونظرا للأهمية الكبيرة التي أوليت لهذا المفهوم، فقد أجريت العديد من الدراسات لتطوير مؤشرات لقياسها، ومدى تطبيقها على المستوى المحلي والعالمي.

وبالرغم من حجم الجهود المبذولة، إلا أن النتائج المحققة خلال العقد الأخير من القرن 20 لم تكن في مستوى تلك الجهود، مما دفع المجتمع الدولي في إطار تدارك الإختلالات السابقة، إلى تبني مجموعة من الأهداف المحددة الأجل (تنتهي بحلول عام 2015)، والقابلة للقياس الكمي من أجل تسهيل التنمية الدولية والتي تعرف بالأهداف الإنمائية للألفية (**MDGs**). إلا أن هذه الأهداف لم تتحقق بالكامل عند انتهاء الفترة المحددة لها؛ مما أدى إلى إعتماد الأمم المتحدة لخطة التنمية لما بعد عام 2015، وهي "جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" يتضمن 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة (**SDGs**)، والتي تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التعرف أولا على الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وركائزها الأساسية في المبحث الأول، ثم مؤشرات قياس التنمية المستدامة في المبحث الثاني، وفي المبحث الأخير سيتم التطرق إلى الأهداف الإنمائية للألفية ولأهداف التنمية المستدامة الجديدة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وركائزها الأساسية

إن مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي طورت الفكر التنموي، حيث تم أخذ البيئة بعين الاعتبار خلال العملية التنموية، وذلك من أجل حث المجتمع الدولي على ضرورة حماية البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، من خلال زيادة الوعي بالمشاكل البيئية. وخلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها لكن قبل ذلك سنستعرض السياق التاريخي لها وتطور مفهومها.

1.1 تطور مفهوم التنمية المستدامة

أولا. التنمية من النمو إلى الإستدامة

على الرغم من الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة، إلا أنه يمكن القول بأن لها تاريخا مشتقا من مجموعة الأفكار الواردة في بعض الكتابات الاقتصادية، وأن لها أصولا تاريخية مرت بمراحل متعددة. فتتبع مسيرة التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي يبين لنا بأن هناك تطور مستمر وواضح فيها، حدث كاستجابة لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاس حقيقي للخبرات الدولية المتراكمة عبر الزمن في هذا المجال. وعموما يمكن تمييز أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية، تم تلخيصها وعرض محتواها في الجدول أدناه.

حيث كان الاهتمام سابقا منصبا على ظاهرة ومفهوم النمو الاقتصادي فقط، إلا أنه وبعد الحرب العالمية الثانية، لاقى مفهوم التنمية اهتماما متزايدا بعد أن دخل في الفكر الاقتصادي. وقد كان يركز على كيفية تنمية دول العالم الثالث، التي لم ترقى اقتصادياتها إلى مستوى الدول الصناعية آنذاك. ومع بداية سبعينيات القرن الماضي، شهد مفهوم التنمية ثورة؛ فبعد أن كان محصورا في البعدين الاقتصادي والإجتماعي، تم إدماج أبعاد أخرى للمفهوم وإلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية كان أحدثها وأبرزها ما يعرف ب "التنمية المستدامة". والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01): تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة تركيزها	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية = النمو الإقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية- منتصف ستينيات ق 20	- اهتمام كبير ورئيسي بالجوانب الإقتصادية - اهتمام ضعيف بالجوانب الإجتماعية - اهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	- الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل الإنسان)
2	التنمية= النمو الإقتصادي + التوزيع العادل	منتصف الستينيات- منتصف سبعينيات ق 20	- اهتمام كبير بالجوانب الإقتصادية - اهتمام متوسط بالجوانب الإجتماعية - اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	- الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان - الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان
3	التنمية الشاملة= الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية بنفس المستوى	منتصف السبعينيات- منتصف ثمانينيات ق 20	- اهتمام كبير بالجوانب الإقتصادية - اهتمام كبير بالجوانب الإجتماعية - اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	- الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان - الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان - الإنسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الإنسان
4	التنمية المستدامة= الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بنفس المستوى	النصف الثاني من ثمانينات الق 20 وحتى وقتنا الحاضر	- اهتمام كبير بالجوانب الإقتصادية - اهتمام كبير بالجوانب الإجتماعية - اهتمام كبير بالجوانب البيئية - اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	- الإنسان هدف التنمية/ تنمية من أجل الإنسان - الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان - الإنسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الإنسان

المصدر: عثمان محمد غنيم-ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، ط1، عمان، 2006، ص34

ثانيا. السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية المستدامة

لقد مر تاريخ التنمية المستدامة بعدة محطات مهمة كانت سببا مباشرا في تطورها، حيث قامت العديد من المنظمات الدولية والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية بتنظيم عدة لقاءات ومؤتمرات، تبحث وتناقش من خلالها أهم التطورات والتغيرات الحاصلة على المستوى البيئي. وفيما يلي سيتم عرض أهم هذه المحطات:

- **1920**: عرفت هذه الفترة انتشارا واسعا للوعي حول الآثار السلبية للتصنيع والثورة الصناعية على البيئة وانتقادات كثيرة للنموذج الصناعي. أين سلط "ألفريد مارشال" الضوء في مقاله سنة 1920 على الآثار الخارجية والخسائر التي تسبب فيها النشاطات الصناعية. وقد تبين أن الصناعة لا تلبي جميع الاحتياجات البشرية، بل وفي بعض الأحيان تمثل تهديدا على الصحة وعلى الاقتصاد نفسه.[1]

- ترجع جذور التفكير والإهتمام العالمي بشأن التدهور البيئي إلى سنة **1950** أين نشر **الإتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة** (L'union internationale pour la conservation de la nature) أول تقرير لحالة البيئة في العالم، وتم اعتبار هذا الأخير خلال تلك الفترة، تقريرا رائدا في مجال المقاربات المتعلقة بالموازنة بين الاقتصاد والبيئة آنذاك.[2]

-**إنشاء نادي روما سنة 1968**: والذي ضم عددا من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الاعمال من مختلف أنحاء العالم، حيث كان العدد قليل نسبيا لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم، ودعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لوضع حدود النمو في الدول المتقدمة.

أي كان يخص يهدف الي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.[3]

- **جوان 1972 مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية البشرية "استوكهولم"**: تم في الفترة الممتدة بين 5-17 جوان 1972 باستوكهولم؛ كان موضوع المؤتمر الرئيسي هو البيئة البشرية والتفاعلات بين البيئة وقضايا التنمية، وأوصى بضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة. تم بحضور 115 دولة، ولقد أعلنت الحكومات بستوكهولم مبادئ واجراءات مشتركة للحفاظ على البيئة الانسانية وتعزيزها من خلال الإعلان المتوج لأشغال المؤتمر، والذي يشتمل على26 مبدأ، وخطة عمل تتضمن 109 توصية والتي لا يزال الكثير منها دون تحقيق.

[1] Jean-Pierre Nicol, Naissance et Formation Du Concept De Développement Durable : une approche historique, 4D - L'encyclopédie du développement durable, N°50, Paris, juin 2007, P2.

[2] عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015، ص15.

[3] Yvette veyret, le développent durable, édition sedes, paris, 2007, p24.

وقد تمخض عن هذا المؤتمر إنشاء برنامج الامم المتحدة للبيئة عام 1972، كما ظهر فيه مفهوم التنمية الإيكولوجية. [1]

وتبرز أهمية هذا المؤتمر من خلال تحديده للعلاقة المشتركة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية وحماية البيئة، والتي تم تبنيها لاحقا في استراتيجية الحماية البيئية الدولية (مثلت هذه الإستراتيجية الخلفية لإطارية "لتقرير برونتلاند") والتي بلورت لأول مرة مفهوم "التنمية المستدامة"، بتأكيدها على أن التنمية لكي تكون مستدامة فلابد من أن تأخذ في الحسبان كلا من العوامل الاجتماعية والبيئية إضافة إلى الاقتصادية.[2]

- **في سنة 1979**: أعرب المفكر الألماني هانس جوناس Hans Jonas عن قلقه حول الأوضاع البيئية ومستقبل الحياة على كوكب الأرض في كتابه "مبدأ المسؤولية"، وأكد على الأهمية التي يجب إيلاؤها للبيئة وللأجيال القادمة.[3]

- **في سنة 1980**: أصدر الإتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) تقريرا تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للبقاء، والتي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة مبنية على أساس الحفاظ على الموارد الحية.[4]

-**وفي سنة 1982**: وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية، وتكمن أهمية التقرير في أنه كان مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، حيث أشار التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض.

وفي أكتوبر من نفس السنة أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار قدرة النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.[1]

---

[1] بالإعتماد على:

- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستدامة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، 2009، ص ص 70-71.
- Vincent Plauchu, Economie de l'environnement, Université Pierre Mendès, France, Grenoble, 2005, p 91.

[2] بالإعتماد على:

- World Conservation Strategy (WCS), Living Resource Conservation For Sustainable Development, IUCN, 1980.
- Jonathan M. Harris- Timothy A. Wise & others, A Survey of Sustainable Development Social and Economic Dimensions, Frontier Issues in Economic Thought, Volume 6, Island Press, London, 2001, P27.

[3] Fanchon Sophie Bérubé, Le Principe Responsabilité De Hans Jonas Et La Responsabilité Sociale, Mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en philosophie, Université de Québec, Montréal, 2007.

[4] https://portals.iucn.org/library/sites/library/files/documents/WCS-004-Fr.pdf, consulté le : 22/12/2017.

-**أما في سنة 1987**: قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويسمى أيضا بـ "**تقرير برونتلاند**" تحت رئاسة "غروهارلم برنتلاند" وهي رئيسة وزراء سابقة للنرويج، والذي تم فيه طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل، حيث بين أنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية. وتم وضع استراتيجية تتصور إمكانية وجود تنمية تحقق الانسجام ما بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الاجتماعية والبيئية.[2]

-**في جوان 1992**: انعقدت قمة الأرض في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل، والتي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة البيئية، في الفترة من 3 إلى14جوان 1992، حول البيئة والتنمية المستدامة. ومنذ هذا التاريخ صارت تعقد قمة الأرض كل 10 سنوات. حيث خلق هذا المؤتمر مزيدا من الزخم السياسي للعمل على قضايا التنمية المستدامة، وأنتج تفسيرا خاصا بها بما يتفق مع السياق السياسي والإقتصادي المعاصر؛ أين أعطى الأولوية للنمو الاقتصادي، واعتبر معايير آليات السوق أفضل طريقة لتحقيق شواغل حماية البيئة والتنمية في نفس الوقت.[3]

حيث خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار. خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر الذي صدرت عنه وثيقة الأجندة 21، والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة تحديات القرن 21. ارتكزت أهم محاور المؤتمر على التغيرات المناخية للكوكب والتنوع البيولوجي وحماية الغابات. ومن أهم نتائجه نذكر:

- وضع بيان مبادئ الغابات، ومعاهدات بشأن مسائل ذات أهمية كونية كاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي.
- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، أو ميثاق الرض الذي يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار.
- جدول أعمال أجندة القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض.

---

[1] Prieur Michel-Doumbé Billé Stéphane, Recueil francophone des textes internationaux endroit de l'environnement, Bruxelles, 1998, p 306.

[2] بالإعتماد على:

- Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, Oxford University Press, NY, 1987.
- Lavoisier, revue français de gestion, le développement durable, n152, hermès, 2004, p118.

[3] Norichika Kanie & Frank Biermann, Governing through Goals, Sustainable Development Goals as Governance Innovation, Massachusetts Institute of Technology, England, 2017, P 8-9.

- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية، لدمج البعد البيئي في سياستها الإنمائية. [1]

التعريف بالأجندة 21: تمثل برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة، والخطة التفصيلية ب 27 مبدأ لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1992 إلى القرن 21، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى، كما تعتبر مرجعا لباقي الأجندات المحلية. تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في 40 فصلا، و115 مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من الأبعاد الإستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، والتنمية البشرية بشكل متكامل (مثل مكافحة الفقر، وتغير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد والبيئة معا، وحفظ وإدارة الموارد الطبيعية التي تشكل أساس الحياة، حماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي؛ ومنع إزالة الغابات؛ وتعزيز الزراعة المستدامة...إلخ). فالأجندة تتضمن حوافز وتدابير محددة لتضييق الثغرة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، ودفع عجلة اقتصاديات الدول النامية. وتعتبر من الوثائق الدولية الأكثر تعقيدا، ورغم أنها ليست ملزمة قانونا إلا أن لها قوة نفاذ أدبية وعملية. ولعل قوتها الحقيقية تكمن في أنها لم توضع بواسطة مجموعة من الخبـراء لصالح الحكومـات، ولكـنها نـوقشت وتم التفـاوض بشأنها في مؤتمر دولي كلمة كلمة، بواسطة ممثلي الحكومات التي ستقوم بتنفيذها.[2]

فهي مخطط أعمال يضع المبادئ الأساسية اللازمة التي تقودنا لتحقيق الإستدامة، إضافة إلى الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. يشمل كل من المجتمعات المحلية والسكان ضمن نهج يسري من "أسفل إلى أعلى" لعملية التنمية، بدل نهج من "أعلى إلى أسفل" الذي يميز عادة خطط التنمية الوطنية.[3]

– في ديسمبر 1997: في مؤتمر الأطراف الثالث الذي عقد في اليابان في مدينة كيوتو عام 1997، تم إقرار "بروتوكول كيوتو" (**Kyoto**) بشأن تغير المناخ، الذي يهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وعلى رأسها

---

[1] بالإعتماد على:

-http://www.un.org/geninfo/bp/enviro.html, consulté le : 25 /12/2017.

- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص19.

[2] بالإعتماد على:

- http://www.un.org/geninfo/bp/enviro.html, consulté le : 25 /12/2017.
- Yvette Lazzeri – Emmanuelle Moustier, Le Développement Durable Du Concept à La Mesure, L'harmattan, Paris, 2008, p15.
- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر "دراسة تقييمية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 123-124.

[3] Andrew Holden, Environment and Tourism, Routledge, second edition, London - NY, 2008, P150.

غاز ثاني أكسيد الكربون. حيث تقوم الدول الصناعية (دول المرفق الأول) بمقتضاه بتخفيض نسبة الانبعاثات إلى 5.2% عام 2002 مقارنة بسنة توقيع البروتوكول؛ هذا إضافة إلى التحكم في استخدام الطاقة في القطاعات الإقتصادية باختلافها، وزيادة استخدام نظم الطاقات المتجددة والنظيفة مع زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.[1] وقد دخل حيز التنفيذ في 16فيفري 2005، واعتمدت القواعد التفصيلية لتنفيذ البروتوكول في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في مراكش، المغرب، في عام 2001، ويشار إليها باسم "اتفاقات مراكش"؛ وكانت الفترة بين 2008-2012 هي فترة الالتزام الأولى.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن اعتماد الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ قد تم في قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 21 مارس 1994 وتمت المصادقة عليها من طرف 189 بلدا؛ حيث اعترفت الأطراف المنضمة إلى الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية (UNFCCC) في ريو دي جانيرو سنة 1992 بأن النشاطات البشرية هي السبب الرئيسي للتغيرات المناخية والإحترار العالمي، وبالتحديد الدول الصناعية المتقدمة، لأن مصانعها تمثل المصدر الأنشط لإنبعاث الغازات، كما تم تحميل هذه البلدان مسؤولية مقاومة هذه الظاهرة. تمثل الهدف النهائي للإتفاقية في: " تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي"؛ حيث ينبغي بلوغ هذا المستوى خلال فترة زمنية كافية تسمح للنظم البيئية بالتأقلم طبيعيا مع تغير المناخ، وتضمن سلامة إنتاج الأغذية كما تسمح بالمضي قدما في التنمية الإقتصادية على نحو مستدام.

ولتسهيل تحقيق البلدان المصنعة لالتزاماتها المتعلقة بتخفيضات انبعاثاتها من الغازات الدفيئة ولتقليص كلفة هذه التخفيضات، وضع بروتوكول كيوتو ثلاث آليات علاجية مرنة لعل أشهرها ما يعرف بآلية التنمية النظيفة، وهي:[3]

- **آلية تجارة الإنبعاثات Carbon Trading** بين البلدان الصناعية: وهي محددة في المادة 17 من بروتوكول كيوتو، حيث يمكن للدول المصنعة أن تتبادل بينها "رخص الإنبعاث". فإذا توقعت إحدى

[1] Yvette veyret, Op cit, p227.
[2] http://unfccc.int/kyoto_protocol/items/2830.php , consulté le : 25/12/2017.
[3] بالإعتماد على:

- https://unfccc.int/ , consulté le : 28/04/2018.
- Pauline Lacour et Jean-Christophe Simon, Quelle intégration des pays en développement dans le régime climatique ? Le Mécanisme pour un Développement Propre en Asie, Développement durable et territoires, Vol. 3, n° 3, Décembre 2012 , p2.
- وليد عيسى الناصر، آلية التنمية النظيفة ودورها في تحقيق بيئة نظيفة واقتصاد ناجح وتعاون دولي مثمر في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة عالم الفكر، عدد 2، مجلد 37، الكويت، 2008، ص188.

الدول الصناعية أن انبعاثاتها ستفوق الحصة المقررة لها خلال سنة معينة، فإنها تستطيع شراء الفائض من حصة دولة أخرى تتوقع انبعاثات أقل.

- **آلية التنفيذ المشترك Joint Implementation**: بين البلدان الصناعية والبلدان ذات الإقتصادات الإنتقالية التي تمر بمرحلة انتقال من النظام الإشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، أين تشترك الدولتان في التمويل وفي حصة الإنبعاثات. وهي محددة في المادة 6 من بروتوكول كيوتو، حيث يجوز لأي بلد مصنع مدرج بالمرفق الأول للإتفاقية أن يمتلك وحدات خفض انبعاثات الغازات الدفيئة عبر مشاريع تمكن من هذه التخفيضات، يتم إنجازها بصفة مشتركة مع طرف آخر مدرج بالمرفق الأول للاتفاقية.

- **آلية التنمية النظيفة (Clean Development Mechanism CDM):** حسب المادة 12 من بروتوكول كيوتو، وهي الآلية الوحيدة التي تم اقرارها من أجل إشراك الدول النامية في عملية التصدي للتغيرات المناخية وتعزيز استراتيجية التنمية المستدامة فيها. حيث يمكن للدول المصنعة أن تمتلك شهادات تخفيضات الإنبعاثات (CER certified emission reduction credits) عبر مشاريع "آلية التنمية النظيفة". فهي آلية طوعية مرنة تقدم بموجبها دولة صناعية متقدمة التمويل الكامل لمشروع ما ينفذ في أحد الدول النامية، شرط أن يستوفي شروطا معينة أهمها الإسهام في خفض إنبعاثات الغاز في الدولة النامية ويحتسب هذا التخفيض لحساب الدولة المتقدمة، حيث يطرح من انبعاثاتها وبالتالي يزيد من حصتها المقررة بموجب البروتوكول.

وبالتالي فإن آلية التنمية النظيفة تم تصميمها لتحقيق هدفين رئيسيين:[1]

- الهدف الأول: مساعدة الدول المتطورة على تحقيق التزاماتها بتحفيض الانبعاثات.
- الهدف الثاني: جعل هذه الآلية أداة لتعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة للبلدان النامية، من خلال توفير مواردها التكنولوجية والمالية والخبرات اللازمة، لتنفيذ الأهداف المناخية الوطنية لهذه البلدان.

كما أن آلية التنمية النظيفة تتسم بميزة ثلاثية، حيث أنها:[2]

- من الناحية الاقتصادية: تولد انخفاضًا في الانبعاثات بأقل التكاليف في أكثر المواقع ربحية اقتصاديا، نظرا لأن الدول النامية لديها القدرة على تقليل الانبعاثات بأدنى تكلفة هامشية. كما

[1] Pauline Lacour et Jean-Christophe Simon, Op cit, p4.
[2] Ibid, p4.

أن تنفيذ وجدوى هذه الآلية تكون مدعومة من قبل القطاع الخاص والذي يعتبر الأفضل في العثور على فرص تخفيض التكلفة، من خلال الجمع بين مجموعة من الخصائص المؤسسية والبنى التحتية في اختيارات الموقع.

- من الناحية البيئية: هذه الآلية تسمح بإشراك البلدان النامية في مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري من خلال تمويل المشاريع النظيفة (خفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين كفاءة الطاقة، نظام استرداد ومعالجة الملوثات، واستخدام مصادر الطاقة المتجددة).
- من ناحية التنمية: ينبغي لآلية التنمية النظيفة أن تعزز عمليات نقل التكنولوجيا بين الشمال والجنوب، ولا سيما انتشار التكنولوجيات البيئية، مع الحرص على كونها جزءاً من استراتيجية عالمية للتنمية المستدامة.

إلا أن وضع هذه الآليات قد تسبب في نشوء نزاعات بين مصالح الدول النامية والمتقدمة، وظهور مقايضات عالمية من أجل الحصص التبادلية وحقوق الانبعاث وظهور سوق جديدة للتلوث؛ حيث تتفاوض الدول وفقا لمصلحتها الذاتية (فيما يخص العواقب الاقتصادية لنظام التغير المناخي) بحيث أن كل دولة منها تميل إلى افتراض المؤشرات الأكثر فائدة لمصالحها الذاتية؛ كما تبقى الدول الأقل نموا هي الأقل استفادة من هذه الآليات والمشاريع، وبالتالي فيجب العمل من أجل تعميم مزايا التنمية المستدامة ومراعاة الحالة الإستثنائية لهذه الدول.

-**في سبتمبر 2002**: عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها الثالث في جوهانسبورغ في جنوب إفريقيا تحت عنوان "القمة العالمية للتنمية المستدامة"، حيث تبلورت فكرة التنمية المستدامة في وثائقه على ثلاث ركائز هي: الكفاءة الإقتصادية، العدالة الإجتماعية، صون البيئة وحمايتها؛ كما حظي المؤتمر باهتمام كبير على الصعيد العالمي عبر خروجه بخطة عملية لمعالجة قضايا الفقر وتدهور الأوضاع البيئية، خاصة المشاكل التي تعاني منها الدول الفقيرة بجنوب إفريقيا. وقد خرج المؤتمر بخطة عمل طويلة من أبرز بنودها:[1]

- الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو 1992.
- إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقر وتشجيع حركة التجارة العالمية.
- التعهد بخفض عدد السكان المحرومين من الصرف الصحي، وتوصيل المياه الصالحة للشرب لهم بحلول عام 2015.

[1] خبابة عبد الله –بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية "العولمة والتنمية المستدامة"، مؤسسة الشهاب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 342-345.

- بخصوص الصحة وافقت القمة على أنه بحلول 2002، سوف يتعين استخدام الكيماويات وتصنيعها بطرق لا تضر بالإنسان والبيئة.
- بالنسبة للتنوع البيولوجي، تعهدت دول العالم بخفض الخسارة بحلول 2004 وتقليل كبير في معدل انقراض الأنواع النباتية والحيوانية بحلول عام 2010، كما تعهدت أيضا بإعادة المصايد لأقصى إنتاجها المستدام بحلول عام 2012.
- أما فيما يخص الطاقة، تعهد المشاركون بزيادة كفاءتها واعتماد الطاقة النظيفة إضافة إلى تدعيم خطة عمل إفريقية لتوفير الطاقة لأكثر من ثلث سكان القارة خلال خمس سنوات.

-**في الفترة الممتدة بين 3 و14 ديسمبر 2007**: انعقد مؤتمر "بالي" بأندونيسيا، لمكافحة التغير المناخي، اجتمع فيه ممثلون لأكثر من 180 دولة من جميع أنحاء العالم لوضع خطة عمل عالمية تهدف إلى التصدي لتغير المناخ وتعتبر كتمديد 'لبروتوكول كيوتو' إلى ما بعد عام 2012، ومن أعقد الملفات التي طرحت مشكلة الاحتباس الحراري لما له من مخاطر متنوعة خصوصا وأن الدراسات العلمية الأخيرة تبين أن نسبة (CO_2) تتزايد بشكل متسارع وأنها أكبر بكثير مما كانت عليه خلال العقد الماضي.[1]

-في الفترة من 7 الى 18 ديسمبر 2009: عقدت قمة **"**كوبنهاغن**"** بالعاصمة الدانماركية، في سياق اتفاقية الامم المتحدة حول تغير المناخ، للضغط على الدول المتقدمة لتقديم تعهدات خاصة بتخفيض نسب الانبعاث المسببة للاحتباس الحراري. وتعتبر هذه القمة بديلا "لبروتوكول كيوتو" الذي أوشكت مدة سريانه على الانتهاء (في نهاية سنة 2012)، ولكنها لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية كالتي خرج بها **"**بروتوكول كيوتو**"** ويمكن القول أنها انتهت من دون التوصل إلى النتائج المرجوة والأهداف التي وضعت قبل افتتاحها بسبب عدة خلافات بين الدول المتقدمة والدول النامية.[2]

-من 20إلى 22 جوان 2012: عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل والذي سمي بـ "ريو +20"، حيث ضم 100 من رؤساء الدول والحكومات وآلاف المشاركين من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى، لتشكيل استراتيجيات للحد من الفقر والنهوض بالعدالة الاجتماعية وضمان حماية البيئة للوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه. وتم تنظيم هذا المؤتمر في الفترة من 20-22 جوان 2012 للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، والذكرى العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ:

[1] منشورات صندوق النقد الدولي، تأثير المناخ على الاقتصاد، على الموقع: www .imf.org ، تاريخ الاطلاع :2016/02/12.

[2] محمد مصطفى الخياط، تغير المناخ مواقف دولية متباينة، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، مصر، يناير 2010، ص ص 5-7.

ركز المؤتمر على موضوعين هما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وقد تمخض عنه وثيقة سياسية مركزة، سميت: "المستقبل الذي نصبو إليه". [1]

- **في نوفمبر وديسمبر 2012**: تم عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في الدوحة (قطر). وقد نتج عنه مجموعة من القرارات يشار إليها بـ "بوابة الدوحة للمناخ"، حيث تتضمن تعديلات على بروتوكول كيوتو لتحديد فترة التزام ثانية (2013-2020) والاتفاق على إنهاء عمل الفريق العامل المخصص المعني بالنظر في الالتزامات الإضافية للأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب بروتوكول كيوتو، كما يشمل الفريق العامل المخصص المعني بالعمل التعاوني الطويل الأجل بموجب الاتفاقية وإنهاء المفاوضات بموجب خطة عمل بالي.[2]

-**من 20إلى 25 أكتوبر2014**: انعقد في مدينة "بون" بألمانيا الجزء السادس من الدورة الثانية للفريق العامل المخصص والمعني بمنهاج ديربان* للعمل المعزز بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقد ركز الفريق العامل في اجتماعاته على إعداد الوثائق الرئيسية للدورة العشرين من مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقرر انعقاده في مدينة "ليما" (البيرو) في ديسمبر 2014.[3]

-**في ديسمبر 2014**: انعقدت الدورة العشرون لمؤتمر الأطراف للأمم المتحدة الخاص بتغير المناخ في "ليما" (البيرو)، وقد حضر المؤتمر ما يزيد عن 110.000 مشارك، وتركزت المناقشات فيه على نتائج الفريق العامل المخصص المعنى بمنهاج ديربان للعمل المعزز للوصول إلى اتفاق باريس في الدورة 21 لمؤتمر الأطراف عام 2015. وبعد مناقشات مطولة حول مسودة قرار للنهوض بمنهاج ديربان للعمل المعزز، اعتمدت الدورة 20 لمؤتمر الأطراف "نداء ليما للعمل" والذي يدفع المفاوضات في العام القادم نحو اتفاق 2015، ونحو عملية تقديم ومراجعة المساهمات المحددة على المستوى الوطني، وتعزيز طموح ما قبل 2020، هذا وقد استطاع مؤتمر ليما لتغير لمناخ أن يضع الأساس لمؤتمر باريس العام القادم.[4]

- **أجندة التنمية المستدامة 2030**: في 25 سبتمبر 2015 تم إقرار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (**الأجندة 2030**) من طرف 193 دولة عضو في الأمم المتحدة، للتنمية على المستوى الدولي لما بعد 2015

---

[1] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو +20، على الموقع www.sesertcic.org، تاريخ الاطلاع: 2016/02/12.

[2] http://enb.iisd.org/vol12/enb12691a.html, consulté le : 25/12/2017.

* الفريق العامل الخاص بمنهاج ديربان للعمل المعزز قد تم إنشاؤه في مؤتمر الأطراف السابع عشر الذي عقد في مدينة ديربان في عام 2011م بهدف التوصل إلى اتفاق أو بروتوكول عالمي جديد وملزم للتعامل مع قضايا تغيّر المناخ.

[3] منشورات المعهد الدولي للتنمية المستدامة، المجلد 12 رقم 605، على الموقع: http://www.iisd.ca/climate/adp/adp2-6/، تاريخ الإطلاع: 2016/02/12.

[4] http://www.iisd.ca/vol12/enb12619a.html consulté le :13/02/2016.

إلى غاية 2030؛ تم ترجمتها في إطار 17 هدفا للتنمية المستدامة **(SDGs)** و169 غاية. حيث دمجت بين جدول أعمال التنمية وجدول أعمال قمة الأرض؛ كما تعتبر عالمية بتطبيقها على كل دول العالم، خلفا للأهداف الإنمائية للألفية **(MDGs)** التي كانت تركز على الظروف المعيشية للدول النامية فقط. حيث يسعى جدول أعمال 2030 إلى تحقيق عالم عادل ومنصف وشامل؛ كما يلزم أصحاب المصلحة بالعمل سويا لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة لصالح الجميع (نساء، أطفال، شباب، الأجيال القادمة). ونظرا لتداخل التحديات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية التي تواجه العالم؛ يستوجب إتباع نهج متكامل للتنمية المستدامة، في إطار العمل الجماعي على كل المستويات من أجل التصدي لتحديات العصر.[1]

-**في الفترة من 29 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 2015**: انعقد مؤتمر باريس ** **(cop21)** لتغير المناخ في باريس بفرنسا وتضمن هذا المؤتمر الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وقد حضر المؤتمر ما يزيد عن 36.000 مشارك، وتم فيها اجتماع 195 دولة إضافة للاتحاد الأوروبي، كي تستكمل المهمة التي وضعوها لأنفسهم في ديربان، وهي استكمال بروتوكول أو أداة قانونية أخرى أو نتيجة يتفق عليها ذات قوة قانونية بموجب الإتفاقية الإطارية وتنطبق على كل الأطراف. وكان مؤتمر باريس لتغير المناخ 2015 يسير في طريق النجاح. فبعد الفشل الكبير في كوبنهاغن عام 2009 للخروج باتفاقية ملزمة قانونا، شعر العديد أن مؤتمر باريس لن يستطيع تحمل تبعات الفشل، إضافة إلى مخاوف من ضعف النتيجة أو أن تكون دون مغزى. لكن في النهاية تجاوزت نتيجة الدورة 21 كل التوقعات وخرجت باتفاقية تمثل خطوة هامة في تطور عملية إدارة المناخ وفي التأكيد على التعامل مع البيئة من قبل أطراف متعددة.[2]

ويمكن تلخيص مضمون إتفاق باريس بشأن المناخ والتقدم الذي حققه في4 نقاط أساسية كالآتي: [3]

---

[1] بالإعتماد على:

- Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, retrieved from: https://www.agenda-2030.fr/agenda-2030-5, 28/11/2019.
- Jeffrey D Sachs, The Age of Sustainable Development, Foreword by Ban Ki-Moon, Columbia University Press, 2015, p493.

** cop : مؤتمر الأطراف هو الهيئة التقريرية العليا للاتفاقية الاطار للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية، و يعرف كذلك بمؤتمر الامم المتحدة للمناخ الذي يعقد سنويا. تم التوقيع عليه في مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992، ودخل حيز التنفيذ عام 1994. COP تعني مؤتمر الأطراف باللغة الفرنسية والانجليزية؛ اعتمدت الأمم المتحدة على هذه الالية لوضع إطار عمل لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري.

[2] الدورة 21 لمؤتمر أطراف الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نشرة مفاوضات الأرض، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، المجلد 12 رقم 663، على الموقع: www.iisd.ca/climate/cop21/enb، تاريخ الإطلاع: 2016/02/13.

[3] Cop 21: l'accord de paris en 4 point clés, sur: www.diplomatie.gouv.fr, consulté le 25/01/2016.

- ✓ الإتفاق المصنف الذي يتفاوت بحسب المستوى الإنمائي للدول: حيث يقر الإتفاق أن التصدي لتحدي تغير المناخ هو مسؤولية مشتركة بين الدول، ولكنها تتفاوت بحسب قدرات كل دولة واختلاف السياق الوطني لها. ويراعي الإتفاق بوجه خاص مستوى التنمية والاحتياجات الخاصة للبلدان الأضعف. فبالإضافة إلى الالتزامات المالية للبلدان الصناعية، يتعيّن على هذه البلدان تيسير نقل التكنولوجيا، والتكيف مع الاقتصاد المنزوع الكربون. كما ينشئ الاتفاق نظاما لمتابعة تنفيذ الالتزامات الوطنية، يتسم بقدر من المرونة فيما يخص البلدان النامية، من أجل متابعة تنفيذ الجهود التي تبذلها الأطراف.
- ✓ الاتفاق الحيوي والمستدام: وتم التعهد هنا بحصر معدل ارتفاع درجة حرارة الأرض وابقـاءه دون الدرجتين المئويتين، مقارنة بمستويات درجات الحرارة في الحقبة ما قبل الصناعية، ومتابعة الجهود لوقف ارتفاع درجات الحرارة عند 1,5°م. ولتحقيق هذه الغاية، ينصّ الاتفاق على أن تراجع جميع البلدان التزاماتها كل خمس سنوات بغية خفض انبعاثات الغازات الدفيئة التي تتسبب بها. ويجب أن تسجّل كل مساهمة من المساهمات المقرّرة المحدّدة وطنيا تقدما مقارنة بالمساهمة السابقة. كما التزمت الأطراف في الاتفاق بالوصول إلى ذروة انبعاثات الغازات الدفيئة على المستوى العالمي في أقرب وقت لكي يتسنى تحقيق التوازن بين الانبعاثات التي تسببها أنشطة بشرية والإنبعاثات التي تمتصها آبار الكربون خلال النصف الثاني من القرن. كما التزمت الدول بزيادة جهودها فيما يخص التخفيف وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة.
- ✓ الاتفاق العالمي والملزم قانونا: التزمت الدول ال 195 الأطراف في المفاوضات برسم استراتيجيات إنمائية لا تتسبب إلا في انبعاثات طفيفة من الغازات الدفيئة في الأجل الطويل. كما أن هذه هي أول مرة يبرم فيها اتفاق عالمي في مجال مكافحة تغيّر المناخ.

وتنطبق بعض القواعد الملزمة قانونا على الدول الأطراف، مثل التزام البلدان المتقدمة بتقديم الدعم المالي للبلدان النامية من أجل تنفيذ الاتفاق.

ويقر الاتفاق بأنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل نداء باريس الذي التزمت فيه 800 منشأة ومستثمر ومدينة ومنطقة في العالم بتجاوز عتبة الطموح المعلن في اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد إفتتاح اتفاقية باريس للإمضاء عليها يوم 22 أفريل ب"نيويورك" قد تم توقيعها من طرف 174 دولة إضافة للاتحاد الأوروبي.[1]

[1] http://newsroom.unfccc.int/fr/accord-de-paris/175-etats-signent-laccord-de-paris/, consulté le : 26/12/2017.

إلا أن الرئيس الأمريكي الجديد "دونالد ترامب" أعلن فيما بعد (1جوان 2017)، انسحاب بلاده من اتفاقية باريس للمناخ التي تم توقيعها من طرف الرئيس السابق "باراك أوباما"؛ مصرحا أنه يرفض أي شيء يمكن أن يقف في طريق "إنهاض الاقتصاد الأمريكي"، وأنه حان الوقت لإعطاء الولايات الأمريكية "أولوية على باريس وفرنسا". وأكد أن الولايات المتحدة ستكف عن تنفيذ مضمون اتفاق باريس ولن تلتزم بالقيود المالية والاقتصادية الشديدة التي يفرضها الاتفاق على بلاده، وأن اتفاق باريس "لن يكون له تأثير كبير" على المناخ. الأمر الذي أثار ردود فعل منددة بقراره. ليعود سنة 2018 ويصرح أنه يمكن عودة بلاده إلى اتفاقية باريس للمناخ، إذا أمكن التوصل إلى اتفاق أفضل وأكثر عدلا.[1]

-في الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر 2016: عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في مراكش بالمغرب **(cop22)**، الذي يشمل الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس. واعتمدت الأطراف 35 مقررا، تتعلق عدة منها ببرنامج العمل بموجب اتفاق باريس، بما في ذلك الاتفاق على أن هذا العمل ينبغي أن ينتهي بحلول عام 2018؛ وأن يخدم صندوق التكيف اتفاق باريس؛ واختصاصات لجنة باريس المعنية ببناء القدرات؛ والبدء في عملية لتحديد المعلومات التي يتعين تقديمها وفقا للمادة 9-5 من الاتفاق (البلاغات المالية لفترة السنتين من جانب الدول المتقدمة). كما اعتمدت الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الأطراف أيضا قرارات تتعلق ب: تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك الموافقة على خطة العمل الخماسية لآلية وارسو الدولية؛ وتعزيز آلية التكنولوجيا؛ ومواصلة وتعزيز برنامج عمل ليما بشأن النوع الاجتماعي.[2]

– نوفمبر 2017: عُقد مؤتمر المناخ **(cop23)** في مدينة "بون" الألمانية ، بمشاركة دولة "فيجي" ، وبحضور نحو 200 وفد مثلوا مختلف دول العالم وبقاعه ومنظماته. وركزت أهدافه على مناقشة وتحديد آليات الحد من التغيرات المناخية، خاصة الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وخفض درجة حرارة كوكبنا التي تزاد بشكل يهدد بذوبان المناطق القطبية وإغراق سواحل وجزر وتدمير مناطق تهدد مصادر حياة البشر. وقد ازداد الضغط في هذا المؤتمر على الدول الصناعية الكبرى كي تتخلى عن الفحم وأشباهه من مصادر توليد الطاقة. كما حضر سؤال دائم في المؤتمر كان يردده المفاوضون من الدول الصغيرة والدول النامية وهو: ما هي التعهدات التي ستقدمها الدول الصناعية الكبرى والدول الصناعية الصاعدة؟ وكيف ستتم عملية الرقابة على التزامات هذه الدول؟، إضافة إلى مسألة التمويل الهامة جدا: فمن يمول الدول الفقيرة؟ حتى تتمكن هذه الدول من تكييف وضعها مع التغيرات المناخية وتتمكن من مواجهتها؟ هذه النقطة ما زالت بحاجة لمفاوضات شاقة لتحديد الرابحين والخاسرين من

[1] http://www.france24.com/fr/ , 15/01/2018.
[2] http://enb.iisd.org/vol12/enb12691e.html, consulté le : 29/12/2017.

المتغيرات المناخية، والكيفية التي يجب من خلالها أن يعوض الرابحون الخاسرين ماليا. ما يدل على أن النزاع متواصل بين الدول النامية والدول الصناعية الكبرى في هذا الخصوص.

وقد أطلقت بريطانيا وكندا مبادرة لتشكيل تحالف يهدف لتسريع عملية التخلص من الاعتماد على الوقود الأحفوري، رغم انضمام عدد ضئيل من الدول إليه وأغلبها من ليست من الدول الأكثر تسببا بالانبعاثات، ما يجعل هذه المبادرة رمزية أكثر منها حقيقية. أما ألمانيا فرفضت التخلي عن استخدام الفحم، ولكنها وعدت باتخاذ تغييرات، بعد تشكيل الحكومة الجديدة.

وبالرغم من ضآلة النجاح المحقق، إلا أن المؤتمر خطا خطوة جديدة للأمام في طريق تطبيق اتفاقية باريس لحماية المناخ، فقد توصل كذلك إلى اتفاق في قضايا مالية مهمة، من بينها تمويل صندوق الأمم المتحدة كي تستطيع الدول النامية مواجهة عواقب تغير المناخ، إضافة إلى إعداد قواعد لتطبيق اتفاق باريس بما فيها كيفية قياس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتسجيلها في المستقبل، فضلا عن إدراج برنامج عمل مشترك بشأن الزراعة وتغير المناخ في الأجندة السياسية. حيث تعتبر الزراعة من أكثر المجالات تضررا من تغير المناخ من جهة، ما يعني أنها بحاجة إلى إجراءات تأقلم مع ارتفاع درجة حرارة الأرض، كما أنها مسؤولة من ناحية أخرى عن جزء كبير من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أنه وتزامنا مع هذه القمة، أصدر 15 000 عالم من جميع أنحاء العالم (184 بلد)، نداء عاجلا وتحذيرا للبشرية، تم نشره في مجلة Bioscience يوم الاثنين 13 نوفمبر لإنقاذ الكوكب. ووفقا لهم، فإن الحفاظ على مواردنا وبيئتنا يتم بالتوازي مع الحد من النمو السكاني.[2] إلا أن هذا الموضوع يبقى محل جدل كبير بين مؤيد ومعارض، فبينما تتميز البلدان النامية بالنمو السكاني السريع، نلاحظ شيخوخة السكان في البلدان المتقدمة وخاصة في أوروبا مما يخلق اختلالات. كما يرى العديد من الباحثين في هذا المجال بأن التقسيم غير المتكافئ والتوزيع غير العادل للسكان والموارد اللازمة لبقائهم على الأرض، له عواقب وخيمة على التنمية البشرية.[3]

– 2- 14 ديسمبر 2018: عقد مؤتمر الأمم المتحدة للأطراف لتغيير المناخ الرابع والعشرون(**COP24**) في مدينة "كاتوفيتشي" في بولندا، وبذلك فقد أحيى الذكرى الثالثة لتبني اتفاقية باريس التي تم اعتمادها سنة 2015؛ بالتزامن مع اجتماع أطراف بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

---

[1] بالإعتماد على:

- http://www.dw.com/en/about-dw/profile/s-30688m, consulté le : 02/12/2017.
- http://unfccc.int/meetings/bonn_nov_2017/session/10376.php

[2] Voir: William J. Ripple, World Scientists' Warning to Humanity: A Second Notice, BioScience, Volume 67, Issue 12, novembre 2017.

[3] http://www.vedura.fr/social/developpement-humain/demographie, consulté le : 02/03/2018.

حيث يهدف إلى إتمام برنامج عمل اتفاقية باريس، بتحديد التوجيهات اللازمة لتنفيذ الاتفاق التاريخي الذي يسعى إلى الحد من الاحتباس الحراري إلى أقل من 2 درجة مئوية خلال القرن الجاري، بالإضافة إلى تقديم وسيلة لتتبع تقدم التنفيذ وضمان اتسام مبادرة العمل المناخي بالشفافية، وتأسيس وسيلة واضحة للمضي قدما بشأن التمويلات المتعلقة بالمناخ من قبل الأطراف لضمان الحصول على دعم أكبر للأعمال المناخية بالدول النامية مما سيساعد على بناء الثقة وإظهار جدية الحكومات في مواجهة التغييرات المناخية؛ عن طريق التركيز على الأفعال المحفزة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع تأثيرات تغير المناخ وتمكين الدول النامية من المواكبة في سباق التصدي للكارثة.

وقد تمحور المؤتمر حول ثلاث قضايا رئيسية وهي: القواعد والإجراءات الخاصة بكيفية وفاء الدول بالتزاماتها، كيفية تمويل الأعمال المناخية، والطموح وما قد ترغب الدول في القيام به بعد استيفاء التزاماتهم في اتفاقية باريس لخفض الانبعاثات عندما يعاد انعقادها في عام 2020.[1]

-في ديسمبر 2019: عقد مؤتمر مدريد المعني بتغير المناخ **(COP25)** من طرف الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" لحشد وتعبئة الجهود السياسية والاقتصادية من أجل تعزيز العمل المناخي ورفع مستوي الطموح في التغيير بجميع أنحاء العالم .وذلك من منطلق أن معدل الاحتباس سيظل في طريقة للزيادة أكثر من 3 درجات مئوية خلال هذا القرن حتى وإن تحققت جميع الالتزامات التي تعهدت بها البلدان من أجل اتفاقية باريس[2].

شارك في القمة ممثلون من نحو 200بلد، لوضع اللمسات الأخيرة لتطبيق اتفاق باريس2015 للحد من ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية إلى اقل من درجتين مئويتين؛ إلا أن المصالح الوطنية لتلك الدول حالت دون ذلك، رغم الدعوات العالمية للتحرك في وجه التغير المناخي والتحذيرات الخطيرة التي أطلقها علماء المناخ. فرغم تمديد المؤتمر لأربعين ساعة إضافية، إلا أن نتائج القمة كانت دون المستوى المطلوب، حيث عبر الأمين العام للأمم المتحدة عن خيبة أمله واعتبرها فرصة ضائعة لمعالجة أزمة الاحتباس الحراري.

وقد اتسمت القمة بعودة الانقسامات القديمة بين الدول الغنية الملوثة للبيئة والدول النامية، بشأن الطرف الملزم بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، ومقدار ذلك وكيفية دفع التريليونات التي تحتاجها البشرية للتكيف مع التغير المناخيّ. وفي الأخير؛ لم يتم التوصل سوى لاتفاق حول نداء ضعيف موجّه إلى الدول الأطراف في اتفاقية المناخ، لبذل جهود أكثر طموحاً لخفض الانبعاثات الغازية. وبسبب عدم التوصل إلى توافق بشأن تنفيذ المادة السادسة

[1] http://www.un.org/ar/climatechange/cop24.shtml, consulté le : 20/01/2019.
[2] Ibid.

من «اتفاق باريس» (التي تتناول أسواق ثاني أكسيد الكربون)، فقد تم تأجيلها على أن تناقش في القمة المقبلة **(cop 26)** التي ستنعقد في غلاسكو (اسكتلندا) أواخر نوفمبر من العام 2020[1].

والشكل الموالي يلخص مجموعة من أبرز المحطات التي مر بها التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

الشكل رقم (01): التطور التاريخي للتنمية المستدامة (أهم المحطات)

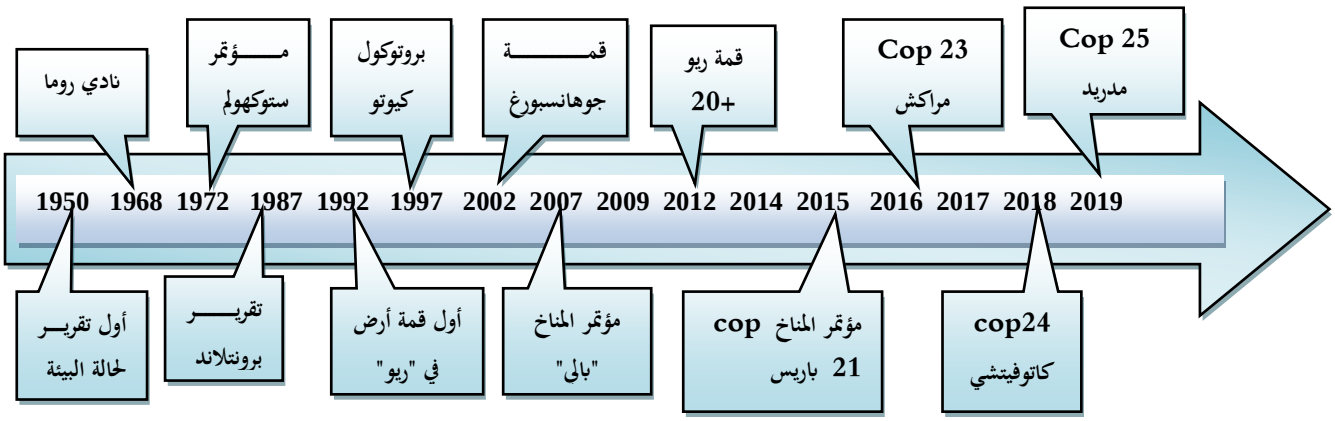

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات السابقة.

2.1 ماهية التنمية المستدامة ومستوياتها

1.2.1 مفهوم التنمية المستدامة

تتكون عبارة "التنمية المستدامة" من كلمتين:[2]

التنمية: ظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية وبوجه الخصوص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا. وتعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب. وبمعنى آخر التنمية الإقتصادية هي العملية التي تهدف إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني، عبر الإستفادة من أحد الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين الانتاجية .لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية.

المستدامة: أي أن تكون دائمة حاضرا ومستقبلا.

[1] climat-Be, sur : https://www.climat.be/fr-be/politiques/politique-internationale/conferences-climatiques/2019-cop25-madrid/, consulte le : 04/01/2020.

[2] عبد الله بن خبابة ورابح بوقرة، مرجع سبق ذكره، ص 318.

فتحقيق عملية التنمية يقوم أساسا على مبدأ الاستدامة، وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم المختلفة منذ قمة الأرض عام 1992، خصوصا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية تتبناها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية وتعمل من أجل تطبيقها. والاستدامة حسب تقرير لجنة برونتلاند هي عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية المالية وتعويضها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة بحيث تمكن الأجيال القادمة من الاستفادة بقدر عادل من الموارد.[1]

وإذا كان يشار لمفهوم التنمية المستدامة من خلال تقرير "برونتلاند" الذي أشاعه، فمن الحكمة أيضا الاهتمام بالجذور المباشرة لهذا المفهوم. والتي من بينها نذكر: أعمال مؤتمر الامم المتحدة للبيئة في "ستوكهولم" سنة 1972 وأعمال نادي روما، مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الأعمال والنشاطات فيما يتعلق بمجالي التنمية الذاتية (Développement endogène) والتنمية الإيكولوجية (Eco-développement) (Sachs 1980 - Lucas 1988) ... إلخ. وأعمال Sachs بشكل خاص قد أثرت بشكل واضح على تفكير لجنة غرو هارلم بروندتلاند. وقد تم تسليط الضوء على جانبين: [2]

- المساواة بين الأجيال، الموجود في قلب استراتيجيات التنمية الإيكولوجية، والحاضر في تقرير "برونتلاند" وفي برامج التنمية لعدة هيئات عالمية على غرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD.
- احترام قدرات النظم الإيكولوجية على الاستيعاب، وإلا فلا يمكن تحقيق نمو على المدى الطويل. فاحترام قواعد الوقاية والحيطة الإيكولوجية يستجيب لمبدأ آخر أخلاقي يتعلق بالتضامن مع الأجيال المستقبلية، حسب Sachs.

كما يعد كل من سولو (Solow) وهارتويك (Hartwick) من أوائل الإقتصاديين المنظرين لمفهوم التنمية المستدامة، وذلك من خلال ما يعرف بقاعدة سولو–هارتويك. حيث ترى هذه الأخيرة أنه من أجل تأمين منهج مستدام للتنمية ينبغي استثمار ريع الموارد الطبيعية غير المتجددة للبلد في أشكال أخرى لرأس المال، أي أنه عند نقطة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة الاستثمار مع قيمة الريع المحصل عليه من استخراج الموارد الطبيعية.[3]

وقد تم اعتماد اصطلاح "التنمية المستدامة" بدلا عن "التنمية الإيكولوجية" ل I.Sachs نتيجة لعدة أسباب من بينها: أن مفهوم "التنمية الإيكولوجية" تلقى عدة انتقادات من طرف كل من دول الشمال ودول الجنوب على حد سواء (لا يخدم التنمية الصناعية وبالتالي لا يخدم مصالح الجميع)، وبالنسبة لمعظم الجهات الفاعلة في هذا

[1] بن عباس شامية، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاساتها على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر ،2015، ص 92.

[2] Fidoline Ngo Nonga, Economie de l'environnement, L'harmathan, Paris, 2012, p : 80-81.

[3] فهد مغيمش حزيران الشمري وآخرون، السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة: قياس وتحليل، دار الأيام للنشر، ط1، الأردن، 2017، ص42.

المجال والقائمين عليه: فإنه من غير المرجح أن يتم إبطاء وتيرة النمو الاقتصادي، وهي الوتيرة اللازمة للحد من البطالة في الشمال وزيادة التنمية الاقتصادية في دول الجنوب.[1]

أولا. تعريف التنمية المستدامة

إن ربط مصطلحي التنمية والاستدامة أدى إلى الظهور الرسمي لما يسمى بالتنمية المستدامة، وبذلك تعددت التعاريف التي أعطيت لها من قبل الكثير من المنظمات العالمية والكتاب والباحثين في شتى الاختصاصات، وذلك نتيجة الاهتمام المتزايد بها من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة تعدد واختلاف وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة لاتساعه. وفيما يلي سنحاول التعرض لبعض من أهم التعريفات التي أعطيت للتنمية المستدامة:

- عرفت التنمية المستدامة بشكل رسمي لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) من قبل Gro Harlen Bruntland واعتبر أول مصطلح رسمي سنة 1987، حيث عرفت على أنها: "تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم".[2]

وهذا التعريف قد ركز على الحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة، مع دمج كل من الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما[3] أعطى "تقرير برونتلاند" بعض النقاط الأساسية التي تميز التنمية المستدامة نوجزها كالآتي:

أ. يمتلك الناس بأنفسهم القدرة على تحقيق التنمية المستدامة؛

ب. أهمية وضرورة المنظور طويل الأجل، حيث يجب أن تتوفر الموارد كافية والبيئة الجيدة من أجل الأجيال القادمة كذلك؛

ت. يجب أن يكون هناك توازن بين الدول الغنية والفقيرة، مع ضرورة توفير الإحتياجات الأساسية للجميع؛

ث. يتوجب علينا جميعا، وعلى وجه الخصوص في العالم الغني، تغيير مواقفنا وأساليب حياتنا لصالح التنمية المستدامة المتكيفة بيئيا؛

ج. التنمية هي عملية يمكن أن توجه نحو الاستدامة.

[1] Arnaud Diemer, Développement Durable Plutôt Au 'écodéveloppement : Le Nouveau Gadget Idéologique De L'occident ?, Colloque francophone, «Les Représentations Nord Sud Du développement durable», Université Blaise Pascal, France, 2012, P5.

[2] (WCED) Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, ORIGINAL, United Nations, General Assembly, 42 session, 1987, p54.

[3] Lars Aronsson, The Development of Sustainable Tourism, Continuum, London, New York, 2000, P 32.

- وطبقا للاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980: فالتنمية المستدامة هي تعديل المحيط الحيوي، واستخدام الموارد البشرية والمالية والحية وغير الحية لتلبية احتياجات الناس وتحسين نوعية حياتهم. وتتطلب استدامة التنمية مراعاة العوامل الاجتماعية والإيكولوجية، فضلا عن العوامل الاقتصادية، وقاعدة الموارد الحية وغير الحية، والفوائد والعيوب الطويلة الأجل والقصيرة الأجل للبدائل الأخرى.[1]
- حسب كل من Maurice Strong و Ignacy Sachs فالتنمية المستدامة: هي المفهوم الذي يحدد ذاك النوع من التنمية المتكاملة التي تأخذ في الإعتبار القيود الإيكولوجية الطويلة الأجل، فهي تلك التنمية الإجتماعية – اقتصادية ، المستدامة إيكولوجيا. [2]
- كما تم تعريفها حسب المبدأ الثالث المقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو سنة 1992 بأنها: "ضرورة انجاز الحق في التنمية، حيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"[3].
- وحسب إحدى الدراسات لـ "إدوارد باربيي" فالتنمية المستدامة: هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.[4]
- وحسب البنك الدولي فالتنمية المستدامة هي: " الاعتراف بأن النمو يجب أن يكون شاملا وأن يحترم البيئة من أجل الحد من الفقر وتعزيز الرفاهية المشتركة وتلبية احتياجات الأجيال المقبلة".[5]
- عرف قاموس ويبستر Webster التنمية المستدامة على أنها: "تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا، أي ضرورة ترشيد استخدامها".[6]
- وقد تبنت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) عام 1989 تعريفا للتنمية المستدامة بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية".[7]

---

[1] UICN/PNUE/WWF, Stratégie mondiale de la conservation, 1980.

[2] Jérôme Vaillancourt, Évolution Conceptuelle et Historique Du Développement Durable, L'Atelier d'aménagement, d'urbanisme et d'environnement, Deuxième édition, Québec, 1998, p26.

[3] غونتر هاندل، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم 1972) وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992، منشورات الأمم المتحدة، 2012، ص6، على الموقع: www.un.org/law/avl، تاريخ الإطلاع: 2016/02/9.

[4] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية 2002، ص93.

[5] http://www.banquemondiale.org/fr/topic/sustainabledevelopment/overview,consulté le : 20/12/2017.

[6] Beat Burgenmeier, Economie de développement durable, 2 ème édition, Bruxelles, 2005, p.38.

[7] FAO, Sustainability Issues in Agricultural and Rural Development Policies, Vol. 1, Trainee's Reader, Training Material for Agricultural Planning Series No. 38/1, Rome- Italy, Food and Agricultural Organization of the United Nations, (1995), p 6.

من خلال جملة التعاريف المقدمة نستنتج ما يلي:[1]

- تركيز التنمية المستدامة على العنصر الاجتماعي بحيث يمكن للفقراء الحصول بنفس الحظوظ على الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية.
- تدمج التنمية المستدامة عنصر ثاني وهو الأخذ بعين الاعتبار طول الأمد أو ما يسمى بالاستدامة الزمانية.
- هناك تنسيق جديد بين الإشكاليات العالمية والوطنية. فهناك رؤية موحدة مبنية على عمليات تعاون في عالم يشتد بالتنافسية.
- كما نستنتج من التعاريف أيضا أنه من الضروري وجود نوعان من التضامن:
- التضامن عبر الزمن: أي بين الأجيال والذي مفاده أنه يتعين حماية والمحافظة على المصالح المستقبلية لهؤلاء الأجيال.
- تضامن خاص بالحاضر والذي يتعين من خلاله محاربة الفقر في الوقت الحالي.

ومن التعاريف أيضا يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة وهي:

- ضمان النمو الاقتصادي: أي إيصال مستوى الراحة والرفاهية الذي يعيش فيه الشمال حاليا إلى الجنوب والأجيال القادمة أيضا.
- المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل: فلا بد من تطوير حلول معيشية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي تستهلك مواد أولية أقل وكذلك أقل تلويثا.
- تحقيق التنمية الاجتماعية في كل أنحاء العالم: بحيث يتم توفير احتياجات الناس من عمل وغذاء، تكوين، طاقة صحة، المياه الصالحة للشرب والمساعدة.

واستنادا إلى ذلك؛ فإن رؤية التنمية المستدامة ترتبط بطبيعة من يوجه التنمية، هل البعد الاقتصادي أم البعد البيئي أم البعد الاجتماعي؛ كما يلي:[2]

- **المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة:** تعني الإستدامة من المنظور الاقتصادي البحت، استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة. ويتم قياس الرفاه عادة بمعدلات الدخل والإستهلاك، بما

[1] العايب عبد الرحمن، وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 11، الجزائر، 2011، ص ص 169-170.

[2] هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015، ص ص 171-172.

يشمل الكثير من مقومات الرفاه الإنساني بأكثر وأفضل نوعية، مثل الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم. ومن جهة الإقتصاديين المثقفين من الناحية البيئية، فهم يهتمون بما يسمى "الرأسمال الطبيعي" المتمثل في بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية، والتي تعتبر أساس النظام الاقتصادي فعليا. كالنباتات والتربة والحيوانات والأسماك، وخدمات النظام البيئي الطبيعية، مثل تنظيف الهواء وتنقية المياه.

- **المنظور البيئي للتنمية المستدامة:** يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة، على مفهوم "الحدود البيئية". أي أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف؛ وأي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية، يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة. وبالتالي فالإستدامة هنا تعني وضع الحدود باستمرار أمام الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة، واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.
- **المنظور الاجتماعي للتنمية المستدامة:** وهنا يتم التركيز على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي. حيث يهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد، وتقديم الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها؛ بالإضافة إلى أهمية مشاركة الشعوب في اتخاد القرار والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة.

على ضوء ما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية المستدامة، حيث تعرف على أنها:

مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية للمجتمع، مع الأخذ بعين الإعتبار المحافظة على البيئة وحمايتها واحترامها؛ حيث تمكن التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم باختلافها في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة. كما يحمل مفهوم التنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

ثانيا. خصائص التنمية المستدامة ومتطلباتها

قد أوضح Edward Barbier سنة 1987 أن التنمية المستدامة تتميز بمجموعة من السمات تتمثل في أنها:[1]

- تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الشرائح فقرا، وتسعى للحد من تفاقم الفقر في العالم.
- تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- لا يمكن فصل عناصرها عن بعضها البعض، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.
- متوازنة ومنصفة، فهي توازن منافع مختلف المجموعات البشرية ضمن الجيل والواحد وبين الأجيال، وتحقق الإنصاف في نوعية الرفاهية ومدى تحقيق الأهداف.

وعلى الرغم من أن تحليل وتوصياته "مؤتمر مستقبلنا المشترك" كانت متجذرة على وجه التحديد في الثمانينيات، إلا أنه قد اختتم الخطوط العريضة للتنمية المستدامة من خلال الإشارة إلى أن تحقيقها يتطلب أيضًا[2]:

- نظام سياسي يضمن مشاركة المواطنين الفعالة في صنع القرار؛
- نظام اقتصادي قادر على توليد الفوائض، ومعرفة تقنية مبنية على أساس مستدام وتضمن الاعتماد على الذات؛
- نظام اجتماعي يوفر حلولاً للتوترات الناشئة عن عملية التنمية غير المتوازنة؛
- نظام إنتاج يحترم الالتزامات بالحفاظ على القاعدة البيئية للتنمية؛
- نظام تكنولوجي يمكنه البحث باستمرار عن حلول جديدة؛
- نظام دولي يعزز أنماط التجارة والتمويل المستدامة؛
- نظام إداري مرن ولديه القدرة على التصحيح الذاتي.

[1] Edward Barbier, The concept of sustainable economic development, Development environmental conservation, vol 14, N°2, 1987, p 103.
[2] WCED, Op cit, P74.

3.2.1 أهداف التنمية المستدامة ومستوياتها

أولا. أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق عدة أهداف نلخصها فيما يلي: [1]

- زيادة الدخل الوطني:

يعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة خاصة في الدول المتخلفة، التي عمدت أساسا لإحداث تنمية مستدامة بسبب فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، حيث يتم إحداث الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي عن طريق زيادة السلع والخدمات التي تمنحها الموارد الاقتصادية المختلفة وتحسينها، وبتوفير رؤوس الأموال والكفاءات الإدارية لاستغلالها.

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:

إن زيادة الدخل الوطني لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل أو إلى تحسين مستوى المعيشة، ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن يتم ربط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية والتحكم في معدلات المواليد وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني. وعليه تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع بالتركيز على الجوانب النوعية للنمو، بالعمل من أجل اشباع الحاجات الأساسية للأفراد الحالية والمستقبلية وتحسين جودة الحياة من خلال توفير فرص العمل والتعليم والعناية الصحية وكذلك الخدمات الاجتماعية والسكن، بالإضافة إلى احترام حقوق الأفراد وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرار.

- تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

حيث تعاني الدول المتخلفة من فوارق كبيرة في توزيع الدخول، فغالبية أفراد المجتمع لا تملك سوى نسبة ضئيلة من الثروة وتتحصل على نصيب قليل من الدخل، بينما هناك فئة صغيرة هي التي تمتلك الجزء الأكبر من الثروة إضافة إلى نصيب عالي من الدخل.

- تحقيق الإستخدام الرشيد للموارد الطبيعية:

فالتنمية المستدامة تعمل على تحسين نوعية حياة الأفراد لكن ليس على حساب البيئة، وذلك بالحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لها، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددها مع

---

[1] بالإعتماد على

- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 26، جامعة البليدة، الجزائر، جوان 2010، ص ص 138-140.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي-حسن إبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الطبعة 1، قطر، 2008، ص ص 15-16.

البحث علن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترات زمنية طويلة، كذلك يجب عدم تخليف نفايات بكميات تعجز البيئة عن استيعابها. إضافة الى هذا يجب تبني سياسة بيئية ملزمة للمجتمع مع وضع عقوبات رادعة عند مخالفتها، ووضع برامج إعلامية تركز على أهمية البيئة والأضرار المترتبة عن الإساءة إليها.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة.

ثانيا. مستويات التنمية المستدامة

لقد تعددت واختلفت مفاهيم التنمية المستدامة، فهي تعكس تفسيرا وتوجها نظريا مختلفا لمفهوم الاستدامة.

وحتى يتحقق مبدأ الإستدامة، يجب تحقيق إمكانية العيش مع تلبية الحاجيات المختلفة وتحقيق المنافع المتعددة على المدى الطويل، دون الجور على رأس المال المتاح على سطح الأرض أو استنفاذه. لذلك فمن الضروري الحرص على تجديده باستمرار. كذلك، فإن مسألة قابلية التبادل لمخزونات رأس المال هي جزء لا يتجزأ من مفاهيم الإستدامة القوية والإستدامة الضعيفة كما سيتم التطرق له فيما بعد.[1]

تم تطوير نموذج رأس المال من قبل البنك الدولي في عام 1994. وهو يقوم على افتراض وجود ثلاثة مخزونات لرأس المال: البيئة والاقتصاد والمجتمع. حيث رأس مال الاستدامة هو مجموع مخزونات رؤوس الأموال الثلاثة.

يرى بعض الإقتصاديين أن لمفهوم التنمية المستدامة 3 مستويات، كما يلي:

- **الإستدامة القوية:** وذلك عندما يقع مجال النشاطات الاقتصادية ضمن مجال النشاطات الإنسانية والتي بدورها تمتد لتقع ضمن الدائرة الايكولوجية وبالتالي فإن تلك النشاطات الاقتصادية تنمو بشكل متضائل على المدى الطويل إذا ما تم الإضرار بشكل كبير بالطبيعة التي تمدها بالموارد المادية والطاقوية .فالاستدامة القوية تتمثل في الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال في مستواه الأصلي كل على حدى، فهي تفرض

[1] Annexe du bulletin éducation environnement, Modèles du Développement durable, ch 1, 2012, p1.

فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال (بشري، طبيعي، مالي، تكنولوجي...) ووفقا لهذا الإفتراض فإن مكونات رأس المال المختلفة تعد مكملة لبعضها وليست بدائل.[1]

- **الإستدامة الضعيفة:** على عكس سابقتها تكون الاستدامة ضعيفة عندما يقع التوسع على حساب الموارد الطبيعية أي وقوع الحقل الايكولوجي ومجال النشاطات الإنسانية ضمن دائرة النشاطات الاقتصادية وبالتالي فإن هذه الأخيرة ستنمو بشكل متسارع على المدى البعيد. فالإستدامة الضعيفة تفرض درجة من الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال منها رأس المال المصنع، رأس البشري ورأس المال الطبيعي بحيث يكون رأس المال الشامل ثابتا.[2] فهذا التصميم الذي يضع الاقتصاد في مركز الاهتمام، يعتبر السلع الطبيعية (الماء والتربة والوقود الأحفوري والهواء ...) ذات قيمة فقط من خلال الخدمات التي تقدمها للبشر دون أن تكون لها قيمة وجود. وتركز هذه الرؤية المدعومة من قبل الجهات الفاعلة في العالم الاقتصادي، في مفهوم "التنمية المستدامة" على مصلح التنمية، الذي يرتبط بالنمو، وبالأخص النمو الاقتصادي.[3]

والشكل الموالي يمثل مستويي الإستدامة السابقة كما يلي:

الشكل رقم (02): التنمية المستدامة القوية والضعيفة

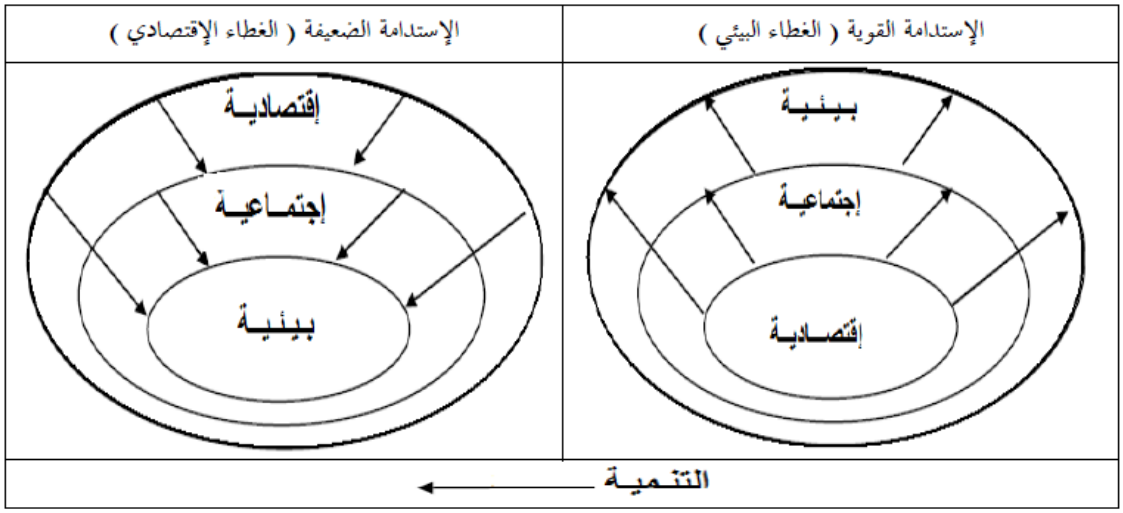

المصدر: راشي طارق، الإستخدام المتكامل للمواصفات العالمية الإيزو في المؤسسة الإقتصاية لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص17.

- **الإستدامة المنطقية:** وهي تقع بين المستويين السابقين، والشكل الموالي يوضحها كمايلي:

[1] مؤيد حامد عبد الله، البيئة والإتفاقيات الدولية، دار الكتاب الجامعي للنشر، طبعة 1، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص 128.

[2] بن عباس شامية، مرجع سبق ذكره، ص95.

[3] Nathalie Lourdel, Méthodes pédagogiques et représentation de la compréhension du développement durable : Application à la formation des élèves ingénieurs, thèse de doctorat, science et génie de l'environnement, l'École Nationale Supérieure des Mines, Université Jean Monnet, Saint-Étienne, France, 2005, P 60.

الشكل رقم (03): المقاربة السوسيو–مركزية للتنمية المستدامة

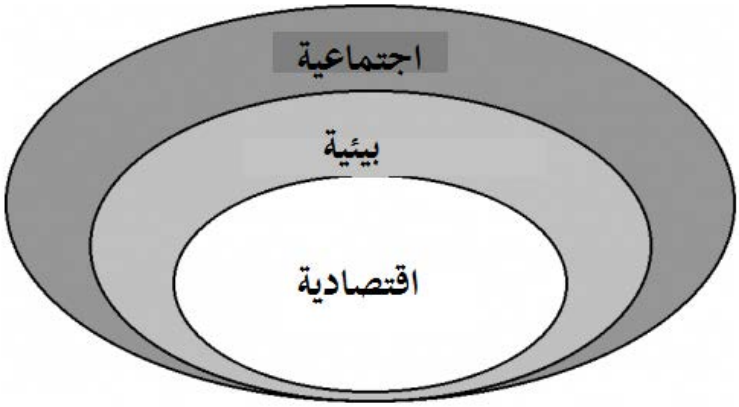

Source : https://journals.openedition.org/developpementdurable/1133?lang=en#tocto2n5, consulté le : 15 /04/2018.

تم اعتمادها تحديدا في سويسرا من قبل المجلس الاتحادي في استراتيجيته للتنمية المستدامة سنة 2008 تحت مسمى:" Sensible Sustainability"، حيث هناك قابلية تبادل محدودة بين مختلف مكونات رأس المال، بشرط ألا يتم تجاوز العتبات الخاصة بكل مكون منها. وإن حدث وتم تجاوز هذه العتبة فإنه لا يمكن تعويضها عن طريق الزيادة في أحد مكونات رأس المال الأخرى. كذلك يجب تحديد المستويات الحرجة لكل مكونات رأس المال، مثل المعايير البيئية للصحة (تلوث الهواء)، المعايير الاجتماعية (تكافؤ الفرص، الحد الأدنى للدخل، ظروف المعيشة الكريمة ... إلخ)، أو ضمان احترام حقوق الإنسان حيث تعتبر هذه الأخيرة من أدنى المتطلبات وهي عتبات غير قابلة للتفاوض. [1]

وكما هو ملاحظ مما سبق، فإن هذا التصنيف لمستويات التنمية المستدامة يسلط الضوء ويركز على اتجاهين رئيسيين حاليين وهما: اتجاه يضع النمو الإقتصادي في قلب التنمية المستدامة (anthropocentré)، وآخر يرى بأن الحفاظ على الموارد الطبيعية هو جوهر المفهوم (écocentré). بينما تم إهمال ونسيان الجانب الإجتماعي في خضم هذا النقاش، فكما يبدو ليس هناك اتجاه قد اعتبره كأساس لمفهوم التنمية المستدامة. لهذا بادرت بعض الدراسات باقتراح **مقاربة "سوسيو–مركزية"** (approche socio-centrée)، تبرز أهمية الجانب الإجتماعي في عملية التنمية المستدامة، حيث تكون هذه الأخيرة عبارة عن انسجام بين البشر، وانسجام بين البشر–الطبيعة، ويكون الإنسان

[1] بالإعتماد على:
- Stock de capital : durabilité faible et forte, sur : http://ise.unige.ch/isdd/?article503, consulté le : 29/03/2019.
- Annexe du bulletin éducation environnement, Op cit.

في قلب العملية. أين يتم تجنب تراكم الأعباء على كاهل الطبيعة، أو حدوث صراعات إجتماعية ناتجة عن بعض ممارسات حفظ البيئة.[1]

3.1 مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة

3.1.1 مبادئ التنمية المستدامة

حددت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة انطلاقا من العلاقة القائمة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى، وقد تضمنت العديد من الاتفاقيات جملة من المبادئ الأساسية في سبيل حماية البيئة والموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، فقد أصدر أيضا البنك العالمي للإنشاء والتعمير مع نهاية القرن العشرين عشر مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة وهي: [2]

- المبدأ 1: تحديد الأولويات بعناية: فقد اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية.
- المبدأ 2: الاستفادة من كل دولار: أي التأكيد على فعالية التكلفة، بحيث يسمح هذا التأكيد بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدود.
- المبدأ 3: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بحيث بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر والعمل على خفض الدعم لاستخدام الموارد الطبيعية.
- المبدأ 4: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: فالحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق. فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الانبعاثات وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.
- المبدأ 5: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: حيث يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة، مثل: فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية.

[1] Léa Sébastien, De l'idée D'un Développement Durable Socio-Centré à La Nécessité D'une Gouvernance Environnementale Eclairée, p 6, 8, 28, sur le site : https://hal-univ-tlse2.archives-ouvertes.fr/hal-00985908/document, consulté le : 15/04/2018.

[2] رشيد سلمي، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 105-106.

- المبدأ 6: العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الإستثمارية، عن طريق تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات مثلا.
- المبدأ 7: الإشراك الكامل للمواطنين أي المشاركة الشعبية. ففرص النجاح تكون قوية إذا ما أشرك المواطنون المحليون في التصدي لمشكلات بيئية لبلد ما.
- المبدأ 8: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا، فيجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: الحكومة –القطاع الخاص–منظمات المجتمع المدني، وتنفيذ تدابير متظافرة للتصدي لبعض القضايا البيئية.
- المبدأ 9: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية، من خلال تبني المديرين أدنى التكاليف.
- المبدأ 10: إدماج البيئة من البداية، في سياسات الدول واستراتيجيات المؤسسات وكذلك الإستثمارات الجديدة المزعم إنشاؤها مستقبلا.

2.3.1 أبعاد التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على التداخل والتكامل بين أبعادها كما تشير إليه جل الدراسات والأبحاث. حيث تتمثل الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة في البعد الإقتصادي الذي يجسد التراكم الكمي والبعد الإجتماعي الذي يجسد التراكم النوعي والبعد البيئي الذي يجسد المحيط والموارد الطبيعية وكيفية المحافظة عليها، وسيتم التطرق إليها في الآتي إضافة إلى بعد آخرين مهمين يتمثلان في البعد التكنولوجي والبعد الثقافي.

- **البعد الإقتصادي:** ويعني استمرارية وتعظيم الرفاه الإقتصادي خلال فترة زمنية معينة، بتحسين مستوى معيشة الأفرادعن طريق تلبية مختلف إحتياجاتهم من السلع والخدمات. ويتمحور حول الإنعكاسات الراهنة والمستقبلية للإقتصاد على البيئة، حيث يمكن حصر هذا البعد فيما يلي: حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية بتغيير أنماط الإستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته، وتقليص تبعية البلدان النامية، كما يجب تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المتسمر في مستويات المعيشة، والحد من التفاوت في المداخيل، وبالتالي المساواة في توزيع الموارد.[1] وبالتالي بالبعد الاقتصادي يتمثل في الإنعكاسات الحالية للإقتصاد على البيئة.

[1] بالإعتماد على:
هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، الإقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2017، ص52.

- **البعد الإجتماعي**: تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد الذي يمثل البعد الإنساني، بأنها تجعل من النمو وسيلة للإلتحام الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال. فيتوجب على الأجيال الراهنة القيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة[1]. وتبرز هنا فكرة التنمية المستدامة في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تحد من حقوق المرأة، والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء. وأهم عناصر البعد الإجتماعي هي: تثبيت النمو الديمغرافي–الحراك الإجتماعي–الصحة والتعليم–المشاركة الشعبية–التنوع الثقافي–تحقيق العدالة الإجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة، وبين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى.[2]
- **البعد البيئي**: يتم التركيز في هذا البعد على مراعاة الحدود البيئية، فلكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف، وإلا سيتم تدهور النظام البيئي.[3]

يوضح الإستراتيجيات التي يجب توافرها واحترامها في مجال التصنيع، بهدف التسيير الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره واستنزافه بطريقة غير عقلانية حتى لا تؤثر على التوازن البيئي، من خلال العقلانية في استعمال الموارد، وتوظيف تقنيات تتحكم في إنتاج النفايات وطرح الملوثات، ونقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة؛[4] فالهدف الأساسي هنا يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكر منها:

الطاقة –النظم الإيكولوجية–التنوع البيولوجي–القدرة على التكيف– الإنتاجية البيولوجية– الإعلام والثقافة للجميع– الصناعة النظيفة.

وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء.[5]

- **البعد التكنولوجي**: وهذا البعد يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفئ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون، واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات أو إعادة تدويرها.[1]

– شيلي إلهام، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية–دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة–، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 71.

[1] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2009، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010، ص 198.

[2] شيلي إلهام، مرجع سابق، ص 71.

[3] هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[4] عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سابق، ص 34.

[5] عثمان محمد غنيم–ماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها واساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن،2007 ، ص 40.

ويمكن تعزيز التكنولوجيا كم أجل التنمية المستدامة عن طريق:[2]

أ. تطوير أنشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، واعتماد الآليات القابلة للإستدامة؛

ب. تحسين أداء المؤسسات الخاصة، لاسيما عن طريق مدخلات معينة تستند إلى التكنولوجيات الحديثة؛

ت. استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا؛

ث. ترقية بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والإبتكار، في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإقتصاد القائم على المعرفة؛

ج.وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى بناء مجتمع معلوماتي، عن طريق إدماج التكنولوجيات الحديثة في خطط واستراتيجيات التنمية الإجتماعية والإقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كأهداف التنمية المستدامة.

- **البعد الثقافي:** وقد جاءت حتمية إدراج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد مصادقة "منظمة اليونسكو" على الإتفاقية الدولية للتنوع الثقافي، كـأحد أهم أبعاد التنمية المستدامـة إضافة إلى الأبعاد الرئيسية الثلاثة (الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي). فالثقافة هي ثروة في تنوعها: وحماية للحريات والحقوق الفكرية والهويات والمعارف واللغات، واحترام لأنساق وأشكال التنمية المتنوعة.[3]

و قبل ذلك في سنة 1981 قام Ignacy Sachs مؤسس "مفهوم التنمية الإيكولوجية" مع Maurice Strong بإدماج البعد أو الركيزة الثقافية ضمن تصور ونمذجة التنمية المستدامة: " التنمية هي الكل، والأبعاد الثقافية، والإجتماعية، والإقتصادية، والإيكولوجية، يجب أن تعالج في علاقاتها المتبادلة عن طريق سياسة متكاملة"[4]. وحسب Sachs يمكن إجمال أبعاد التنمية المستدامة كما هو موضح في الشكل الموالي:

---

[1] بن عباس شامية، مرجع سبق ذكره، ص104.

[2] عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سابق، ص 37.

[3] Haut Conseil de la Coopération Internationale, développement durable et solidarité internationale : enjeux bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, paris, France, juin 2006, p 15, 17.

[4] Céline Pascual Espuny, Économie créative : nouvelle traduction du développement durable ?, Communication et organisation, n°37, 2010, p15.

الشكل رقم (04): أبعاد التنمية المستدامة حسب Sachs (في مفهومه للتنمية الإيكولوجية)

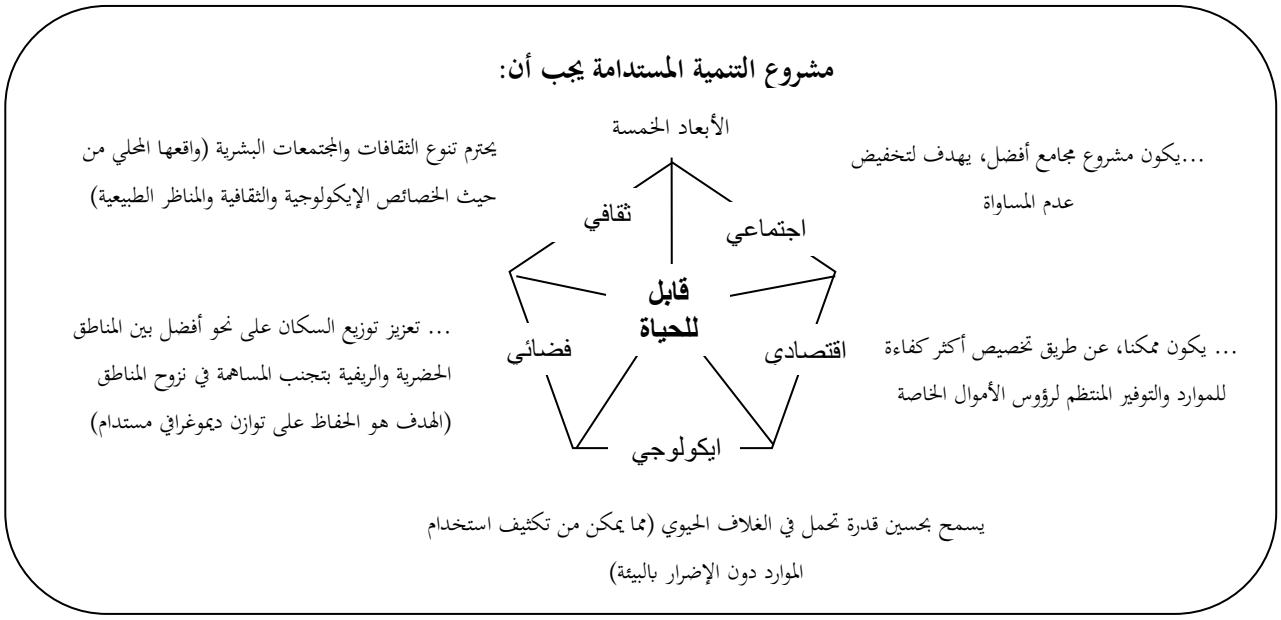

Source: Jérôme Vaillancourt, Évolution Conceptuelle et Historique Du Développement Durable, L'Atelier d'aménagement, d'urbanisme et d'environnement, Deuxième édition, Québec, 1998 p25.

وبالتالي تراعي التنمية المستدامة أربعة عناصر أساسية لها علاقة بتنمية الفرد أو الإنسان أو المجتمع البشري هي: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي والبعد الثقافي، فلا بد أن تتكامل هذه الأبعاد الأربعة جميعها بطريقة تفاعلية، مع التركيز على المعطى الثقافي في تطوير الذات الفردية، وتعديل سلوكها، وتغيير تصرفاتها، وتطوير قدراتها المعرفية والوجدانية، وصقل مواهب الأفراد عقليا ووجدانيا وحركيا، وتنميتها فنيا وجماليا وروحيا ودينيا وثقافيا وعلميا. ومن ثم فالبعد الثقافي حاضر في التنمية المستدامة بشكل واضح لأنه أساس رقي التعليم، وركيزة التطور والتقدم وتحقيق النهضة الشاملة، ودعامة للرقي الاجتماعي والمادي، وآلية إجرائية للقضاء على الفقر والجوع والبطالة والتخلف. وتمثل سياسة الاستدامة بأن تكون التنمية غير مقتصرة على الحاضر، بل تمتد إلى المستقبل عبر خطط استراتيجية قريبة أو متوسطة أو بعيدة، من خلال التفكير في أجيال المستقبل، وإعداد تدبير مستقبلي يعتمد على الاكتفاء الذاتي، والتصنيع المحلي والتنوع الثقافي والاهتمام بالتنمية الاقتصادية الشاملة.[1]

وقد تم تمثيل أبعاد التنمية المستدامة بعد إدماج البعد الثقافي وفق هذا الشكل:

[1] صلاح الدين الحاج محمد، الثقافة وآليات التنمية المستدامة، صحيفة الإنتباهة، على الموقع الإلكتروني: http://www.alintibaha.net/index.php، تاريخ الإطلاع: 2016/02/10.

الشكل رقم 05: البعد الثقافي ضمن مرتكزات التنمية المستدامة

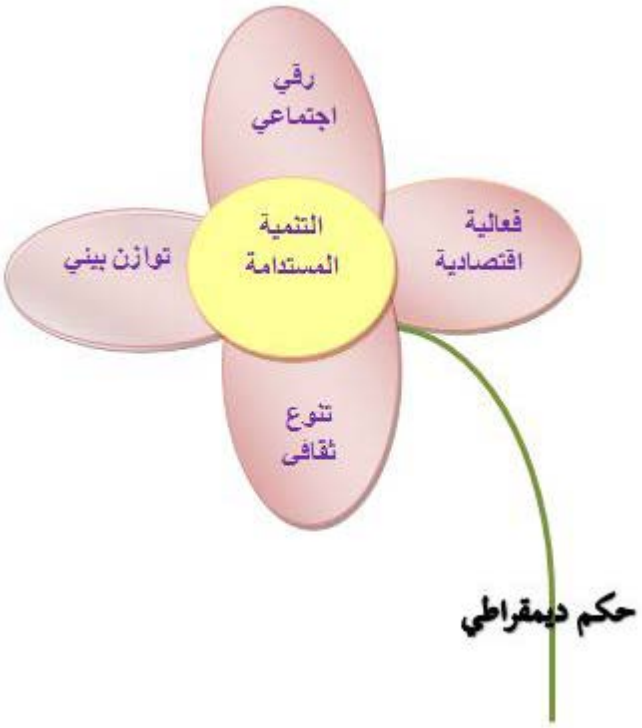

Source: Haut Conseil de la Coopération Internationale, développement durable et solidarité internationale : enjeux bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, paris, France, juin 2006, p15.

فالتخطيط لعملية التنمية المستدامة يعتمد على الإنسان الذي يملك المعرفة والخبرة والرغبة في العمل والقدرة على الإبتكار والمواجهة والمنافسة وهو الأمر الذي لن يتحقق إلا بكون الإنسان مثقفا بحق؛ كما أنه كلما زادت ثقافة المجتمع زادت قدرته على استيعاب المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية الناشئة من التنمية، وقدرته على تدعيم الإيجابيات والتقليل من آثار السلبيات والعمل على تطويعها لتكون في صالح المجتمع وكي تكون دافعا لعملية التنمية لا معوقا لها.[1]

وهذا ما سعت إليه "المنظمة العالمية للمدن والحكومات المحلية" التي تبنت ما يسمى "بالأجندة 21 للثقافة" كوثيقة مرجعية لبرامجها الثقافية في 08 ماي 2004، حيث تعتبر هذه الأخيرة (الأجندة) الثقافة رابع دعامة للتنمية المستدامة بعد الدعامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحث مختلف بلدان العالم على الأخذ بها.

وقد تبنت الأجندة 21 للثقافة فكرة الباحث الأسترالي "جون هاوكز" التي طرحها سنة 2001 في كتابه: "الدعامة الرابعة للاستدامة: الدور الأساسي للثقافة في التخطيط العمومي".

[1] حامد الريفي، إقتصاديات البيئة: مشكلات البيئة–التنمية الإقتصادية–التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 266.

وقد أدت أنشطة وأعمال الأجندة 21 للثقافة على حث المنظمة العالمية للمدن والحكومات المحلية إلى الخروج بالإقتراح الخاص بالوضعية السياسية تحت عنوان (الثقافة: الدعامة الرابعة للتنمية المستدامة). وقد تمت المصادقة عليه في 17 نوفمبر 2010 في إطار القمة العالمية للمسيرين المحليين والجهويين-المؤتمر العالمي الثالث للمنظمة العالمية للمدن والحكومات المحلية المنعقد في مكسيكو.[1]

المبحث الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

تحتاج الدول إلى تقدير وتقييم سياساتها لضمان أن تحدث الأثر المنشود منها. ويستلزم هذا الاستعانة بمؤشرات تعكس شواغل البلدان وأولوياتها وفق ما دعا إليه جدول أعمال القرن 21. حيث تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى قياس التنمية المستدامة، وبعض المؤشرات المستعملة في ذلك.

1.2 قياس التنمية المستدامة

يوصي جدول أعمال القرن 21 في الفصل 40 المتعلق بـ "الإعلام من أجل اتخاذ القرار" بوضع مؤشرات تكون بمثابة أدوات لاتخاذ القرار على جميع المستويات ورصد التقدم المحرز لصالح التنمية المستدامة.

ونظرا لتعدد أبعاد وجوانب التنمية المستدامة تعددت معها مؤشرات قياسها، كما تختلف هذه الأخيرة في عددها ونوعها من فترة زمنية إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى نظرا لاختلاف أهداف التنمية وتعددها. وأهم فرق يلاحظ بين مؤشرات قياس التنمية التقليدية والتنمية المستدامة هو أن مؤشرات التنمية التقليدية تقيس التغير الحاصل على جانب معين من جوانب عمليات التنمية أو المجتمع على أساس أن هذه التغيرات مستقلة وليس لها علاقة بجوانب التنمية الأخرى، أما مؤشرات التنمية المستدامة فإنها تعكس حقيقة أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي جوانب مترابطة ومتكاملة ومتداخلة وأي تغير يطرأ على جانب منها فانه ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب الأخرى.

[1] La culture : Quatrième pilier du développement durable, sur : www.agenda21culture.net , consulté le : 04/02/2016.

تشترك جميع البحوث فيما يتعلق بمؤشرات التنمية المستدامة في نقطة معينة، تتمثل في مشكلة تحديد: ما يجب قياسه وكيفية قياسه؛ وبالتالي فإن المعلومات التي تستند إليها المؤشرات يجب أن تكون متاحة، وبالمثل فعلى المؤشرات أن تكون مفيدة وإعلامية (تبين ما إذا تم تحقيق التنمية المستدامة) من جهة، وأن تكون بمثابة مرجع فعال لصانعي السياسات من جهة أخرى. ومنه فإن وضع واستخدام مؤشرات التنمية المستدامة يعتبر كرد على هاجس كبير يتمثل في الحرص على أن تكون القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة مرتكزة على معلومات صحيحة وناجعة وملائمة، ومتاحة في اللحظة المناسبة.[1]

وتمر عملية إعداد مؤشرات لقياس التنمية المستدامة بمراحل عديدة يمكن تلخيصها في الآتي:[2]

المرحلة الأولى: وتشمل الخطوات التالية:

- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المستديمة بشقيها الحكومية والخاصة؛
- تحديد دور كل جهة في عملية التنمية والأهداف التي تسعى لتحقيقها في ظل الأولويات الوطنية؛
- وضع آلية لتحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هذه الجهات؛
- تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم انجازاتها.

المرحلة الثانية: وتشمل ما يلي:

- تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة أو الإقليم والوضع الحالي لهذه المؤشرات؛
- بيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة.
- تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات.

المرحلة الأخيرة: يجب اختيار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية واستراتيجية التنمية المستدامة في البلد أو الإقليم من خلال قائمة المؤشرات المستخدمة (المعدة من قبل الأمم المتحدة) مع ضرورة التأكيد على:

- مدى توفر بيانات هذه المؤشرات؛
- إمكانية جمع تلك البيانات غير المتاحة؛
- مصدر البيانات؛
- استمرارية توفر البيانات؛

---

[1] بالإعتماد على:

- المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الأمم المتحدة)، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 16 - 13 مارس 2001، ص 2.
- Ian Moffat_ Nick Hanley_ mike D. Wilson, Measuring & Modeling Sustainable Development, The Parthenon Publishing Group, New York, 2001, P 35-36.

[2] عثمان محمد غنيم–ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص ص255 - 261.

- إمكانية الحصول على البيانات بسهولة ومدى واقعيتها.

ولتيسير عملية إعداد هذه المؤشرات يتم طرح عدد من الأسئلة من قبل معديها، نلخصها فيما يلي:[1]

- لماذا نحتاج المؤشرات؟
- من الذي يستخدمها؟
- ما هو الغرض من استخدامها؟
- ما هي الحاجة لتحديثها؟
- ما هي المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المناسبة للأهداف المحددة؟
- كيف نضع وحدة قياس لشيء يحدث في المستقبل؟

وتتطلب مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة معايير الإعداد الجيد، حيث تكمن أهم المعايير في:[2]

- أن تعكس شيئا جوهريا لصحة المجتمع الإقتصادية أو الإجتماعية أو البيئية، وأن تكون طويلة الأمد على مر الأجيال؛
- أن يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها، أي أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها؛
- أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها؛
- أن تكون ذات قيم حدية متاحة؛
- أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب وهل من الممكن التحكم فيها؛
- ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة إجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها.
- الحساسية للزمن، بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام.

في هذا الإطار اعتمدت لجنة التنمية المستدامة التبعة للأمم المتحدة سنة 1995 إطارا تحليليا يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسية[1]، حيث تعتبر المؤشرات الأكثر دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة، وهي: مؤشرات الضغوط، الحالة والإستجابة، وتعرف كالآتي:[2]

---

[1] دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000، ص 169.

[2] بالإعتماد على:

- دوجلاس موسشيت، مرجع سابق، ص 167.
- Ian Moffat & others, Op cit, P 36.

أ. مؤشرات الضغوط البيئية: تصف الضغوط التي تمارسها النشاطات الإقتصادية والإجتماعية على البيئة.

ب. مؤشرات الحالة: وتقدم لمحة عن الحالة الراهنة، كنوعية الماء، الجو...إلخ.

ت. مؤشرات الإستجابة: وهي التي تلخص التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من قبل الدولة.

نظرا لتعدد واختلاف مؤشرات قياس التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة (كما سبق وأشرنا سابقا) باختلاف الهيأة المعدة لها، نظر للمتغيرات المأخوذة في الإعتبار، والغرض من المؤشر، وحتى وجهات النظر حول مفهوم التنمية المستدامة بحد ذاته. فسيتم التركيز في القسمين المواليين على بعض المؤشرات القطاعية للتنمية المستدامة، والمؤشرات الأساسية المجمعة كالآتي.

2.2 المؤشرات القطاعية:

وتنطوي على إعداد المؤشر البعد البيئي للتنمية المستدامة، من أهمها نذكر:

2.2.1 البصمة الإيكولوجية: تأسس المؤشر وتطور في سنوات 1990 من قبل كل من WACKERNAGEL وREES، وهو مؤشر بيئي بحت (لإهماله الجوانب غير الإيكولوجية، والإجتماعية بصفة خاصة) ذو رؤية مبنية على علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية. فهو يقيس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة، حيث يقوم على المساحة المنتجة الضرورية لمجتمع ما لتلبية متطلباته (استهلاكه من الموارد، احتياجاته من طرح النفايات كي يعيش). أي مقارنة استهلاكنا للموارد الطبيعية مع قدرة الأرض على تجديدها. وحدة القياس المستخدمة فيه هي وحدة المساحة (الهكتار). ويمكن الحصول على البصمة الإيكولوجية لمتوسط المساحة لكل فرد بقسمة مساحة الأرض على عدد السكان. فعلى سبيل المثال البصمة الإيكولوجية للولايات المتحدة الأمريكية لوحدها (متوسط استهلاك الدولة مقدرا بوحدة المساحة) تستحوذ على ما يفوق 20% من المساحة الكلية لكوكب الأرض، حسب دراسة قام بها باحثون كولومبيون خلال بداية التسعينات من القرن الماضي.[3]

---

[1] عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[2] أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة 1، مصر، 2013، ص146.

[3] بالإعتماد على:

- عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سابق، ص170.
- M. Philippe Le Clézio, Les indicateurs Du Développement Durable Et L'empreinte Ecologique, Avis du Conseil économique, social et environnemental, France, 2009, p37.
- http://www.millenaire3.com/content/download/1541/22376/version/1/file/empreinte_eco_01.pdf, consulté le : 20/01/2018.

- **2.2.2 مؤشر المحاسبة البيئية (المحاسبة الخضراء)**: إن الهدف من المحاسبة الوطنية هو أن يتم وضع متغيرات معبرة عن حالة وتطور الاقتصاد الوطني في الأفق، من أجل إعطاء قاعدة للعمل لأصحاب القرار، فنظام المحاسبة الوطنية هو مجموعة الحسابات التي تقوم بها الدول دوريا لمتابعة تطور اقتصادها. ومع بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى بالحكومات إلى الرغبة في إدماج البعد الاقتصادي الكلي للبيئة في حقل القرار السياسي، لأنه عادة ما لم يتم إدماج القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية في نظام المحاسبة الوطنية. وذلك عن طريق محاسبة بيئية خاصة تسمى المحاسبة الخضراء ويمكن تعريفها بأنها الوصف المنهجي داخل إطار محاسبي للعلاقات المتبادلة بين البيئة والاقتصاد. وقد دخل موضوع المحاسبة البيئية مرحلة جادة بعد أن دعا البنك الدولي إلى ضرورة إدخالها ضمن حسابات الدخل القومي، أو الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس النشا الاقتصادي للمجتمع ككل[1]. ورغم أنه لا يوجد نموذج واحد لمحاسبة بيئية، يمكن تمييز بين ثلاثة مقاربات رئيسية:[2]

– **ضبط نظام المحاسبة الوطنية**: تعتمد هذه المقاربة الاقتصادية الكلية الخاصة بالمحاسبة البيئية على مبدأ الناتج الداخلي الخام الأخضر، وتهدف إلى تهيئة نظام المحاسبة الوطنية بإدماج عدة معطيات داخلية، كتكلفة الأضرار الايكولوجية وانخفاض مخزون الموارد الطبيعية، نفقات تسيير البيئة، وقيمة الخدمات البيئية، ومن ثم، حساب الناتج الداخلي الخام مصححا (معدل) من اختراقات البيئة. فهذا ما يسمى بالناتج الداخلي الخام الأخضر، وقد طبق لأول مرة في أندونيسيا، مع نهاية الثمانينات من طرف المعهد العالمي للموارد (wri) ، الذي قيم اندثار الغابات الإندونيسية.

– **الحسابات التابعة** : تهدف إلى تكملة نظام المحاسبة الوطنية، وتم استعمالها في عدة دول لتوفير المعلومات المحاسبية المفصلة حول نشاط خاص مثل البحث والتربية والنقل والحماية الاجتماعية وحماية البيئة.

– **حسابات المصادر والتراث الطبيعي** : نظرا لصعوبة التقدير النقدي لبعض المظاهر البيئية في المحاسبة البيئية التابعة، قام النرويجيين بتخيل حسابات فيزيائية للبيئة منذ سنة 1970، تحت تسمية

[1] بالإعتماد على:

- عبد الهادي منصور الدوسري، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجيستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2011، ص3.
- عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سابق، ص 170.

[2] عبد الرحمن سيف سردار، مرجع سابق، ص ص 171-172.

حسابات المصادر الطبيعية، حيث تعالج هذه الأخيرة مصادر نظام الإنتاج معبرا عنها بوحدة فيزيائية أو نقدية.

3.2.2 مؤشر التنمية البشرية: تم إعداده مع بداية التسعينات من القرن الماضي من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، وهو مؤشر وطني يعتمد على إدماج معطيات اجتماعية نوعية، مقياسا هاما تخصص له الأمم المتحدة تقريرا سنويا يصدر منذ سنة 1999 بهدف قياس مستوى تنمية البلدان وتحسين أوضاع الشعوب. وقد قام عالم الاقتصاد الباكستاني "محبوب الحق" بتطوير هذا المؤشر بمساعدة عالم الاقتصاد الهندي"أماريتا سين" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1989، والعالم البريطاني "ماغند ساي". ويتعلق هذا المؤشر بقياس متوسط العمر المتوقع للفرد، ومستوى التعليم والأمية، والمستوى المعيشي في مختلف بلدان العالم، فهو يضم ثلاث مجموعات:

- الدخل (دالة الرفاهية): يعبر عنه بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب القوة الشرائية.
- الصحة: تقاس بطول الأجل (العمر المرتقب عند الولادة).
- التعليم: يقاس بمتغيرين هما معدل محو الأمية ونسب التسجيل في المراحل التعليمية.

وعلى هذا الأساس يبنى مؤشر التنمية البشرية حيث تقع قيمته بين 0 و1؛ وبالتالي ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب من قيمته العظمى.[1]

3.2 المؤشرات الأساسية المجمعة:

تتمحور حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات الأجندة 21؛ حيث وافقت لجنة التنمية المستدامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (التي أنشئت في ديسمبر 1992) لضمان المتابعة الفعلية لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في دورتها الثالثة عام 1995؛ على برنامج عمل بشأن مؤشرات التنمية المستدامة يحتوي على قائمة مكونة من 134 مؤشراً للتنمية المستدامة نُشرت في شهر أوت من عام 1966 ضمن وثيقة تعرف باسم " الكتاب الأزرق". تغطي هذه المؤشرات أربع جوانب كبيرة هي: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، ومنظمة طبقاً للإطار الكلاسيكي: تركيز، وضعية، إجابة؛ وكل مؤشر من هذه المؤشرات مبين في

[1] بالإعتماد على:

- https://www.economicshelp.org/blog/glossary/human-development-index/, consulté le : 05//1/2018.
- http://cms.unige.ch/isdd/spip.php?article174, consulté le : 27/12/2017.

بطاقة منهجية مفصلة تبين التعريف، ومناهج الحساب، ومعايير اختيار المؤشر من طرف منظمة الأمم المتحدة. وقد طُلب من البلدان أن تختار من بين هذه المؤشرات تلك التي تتوافق مع أولوياتها الوطنية، وأهدافها وغاياتها.[1] ويمكن تلخيص هذه المؤشرات فيما يلي:

أولا: المؤشرات الإقتصادية

أ. البنية الاقتصادية: وأهم مؤشراتها لدولة ما هي:[2]

- الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
- التجارة: ويقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.
- الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج الإجمالي.

ب. أنماط الإنتاج والإستهلاك: وأهم مؤشراتها:[3]

- استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.
- استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الإستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، ونسبة الطاقة المتجددة من الإستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.
- انتاج وادارة النفايات: وتقاس بكمية انتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وانتاج النفايات الخطرة والنفايات المشعة واعادة تدوير النفايات.
- النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية...الخ).

[1] المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ص 7- 8.

[2] نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2012، ص 35.

[3] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 159-160.

ثانيا: المؤشرات البيئية

أ. الغلاف الجوي: وتندرج فيه العديد من القضايا البيئية الهامة منها التغير المنـــاخي، ثقب الأوزون، نـــوعية الهواء، وانعكاسها على صحة الإنسان وعلى استقرار وتوازن النظام البيئي. وهنالك ثلاث مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي هي:

- التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- تآكل طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

ب. الأراضي: إن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، فاستخداماتها تتطلب قرارات سياسية واقتصادية على درجات متفاوتة من المسؤولية والهرمية الإدارية والسياسية. ومنه فطرق استخدام الأراضي هي التي تحدد كيفية التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض والتلوث الذي يصيبها وطرق العناية بها حيث يلاحظ عدم وجود منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية بغرض حماية الأراضي من التلوث والتصحر وعدم استنزاف الموارد الطبيعية للأرض. ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي نذكر:

- الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.
- الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.
- التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.[1]
- الحضرنة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ت. المياه العذبة: لا شك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث لذا فإن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول العالم حاليا ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما:

[1] نورة عمارة، مرجع سابق، ص ص 33-34.

- نوعية المياه: وتقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه.
- كمية المياه وتقاس من خلال نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

ث. التنوع الحيوي: قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا حيث يعتقد البعض أنه يعني مجرد حماية الحيوانات والنباتات البرية وانشاء المحميات وأن ذلك يصطدم عادة مع التقدم الإقتصادي.

لكن في الواقع التنوع الحيوي هو من أهم عناصر التنمية المستدامة حيث هناك ترابط وثيق بين التنمية والبيئة. ويتم قياسه عن طريق مؤشرين رئيسيين هما:

- الأنظمة البيئية: والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية.
- الأنواع البيئية: ويتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.[1]

ثالثا: المؤشرات الإجتماعية

أ. مكافحة الفقر: ويمكن رصد التقدم المحرز من خلال:

- معدل البطالة: وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، يبين جميع أفراد القوة العاملة غير الموظفين أو العاملين المستقلين كنسبة من القوة العاملة.
- مؤشر الفقر البشري: بالنسبة للبلدان النامية فإن هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحية، المعرفة، وتوفر الوسائل الاقتصادية.
- السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني: يعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

ب. الديناميكية الديمغرافية والاستدامة: ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

ت. معدل التعليم والوعي العام والتدريب: ويقاس من خلال:

[1] أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سابق، ص ص 155-157.

- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.
- المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.

ث. حماية صحة الإنسان وتعزيزها: ويقاس من خلال:

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة وخدمات صحية.[1]

ج. مؤشر السكن والأمن الإجتماعي وحماية المواطنين من الجرائم.

ح. مؤشر التنمية البشرية: ويعتبر من أهم مؤشرات التنمية المستدامة، فهو يعكس أهم أبعاد التنمية البشرية. وقد قام برنامج الأمم المتحدة بإعداد مؤشرات لقياس التنمية البشرية وله تقرير سنوي يرتب دول العالم بالإعتماد على مؤشرات معينة، فهو مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات جزئية هي: مؤشر توزيع الدخل، ومؤشر الصحة العامة ومؤشر التعليم. [2]

رابعا: المؤشرات المؤسسية

- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة: ويعد أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة.
- الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة: ويعد مقياسا لقدرة بلد معين على اللحاق بالإقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.
- مستخدمو الأنترنيت لكل 100 نسمة: يقيس مدى مشاركة الدول في عصر المعلومات.

المبحث الثالث: الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

قبل أكثر من 15 عاما، تم اصدار الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) من قبل الأمم المتحدة كأحدث مبادرة من جانبها لتسهيل التنمية الدولية، الأمر الذي تم اعتباره كإشارة قوية على الالتزام، إلا أن الأهداف

[1] رقامي محمد-بوشنقير إيمان، التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، ديسمبر 2012، ص 434.

[2] شيلي إلهام، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الإنمائية للألفية لم تتحقق بالكامل؛ وكاستجابة للتحديات العالمية المتزايدة، أطلقت الأمم المتحدة أحد أكبر برامج التشاور في تاريخها من أجل إيجاد حل جديد؛ مما نتج عنه جدول أعمال يتضمن 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تهدف إلى التركيز على التنمية الدولية في أبعاد ثلاث وهي: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ حيث يتم تقييم وقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات، سواءا بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية أو أهداف التنمية المستدامة الجديدة، عن طريق مجموعة من المؤشرات. وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

1.3 الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) (2000–2015) ونتائجها

شكلت الأهداف الإنمائية للتنمية المقررة من طرف الأمم المتحدة من خلال "أجندة الألفية" التي اعتمدتها المنظمة في مطلع القرن الحالي؛ غاية جوهرية ونبيلة تمثلت في خدمة الإنسانية وترقية جوانب الحياة لدى شعوب العالم، وذلك عن طريق وضعها لمجموعة من الأهداف المحددة من أجل مكافحة الفقر والجوع والأمراض، وتعزيز التنمية في الدول النامية والبلدان الأقل نموا. ونحاول في هذه الجزئية التعرف أكثر على مفهوم هذه الأهداف وعلى أبرز مضامينها، إضافة إلى أهم الإنجازات والإخفاقات التي تمت في إطارها.

1.1.3 مفهوم الأهداف الإنمائية للألفية

تنبثق هذه الأهداف من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمد في مؤتمر قمة الألفية والاتفاق الثاني الذي تم التوصل إليه في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام 2005، وهي ثمانية أهداف يجب تحقيقها بحلول عام 2015، حيث ترتبط بمجموعة من الغايات وتقاس بأكثر من 60 مؤشر.

فمثلا الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يتمثل في "الحد من الفقر المدقع والجوع"، مرتبط بثلاثة أهداف من بينها: "السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم"، ويقاس ب 9 مؤشرات، مثل مؤشر فجوة الفقر.

وينبغي استخدام هذه المؤشرات لقياس التقدم المحرز في الفترة من عام 2000 إلى عام 2015. وبعد النتائج المحصلة من هذه المؤشرات في كل عام، يرسل تقرير من الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة. أين يتولى

شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة مسؤولية تنسيق تحليل البيانات بالاشتراك مع مختلف وكالات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية.[1]

ولقد لقيت هذه الأهداف الثمانية قبولا واسعا من كل الأطراف الدولية من داخل الأمم المتحدة وخارجها، كونها إطار عمل يقيس مدى التقدم الذي تحرزه الجهود الدولية تجاه قضايا التنمية في الدول المتخلفة. فالأهداف الإنمائية للألفية عبارة عن "مجموعة من الأهداف والغايات والمؤشرات القابلة للقياس وضعتها الأمم المتحدة في أجندة واضحة المعالم، تم التوافق بشأنها على أساس 08 أهداف و21 غاية و60 مؤشر لقياس مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف، وذلك ضمن أطر زمنية محددة لها في آفاق 2015، حيث تعكس في مضمونها عموما التطلعات والحاجيات الأساسية للشعوب من أجل حياة أفضل".[2]

والشكل الموالي يوضح الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية:

شكل رقم (06): الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية

المصدر: موقع الأمم المتحدة: http://www.un.org/millenniumgoals/، تاريخ الإطلاع:05/02/2018.

[1] http://cms.unige.ch/isdd/spip.php?article293, consulté le : 26/01/2018.

[2] بالإعتماد على:

- http://www.un.org/millenniumgoals/, consulté le : 30/01/2018.
- ناصري عبد القادر، الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد انتهائها2015، مجلة المفكر، عدد 12، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، ص 271.

2.1.3 مضمون الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)

ويمكن إجمال الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية (حيث يشتمل كل هدف على عدة غايات، ويقاس التقدم المحرز في كل غاية بمجموعة من المؤشرات) باختصار كما يوضحه الجدول الموالي:[1]

جدول رقم (02): الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) ومؤشرات قياسها

الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)		
الأهداف والغايات (منصوص عليها في إعلان الألفية)		**بعض المؤشرات (لقياس التقدم المحرز)**
الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع		
الغاية 1.أ	تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015	نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم، معادلة بالقوة الشرائية؛ مؤشر فجوة الفقر؛ حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني.
الغاية 1.ب	توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ نسبة العمالة / السكان؛ نسبة السكان العاملين الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم؛ نسبة العاملين لحسابهم الخاص وعمال الأسرة من إجمالي القوى العاملة.
الغاية 1.ج	تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف مابين 1990-2015	انتشار نقص الوزن عند الأطفال الأقل من 5 سنوات؛ نسبة السكان الذين لا يصلون إلى الحد الأدنى لمستوى السعرات الحرارية.
الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي		
الغاية 2.أ	كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015	صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي؛ نسبة الأطفال الذين يلتحقون بالصف الأول للتعليم الإبتدائي؛ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفئة العمرية 15-24 سنة، للنساء والرجال.
الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة		
الغاية 3.أ	إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.	نسبة البنات والبنين في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛ نسبة النساء الأجيرات في القطاع غير الزراعي؛ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني.
الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال		
الغاية 4.أ	تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛ معدل وفيات الرضع؛ نسبة الأطفال في عمر سنة واحدة الذين تم تطعيمهم ضد الحصبة.

[1] بالإعتماد على:

- http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Host.aspx?Content=Indicators/OfficialList.htm, consulté le : 05/02/2018.
- http://www.un.org/millenniumgoals/, consulté : 05/02/2018.

	1990 و2015	
	الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات	
الغاية 5.أ	تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع خلال الفترة 1990-2015	معدل وفيات الأمهات؛ نسبة الولادات تحت إشراف أخصائيين مؤهلون.
الغاية5.ب	تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015	معدل استعمال وسائل منع الحمل؛ معدل الولادات لدى المراهقات؛ تغطية الرعاية الصحية قبل الولادة؛ الحاجيات غير الملباة في مجال تنظيم الأسرة.
	الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	
الغاية6.أ	وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ	معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة؛ استخدام الواقي خلال آخر علاقة جنسية عالية الخطورة؛ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة والذين لديهم معرفة دقيقة وكاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.
الغاية6.ب	بحلول عام 2010، تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز لجميع من يحتاجون إليه.	نسبة الأشخاص المصابين بفيروس العوز الإيدز في حالة متقدمة الذين يمكنهم الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات العكسية.
الغاية6.ج	وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتباراً من ذلك التاريخ	الإصابة بالملاريا ومعدل الوفيات بسببها؛ نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالحمى الذين عولجوا بالأدوية المناسبة المضادة للملاريا؛ معدل انتشار مرض السل ومعدل الوفيات بسببه؛ نسبة حالات السل التي تم اكتشافها وعلاجها في إطار مباشر تحت المراقبة وفي أجل قصير.
	الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية	
الغاية7.أ	إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية	نسبة مناطق الغابات؛ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛ استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛ نسبة الأرصدة السمكية التي تعيش في بيئات بيولوجية صحية؛ نسبة إجمالي الموارد المائية المستخدمة.
الغاية7.ب	الحد من فقدان التنوع البيولوجي وتحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول عام 2010.	نسبة المناطق المحمية الأرضية والبحرية؛ نسبة الأنواع المهددة بالانقراض.
الغاية7.ج	تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015.	نسبة السكان الذين يستخدمون مصدر مياه شرب محسّن؛ نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق الصرف الصحي المحسنة.

الغاية7.د	تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 في حياة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.	نسبة سكان المدن الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والقصديرية.
	الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	
الغاية8.أ	المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتَّسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز.	**المساعدة الإنمائية الرسمية** (ODA): مثل إجمالي ODA الصافية إلى أقل البلدان نمواً كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي للبلدان المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة ل (OECD)؛ وتلك التي تتلقاها البلدان النامية غير الساحلية وكذا الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة مئوية من دخلها القومي الإجمالي.
الغايتان 8.ب–ج	معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.	**الوصول إلى الأسواق:** مثل نسبة إجمالي واردات الدول المتقدمة (من حيث القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية والأقل نموا المعفاة من الرسوم الجمركية؛ متوسط التعريفات الجمركية التي تطبقها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات من البلدان النامية.
الغاية8.د	المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية	**جدوى الدين:** مثل إجمالي عدد البلدان التي وصلت إلى نقاط اتخاذ القرار، وإجمالي عدد البلدان التي وصلت إلى نقاط الإتمام (التراكمي) في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ خدمة الدين، كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات.
الغاية8.هـ	التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية.	نسبة السكان الذين يستطيعون تحمل تكاليف الأدوية الأساسية بتكلفة معقولة وفي ظل ظروف يمكن الحفاظ عليها بصورة مستدامة.
الغاية8.و	التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	عدد الخطوط الثابتة لكل 100 نسمة؛ المشتركون في خدمة الهاتف المحمول لكل 100نسمة؛ عدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة.

Source :- http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Host.aspx?Content=Indicators/OfficialList.htm, consulté le : 05/02/2018.
- http://www.un.org/millenniumgoals/, consulté : 05/02/2018.

3.1.3 تقييم نهاية فترة الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)

حسب الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" في تقرير سنة 2015 لنهاية فترة الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التعبئة العالمية خلف هذه الأهداف قد أنتجت حركة لمكافحة الفقر هي الأكثر نجاحاً في التاريخ . فقد ساعدت الأهداف الإنمائية للألفية على إخراج أكثر من بليون من البشر من دائرة الفقر المدقع، وتحقيق تقدم

على طريق مكافحة الجوع، وتمكين البنات من دخول المدرسة بأعداد أكبر من أي وقت مضى، وحماية كوكبنا هذا .كما أقامت هذه الأهداف شراكات جديدة ومبتكرة وحشدت الرأي العام وأظهرت القيمة الهائلة للطموح في تحديد الأهداف .وأعطت الأولوية للناس ولاحتياجاتهم الفورية، وأعادت بذلك تشكيل عملية صنع القرار في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية على حدّ سواء.

غير أنه وعلى الرغم من الإنجازات المرموقة جميعها، إلا أن أوجه عدم المساواة لا تزال مستمرة والتقدم المحرز كان متبايناً .ففقراء العالم لا يزالون في غالبيتهم الساحقة يعيشون بشكل مركّز في مناطق معينة من العالم. وفي عام2011، كان 60% تقريبا من الذين يعانون من الفقر المدقع، والبالغ عددهم بليون شخص يعيشون في خمسة بلدان. ولا يزال عدد كبير من النساء يفقدن حياتهن أثناء الحمل أو من تعقيدات بالولادة .فالتقدم يميل إلى تجاوز النساء والأناس الواقعين على أدنى درجات السلمّ الاقتصادي أو المحرومين بسبب العمر أو العجز أو الإثنين. كما أن التفاوت يبقى واضحاً بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

ومن أجل تحقيق مزيد من التقدم يجب توفر إرادة سياسية قوية وصامدة وجهدا جماعيا طويل الأجل، مع التصدي للأسباب الجذرية وبذل المزيد من الجهود لدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة .وتسعى الخطة الناشئة للتنمية لما بعد عام 2015، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، إلى الاستفادة من تلك الدروس والبناء على ما تحقق من نجاح ووضع جميع البلدان، سوية وبثبات، على الطريق نحو عالم أكثر رخاءً واستدامة وإنصافاً.[1]

2.3 أهداف التنمية المستدامة SDGs (2015–2030)

كان من المفترض أن يتم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، لكن نظرا للحاجة لخطة لمتابعه تطور الأهداف ما بعد عام 2015 بدأت المناقشة مبكرا على جدول أعمال للتنمية المستدامة. وبعد انتهاء فترة الأهداف الإنمائية للألفية بنهاية سنة 2015، تم وضع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) والمعروفة رسميا باسم "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"، والتي تمتد للفترة من 2015 إلى غاية 2030، بواسطة الأمم المتحدة وتتعلق بمستقبل التنمية العالمية، وتهدف هذه الخطة إلى التصدي لتحديات العولمة بالاستناد إلى مكونات التنمية المستدامة الثلاثة وهي البيئة والمجتمع والاقتصاد. ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق لهذه

[1] أنظر تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015 للأمم المتحدة، نيويورك،2015.

الأهداف الجديدة ومضامينها، مع التعريج على بعض مؤشراتها، وأهم تحديات هذه الأخيرة مع اقتراحات لحلول لها.

1.2.3 أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وأهم مضامينها

في 1 جانفي 2016، بدأ رسميا نفاذ أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تم اعتمادها من طرف قادة العالم في سبتمبر 2015 في قمة أممية تاريخية؛ بمشاركة 194 دولة عضو في الأمم المتحدة وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني العالمية. حيث تم نشر هذه الأهداف كعنصر أساسي في جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية لعام 2015، والذي تم تعديله رسميًا في نيويورك في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في سبتمبر 2015، ونشرت باسم تحويل عالمنا: أجندة 2030 للتنمية المستدامة 2030، قبل أن توضع حيز التنفيذ. وتجدر الإشارة إلى أن جدول أعمال التنمية للأمم المتحدة لعام 2015، يعترف صراحة بالاختلافات والقدرات والأولويات الوطنية، في دعوته للنمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وخاصة بالنسبة للدول النامية[1].

وستعمل البلدان خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة (واضعة نصب أعينها هذه الأهداف الجديدة التي تنطبق عالميا على الجميع) على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع كفالة اشتمال الجميع بتلك الجهود. وعلى عكس الأهداف الإنمائية للألفية التي ركزت على البلدان النامية، يمكن تطبيق أهداف التنمية المستدامة عالميًا، التي خضعت لعمل مكثف لوضع مؤشرات تتيح لأصحاب المصلحة قياس مدى نجاح أهداف التنمية المستدامة، في تحقيق الأهداف النهائية للقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق المساواة وتوفير فرص التعليم، ومواجهة التحديات البيئية.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونا، فإن من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية (يسهل الوصول إليها) في الوقت المناسب. بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي، إلى التحليلات التي تجري على الصعيد الوطني، وبما يساهم في المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

[1] John Blewitt, Understanding Sustainable Development, Third Edition, by Routledge, London & NY, 2018, p17.

لأهداف التنمية المستدامة تاريخ مثير للاهتمام وفريد من حيث المفاوضات التي تم تشكيلها فيها؛ فقد تم إطلاق فكرة أهداف التنمية المستدامة كمتابعة للأهداف الإنمائية للألفية، من طرف الوفد الكولومبي في اجتماع حكومي دولي غير رسمي في ماي 2011. حيث حصلت كولومبيا على دعم غواتيمالا وبيرو والإمارات العربية المتحدة. وسرعان ما استوعب المجتمع المدني الفكرة واقترح 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة في إعلان المؤتمر السنوي الرابع والستين لإدارة شؤون الإعلام للأمم المتحدة / المنظمات غير الحكومية في سولو (إندونيسيا).

وفرت أهداف التنمية المستدامة فرصة لجميع أصحاب المصلحة، لتحديد الالتزامات والتعبير عن تفضيلاتهم واهتماماتهم، بشأن مجموعة واسعة من القضايا التي كانت قيد المناقشة. حيث ساعد تشكيل أهداف التنمية المستدامة في:[1]

- تشكيل وتنسيق مصالح مختلف أصحاب المصلحة عبر مختلف القضايا؛
- حشد العمل الجماعي على أساس رؤية مشتركة ومساندة للتنمية والاستدامة؛
- المساعدة في خلق فهم عالمي مشترك حول القضايا والمشكلات المطروحة.

والشكل الموالي يوضح هذه الأهداف كما يلي:

[1] Joachim Monkelbaan, Governance for The Sustainable Development Goals Exploring an Integrative Framework of Theories, Tools, and Competencies, Springer Nature, Singapore Pte Ltd, 2019, p4.

الشكل رقم (7): أهداف التنمية المستدامة ال17 (SDGs) للفترة 2015 –2030

المصدر: التقرير الإحصائي الوطني لمتابعة أهداف التنمية المستدامة 2030 في جمهورية مصر العربية، مصر، 2018، ص 21.

وعلى الصعيد العالمي، ستُرصد أهداف التنمية المستدامة الـ 17 وغاياتها الـ 169 من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات العالمي التي تعتمدها اللجنة الإحصائية[1].

ويمكن إجمال أهداف التنمية المستدامة وتوضيح أهم مضامينها، فيما يلي:[2]

الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان: وتجدر الإشارة إلى أن الفقر يعتبر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد لضمان مصدر رزق مستدام، فمظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضعف إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ. ولهذا الهدف 7 مقاصد أساسية من بينها:

- القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، ويُقاس بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.
- استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030.
- بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة: تتعرض اليوم التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي للتدهور السريع. هذا إضافة إلى ضغط تغير المناخ على الموارد التي نعتمد عليها، مما يزيد من حدة المخاطر المرتبطة بالكوارث مثل الجفاف والفيضانات. كما أن العديد من الريفيين (رجالا ونساءً) في الوقت الراهن غير قادرين على تغطية نفقاتهم على أراضيهم، مما يجبرهم على الهجرة إلى المدن بحثا عن الفرص. وبالنظر لوجود 805 مليون جائع اليوم إضافة إلى ملياري شخص آخرين متوقعين بحلول عام 2050، فهنالك حاجة كبيرة إلى إحداث تغيير عميق في نظام الأغذية والزراعة العالمي.

[1] بالإعتماد على:
- http://www.un.org/sustainabledevelopment/, consulté le : 10/01/2017.
- https://www.agora-parl.org/resources/aoe/sustainable-development-goals-sdgs-post-2015-agenda, consulté le : 11/01/2017.

[2] http://www.un.org/sustainabledevelopment/, consulté le : 15/02/2018.

لذا يقدم قطاع الأغذية والزراعة حلولا رئيسية للتنمية، باعتباره قطاعا مركزيا في القضاء على الجوع والفقر. وإذا ما تم ذلك بطريقة صحيحة، فيمكن للمزارع والغابات ومصائد الأسماك أن توفر طعاما مغذ للجميع، وأن تولد مصادر دخل لائقة، وأن تدعم – في الوقت نفسه – تنمية ريفية ترتكز على الناس، وأن تحمي البيئة.

ولهذا الهدف 8 مقاصد، من بينها نذكر:

- القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030.
- ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.
- الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020.
- زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا.

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار: فهو عنصر لا بد منه في التنمية المستدامة. وقد تم اتخاذ خطوات هامة بهدف زيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات. كما تحقق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالملاريا، والسل وشلل الأطفال، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالرغم من ذلك فهناك حاجة لبذل المزيد من الجهود للقضاء كلية على العديد من الأمراض ومعالجة الكثير من المسائل الصحية المختلفة الدائبة والناشئة.

وهناك 13 غاية مرتبطة بهذا الهدف، نذكر منها:

- وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 000 1 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 000 1 مولود حي.
- وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030.
- ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030.
- دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة.

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع: يعتبر التعليم الجيد هو الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم تسجيل تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحله، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصا بالنسبة للنساء والفتيات. كما تحسنت بقدر هائل مهارات القراءة والكتابة، إلا أنه يجب بذل جهود أكثر جسارة كفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم. فعلى سبيل المثال، حقق العالم التكافؤ بين البنات والبنين في التعليم الابتدائي، ولكن عدد البلدان التي تمكنت من تحقيق ذلك الهدف بجميع مراحل التعليم يبقى ضئيلا.

ويندرج تحت هذا الهدف 10 غايات، من بينها:

- ضمان تمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، لتحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.
- ضمان أن تلمّ نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030.

- ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بمساعدة عدة السبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.
- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات:[1]

إن المساواة بين الجنسين ليست حقا أساسيا من حقوق الإنسان فقط، ولكنها من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم كذلك. ورغم التقدم المحرز في المساواة بين الجنسين بموجب الأهداف الإنمائية للألفية (بما يشمل التكافؤ في الحصول على التعليم الابتدائي بين البنات والبنين)، لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف في كل بقعة من بقاع العالم.

لذا يجب توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات، لأنه سيكون بمثابة وقود للاقتصادات المستدامة وسيفيد المجتمعات والإنسانية جمعاء.

وتحت هذا الهدف تندرج مجموعة من المقاصد المهمة (10) منها:

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.
- ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.
- اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للتنفيذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

[1] https://www.undp.org, consulté le : 15/02/2018.

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع: يموت كل سنة ملايين من البشر معظمهم أطفال، جراء أمراض مرتبطة بقصور إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، نتيجة لسوء البرامج الاقتصادية أو لضعف البنية التحتية كذلك. فشح المياه وسوء نوعيتها وقصور الصرف الصحي هي عوامل تؤثر سلباً على الأمن الغذائي واختيارات سبل المعيشة وفرص التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء العالم.

فتوافر مياه نقية وسهولة الحصول عليها بالنسبة للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه. وبحلول سنة 2050 من المرجح أن يعيش شخص واحد على الأقل من كل أربعة أشخاص في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر في المياه العذبة.

ومن بين المقاصد الثمانية التي تندرج تحت هذا الهدف نذكر:

- تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030.
- تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.
- تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030.
- حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020.

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة: إن تعميم الحصول على الطاقة مطلب رئيسي وجوهري، سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل، وبالتحديد الطاقة المستدامة اللازمة من أجل تعزيز الاقتصادات، وحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق الإنصاف. حيث يتولى "بان كي ـ مون" الأمين العام للأمم المتحدة قيادة مبادرة طاقة مستدامة للجميع لكفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

ومن بين المقاصد الخمس لهذا الهدف نذكر:

- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030.

- توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030.

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع: لايزال نحو نصف سكان العالم يعيشون على ما يعادل قرابة دولارين يوميا. وفي كثير من الأماكن، لا يضمن الالتحاق بوظيفة القدرة على الفرار من براثن الفقر. لذا يجب معاودة التفكير فيما يتم انتهاجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المجال. فاستمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضاؤل العقد الاجتماعي الأساسي الذي ترتكز عليه المجتمعات الديمقراطية وهو: اقتضاء مشاركة الجميع في التقدم. فتهيئة فرص العمل الجيد ستظل من أبرز التحديات التي تواجهها الاقتصادات جميعها تقريبا فيما بعد عام 2015.

وفي هذا الإطار، فإن النمو الاقتصادي المستدام يقتضي أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. إضافة إلى إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، وكل ما يمكنهن من العمل في ظل ظروف لائقة.

ويشتمل هذا الهدف على 12 غاية أو مقصد من بينها:

- الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا.
- تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.
- اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.

- وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.[1]

الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار: إن الاستثمار في البنية الأساسية (النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان. وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية التحتية.

كما ينشأ أيضا عن وتيرة النمو والتحضر حاجة إلى استثمارات جديدة في البنية الأساسية المستدامة التي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ، مع إعطاءها زخم للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

وإضافة إلى التمويل الحكومي والمساعدة الإنمائية الرسمية، يجري تشجيع التمويل من القطاع الخاص دعما للبلدان التي في حاجة إلى دعم مالي وتكنولوجي وتقني.

ولهذا الهدف 8 غايات أساسية، من بينها:

- إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.
- تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا.
- تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.

الهدف العاشر: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها: خطى المجتمع الدولي خطوات واسعة نحو رفع الناس من هوة الفقر. ولا تزال أشد الدول ضعفا (أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية

[1] https://www.undp.org, consulté le : 15/02/2018.

الصغيرة النامية) تشق طريقها نحو تحقيق هذا الهدف. بيد أن التباين لا يزال مستمرا، فهناك فروقات واسعة في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الأصول الإنتاجية.

وفضلا عن ذلك، فرغم احتمال حدوث خفض في التباين في الدخل بين البلدان، فإن التباين داخل البلدان آخذ في الارتفاع. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن النمو الاقتصادي ليس كافيا لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع، ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسعيا إلى خفض التباين، تم التوصية باتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، على أن تولي الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة.

ويضم هذا الهدف 11 مقصدا من بينها:

- التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030.
- ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.
- تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.
- تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية.

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة: تعتبر المدن مراكزا للأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير. فقد مكنت الناس، في أفضل حالاتها، من التقدم اجتماعياً واقتصادياً. إلا أنه هناك عدة تحديات تقف في طريق صيانة المدن على نحو يستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد. ومن أبرز هذه التحديات: الاكتظاظ، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية.

ويمكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو، مع تحسينها في الوقت ذاته استخدام الموارد ومع تخفيضها للتلوث والفقر. وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك.

ومن بين مقاصد هذا الهدف العشرة، نجد:

- ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030.
- توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030.
- تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030.
- الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.[1]

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة: تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع. ويساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

وتستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة "إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"، وزيادة المكاسب الصافية في الرفاه الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية بخفض استعمال الموارد وتقليل تدهورها وما ينشأ عنها من تلوث، على مدار كامل دورة الحياة، مع العمل على زيادة جودة الحياة. ويدخل فيها شتى أصحاب المصلحة، ومنهم أصحاب الأعمال، والمستهلكون، والمسؤولون عن رسم السياسيات، والباحثون، والعلماء، وتجار التجزئة، ووسائط الإعلام،

[1] http://www.un.org/sustainabledevelopment/, consulté le : 15/02/2018.

ووكالات التعاون الإنمائي. مع العمل على نشر التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك والحياة المستدامة، وتزويد المستهلكين بما يكفي من معلومات من خلال المعايير والملصقات التعريفية، والانخراط في المشتريات العامة المستدامة، وغيرها من المناهج الهامة التعاونية لتحقيق الهدف.

ومن بين المقاصد (11) المندرجة تحت هذا الهدف، نذكر:

- تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.
- تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030.
- تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها.
- دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره: إن لتغير المناخ الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني، تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات. وقد بلغت انبعاثات غاز الدفيئة الناشئة عن الأنشطة البشرية أعلى مستوى لها في التاريخ.

وبعد تعرض الغلاف الجوي والمحيطات للإحترار، ما برحت مساحات الثلوج والجليد في تناقص، ومستويات البحر في ارتفاع. ومن المتوقع أن ترتفع درجة حرارة المسطح العالمي بما يتجاوز ثلاث درجات مئوية خلال هذا القرن، ما لم تُتخذ الإجراءات اللازمة.

وفي ضوء ما يحدثه تغير المناخ من تأثيرات في التنمية الاقتصادية، والموارد الطبيعية، وحالة الفقر، أصبحت معالجته تشكل عنصرا معقدا في إطار إنجاز التنمية المستدامة. وسوف يضمن التوصل إلى حلول لتغير المناخ بصورة غير مكلفة ومتصاعدة عدم تعثر التقدم المحرز على مدار العقود السابقة بسبب تلك الظاهرة، وتمتع اقتصادات البلدان بالقوة والقدرة على التكيف.

ومن بين مقاصد هذا الهدف الخمس:

- تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.
- تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن.
- تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة: إن محيطات العالم (درجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها) هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحاً للسكنى بالنسبة للبشرية. فمياه أمطارنا ومياه شربنا وطقسنا ومناخنا وسواحلنا وقدر كبير من غذائنا، بل وحتى الأكسجين الموجود في الهواء الذي نتنفس، توفرها البحار وتنظمها جميعاً في نهاية المطاف. كما كانت المحيطات والبحار على مر التاريخ قنوات حيوية للتجارة والنقل. لذا فإن إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية تعد سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.

ويشتمل هذا الهدف على 10 مقاصد أو غايات نذكر منها:

- إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020.

- تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020.

- زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030.

- تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه".[1]

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي: تغطي الغابات مساحة 30% من سطح الأرض، وعلاوة على أنها توفر الأمن الغذائي والمأوى، فإنها عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع الإيكولوجي وأوطان سكان الشعوب الأصلية. إلا أنه يفقد سنويا 13 مليون هكتار من الغابات، في الوقت الذي أفضى فيه التدهور الدائب في الأراضي الجافة إلى تصحر 3.6 بليون هكتار. فإزالة الغابات والتصحر (لناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ) يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، وما برحا يؤثران في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر. ولهذا يتم بذل العديد من الجهود سعيا إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر.

ومن بين المقاصد ال 12 التي تندرج تحت هذا الهدف، نذكر:

- ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020.

- تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020.

- تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة.

[1] http://www.un.org/sustainabledevelopment/, consulté le : 15/02/2018.

الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات: قد أكدت من جديد البلدان، خلال مؤتمر ريو+20 عام 2012، أهمية إدراج الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان في إطار التنمية الجديد الذي سينبني على الأهداف الإنمائية للألفية، مؤكدين على حاجة إلى المجتمعات التي يسود فيها العدل والديمقراطية بغية إنجاز. التنمية المستدامة. والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الجديدة مخصص لتشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

ومن أبرز المقاصد (12) المندرجة تحت هذا الهدف، نذكر:

- الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.
- إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.
- تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.
- كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة: لتحقيق جدول تنمية مستدامة ناجع يجب توافر شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود. وجميعها متطلبات على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية. ففي تقرير" الطريق إلى الكرامة بحلول عام 2030 " للأمين العام للأمم المتحدة، تم الإشارة إلى أن نجاح جدول أعمال التنمية المستدامة يتوقف على مدى قدرته على حشد الفاعلون والشراكات الجديدة والجهات المؤيدة ومواطني العالم ككل. كما يجب إقامة شراكة عالمية متجددة الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة بناء على الأسس المتفق عليها في إعلان الألفية والعملية الدولية لتمويل التنمية التي بدأت في مونتيري عام 2002 وعملية التنمية المستدامة التي استُهلت في جوهانسبرغ في نفس العام.

وقد تم تقسيم مقاصد هذا الهدف ضمن عدة مجالات: الشؤون المالية، بناء القدرات، التجارة، المسائل العامة، شراكات أصحاب المصلحة المتعددين، البيانات والرصد والمساءلة. حيث تندرج تحت كل قسم مجموعة من المقاصد الخاصة به، نذكر بعضا منها كما يلي:

الشؤون المالية:

- تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.
- قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملا.

التكنولوجيا:

- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا.

بناء القدرات:

- تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

التجارة:

- تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة.

المسائل العامة: (اتساق السياسات والمؤسسات)

- تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها.
- تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين:

- تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

البيانات والرصد والمساءلة:

- تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020
- الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية.[1]

2.2.3 التحولات الستة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

في إطار الأجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة، التزمت البلدان بأهداف محددة زمنياً من أجل: "الرفاهية– الناس– الكوكب– السلام– الشراكة"؛ والمعروفة باسم: (5 P's). كما تتطلب اتفاقية باريس، التي تعد جزءًا من إطار أهداف التنمية المستدامة، تحقيق كل دولة ل"صافي انبعاثات الغازات الدفيئة الصفرية" بحلول منتصف القرن .وبالتالي سيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والأهداف 169 الأساسية تحولات عميقة في كل بلد. بحيث يجب أن تتماشى هذه بشكل جيد مع الطريقة التي يتم بها تنظيم الحكومات، وأن تغطي الأهداف الـ 17 والأهداف المرتبطة بها. كما ينبغي أن تدعم المنهج المعتمد في نظام تنفيذ الأهداف. على سبيل المثال؛ يتطلب إزالة الكربون عن أنظمة الطاقة، استراتيجيات تغطي نظام الطاقة بأكمله (بما في ذلك توليد الطاقة وتحويلها والنقل والمباني والصناعة). وبناءً على هذه المبادئ تم اقتراح ستة تحولات رئيسية لتحقيق SDGs.

لضمان إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب دعم التحولات (Transformations) الستة بمبدأين متقاطعين؛ حيث تحتاج الحكومات الأولى وشركاؤها إلى التأكد من أن كل تحول تم تصميمه وتطبيقه لدعم العدالة

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة السبعون، 2015.

والاندماج الاجتماعي. هذا ينطبق بشكل خاص على الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم، وخدمات البنية التحتية (النقل، والمياه، والصرف الصحي، والطاقة)، واستخدام الموارد البيئية.

ثانياً، يحتاج كل تحول إلى الحد من البصمة البيئية للبشرية من خلال تعزيز الطابع الدائري والتكرار في تدفق المواد، وفصل استخدام الموارد البيئية والتلوث عن رفاه الإنسان.

وهكذا، تغطي التحولات الستة التدخلات الرئيسية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؛ والتي يتطلب تنفيذها مسارات واضحة نحو تحقيق الأهداف طويلة المدى التي بدورها يمكنها توجيه السياسات قصيرة الأجل. حيث ينبغي مراجعة هذه المسارات من قبل أصحاب المصلحة وتحسينها باستمرار. فتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تغييرات عميقة في السياسات والاستثمارات والتقنيات؛ ولكنه لن يكون ناجحا دون وجود نشاط إجتماعي يحشد أصحاب المصلحة ويغير المعايير لتحقيق "تحولات SDG".

وبطبيعة الحال، لا يمكن تطبيق إطار واحد بشكل متساوٍ على جميع البلدان، لذلك سوف تحتاج هذه التحولات إلى تطويعها وتكييفها لتناسب الاحتياجات، والخصائص والعادات والعقائد المحلية لكل بلد[1].

والشكل الموالي يلخص هذه التحولات الرئيسية:

[1] بالإعتماد على:

- Sustainable Development Report, retrieved from: https://www.sustainabledevelopment.report/, accessed: 25/12/2019.
- Sustainable Development Report 2019 Transformations to achieve the SDGs, Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (SDSN), june 2019, P 1, 2.

الشكل رقم (08): التحولات الستة الرئيسية لتحقيق SDG، مدعومة بمبادئ "عدم ترك أي شخص في الخلف" والدوران والفصل"

Source: Sustainable Development Report 2019 Transformations to achieve the SDGs, Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (SDSN), june 2019, P 3.

يوضح الشكل أعلاه الملخص الموجز لتحولات SDG، حيث أن كل تحول يساهم في تحقيق مجموعة من أهداف التنمية المستدامة وهو متآزر ومتكامل مع الأهداف الأخرى. وبالمثل، تتطلب مخرجات كل SDG مساهمات ودعم من أكثر من عملية تحول واحدة؛ وتكمن فائدة التحولات في أنها تجمع تدخلات أهداف التنمية المستدامة (interventions)، بطرق تعزز استراتيجيات التنفيذ الفعالة من قبل الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. ويمكن تلخيص هذه التحولات الستة في مايلي:[1]

- **التعليم، الجنسين، التعليم، عدم المساواة:** يشمل وزارات التعليم والعلوم والتكنولوجيا والمساواة بين الجنسين وشؤون الأسرة؛ ويغطي هذا التحول الاستثمارات في التعليم (تنمية الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي والثانوي والتدريب المهني والتعليم العالي) وأنظمة الحماية الاجتماعية ومعايير العمل والبحث والتطوير. ويستهدف بشكل مباشر أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و4 و5 و8 و9 و10، ويعزز نتائج أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

[1] Sustainable Development Report 2019 Transformations to achieve the SDGs, Op cit, P 2, 3.

- **الصحة والعافية والديموغرافيا:** مجموعة التدخلات لضمان التغطية الصحية الشاملة (UHC)، وتعزيز السلوكيات الصحية، ومعالجة المحددات الاجتماعية للصحة والرفاه. يستهدف بشكل مباشر أهداف التنمية المستدامة 2 و3 و5 مع تداخل وتكامل قوي مع العديد من الأهداف الأخرى. ويجب تتم عملية تنفيذه من طرف وزارات الصحة.

- **الطاقة المزالة الكربون والصناعة المستدامة:** هذا التحول يجمع استثمارات الحصول على الطاقة؛ وإزالة الكربون عن السلطة والنقل والمباني والصناعة؛ وإضافة إلى كبح التلوث الصناعي. ويستهدف بشكل مباشر أهداف التنمية المستدامة 3 و6 و7 و9 و11-15، كما يعزز العديد من الأهداف الأخرى. ويتطلب تنفيذ هذا التحول، التنسيق بين عدد كبير من الصناعات، بما في ذلك الطاقة والنقل والمباني والبيئة.

- **الأغذية والأراضي والمياه والمحيطات المستدامة:** يجب تنسيق التدخلات لجعل الأغذية وغيرها من نظم الإنتاج الزراعي أو الغابي أكثر إنتاجية ومرونة مع تغير المناخ؛ مع الجهود المبذولة للحفاظ على التنوع البيولوجي واستعادته وتعزيز النظم الغذائية الصحية إلى جانب التخفيضات الكبيرة في هدر وخسائر الأغذية. الأمر الذي سيحتاج إلى تعبئة مجموعة واسعة من الوزارات، مثل الزراعة والغابات والبيئة والموارد الطبيعية والصحة. هذا التحول الواسع يعزز مباشرة أهداف التنمية المستدامة 2 و3 و6 و12-15؛ كما سيتم تعزيز العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى من خلال هذه الاستثمارات.

- **المدن والمجتمعات المستدامة:** تتطلب المدن والبلدات والمجتمعات الأخرى، استثمارات متكاملة في البنية التحتية والخدمات الحضرية؛ بالإضافة إلى القدرة على التكيف مع تغير المناخ. حيث تهدف التدخلات في إطار هذا التحول إلى تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة؛ كما تسهم بشكل مباشر في الأهداف 6 و9 و11، وبشكل غير مباشر تقوم بدعم جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى تقريبًا. يتم هذا التحول تحت إشراف وزارات النقل والتنمية الحضرية وموارد المياه.

- **تسخير الثورة الرقمية من أجل التنمية المستدامة:** إذا تم إدارة التكنولوجيا الرقمية كالذكاء الاصطناعي وتقنيات الاتصال الحديثة بالشكل الصحيح؛ فإنها حتما ستقدم مساهمات كبيرة في إطار تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة تقريبًا.

3.2.3 مؤشرات قياس أهداف التنمية المستدامة (2015–2030)

ويتطلب قياس التقدم الذي تحرزه أهداف التنمية المستدامة وجود مؤشرات توضح الطريق مستقبلا وتساعد في تقييم مدى تنفيذ هذه الأهداف. كما ينبغي أن تسمح باكتشاف المشاكل والتحديات التي تعرقل مسيرة التنمية المستدامة المحددة.

وقد أصدر "مجلس قيادة شبكة حلول التنمية المستدامة" دراسة وضع إطار عمل يتكون من 100 مؤشر رصد عالمي، بالإستناد إلى خبرات من جميع أنحاء العالم. من أجل تحويل الأهداف إلى أدوات إدارية وبطاقة تقرير في نهاية المطاف، بهدف مساعدة الجهات المعنية على متابعة التنفيذ والتقدم فيما يخص أهداف التنمية المستدامة. وهناك مجموعة من المؤشرات الوطنية التكميلية حسب الدراسة، حيث يمكن لكل دولة الاختيار من بينها بما يتناسب مع ظروفها الوطنية وقدرتها على التنفيذ، ومن المتوقع تقديم تقرير سنوي مفصل بالبيانات.

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من هذه المؤشرات تستند إلى مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية السابقة، والتي خضعت للتنقيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الجديدة. كما يقترح "مجلس شبكة حلول التنمية المستدامة" أيضًا أي من المنظمات حول العالم التي يمكنها المشاركة في جمع البيانات حول أي مؤشر. فمثلا فيما يتعلق بالهدف الأول: فالمؤشر الأول المقترح هو نسبة السكان ممن يقل دخلهم عن 1.25 دولار (PPP) في اليوم الواحد، ويشير التقرير إلى البنك الدولي كوكالة رائدة محتملة يمكنها المساعدة في قياس وجمع البيانات.[1] وفيما يلي عرض أمثلة مؤشر واحد لكل هدف من الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة:

[1] https://www.agora-parl.org/resources/aoe/sdgs-indicators-and-evaluation, consulté le : 21/02/2018.

جدول رقم (03): أهداف التنمية المستدامة SDGS وأمثلة على مؤشرات قياسها

الرقم	الهدف	مثال على المؤشر
	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	النسبة المئوية للسكان المؤهلين ممن تشملهم برامج الحماية الاجتماعية الوطنية
	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة	عدد العاملين في مجال الإرشاد الزراعي لكل 1000 مُزارع [أو حصة المزارعين ممن تشملهم برامج وخدمات الإرشاد الزراعي]
	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار	وفيات حوادث الطرق لكل 100.000 من السكان
	ضمان جودة تعليم شاملة وعادل وتعزيز فرص التعلم على مدى الحياة للجميع	معدلات الالتحاق بالتعليم العالي للنساء والرجال
	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات	النسبة المئوية للنساء ممن تتراوح أعمارهن بين 20-24 سنة من المتزوجات أو المرتبطات قبل سن 18 عامًا
	ضمان توفير وإدارة مستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع	النسبة المئوية لتدفقات مياه الصرف الصحي المعالجة وفقًا للمعايير الوطنية [وإعادة استخدامها] – خاضع للتطوير
	ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة، وتوفير الطاقة الحديثة للجميع	مُعدل تحسن قوة الطاقة الأولية
	تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والشامل والمستدام، والتوظيف الكامل والمنتج والعمل اللائق للجميع	معدل توظيف الشباب، حسب القطاع الرسمي وغير الرسمي
	بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار	إجمالي انبعاثات الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة ذات الصلة بالصناعة حسب الغاز والقطاع، والمعبر عنها كانبعاثات على أساس الطلب والإنتاج (tCO2e)

	الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها	النسبة المئوية للأسر التي يقل دخلها عن 50٪ من متوسط الدخل ("الفقر النسبي")
	توفير مدن ومستوطنات بشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة	النسبة المئوية للأشخاص في محيط 0.5 كم من النقل العام الذي يعمل كل 20 دقيقة على الأقل.
	ضمان أنماط مستدامة من الاستهلاك والإنتاج	المؤشر العالمي لخسائر الأغذية [أو مؤشر آخر يتم وضعه لتتبع حصة الفاقد أو المهدر من المواد الغذائية في سلسلة القيمة بعد الحصاد]
	اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره	التمويل الرسمي للمناخ من البلدان المتقدمة كإجراء تدريجي للمساعدات الإنمائية الرسمية (بالدولار الأمريكي)
	الحفاظ على والاستعمال المستدام للمحيطات والبحار والموارد البحرية من أجل تنمية مستدامة	نسبة حمولة الأسماك التي تم اصطيادها ضمن أقصى عائد مستدام (MSY)
	حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، والإدارة المستدامة للغابات ومكافحة التصحر، ومقاومة وعكس تدهور الأراضي ووقف فقدان التنوع البيولوجي	التغير السنوي في الأراضي الصالحة للزراعة المتدهورة أو المتصحرة (نسبة مئوية أو بالهكتار)
	تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للتنمية المستدامة، وتوفير العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات	نسبة الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية ممن يتم الإعلان عن معلومات الملكية النفعية لهم للجمهور
	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تنمية مستدامة	المساعدة الإنمائية الرسمية وصافي المنح الخاصة كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي

Source : https://www.agora-parl.org/resources/aoe/sdgs-indicators-and-evaluation, consulté le : 21/02/2018.

4.2.3 مؤشرات قياس أهداف التنمية المستدامة: التحديات والحلول

هناك عدة تحديات تواجه عملية رصد ومتابعة التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات ووسائل التنفيذ، وخاصة في الدول النامية ، ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات فيمايلي:[1]

- التغير السريع والديناميكي على المستوى الاقتصادي والديمغرافي.
- حداثة مواضيع إحصاءات البيئة بشكل عام، ومؤشرات التنمية المستدامة بشكل خاص.
- نقص البيانات الاحصائية وضعف تطبيق الادلة الاحصائية في الجهات المصدرية.
- الحاجة الى تغطية الاحتياجات الجديدة من البيانات والمؤشرات المرتبطة بالواقع السكاني والاقتصادي الخاص بالدولة.
- بعض مؤشرات التنمية المستدامة غير متوفرة من المصادر التقليدية، مثل التعدادات السكانية والمسوح الأسرية، على سبيل المثال «نوعية الهواء، التنوع البيولوجي البحري» وتتطلب أدوات جمع بيانات متخصصة.
- ضعف آليات وأساليب الرصد الاحصائي في المجالات التنموية بعيدا عن المؤشرات الكمية التقليدية.
- عدم وجود قواعد بيانات منسقة تضمن توفير البيانات في الوقت المناسب وبأفضل معايير الجودة.
- قلة الكوادر الإحصائية ذات الخبرات المتراكمة خصوصاً في مجالات التنمية المستدامة.
- قلة التجارب الدولية والممارسات الناجحة في مجال قياس مؤشرات التنمية المستدامة.

وقد تم اقتراح مجموعة من الحلول في هذا الإطار، يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:[2]

- توطين أهداف التنمية المستدامة ضمن استراتيجيات التنمية. وتحديد الآليات المتبعة لتحقيقها من خلال التشاور مع الجهات الحكومية واستطلاع رأي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، مع الحرص على مراجعة الخطط التنفيذية التي تضعها الجهات المختلفة والتنسيق فيما بينها والتأكد من تجانسها مع الخطة الاستراتيجية العامة للتنمية.

[1] سعود مطر الشمري، مؤشرات التنمية المستدامة التحديات والحلول، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، قطر، على الموقع: https://www.mdps.gov.qa/ar/Pages/default.aspx، تاريخ الإطلاع: 2018/05/26.

[2] نفس المرجع السابق.

- إنشاء لجان وطنية رفيعة المستوى للتنمية المستدامة تعنى بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، مع إعداد تقرير وطني حول تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة بحيث يقيس التقدم الذي أحرزته الدولة في العديد من المجالات التنموية.

- السعي لتوفير قاعدة بيانات لمؤشرات التنمية المستدامة، بتوطين التكنولوجيا الملائمة في مجال إنتاج البيانات لتصبح أساسا تبنى عليه القرارات السليمة لدعم التنمية، مع تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية وبناء القدرات الاحصائية في مجال التنمية المستدامة.

- البحث عن التجارب الإحصائية الناجحة في تطوير العمل الإحصائي في جميع مجالات أهداف التنمية المستدامة للاستفادة منهم في هذا المجال، وتعميم استخدام الربط الإلكتروني لقواعد البيانات مع الجهات المنتجة، من أجل الحصول على البيانات في الأوقات المناسبة لقياس ومتابعة المؤشرات.

- الحرص على الاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية في هذا المجال.

3.3 العلاقة والفرق بين الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

تعتمد أهداف التنمية المستدامة على النجاحات التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تجسد أهدافًا ومعالم محددة في القضاء على الفقر المدقع، وأسوأ أشكال الحرمان البشري. وقد قامت أهداف التنمية المستدامة بتوسيع نطاقها إلى 17 هدفا من الأهداف الثمانية (8) في الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تغطي الأهداف العالمية: بشأن مكافحة عدم المساواة، وزيادة النمو الاقتصادي، وتوفير وظائف لائقة، والمدن والمستوطنات البشرية المستدامة، والتصنيع، ومعالجة النظم البيئية والمحيطات وتغير المناخ، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وكذلك بناء السلام وتعزيز العدالة والمؤسسات. وعلى على عكس الأهداف الإنمائية للألفية، التي تستهدف البلدان النامية فقط، تنطبق أهداف التنمية المستدامة على جميع البلدان سواء كانت غنية أو متوسطة أو فقيرة. كما أن أهداف التنمية المستدامة مملوكة وطنياً وتديرها الدولة حسب ظروفها وخصائصها؛ حيث يتم منح كل دولة الحرية في إنشاء إطار وطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما كانت أهداف التنمية المستدامة عملية أكثر شفافية وانفتاحًا.

والجدول الموالي يوضح أبرز الإختلافات الموجودة بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة:

جدول رقم (04): أوجه الإختلاف بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة

الأهداف الإنمائية للألفية	أهداف التنمية المستدامة
الفترة بين (2000-2015).	حددت لمستقبل العالم للفترة (2016-2030).
حددتها الأمم المتحدة عام 2000، لدولها الأعضاء الـ 193.	بقيادة الأمم المتحدة، وافقت عليها جميع دول العالم تقريبًا في 25 سبتمبر 2015.
تم وضعها من قبل مجموعة في مقر الأمم المتحدة	تطورت تدريجياً بعد عملية استشارية طويلة وشاملة (تشمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، ومختلف أصحاب المصلحة الآخرين).
تم إنشاء الأهداف الإنمائية للألفية من خلال عملية من أعلى إلى أسفل.	تم إنشاؤها بمشاورات وجهاً لوجه في أكثر من 100 دولة، وملايين من مدخلات المواطنين على مواقع الويب، من خلال آليات عبر الإنترنت والإستطلاعات.
ركزت على 8 أهداف فقط و21 غاية و63 مؤشرا.	تشمل أهداف التنمية المستدامة 17 هدفا مع 169 هدفا.
كانت يركز على البلدان النامية، مع الحصول على تمويل من طرف الدول الغنية.	يركز على كل الدول المتقدمة والنامية.
يركز نطاقها على الجانب الإجتماعي.	نطاق واسع يدمج كلا من: النمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وحماية البيئة.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المذكورة سابقا حول الموضوع.

إن أكثر من نصف أهداف التنمية المستدامة تتناول جوانب مختلفة من الاستدامة البيئية، مؤكدة على التحول نحو تحقيق التنمية والنمو الملائمين. وعلى الرغم من أن معظم أهداف التنمية المستدامة تبني على الأهداف الإنمائية للألفية (كما يوضحه الجدول أدناه)، فإن أهداف التنمية المستدامة تعتبر أكثر طموحًا في النطاق وأشمل من حيث التغطية. حيث تتبنى هذه الأهداف نهجًا أكثر شمولًا تجاه التنمية من خلال، دمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية، ووضع أهداف لكل من البلدان النامية والمتقدمة؛ في حين أن العملية الشاملة لتحديد الأهداف كانت أكثر تشاركية، فعملية التنفيذ والمراقبة والتقييم لأهداف التنمية المستدامة، هي أيضا مشروع متعدد أصحاب المصلحة. كما تركز الأهداف الجديدة على بعض القضايا ذات الأهمية الحاسمة، التي تم تفويتها في الأهداف الإنمائية للألفية مثل بناء السلام وتحسين الحوكمة (**SDG_{16}**).

وهناك العديد من العلاقات المتبادلة بين أهداف التنمية المستدامة، ونطاق واسع لتدخلات السياسة الأفقية والرأسية عبر العديد من المجالات. على سبيل المثال، يتم تغطية أبعاد الحد من الفقر والعمالة والتغذية للهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية، على نطاق واسع في إطار أهداف التنمية المستدامة، والتي يتم تناولها في أهداف مختلفة، بما في ذلك: 1 و2 و3 و4 و5 و8 و9 و10 و12. وبالمثل، تعتبر العديد من الأهداف الإنمائية للألفية

والغايات مثل المساواة بين الجنسين موضوعًا شاملاً وهدفاً مستقلاً. وفي حين أن هذه الروابط المتبادلة بين الأهداف والغايات توفر فرصًا لتطوير التآزر والتعاون، إلا أن هناك مقايضات أيضا بينها، أين يؤثر الفشل في بعض هذه الأهداف سلبًا على عدة أهداف أخرى.

يمكن أيضًا التأكيد على العلاقات المتبادلة بين أهداف التنمية المستدامة، من خلال النظر في النتائج والغايات المقصودة لإطار التنمية المستدامة .استنادًا إلى توجهاتها الرئيسية، تهدف ستة أهداف للتنمية المستدامة (1 و3 و4 و5 و10 و16) بشكل أساسي إلى توفير الرفاهية الفردية والجماعية، من خلال تحسين الصحة والتعليم، وتوزيعها العادل داخل البلدان وفيما بينها؛ وهذه الأهداف مدعومة بالأهداف السبعة المتعلقة بالبنية التحتية (2، 7، 6، 8، 9، 11، 12) التي تلبي احتياجات إنتاج وتوزيع وتسليم السلع والخدمات، بما في ذلك الغذاء والطاقة والمياه النظيفة والنفايات وخدمات الصرف الصحي في المدن والمستوطنات الأخرى. وتتعلق الأهداف الثلاثة المتبقية بإدارة الموارد الطبيعية والسلع العامة في البر والمحيطات والهواء، بما في ذلك التنوع البيولوجي وتغير المناخ[1].

والجدول الموالي يوضح العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة، حسب الأهداف:

جدول رقم (05): العلاقة بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة على مستوى الهدف

الأهداف الإنمائية للألفية (2000–2015)	أهداف التنمية المستدامة (2016–2030)
MDG_1: القضاء على الفقر المدقع والجوع	**SDG_1** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان **SDG_2** القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة **SDG_8** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع **SDG_{10}** الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
MDG_2: تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي	**SDG_4** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
MDG_3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	**SDG_5** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
MDG_4: تقليل وفيات الأطفال **MDG_5:** تحسين صحة الأمهات	**SDG_3** ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

[1] SESRIC, Moving from Mdgs to Sdgs prospects and challenges for OIC member countries, Turkey, 2016, p39.

MDG6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	
MDG 7: كفالة الاستدامة البيئية	**SDG6** ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع. **SDG7** ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. **SDG9** إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار. **SDG11** جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. **SDG12** ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. **SDG13** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. **SDG14** حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. **SDG15** حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
MDG 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	**SDG17** تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.
	SDG16 السلام والعدل والمؤسسات

Source: SESRIC, Moving from Mdgs to Sdgs prospects and challenges for OIC member countries, Turkey, 2016, p39.

وبالتالي، يمثل إطار أهداف التنمية المستدامة نهجًا أكثر شمولاً، وأكثر تعقيدا للتنمية المستدامة .مع الأخذ في الاعتبار التداخل والروابط المتبادلة بين الأهداف، فإن اعتماد نهج تنفيذ متكامل ومتماسك سيكون مفيدًا لتحقيق أهداف متعددة في وقت واحد. من ناحية أخرى، فإن الأهداف الطموحة مثل انعدام الفقر، والجوع، والوفيات التي يمكن تجنبها... إلخ؛ ستشكل تحديات حقيقية في التنفيذ والرصد، خاصة بالنسبة للدول منخفضة ومتوسطة الدخل، التي تميزت بالأداء الضعيف فيها خلال فترة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

خلاصة الفصل:

إن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية، دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة؛ كما أن العناصر المترابطة للتنمية المستدامة تعالج النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة، عن طريق اتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

وقد تبين أن مفهوم التنمية المستدامة لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا، وصار يفرض نفسه على مختلف الأوساط والكيانات الإقتصادية، والإجتماعية، والسياسية... وغيرها؛ بالتحديد منذ ظهوره في المؤتمرات والملتقيات العالمية. فأصبح هدف ومسعى كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والتي تريد الإرتقاء والتطور من خلال تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا، وتبني إستراتيجية وطنية تعزز مختلف السياسات التنموية. وبالتالي فقد تم التأكيد على أن التنمية المستدامة لم تعد خيارا يطرح على الدول، بل أصبحت حتمية تفرضها مستجدات الواقع وكذا المعاهدات والمواثيق بين الدول؛ وأصبح هذا المفهوم يعد من المبادئ الأساسية في تطبيق أي سياسة اقتصادية تنموية.

كما يشهد عالمنا اليوم تحولات جذرية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وآفاق تطلعاتها المستقبلية، إذ شهد عام 2015 إطلاق أجندة التنمية المستدامة 2030 التي اعتمدت من قبل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة في قمة تاريخية عُقدت في سبتمبر 2015، والتي جاءت بعد إنتهاء فترة الأهداف الإنمائية للألفية (**MDGs**). حيث تتصدى لاحتياجات الناس في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء؛ وتشدد على ضرورة أن تشمل الجميع دون استثناء. وبالإضافة إلى أبعادها الثلاثة، فإن هذه الأجندة تعالج القضايا المتصلة بالسلام والعدالة وفعالية المؤسسات.

الفصل الثاني

التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد

باعتبار الجزائر واحدة من الدول النامية فهي لا تخرج عما أصاب هذه الأخيرة من أضرار بالغة، ألحقت بالبيئة جراء سياسة التنمية الإقتصادية المكثفة لتدارك الأوضاع المزرية التي خلفها الإستعمار، والإعتماد على الطاقات التقليدية بشكل رئيسي في تنمية الاقتصاد. لكن هذا لم يمنع الجزائر من الإهتمام بالتنمية المستدامة والعمل من أجل تحقيق أهدافها؛ حيث تشارك الجزائر منذ البداية في عملية التفاوض الخاصة بمؤتمرات الأمم المتحدة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة؛ بما فيها قمة الألفية التي انبثقت عنها الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية (MDGs) (ثم أهداف التنمية المستدامة الجديدة 2015-2030)، وبالتالي فقد التزمت ببلوغها في الآجال المحددة. ومن أجل ذلك عملت على وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة إبتداءا من سنة 2000.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق أولا لمفهوم الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة في المبحث الأول، ثم في المبحث الثاني سنحاول التعرف على الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر ومختلف الجوانب المتعلقة بها، وأخيرا في المبحث الثالث سيتم التطرق للبرامج التنموية (الأربعة) المرتبطة بالإنعاش الاقتصادي، المطبقة في إطار استراتيجية التنمية المستدامة، والتي تم اعتمادها في الجزائر خلال الفترة من سنة 2001 إلى غاية 2019.

المبحث الأول: الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وسياساتها

اتفقت الحكومات للمرة الأولى على إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في إطار جدول أعمال القرن الواحد والعشرين (الأجندة 21)، الذي تم اعتماده في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992 في "ريو دي جانيرو" (قمة الأرض). حيث جاء لأول مرة بمفهوم الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وقدم مجموعة من السياسات الكفيلة بتحقيقها. وكان الغرض من هذه الاستراتيجيات، هو ترجمة المبادئ والالتزامات التي تم اعتمادها في القمة إلى إجراءات عملية وملموسة. هذا وقد خرج أيضا بالأجندة 21 المحلية، التي تمثل عملية تشاركية متعددة القطاعات، تهدف إلى تحقيق أهداف جدول أعمال القرن 21 على المستوى المحلي، من خلال إعداد وتنفيذ خطة عمل استراتيجية طويلة الأجل، تتناول القضايا المحلية ذات الأولوية للتنمية المستدامة.[1]

وبعدها جاءت الأهداف الإنمائية للألفية التي شكلت إطارا جديدا لتوجيه الجهود التنموية محليا وإقليميا وعالميا؛ والتي تتطلب توطينها وتكييفها مع واقع وظروف كل دولة من أجل بلوغها. وهو الأمر الذي يتوقف إلى حد بعيد على فعالية الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

وسيتم من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وسياساتها.

1.1 ماهية الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

أولا. نشأة مفهوم الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

لقد تم التطرق لمفهوم الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لأول مرة في الفضل الثامن من جدول أعمال القرن 21، حول التنمية المستدامة سنة 1992 كما ذكر سابقا. أين تم إلزام الحكومات باعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، ينبغي استلهامها من مختلف الخطط والسياسات القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المطبقة في البلد، ومزجها في كيان واضح متماسك. بحيث ينبغي أن تهدف هذه الاستراتيجية إلى ضمان التقدم الاقتصادي العادل اجتماعياً، مع الحفاظ على قاعدة الموارد والبيئة للأجيال القادمة.[2]

[1] بالإعتماد على:

- Stratégies Nationales De Développement Durable : Bonnes Pratiques Dans Les Pays De L'ocde – OECD, 2006 , P9.
- Sustainable Development Strategies What Are They and How Can Development Co-Operation Agencies Support Them? Policy Brief, OECD, 2001, p1.

[2] Stratégies Nationales De Développement Durable, Op cit, P9.

توالت بعد ذلك مؤتمرات الأمم المتحدة وجهود وكالاتها، من أجل تنقيح تلك السياسات لتحقيق التنمية المستدامة. فبعد 5سنوات في عام 1997 لاحظت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة تدهورًا مطردًا في حالة البيئة العالمية، في ظل الضغط المشترك للأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك والنمو السكاني. وأدى هذا التقييم بالحكومات إلى تكثيف جهودها من خلال تحديد موعد نهائي جديد في عام 2002، من أجل "صياغة وتطوير الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة".

إلا أن النتائج المحققة كانت بعيدة جدا عن المستوى المنشود. ولتدارك هذا الوضع، تبنى المجتمع الدولي مجموعة من الأهداف المحددة الأجل والقابلة للقياس، تكون الإطار الموجه لاستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة (الأهداف الإنمائية للألفية).

حيث أن أحد الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) التي اعتمدها 147 رئيس دولة في قمة الألفية للأمم المتحدة في عام 2000، يتناول الاستدامة البيئية، ويضع هدفا "لدمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية وعكس الاتجاه الحالي لفقدان الموارد البيئية ". حيث توفر الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة آلية فعالة لتحقيق هذا الهدف. ومن جانبها، تحتاج الاستراتيجيات الوطنية إلى إيجاد طرق لتلبية جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق الغايات المقابلة لها.

ثم في سنة 2002 دعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، جميع الدول إلى "التقدم في صياغة وتطوير استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة والبدء في تنفيذها بحلول عام 2005".

ويشجع السلطات المختصة على جميع المستويات على أخذ التنمية المستدامة في الاعتبار عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتخطيط الإنمائي الوطني أو المحلي، والاستثمار في البنية التحتية، وتنمية التجارة والأسواق العامة. وهذا يشمل العمل على جميع المستويات لتقديم الدعم، لتطوير استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة، بما في ذلك اتخاذ القرار بشأن الاستثمار في البنية التحتية وتنمية التجارة.

موازاة مع ذلك، حددت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التاريخ المستهدف لعام 2005، من أجل الانخراط في عملية تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية؛ والذي يعتبر واحد من الأهداف الإنمائية الدولية السبع (IDG) التي وافقت عليها منظمة التعاون والتنمية في عام 1996:" استدامة وتجديد البيئة: يجب وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة (NSDS) وتنفيذها في كل بلد بحلول عام

2005، بالطريقة التي تمكن من عكس الاتجاهات الحالية لفقدان الموارد البيئية بشكل فعال، عالميا ووطنيا، بحلول عام 2015". [1]

ثانيا. تعريف الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

الإستراتيجية بصفة عامة تمثل مجموع الغايات، النيات (المقاصد)، الأهداف، السياسات، خطط العمل، الموارد المخصصة للوصول إلى هذه الغايات.

بينما تعتبر الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كمجموعة من العمليات التي يلعب فيها التعلم دورا محوريا، بحيث تؤدي إلى صياغة وثيقة أو وضع خطة، ويجب أن تظل ديناميكية.

تم اقتراح عدة تعريفات للإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، من أبرزها:

- عرفها قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة على أنها: "عملية منسقة وتشاركية ومتواصلة، من الأفكار والأنشطة التي تعتمد من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية، بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستويين الوطني والمحلي". [2]
- وقد تم تعريفها من قبل منظمة التعاون على أنها: " مجموعة منسقة من العمليات التشاركية التي تسمح بالتقدم المستمر في مجالات التحليل والمناقشة، وبناء القدرات والتخطيط والإستغلال الأمثل للموارد؛ والتوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، أو إجراء اختيارات بينهما عند الاقتضاء". [3]

بعبارة أخرى، فإن الاستراتيجية ليست تصميمًا كبيرًا ولا مجموعة من الخطط، بل مجموعة من الأدوات وطرق العمل، التي يمكن أن تتعامل مع تحديات التنمية المستدامة بشكل متسق وديناميكي. [4]

ويتطلب تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة نوعا من المرونة من طرف السلطات، فلكل بلد أن يحدد لنفسه أنسب السبل التي تلائمه لإعداد استراتيجيتة للتنمية المستدامة وتنفيذها، تماشيا مع ظروفه السياسية والثقافية والإيكولوجية الخاصة؛ فليس هنالك نهج موحد لهذه الإستراتيجيات.

[1] Christian Brodhag, Les Stratégies de développement durable, instruments de cohérence des politiques, 2006, sur : https://www.brodhag.org, consulté le : 30/12/2018.
[2] Ibid.
[3] Stratégies Nationales De Développement Durable, Op cit, P11.
[4] Les Stratégies De Développement Durable En Quoi Consistent-Elles Et Comment Les Organismes De Coopération Pour Le Développement Peuvent-Il les Appuyer?, OECD, 2001, p3.

ثالثا. مزايا الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

ولهذه الإستراتيجيات جملة من المزايا المهمة، يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

أ. تيسير صنع القرارات وتحسين فاعلية السياسات العامة، من خلال:

- المساعدة على تحديد الخيارات والأهداف والغايات والسياسات المرتبطة بالتنمية المستدامة والقيم التي ترتكز عليها؛
- تحليل المسائل الإقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية بطريقة شاملة ومتكاملة؛
- تعزيز تطوير السياسات الحكومية الخاصة بالتنمية المستدامة، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها؛
- تحديد الخيارات وتقييمها (الإصلاحات القانونية وتطوير المؤسسات وغيرها) لتسبيق المسائل ذات الأولوية؛
- الموائمة بين السياسات والإستراتيجيات في القطاعات والمناطق الجغرافية كافة؛
- زيادة استعداد البلد وتحسين وضعه من خلال التأثر بالعولمة والثورة العلمية والتكنولوجية وغيرها؛
- التشجيع على إحداث تغيير في المجالين المؤسسي والسلوكي وتسييره في طريق التنمية المستدامة.

ب. تخصص الموارد بطريقة أكثر جدوى، عن طريق:

- المساعدة على تحديد المشروعات والبرامج التنموية وتوجيه تنفيذها.
- تيسير تخصيص الموارد الوطنية المحدودة بطريقة مجدية، بالإستناد على أولويات تم تحديدها نتيجة عمليات تشاركية.
- تحسين تقاسم المكاسب التي حققتها التنمية بطريقة أكثر إنصافا، عبر وضع هموم الطبقات الفقيرة في صدارة خطة التنمية.
- تيسير التعامل مع مسائل السياسات العامة، كالإفادة من الأراضي والموارد، وحقوق الملكية التي تؤثر في المكاسب المتوارثة عبر الأجيال.

ت. تعزيز حشد الموارد، من خلال:

- تيسير حشد موارد البلد البشرية والمالية على الصعيدين الوطني والدولي دعما للتنمية المستدامة؛

[1] بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص ص 94-95.

- مساعدة الدول على تنسيق الدعم المقدم من طرف الجهات المانحة، كعقد موائد مستديرة تضم هذه الجهات والنظر في مسألة دعم مجموعة من المشروعات ومبادرات السياسة العامة ترتب طبقا لاستراتيجية محددة.

ث. حل النزاعات، من خلال:

- تسهيل عملية فهم الأهداف المختلفة والمتناقضة أحيانا، بتحديد مكاسب وخسائر كل منها كميا، وتوضيح التنازلات المتبادلة في هذا المجال؛
- المساعدة على تسوية الخلافات القائمة بين شرائح المجتمع والإدارات الحكومية، عن طريق الكشف عنها وتشجيع الحوار الصريح.

ج. تبني قدرات بشرية ومؤسسية من خلال:

- عن طريق توضيح الأهداف ووسائل تنفيذها، يتم المساعدة على حشد القدرات وصونها والإحتفاظ بها، وبنائها إذا تطلب الأمر؛
- المساعدة على بناء القدرات المتعددة التخصصات التي يمكن أن توجه مباشرة لحل المشكلات العويصة والشاملة لتخصصات عدة؛
- المساعدة على بناء المؤسسات وخلق البيئة الملائمة للنمو الإقتصادي والتحول الإجتماعي المستدامين.

2.1 المبادئ الأساسية لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، وبعض الممارسات الناجحة في إطارها

أولا. المبادئ الأساسية لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة

يعد التطبيق السليم لعناصر الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو أفضل ضمان لنجاح ومواصلة العملية؛ بالرغم من أنه لا توجد طريقة وحيدة أو محور عالمي أو آلية تنسيق مثالية وقابلة التطبيق دوما لهذه الاستراتيجيات، والتي تعكس الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية للبلدان التي تتبناها. حيث أن إعداد هذه الإستراتيجيات يكون مرتبطا بالوضع الخاص بالبلد، ويخضع حتما للظروف والخصائص التي يتميز بها من مختلف النواحي.

لكن من الممكن تحديد الممارسات الفعالة في وضع الاستراتيجيات المختلفة التي تنفذها البلدان، بحيث يجب أن تتميز بقدر كبير من المرونة، لمساعدتها على التكيف مع خصائصها المحددة؛ ففي عام 2001، نشرت لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي (OECD)، مجموعة من المبادئ التوجيهية لمساعدة

البلدان النامية على صياغة استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة[1]؛ تستند هذه الإرشادات على عدد من العناصر الأساسية التي نجملها فيما يلي:[2]

- **تكامل السياسات:** حيث يجب أن تأخذ الاستراتيجيات الوطنية في الاعتبار الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية وتعمل على ادراجها ضمن نهج متكامل، كما تم نصه في الخطط والتقارير الوطنية.
- **ضمان التوازن والعدالة بين القطاعات والأقاليم والأجيال:** حيث يجب أن تستهدف الاستراتيجيات الوطنية معالجة آفاق زمنية على المدى البعيد تتفق مع المبادئ والمؤشرات المشتركة ما بين الأجيال.
- **التحليل والتقييم:** ينبغي استخدام الأدوات التحليلية المدمجة في التقارير الوطنية لتحديد التكاليف والفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتدابير والاستراتيجيات الممكنة.
- **التنسيق والمؤسسات:** ينبغي أن تشارك مجموعة واسعة من الإدارات والوكالات الحكومية بصفة كاملة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية، الموضوعة ككل تحت مسؤولية مكتب رئيس الوزراء أو ما يعادله.
- **الحوكمة المحلية والإقليمية:** ينبغي أن يتم إشراك كامل للسلطات المحلية والإقليمية في تصميم الاستراتيجيات الوطنية، كما يجب أن تكون بعض جوانب تنفيذها خارج المستويات الوطنية.
- **مشاركة أصحاب المصلحة:** ينبغي أن يشارك أصحاب المصلحة (الشركات، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية... إلخ) مع ممثلي الحكومات في اللجان المسؤولة عن تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية.
- **المؤشرات والأهداف:** ينبغي أن تستند الاستراتيجيات إلى أنظمة مؤشرات منظمة (محددة في الخطط والتقارير الوطنية) تسهل رصد التقدم ويمكن أن تكون بمثابة أهداف كمية.
- **المتابعة والتقييم:** يجب إنشاء هيئات أو آليات مستقلة لرصد ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية وتقديم توصيات لتحسينها.

إضافة إلى ما سبق، فمن الواجب أخذ الخبرة الملموسة بعين الاعتبار؛ حيث يحدد تقرير صادر عن المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) وآخرون، استناداً إلى دراسة الاستراتيجيات الوطنية من 19 بلدا؛ المهام الرئيسية المتكررة التالية:[3]

---

[1] بالإعتماد على:

- Stratégies Nationales De Développement Durable, Op cit, P13.
- Sustainable Development Strategies What Are They and How Can Development Co-Operation Agencies Support Them? Policy Brief, OECD, 2001, p1.

[2] Stratégies Nationales De Développement Durable, Op cit, P 7, 8, 13.

[3] Christian Brodhag, Op cit.

- **آليات التغذية العكسية:** يتضمن إنشاء آليات التغذية المرتدة المراقبة والتعلم والتكيف، ويهدف إلى تحقيق التحسين المستمر، وتغيير القيم والرؤى من خلال عملية معرفية؛
- **التنسيق مع الميزانية الوطنية:** يجب تنسيق الأهداف والمبادرات الاستراتيجية وإدماجها في عملية تحديد الميزانية الوطنية. تسمى الجهود من هذا النوع بالتكامل الأفقي؛
- **التكامل الرأسي:** يتعلق بالتنسيق مع الكيانات المحلية ودون–الوطنية من أجل التنمية المستدامة.
- **تنفيذ المبادرات السياسية:** من أبرز وأهم المهام المتكررة في استراتيجيات التنمية الوطنية للتنمية المستدامة: "تنفيذ مبادرات السياسات"، بما في ذلك الإصلاحات الضريبية، لمعالجة الأهداف البيئية.

ثانيا. بعض الممارسات الناجحة في إطار إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة

وفيما يلي سيتم عرض لبعض الممارسات الجيدة في إطار إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، لدول تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي (OECD): [1]

أ. الممارسات الجيدة في تكامل السياسات، مع مراعاة العنصر الاجتماعي

- **بلجيكا:** كانت الحكومة الفيدرالية البلجيكية أول حكومة في عام 1999 تعمل على إدراج العناصر الاجتماعية (تخفيف الفقر في البلدان الفقيرة والغنية على السواء) في استراتيجيتها للتنمية المستدامة.
- **نيوزيلندا:** تضع نفس الوزن للتنمية المستدامة في المجال الاجتماعي كما في المجالات الاقتصادية والبيئية، وتعلق أهمية خاصة على التركيبة السكانية، وأدوار المرأة الجديدة في المجتمع، وتحسين الصحة والسكن وإدماج مجتمعات الماوري (سكانها الأصليين).
- **السويد:** أين تؤخذ في الحسبان الاعتبارات الاجتماعية في استراتيجية التنمية المستدامة، بما في ذلك مكافحة الفقر واستدامة أنماط الاستهلاك والإنتاج والصحة العامة والتماسك الاجتماعي والرفاهية والأمن والعمالة والتدريب، والتنمية الإقليمية والمحلية.

ب. الممارسات الجيدة في أخذ الجوانب المشتركة بين الأجيال في الاعتبار

- **فنلندا:** يتضمن برنامج التنمية المستدامة التابع للحكومة الفنلندية مؤشرات مشتركة بين الأجيال لرصد التنمية المستدامة، مثل دين الدولة وحالة التنوع البيولوجي.

[1] Stratégies Nationales De Développement Durable, Op cit, P 16, 18, 20, 22, 24, 26, 28, 30.

- **ألمانيا:** بالنسبة لاستراتيجية التنمية المستدامة من وجهة نظر اقتصادية، فإن المساواة بين الأجيال هي تجنب تراكم الديون العامة الكبيرة وتجنب اتخاذ قرارات اقتصادية قصيرة الأجل يمكن أن تزيد العبء على الأجيال القادمة.
- **السويد:** تتبنى استراتيجية التنمية المستدامة السويدية منظورا بين الأجيال وتستند إلى رؤية للمستقبل ينبغي أن تظل صالحة لجيل واحد، أو على الأقل 25 سنة.

ت. الممارسات الجيدة في التحليل والتقييم

- **الاتحاد الأوروبي:** تنص استراتيجية التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي على أنه يجب تقييم جميع المقترحات التشريعية الهامة من حيث الاستدامة، أي تقييم التكاليف والفوائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المحتملة للعمل أو عدم العمل داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه.
- **سويسرا:** يستخدم التقييم الاستراتيجي للاستدامة في استراتيجية سويسرا من أجل تقدير آثار المشروعات التشريعية والمشاريع الأخرى من حيث الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة، وللإشارة إلى العجز المحتمل، في مرحلة مبكرة من العملية لتكون قادرة على التأثير في توجهاتها.
- **المملكة المتحدة:** في إطار تنفيذ إستراتيجيتها للتنمية المستدامة، ربطت المملكة المتحدة إجراءات تحليل السياسات الخاصة بها بعملية تقييم أثر تنظيم مكتب مجلس الوزراء، بحيث يتعين على الإدارات تقييم تأثير التدابير المقترحة من حيث الاستدامة ومراعاة النتائج في الأنشطة العامة الاستشارة العمومية.

ث. الممارسات الجيدة في التنسيق والمؤسسات

- **فنلندا:** يرأس رئيس الوزراء اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة المسؤولة عن إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية.
- **فرنسا:** اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة (CIDD) برآسة رئيس الوزراء، هي الهيئة المسؤولة عن استراتيجية التنمية المستدامة في فرنسا.
- **ألمانيا:** تعتبر المستشارية الفيدرالية مسؤولة رسميا عن تطوير وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. حيث تشرف على إسهام مختلف الوزارات، وتقرر في الملاذ الأخير في حالة الاختلاف بينهم.

ج. الممارسات الجيدة في الحوكمة المحلية والإقليمية

- **كوريا:** في سياق المشروع الإيكولوجي الوطني للألفية الجديدة، وضعت السلطات الإقليمية برنامج جدول أعمال القرن 21 المحلي الذي ينسقه المجلس الكوري لجدول الأعمال المحلي للقرن 21.

- **هولندا:** تحدد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مبادئ توجيهية واسعة للاستدامة على الصعيد دون الوطني، التي تهدف إلى تكييفها مع الظروف المحلية.
- **المملكة المتحدة:** تحت تسمية "مستقبل واحد – مسارات مختلفة" يحدد الإطار المشترك للمملكة المتحدة من أجل التنمية المستدامة، أهدافا مشتركة لكل من إنجلترا واسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية، دون المساس بنقاط القوة التي يوفرها التنفيذ الإقليمي وتنوع المقاربات والنهج.

ح. الممارسات الجيدة بشأن مشاركة أصحاب المصلحة

- **الجمهورية التشيكية:** المجلس الحكومي للتنمية المستدامة، الذي يضم ممثلين عن السلطات العامة والمؤسسات والجامعات والمنظمات غير الحكومية والأطراف المعنية الأخرى؛ هو الهيئة التي تشرف على النشاطات المعنية بوضع وتنفيذ ومراجعة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- **البرتغال:** أحد المبادئ الأربعة المنصوص عليها في الاستراتيجية هو الحاجة إلى التحرك نحو مجتمع من التضامن والمعرفة، بما في ذلك التدخلات الرامية إلى تعزيز بعد المواطنة في التعليم، وكذلك تحسين الوصول إلى المعلومات والمشاركة في صنع القرار، كما يتضح من مجلس البيئة والتنمية المستدامة.
- **الجمهورية السلوفاكية:** تشاورت جمهورية سلوفاكيا على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة حول وضع استراتيجيتها الوطنية، بإدراج المجموعات الرئيسية التي تمثل الشركات والمنظمات غير الحكومية في اللجنة السلوفاكية للتنمية المستدامة، المسؤولة على الإشراف على تنفيذ الإستراتيجية.

خ. الممارسات الجيدة فيما يخص المؤشرات والأهداف

- **النمسا:** تحدد الاستراتيجية النمساوية للتنمية المستدامة 52 مؤشرا تندرج تحت أربعة مجالات للعمل: نوعية الحياة في النمسا، النمسا إقليم ديناميكي للأعمال، النمسا مساحة المعيشة، المسؤولية العالمية للنمسا. وتتضمن 20 هدفا رئيسيا لها أهداف محددة زمنيا.
- **أيرلندا:** في خطة العمل التي وضعتها الحكومة لتطوير مؤشرات التنمية المستدامة لتنفيذ استراتيجية إيرلندا، تقرر تطوير نظام محاسبة وطني "أخضر"، وطريقة باستخدام حسابات الأقمار الصناعية لتكملة الحسابات الاقتصادية.

د. الممارسات الجيدة في المراقبة والتقييم

- **كندا:** تم إنشاء منصب مفوض البيئة والتنمية المستدامة في عام 1995 نتيجة لتعديلات في قانون المراجع العام؛ المفوض مسؤول عن مراقبة استراتيجيات التنمية المستدامة للوزارات المختلفة وتقديم تقارير سنوية إلى البرلمان عن التقدم المحرز في التنفيذ والمشاكل التي يجب التغلب عليها.
- **المملكة المتحدة:** اعتزمت لجنة التنمية المستدامة (SDC) منذ عام 2006 القيام بدور معزز "كهيئة مراقبة". لتكون مسؤولة عن مراقبة تنفيذ استراتيجية المملكة المتحدة وتقديم تقارير منتظمة إلى رئيس الوزراء حول نقاط القوة والضعف المحددة.

3.1 سياسات التنمية المستدامة

إن سياسة التنمية المستدامة، تشير بالضرورة إلى مسؤولية الجميع ومشاركة أكبر عدد ممكن؛ وذلك باعتبار أن التنمية المستدامة تمثل مشاركتنا الشخصية في الحياة اليومية لخدمة القضايا العالمية، عن طريق العمل محليا والتفكير عالميا.

ومن أجل تحقيق النجاح في سياسات التنمية المستدامة، يستوجب تحديد مختلف الأهداف أو الرهانات ضمن مخطط عمل واضح. وهو ما تبلور في جدول أعمال القرن 21، كما تم التطرق إليه سابقا. والذي يعتبر خطة عمل لمجتمع ينفذ تنمية مستدامة على أراضيه، يتضمن تطويره إقامة تشاور وحوار ناجح بين مختلف أفراد المجتمع. وبالتالي فإن نجاح أي سياسة يتطلب احترام متطلبات الشفافية ومشاركة المواطنين.

أولا: العناصر الأساسية لسياسات التنمية المستدامة، حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

عملاً بالمادة 1 من الاتفاقية الموقعة في باريس في 14 ديسمبر 1960، والتي دخلت حيز التنفيذ في 30 سبتمبر 1961، فقد كان هدف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) هو تعزيز السياسات التي تعمل على:

- تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي المستدام والعمالة وارتفاع مستوى المعيشة في البلدان الأعضاء، مع الحفاظ على الاستقرار المالي، وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد العالمي.
- المساهمة في التوسع الاقتصادي السليم في الدول الأعضاء وغير الأعضاء في عملية التنمية الاقتصادية؛
- المساهمة في توسيع التجارة العالمية على أساس متعدد الأطراف وغير تمييزي وفقا للالتزامات الدولية.

وفي ماي 1998، وافق وزراء منظمة (OECD) على أن تحقيق التنمية المستدامة يمثل أولوية رئيسية بالنسبة لدول هذه المنظمة. وشجعوا على بلورة استراتيجية في مجالات تغير المناخ، والتطوير التكنولوجي، ومؤشرات

الاستدامة، والأثر البيئي للإعانات. كما اتفقوا على تفسير مصطلح "مستدام" على أنه يشمل الاعتبارات الاجتماعية والبيئية، وكذلك الاعتبارات الاقتصادية، وفي سياق دمج السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لتعزيز الرفاهية. وأخيراً، شددوا على أهمية تعزيز الاندماج الفعال للاعتبارات البيئية في نظام التجارة والاستثمار المتعدد الأطراف.

وقد تم إصدار تقرير سنة 2001 حول التوصيات المتعلقة بالسياسات: "السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة" حيث يركز على خيارات السياسة المتاحة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتحسين دمج الاعتبارات البيئية في عمل النظام الاقتصادي، وللتصدي لبعض العواقب الاجتماعية لتحقيق تكامل أفضل. حيث بالرغم من أن العديد من خيارات هذه السياسة معروفة جيداً، إلا أن تنفيذها الفعلي في غالباً ما يكون أقل من المطلوب. ويشدد هذا التقرير على ضرورة إيلاء أولوية عالية لبناء دعم أقوى داخل الحكومات، والمجتمع على نطاق أوسع، من أجل التنفيذ الشامل لسياسات التنمية المستدامة، على الصعيدين المحلي والدولي. حيث أن تنفيذ السياسات في الممارسة العملية التي تعزز التنمية المستدامة يتطلب مشاركة قوية من جانب كل من المجتمعات الاقتصادية والسياسات الأخرى، بالإضافة إلى الجهود المستمرة لبناء الجسور بين هذه المجتمعات[1].

ويبرز هذا التقرير أهمية عدد من العناصر الشاملة لتوجيه السياسات نحو التنمية المستدامة. يمكن تلخيصها في الآتي:[2]

أ. **آفاق تخطيط طويلة الأجل**: في غياب إطار ملائم لتقييم أثر السياسات على أنواع مختلفة من الموارد، كثيرا ما يتم اختيار التدابير التي تستهدف أهدافاً قصيرة الأجل حتى وإن كانت لها تأثيرات سلبية طويلة الأجل. في حين أن المبادلات بين الأهداف المختلفة قد تسود على المدى القصير، فإن رأس المال البشري والطبيعي والإنساني والاجتماعي على المدى الطويل، سوف يكمل كل منهما الآخر في دعم تحسين الرفاهية.

ب. **التسعير**: وذلك بالنسبة للأسواق بهدف دعم النتائج المستدامة، حيث يجب أن تعكس الأسعار التكاليف والمنافع الكاملة للمجتمعات من السلع والخدمات التي يتم إنتاجها. وقد يتطلب ذلك إزالة الحوافز على الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية وإلى تدهور البيئة، أو إدخال حوافز جديدة لتحسين البيئة.

[1] Policies to Enhance Sustainable Development, Organization for Economic Cooperation and Development OECD, 2001, p 2-4.
[2] Ibid, p 7-8.

ت. **تسليم السلع العامة:** إن العديد من منافع التدخلات الحكومية اللازمة لتعزيز التنمية المستدامة لها خصائص السلع العامة (البحوث الأساسية والمعلومات والصحة والتعليم). والعديد من هذه السلع العامة عالمية، لأنها ستفيد العديد من البلدان (على سبيل المثال معلومات عن حالة النظم الإيكولوجية العالمية)؛ ويتطلب التنفيذ الفعال لهذه السلع العامة التغلب على العقبات التي تعترض التنسيق، من خلال قواعد تقاسم الأعباء التي تعترف بالمسؤوليات المختلفة وقدرات الاستجابة الخاصة بكل بلد على حدة؛

ث. **الفعالية من حيث التكلفة:** يجب أن تهدف السياسات إلى تقليل تكلفتها الاقتصادية؛ بالتأكد من أن تكاليف كل مورد إضافي يتم إنفاقه متساوية عبر نطاق التدخلات الممكنة. حيث تسمح فعالية التكلفة بتقليص التكاليف الإجمالية ووضع أهداف أكثر طموحًا في المستقبل؛

ج. **الفعالية البيئية:** يجب أن تؤمن السياسات:

- التجديد: أي أنه ينبغي استخدام الموارد المتجددة بكفاءة دون تجاوز معدلات تجديدها على المدى الطويل؛
- الاستبدال: أي أن الموارد غير المتجددة ينبغي أن تستخدم بكفاءة، وأن يقتصر استخدامها على المستويات التي يمكن موازنتها بالموارد المتجددة أو غيرها من أشكال رأس المال؛
- الاستيعاب: أي أن إطلاقات المواد الخطرة أو الملوثة للبيئة يجب ألا تتجاوز قدرتها الاستيعابية، ويجب أن تبقى التركيزات دون المستويات الحرجة المحددة اللازمة لحماية صحة الإنسان والبيئة. فعندما تكون القدرة الاستيعابية صفرًا فعليًا فإن إطلاق هذه المواد يجب أن يكون صفرا لتجنب تراكمها في البيئة.
- تجنب مبدأ اللارجعة: أي الآثار الضارة التي لا رجعة فيها للأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية وعلى الدورات الجيوكيميائية والهيدرولوجية البيولوجية. فينبغي حماية العمليات الطبيعية القادرة على صيانة أو استعادة سلامة النظم الإيكولوجية من التأثيرات الضارة للأنشطة البشرية. وينبغي النظر في المستويات المختلفة لمرونة النظم الإيكولوجية وقدرتها على التحمل، من أجل الحفاظ على سكانها من الأنواع المهددة والمهددة والحرجة؛

ح. **تكامل السياسة:** قد تنتج الممارسات غير المستدامة عن سياسات غير متماسكة في مجالات مختلفة؛ وكثيراً ما تُدخل السياسات القطاعية على وجه الخصوص، دون إيلاء الاعتبار الواجب للعمليات الخارجية التي تستهدفها السياسات البيئية، مما يؤدي إلى تناقضات وتأثيرات غير مباشرة. حيث يتطلب تحسين

تماسك السياسات تحقيق تكامل أفضل للأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في السياسات المختلفة؛

خ. **التحوط**: وتخضع مخاطر تجاوز الحدود الحرجة في القدرة التجديدية للبيئة لعدم اليقين؛ وبناءً على ذلك يجب على الدول أن تطبق الحيطة والحذر في الحالات التي ينقص فيها اليقين العلمي، عند تصميم سياسات للتنمية المستدامة؛

د. **التعاون الدولي**: مع تزايد الترابط الدولي تصبح الآثار غير المباشرة أكثر انتشارا. فلا يمكن الضيق على المصلحة الذاتية الوطنية عندما تواجه البلدان مجموعة من التهديدات البيئية والاجتماعية التي لها آثار عالمية.

ذ. **الشفافية والمساءلة**: ومن المهم اتباع نهج تشاركي للنجاح في مواجهة التحدي المتمثل في التنمية المستدامة، حيث لا يمكن تحديد معايير الاستدامة بمصطلحات تقنية بحتة. وهذا يتطلب أن تكون العملية التي يتم من خلالها الوصول إلى القرارات مستندة بالمجموعة الكاملة من النتائج المحتملة، وتكون مسؤولة أمام الجمهور.

ثالثا. سياسات لتعزيز التنمية المستدامة

وحسب تقرير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الصادر سنة 2001 حول هذه السياسات (كما ذكر سابقا)؛ فيمكن تلخيص أبرز السياسات التي تساعد على تعزيز التنمية المستدامة في الدول عامة والدول التابعة لهذه المنظمة خاصة، في الآتي:[1]

- **جعل الأسواق تعمل من أجل التنمية المستدامة**

ينبغي توسيع نطاق استخدام الأدوات القائمة على السوق وإصلاح برامج الدعم بشكل كبير، بحيث تكون مؤشرات الأسعار أكثر توافقاً مع هدف الفصل بين الضغوط على البيئة والنمو الاقتصادي. حيث يمكن تحقيق العديد من الأهداف البيئية بطريقة أكثر فاعلية من خلال استخدام الأدوات القائمة على السوق؛ ويشمل ذلك إزالة العوامل الخارجية وفشل السوق من خلال زيادة استخدام الضرائب البيئية، ونظم التصاريح القابلة للتداول، ومعالجة الفشل في السياسات عن طريق إصلاح الإعانات الضارة بيئيا.

ويمكن التغلب على العقبات التي تعترض هذه الإصلاحات عن طريق تعزيز التنسيق الدولي والتدخلات الهادفة، مثل تعويض الأشخاص الأكثر تأثراً بالإصلاحات بطريقة لا تحد من الفعالية البيئية للأدوات القائمة في السوق؛

[1] Politiques À L'appui Du Développement Durable, Organisation De Coopération Et De Développement Économiques OCDE, 2001, p 21-28.

ومن خلال التدابير العامة، مثل التقدم في إدخال الإصلاحات والبرامج، لبناء القبول العام. ومن الناحية العملية، يجب ربط الأدوات القائمة على السوق بالتدخلات الأخرى مثل: اللوائح والاتفاقيات الطوعية والمعلومات. كما تجدر الإشارة إلى وجود عدة إمكانيات لزيادة فعالية جميع هذه الأدوات.

- **تعزيز عملية اتخاذ القرار**

يجب على الحكومات أيضا أن تكون قدوة في العمل من أجل التنمية المستدامة، ولذلك يجب أن تركز عملياتها الداخلية لوضع السياسات وتنفيذها على تحقيق التكامل الأكثر فعالية للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والبيئية والاجتماعية)؛ وعلى تحسين قدرتها الإجمالية على دعم التنمية المستدامة. إضافة إلى تطوير آليات شفافة ومنتجة للحوار والتفاعل مع المجتمع المدني.

- **استغلال إمكانات العلم والتكنولوجيا**

يعد التقدم العلمي والتغير التكنولوجي من العوامل الهامة التي تستند إليها التحسينات في الإنتاجية ومستويات المعيشة. حيث توفر التكنولوجيات الجديدة فرصاً كبيرة لفك الارتباط بين النمو الاقتصادي وتدهور البيئة على المدى الطويل. لكن ليس هناك ضمان على أن تلك الابتكارات ستظهر وتتدخل في الأوقات والأماكن الأكثر حاجة إليها، أو أنها بسعر يعكس جميع العوامل الخارجية البيئية والاجتماعية المرتبطة بها.

- **إدارة الروابط مع الاقتصاد العالمي**

تساهم التجارة الدولية وتدفقات رأس المال في النمو والتنمية وتوفر الوسائل لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية. فعندما تكمل سياسات التجارة والاستثمار والسياسات الاجتماعية بعضها البعض، تتحسن مساهمة كل منها في التنمية المستدامة. وينبغي أن تعزز الدول هذا الترابط سواءا على مستوى الآليات الوطنية أو في المفاوضات الدولية. وحتى تحقق البلدان النامية نموا مستداما اجتماعيا فإنها تحتاج إلى وصول أفضل إلى الأسواق في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والدعم النشط منها في جهودها الرامية إلى بناء وتعزيز القدرات.

- **مواجهة تغير المناخ**

تعتبر مواجهة تغير المناخ تحديا ملحا بشكل خاص، الأمر الذي يتطلب تعاونا دوليا قويا وإجراءات ديناميكية وكذلك قيادة من الدول خاصة التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، للعمل بسرعة لتحقيق مستويات التخفيف المتوخاة في إطار بروتوكول كيوتو. حيث تحتاج هذه الدول إلى تحسين مواءمة سياساتها المحلية مع أهداف تغير المناخ. كما يجب أن تطبق تدابير قائمة على السوق، مثل خطط حقوق الانبعاثات القابلة للتداول، وضرائب الكربون وإصلاحات الدعم، إلى جانب البرامج المستهدفة لتطوير التكنولوجيا ونشرها (على سبيل المثال مصادر

الطاقة منخفضة الكربون). وأخيراً، يجب عليها وضع سياسات تخفيض طويلة الأجل وتعزيز شراكاتها مع البلدان النامية، وذلك من أجل تثبيت التركيزات على مستويات تتجنب التدخل الخطر في النظام المناخي.

- **إدارة الموارد الطبيعية**

توفر الموارد الطبيعية المواد الخام اللازمة للنشاط الاقتصادي وتوفر الأساس للحياة نفسها. ومع ذلك، فإن العديد من الخدمات الإيكولوجية التي توفرها الموارد الطبيعية لا يمكن أخذها في الاعتبار بسهولة في أسعار السوق. حيث تتطلب الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية البحث عن السعر المناسب، والذي يأخذ في الاعتبار كل من قيم الاستخدام وعدم الاستخدام .

ويجب على الحكومات مراجعة السياسات الحالية لضمان أن الأسواق تخدم بشكل أفضل أهداف الحفظ وتعزيز قدراتها على البحث والرصد والتنفيذ؛ كما ينبغي لها أن تزيد جهودها لمساعدة البلدان النامية على بناء قدرتها على إدارة مواردها الطبيعية على نحو مستدام.

رابعا: نحو سياسات أفضل لتحقيق التنمية المستدامة حسب جدول الأعمال 2030

مع اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، التزم جميع أعضاء الأمم المتحدة (بما في ذلك دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) بمواصلة اتساق أو ترابط السياسات وتوفير بيئة مواتية للتنمية المستدامة على جميع المستويات وجميع الجهات الفاعلة. حيث تتضمن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الهدف (17-14) بشأن وسائل التنفيذ "**لتعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة**" (PCSD).

يعد تعزيز تماسك السياسات تحديًا مستمرًا للتنمية الدولية بالإضافة إلى الحوكمة الفعالة. حيث سعت الحكومات (خاصة أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية "DAC ") إلى مواجهة هذا التحدي عن طريق إنشاء آليات وعمليات مؤسسية، لتنسيق وإدارة الأهداف والمصالح السياسية المتنافسة في كثير من الأحيان. حيث تشمل هذه الآليات المعروفة باسم "ترابط السياسات من أجل التنمية" (PCD) كلا من:

- الإلتزام السياسي وبيانات السياسة التي يمكن أن تساعد في ترجمة الالتزام إلى عمل؛
- تنسيق السياسات للتمكن من حل النزاعات أو التناقضات بين السياسات؛
- نظم للرصد والتحليل والإبلاغ عن تأثيرات السياسات لتقديم أدلة من أجل إثراء عملية صنع القرار.

والغرض من هذه الآليات هو التأكد من أن السياسات المحلية والخارجية تدعم، أو على الأقل لا تعرقل تطلعات التنمية في البلدان النامية.

وبعد أكثر من عقدين من تعزيز (PCD)، اتضح جليا بأن الآليات المؤسسية الخاصة بها ليست سوى نقطة انطلاق. وبالرغم من أنها ذات صلة في سياق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، إلا أنها بحاجة إلى إعادة تشكيلها للاستجابة بفعالية لرؤى واحتياجات جدول الأعمال الجديد. سيشمل ذلك الآليات التي تضمن:

- إشراك تام لكل الحكومة، خارج الشؤون الخارجية ووزارات التنمية ووكالات المعونة؛
- امتلاك التفويض والقدرة على إدارة التفاعلات المتنوعة بين السياسات القطاعية – التوترات السياسات والمفاضلات والتآزر – وبين السياسات المحلية والدولية؛
- ضمان دراسة أكثر انتظامًا لتأثيرات السياسات قبل وأثناء وبعد؛
- إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين وخاصة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛
- حشد القدرات الوطنية المركبة لتعزيز نظم الرصد والإبلاغ.[1]

من أجل الانتقال من "ترابط السياسات من أجل التنمية"PCD إلى "ترابط السياسات من أجل التنمية المستدامة" PCSD؛ ومن الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) إلى أهداف التنمية المستدامة (SDGs)؛ يتوجب تحديث النهج الحالية لتعزيز ترابط السياسات، والتأكد من أن الآليات المؤسسية الحالية "ملائمة للغرض" لتنفيذ خطة عام 2030. يقدم الإطار الجديد لترابط السياسات من أجل التنمية المستدامة ("إطار PCSD") مفهوم برنامج PCSD ويقدم إرشادات حول كيفية تحليل وتطبيق وتتبع التقدم المحرز فيه. ويهدف إلى دعم أي حكومة (في كل من أعضاء OECD والدول الشريكة) مهتمة بتكييف آلياتها المؤسسية وعملياتها وممارساتها لتعزيز تماسك واتساق السياسات. ويوفر هذا الإطار على وجه التحديد إرشادات عامة وأداة فحص (قائمة مرجعية) لما يلي:

- إجراء تحليل لتحديد قضايا اتساق السياسات وتحسين التفاهم بشأن التفاعلات بين أهداف التنمية المستدامة والغايات وآثارها، وكيف يمكن أن تدعم بعض إجراءات السياسات أو تعوق تحقيق الأهداف والغايات (الإطار التحليلي).
- مواءمة الآليات المؤسسية القائمة لترابط السياسات مع احتياجات ورؤية خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الإطار المؤسسي).

[1]Better Policies for Sustainable Development 2016, A New Framework for Policy Coherence, OECD Publishing, Paris, 2016, P15.

- النظر في العناصر الأساسية لتتبع التقدم المحرز في قطاع تنمية الموارد البشرية، بهدف المساهمة في الجهود الوطنية لرصد التقدم المحرز في الهدف 17-14 من أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنه "لتعزيز تماسك السياسات من أجل التنمية المستدامة" (إطار المتابعة).

وبما أن إطار PCSD يمكن أن يزود الحكومات بأداة مهمة لتطوير الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز اتساق وترابط السياسات ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)؛ فإنه يشكل جزءًا من الاستجابة الاستراتيجية لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية الاقتصادي لأهداف التنمية المستدامة (SDGs).[1]

يتطلب "اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة" (PCSD) في أجندة أعمال عام 2030 أن نخطو خطوة أكثر تقدما بتجاوز نهج "عدم إلحاق الضرر" (do-no-harm) باتجاه نهج الشراكة القائم على الحلول "ربح-ربح" (win-win) المربحة للطرفين؛ وإدماج اعتبارات الاستدامة بشكل أكثر منهجية في صنع السياسات.

كما يتم في إطار ال"PCSD" الأخذ في الاعتبار بشكل أكثر منهجية آثار السياسات على رفاه الناس الذين يعيشون في بلدان أخرى وكذلك على الأجيال القادمة (الآثار الطويلة الأجل للسياسات). وتلعب هذه السياسات دوراً رئيسياً في تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لتحقيق مسار أكثر استدامة، والعمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

ومن أجل رصد ومراقبة اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة ينبغي النظر في ثلاثة عناصر أساسية:

- الآليات المؤسسية؛
- تفاعلات السياسة، بما في ذلك العوامل السياقية؛
- آثار السياسة.

بحيث يمكن استخدام هذا النهج الواسع لتقييم مدى توافق السياسات المحلية مع أهداف التنمية المستدامة الدولية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[1] Better Policies for Sustainable Development 2016, Op cit, P16.

المبحث الثاني: الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية، من خلال الإدارة الحكيمة للموارد؛ وبغرض تجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وسياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن وصون بيئته؛ خاصة باعتبارها من الدول الملتزمة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

فمنذ عام 2000، اعتمدت الجزائر استراتيجية للتنمية المستدامة تركز على مختلف أبعادها وتعتمد على عدة محاور؛ حيث يتم تنفيذ مختلف سياساتها تدريجيا، اعتمادا على أدوات التخطيط والعمل التي تخص أساسا إدارة الأصول الطبيعية، ومكافحة التلوث ومختلف الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى إشراك مختلف جهات المجتمع الفاعلة في عملية التنمية المستدامة.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق لاستراتيجية الجزائر في إطار التنمية المستدامة وأبرز الجهود المبذولة في إطارها.

1.2 حتمية تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر

إن اهتمام الجزائر بالتنمية المستدامة لم يكن وليد اللحظة، فلطالما برز التزامها بالمواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة. ومنذ بداية مفاوضات مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، كانت الجزائر حاضرة باهتمامها في هذه العملية.

فعلى المستوى الدولي، صادقت الجزائر ووقعت العديد من البروتوكولات أو الاتفاقيات، بما في ذلك:

- جدول أعمال القرن 21 للتنمية المستدامة، بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المستدامة، المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام 1992؛ حيث توصي وثيقة "الأعمال 21" بـ "إنشاء هيكل وطني سيكون له مهام: جمع البيانات المتعلقة بالبيئة، وأن يكون متاح على المستوى الوطني والدولي، ومعالجتها ونشرها على المستخدمين"؛[1]
- كما صادقت على بروتوكول مونتريال سنة 1992 حول طبقة الأوزون والذي التزمت بمقتضاه بالقضاء تدريجيا على المواد المسببة لتهديد هذه الطبقة؛[2]

[1] http://onedd.org/entreprise/presentation, consulté le : 04/01/2019.
[2] https://ozone.unep.org/profile/DZA?language=fr, consulté le : 04/01/2019.

- صادقت في عام 1993 على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) التي تهدف إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدهور هذا الأخير؛[1]
- اعتماد إعلان الألفية في سبتمبر من سنة 2000؛
- اتفاقية برشلونة (إسبانيا) سنة 2005 والبروتوكولات الملحقة بها والمتعلقة بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث. حيث توصي بتشجيع وإنشاء المراصد البيئية الوطنية لبلدان البحر المتوسط، التي تدعمها برامج التعاون الدولي؛[2]
- وانضمت إلى بروتوكول كيوتو حول تغير المناخ في عام 2005؛[3]
- اتفاقية التنوع البيولوجي سنة 2005، الهادفة لوضع استراتيجيات وطنية للحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي؛[4]
- توقيع المعاهدة الدولية حول حقوق البحار في سنة 1996 والبروتوكول المتعلق بتلوث البحر الأبيض الناتج عن نقل النفايات الخطيرة؛[5] إضافة إلى توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.[6]
- المصادقة على اتفاقية باريس (Cop 21) سنة 2016، حيث تم اعتماد اتفاقية باريس في 12 ديسمبر 2015، في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في باريس.[7] وعلى خطة التنمية المستدامة 2030.

وغيرها من الاتفاقيات المناخية الدولية.

وهكذا أبدت الجزائر استعدادها للمشاركة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ ومعالجة المشاكل البيئية في إطار التنمية المستدامة. وارتبطت بمبادئ التنمية المستدامة من خلال دمج القضايا البيئية في استراتيجيتها الإنمائية العامة، ومن خلال التزامها السياسي بالحفاظ على التوازن بين ضرورات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمحافظة على البيئة.

---

[1] http://unfccc.int/tools_xml/country_DZ.html, consulté le : 04/01/2019.
[2] . Mirabela Lupaescu, "Le processus de Barcelone : quel bilan 12 ans après ?", Nouvelle Europe, 2008, sur: http://www.nouvelle-europe.eu/node/466, consulté le : 04/01/2019.
[3] http://unfccc.int/tools_xml/country_DZ.html, consulté le : 04/01/2019.
[4] Stratégie Et Plan D'actions Nationaux Pour La Biodiversité (Spanb) En Algérie 2016-2030, Ministère des Ressources en Eau et de l'Environnement, p1.
[5] https://treaties.un.org/pages/ViewDetailsIII.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XXI6&chapter=21&Temp=mtdsg3&clang=_fr, consulté le : 04/01/2019.
[6] Alignement du plan d'action national de lutte contre la désertification (PAN-LCD) sur la stratégie décennale de la Convention des Nations Unies sur la lutte contre la Désertification (UNCCD), Ministère de l'Agriculture et Développement Rural,2011, p2.
[7] https://treaties.un.org, consulté le : 04/01/2019.

أما على المستوى الوطني فبعد مرور ثلاثين عاما على تولي الإستغلال والإدارة المباشرة لمواردها المعدنية والنفطية، وحوالي عشرين عاما على صياغة القانون الإطاري للبيئة لعام 1983، وبعد عشر سنوات من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) في ريو دي جانيرو–البرازيل؛ لا تزال الجزائر تواجه تحديات كبيرة. ففي ظروف يسودها نظام إدارة للإقتصاد جد مركزي، مع عدم إيلاء الأولوية لمعايير الكفاءة الاقتصادية؛ فقد أضيفت لها آثار النمو السكاني والتوسع الحضري السريعين، وتكثيف استغلال الموارد الطبيعية والزراعة، والتصنيع الثقيل والسريع وغير غير المتحكم فيه بشكل كاف؛ لتؤدي كلها في الأخير إلى أزمة اقتصادية واجتماعية وبيئية لم يسبق لها مثيل.

وفي إطار الإصلاحات الأساسية الرامية إلى إخراج البلد من حالة الأزمة العامة وإشراكها بحزم في طريق التنمية المستدامة (مع التركيز بوجه خاص على الانفتاح على اقتصاد السوق وترشيد استخدام الموارد الطبيعية والمالية)، إنبنى البرنامج الوطني للعمل للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) للفترة 2001–2011. وقد خصص له غلاف مالي يقدر ب 970 مليون دولار أمريكي للمدى القصير والمتوسط فقط؛ أين الهدف الرئيسي له هو اقتراح إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة، من خلال حزمة من الإجراءات ذات الأولوية في مواجهة القضايا والتحديات البيئية الرئيسية في الجزائر (المحددة في التقرير الوطني الأول عن الدولة ومستقبل البيئة "RNE 2000")، والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من أجندة الحكومة للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي على المديين القصير والمتوسط.[1]

فقد تم أولا إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة (MATE) سنة 2000، ثم إجراء تشخيص لوضع البيئة في الجزائر في نفس السنة؛ أين أعدت هذه الوزارة ونشرت للجمهور العام "التقرير الوطني حول واقع ومستقبل البيئة في الجزائر(RNE) "، مما سمح للجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية والمواطنين بالمشاركة في مناقشة واسعة نظمت على مستوى البلديات والمدن والولايات. حيث يهدف إلى مشاركة قطاعات كبيرة من المجتمع من أجل حماية أفضل للبيئة وتطوير المواطنة البيئية. كما نُظمت في إطاره ملتقيات دولية هامة: "الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة" (مارس 2000)، "الأدوات الاقتصادية في ميدان البيئة" (ماي 2001)، "البيئة والتلوث الصناعي" (ماي2001).

وقد قدم هذا التقرير صورة قاتمة حول البيئة، ما جعل الجزائر تدق ناقوس الخطر في هذا الخصوص، وأوضح الضرورة الملحة لتدارك الأوضاع المزية، وبالتالي حتمية تجسيد استراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر. حيث

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD), 2002, P 97-98.

كان يعرض كلا من نقاط الضعف المادية والمؤسسية ويبزر حالة البيئة؛ كما يحدد الخطوط العريضة لاستراتيجية بيئية وطنية في اتساق مع الأولويات الاجتماعية –الاقتصادية للبلد، ويقترح برنامجا للطوارئ. وقد تم اعتماده رسميا من طرف مجلس الوزراء في أوت .2001[1]

ويمكن تلخيص أهم ما تميزت به حالة البيئة في الجزائر حسب "التقرير الوطني حول واقع ومستقبل البيئة في الجزائر"، في النقاط التالية كما يلي:[2]

- **الموارد المائية المحدودة والمنخفضة الجودة:**

يرجع السبب في ذلك إلى السياسة القائمة على العرض فقط؛ إدارة للطلب دون تعريفة مضبوطة؛ إدارة غير عقلانية للبنى التحتية تولد خسائر كبيرة في الموارد (معدل تسرب يبلغ حوالي 50٪)؛ تصريف كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي غير المعالجة؛ مشكلة تخصيص الموارد (توافر يقدر بـ 383 م 3 / ساكن / سنة)؛ وتفاقم ذلك بسبب جودتها (معدل معالجة تقريبا معدوم، وغياب الضوابط التنظيمية ذات المصداقية) ما يشير إلى وجود أزمة مياه خطيرة.

- **موارد الأرض والغطاء النباتي في حالة تدهور مستمر:**

الممارسات الثقافية والعوامل الطبيعية (التآكل والتعرية بفعل المياه والرياح والجفاف المتكرر) لا تفسر سوى جزءا صغيرا من الخسارة الكبيرة في الأراضي المنتجة وانتشار التصحر؛ سياسة زراعية غير ملائمة منفصلة عن السياسة الريفية وغياب حقوق الملكية و/ أو الإستخدامات الواضحة؛ عدم الاتساق في سياسة الأراضي إضافة إلى وجود تنمية حضرية وصناعية بدون "ضمانات" الأمر الذي لم يكن لصالح الاستثمار الذي يهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية.

ونتيجة لذلك؛ يؤثر التآكل أو يهدد 12 مليون هكتار في المناطق الجبلية، كما تقلصت مساحة الغابات بمقدار 1 مليون هكتار بين عامي 1955 و1997، و8 مليون هكتار من السهوب متصحرة أو معرضة للتصحر، إضافة إلى ذلك فأنه يصعب تقدير الآثار السلبية على الوظائف والخدمات البيئية المرتبطة بهذه الخسائر.

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, (PNAE-DD),Op cit, p 4.

[2] بالإعتماد على:

- Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, (PNAE-DD), Op cit, P 10-11.
- Algeria National Environmental Action Plan for Sustainable Development, Staff Sector Assessment Note, Word Bank, Report No: 22890-AL, 2002, P 2-3.

- **هامش ساحلي متدهور:**

الانفجار السكاني (ثلاثة أضعاف السكان منذ عام 1962) والتمدن المتسارع (31 ٪ من السكان في عام 1966، ما يقرب من 60 ٪ في عام 2000)، وسياسة التنمية التي تفضل المواقع التي يسهل تهيئتها في المناطق الساحلية بدون اعتبارات بيئية، أدت إلى تدهور الهامش الساحلي والتراث الطبيعي الساحلي الفريد والنظام البيئي البحري.

- **زيادة التلوث الصناعي والحضري مما يسبب مشاكل صحية عامة خطيرة:**

تعتبر كل من مياه الصرف المنزلي، وقطاعات النقل والصناعة والطاقة من خلال استخدام البنزين خاصة المحتوي على الرصاص والديزل، والانبعاثات من المواد الجسيمية وثاني أكسيد الكبريت وغيرها من أنواع الغبار المستخدمة في بعض الأنشطة الصناعية، هي الأسباب الرئيسية لهذا التلوث.

وإذا كان تجميع النفايات الحضرية جيدا إلى حد ما، فإن عدم وجود مدافن نفايات خاضعة للرقابة وعدم كفاية المناطق المخصصة لإيداع النفايات، هي مصدر العديد من المضايقات الخطرة. فقد تم التأكيد على أن النفايات الصناعية الخطرة لم تتم معالجتها بعد ولا تزال مخزنة بطريقة بدائية.

- **إطار مؤسسي وقانوني ضعيف:**

تتفاقم المشاكل البيئية بفعل آليات تنظيمية مجزأة وضعيفة التنفيذ، مع ضعف وسائل ممارسة السلطة العامة.

على الرغم من أن البلد قد أحرز تقدما في إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة وفي إعداد وإصدار القوانين واللوائح، فلا تزال المؤسسات البيئية تعاني من نقص في الإدارة، وتفتقر إلى التمويل ولا تتمتع بعد بالمصداقية والسلطة اللازمة لتنفيذ مهامها على الوجه الصحيح؛ ولا تزال وسائل مراقبة ورصد جودة النظام البيئي محدودة للغاية. كما أن الروابط فيما بين القطاعات بين الوزارات والمؤسسات البيئية لازالت ضعيفة، ودور المجتمع المدني هامشي.

ولهذه المشاكل البيئية تأثيرات سلبية كبيرة على النشاط والكفاءة الاقتصاديين، كما تتعدى ذلك لتشمل صحة ونوعية حياة السكان، وعلى مرونة واستدامة رأس المال الطبيعي للبلاد. فقد تم إجراء تحليل للآثار الاجتماعية–الاقتصادية المتعلقة بالتدهور البيئي، في إطار إعداد مخطط العمل الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة. أين مكّن هذا النوع من التحليل الاقتصادي الذي تم إجراؤه لأول مرة في الجزائر، السلطات البيئية بالفعل من تركيز انتباه الحكومة والسلطات المالية، على التكاليف الاجتماعية وآثار الميزانية الناتجة عن "الإهمال البيئي".

كما أتاح التحليل إمكانية تقدير التكلفة "الاجتماعية" للأضرار المتعلقة بالتدهور البيئي من ناحية، ومن ناحية أخرى تكلفة "الاستبدال" الهادفة إلى التخفيف من هذه التكلفة الاجتماعية. حيث تعطي تكلفة الضرر فكرة عن الفوائد "المفقودة" بسبب نقص الإجراءات البيئية.

قدرت هذه التكلفة الإجتماعية بحوالي 5٪ إلى 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (ترتبط حسب درجة الخطورة: بتدهور الموارد الطبيعية، وإدارة الطاقة والمواد الخام غير الفعالة، وتدهور الخط الساحلي والتراث الأثري، وإدارة النفايات المنزلية والصناعية). ومن ناحية أخرى، توفر تكاليف الاستبدال تقديرات للاستثمارات اللازمة لاستعادة (أو المحافظة) على بيئة ذات جودة مقبولة للمجتمع. حيث تم تقدير تكاليف الاستبدال بنسبة 2.5٪ إلى 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري (باستثناء التكاليف المرتبطة بالبيئة العالمية).

من خلال مقارنة تكاليف الضرر وتكاليف الاستبدال، في شكل نسب تشير إلى الفعالية النسبية لمختلف التدابير، كان من الممكن توجيه عملية إعداد الاستراتيجية البيئية والإجراءات ذات الأولوية (الإدارة غير الفعالة للطاقة والمواد الخام، وتلوث الهواء والماء، وتدهور الأراضي والغابات والتنوع البيولوجي، والنفايات، وأخيراً تدهور السواحل والتراث الأثري).

وأظهرت عملية التحليل والتحضير "PNAE-DD" أيضا أن حجم المشاكل البيئية يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. فعلى الرغم من الثروة الطبيعية الكبيرة والاستثمارات الضخمة في تنمية رأس المال المادي والبشري، يتضح جليا اليوم أن الأسباب الرئيسية للأزمة البيئية الحادة في الجزائر هي مؤسساتية بشكل أساسي، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بقصور السياسات والبرامج السابقة؛ خاصة في المجالات التالية: ترشيد استخدام الموارد الطبيعية، تهيئة الإقليم، كفاءة وشفافية الإنفاق العام، نظم الحوافز، الأسعار والأدوات الاقتصادية، الوعي وترابط السكان والمستخدمين في عمليات صنع القرار، مشاركة القطاع الخاص، قدرة المؤسسات البيئية والتنسيق المشترك بين القطاعات، ونوعية حوكمة المؤسسات العامة.[1]

لذلك انبنى المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة، الذي تم إعداده من أجل تحديد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة تعالج التأثيرات السلبية السابقة للتنمية؛ على أساس من التحليل الإقتصادي القائم على تكاليف الضرر المرتبط بتدهور البيئة من جهة، وتكاليف التعويض التي تسمح بالإدراك العلمي والرقمي للضرر، مما يسمح بتقييم الإستثمارات الضرورية لتثبيت الموارد.

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, (PNAE-DD), Op cit, P 11, 58.

ومن ثم التزمت الحكومة الجزائرية في إطار التقرير الوطني الأول لحالة ومستقبل البيئة (RNE 2000)، بإعداد استراتيجية وطنية للبيئة (SNE)، ومخطط وطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) كما تم ذكره سابقا، كما تم إنشاء لجنة وطنية لرصد المشاريع، تتألف من ممثلين عن الدوائر الوزارية، وبدرجات متفاوتة من المسؤولية البيئية.

2.2 أهداف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

قررت الجزائر الاستثمار في التنمية المستدامة، والذي يعتبر المبدأ الأساسي للاستراتيجية البيئية الجزائرية والمخطط الوطني للأعمال والتنمية المستدامة (PNAE-DD). مما يترجم عزم الجزائر على إيلاء مكانة بارزة للجوانب الاجتماعية والايكولوجية في اختياراتها لنماذج المجتمع والتنمية الاقتصادية، وتدارك التأخيرات والخسائر التي تميزت بها السياسات في العقود الثلاثة الماضية. وتركز الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر على محاربة الأسباب التي تهدد البيئة وتمنع تحقيق التنمية المستدامة؛ لتحقيق الأهداف المرجوة في الأمدين القصير والطويل.

وقد انبنت هذه الإستراتيجية على مجموعة أهداف جوهرية، نلخصها كما يلي:

أولا. تحسين الصحة ونوعية المعيشة

فمن بين أبرز الآثار التراكمية السلبية التي خلفها نموذج التنمية السابق، هو تدهور الصحة ونوعية الحياة؛ وذلك لعدة أسباب من بينها: انتشار النفايات الصلبة في المناطق الحضرية ورمي كمية متزايدة من مياه الصرف الصحي دون معالجة، وتلوث الهواء الذي يرجع أساسا إلى حركة السيارات، إضافة إلى احتراق النفايات والنفايات الصناعية، وأنواع التلوث الصناعي المختلفة (مياه الصرف الصحي، والانبعاثات الجوية، والنفايات الصناعية في كثير من الأحيان الخطرة) الناتجة عن الوحدات الصناعية أو المناطق الواقعة على مشارف المدن؛ وتقليص المساحات الخضراء، وتدهور البيئة المعيشية. فكل هذا يؤدي إلى عواقب وخيمة تعود على تدهور صحة المواطن (الأمراض المنقولة بالماء، والأمراض التنفسية) ونوعية الحياة وكذلك تعميم أنماط "الحياة السيئة".

وبطبيعة الحال فإن الفقراء هم الأكثر تضررا من جراء هذه الآثار. ففي المناطق الحضرية، يعاني الفقراء من التدهور البيئي وما ينتج عنه من مشكلات في الصحة العامة: الإسكان غير المستقر أو اللائق (الأحياء غير المجهزة، الأحياء الفقيرة)، محدودية الوصول إلى مياه الشرب والصرف الصحي، جمع النفايات غير الكافي وغير المنتظم،

التعرض الكبير لأنواع مختلفة من التلوث (الماء والهواء). كما تؤثر الفيضانات والانهيارات الأرضية في المقام الأول على الفقراء الذين يعيشون في مناطق حساسة بيئيا (المنحدرات الشديدة).

كما يعتبر الفقراء في المناطق الريفية، أكثر المعانين من تدهور الموارد الطبيعية والأخطار المناخية (التآكل والتصحر وإزالة الغابات وندرة وتلوث الموارد المائية والجفاف)؛ وغالبًا ما يرتبط دخلهم ومستوى معيشتهم ارتباطا مباشرا بحالة الموارد ونوعيتها (المراعي، والتربة، والمياه، مصادر الطاقة). وهو ما تؤكده الدراسة التي أجرتها الوكالة الوطنية للتنمية الإقليمية (ANAT) بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD).[1]

ولذلك تهدف استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر في هذا الإطار إلى بلوغ النقاط التالية: [2]

- تحسين الوصول إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي؛
- الحد من المخاطر المتعلقة بالتلوث الصناعي والكيميائي الكيميائي؛
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وحول المناطق الصناعية؛
- استبعاد البنزين المحتوي على الرصاص وتحسين جودة المازوت؛
- الحد من إنتاج النفايات واعتماد تسييرها المتكامل، على المستويين المؤسسي والمالي؛
- تحسين أطر العمل القانونية والمؤسسية والبيئية.

ومن أجل تحقيق هذه النتائج، تم التركيز على المحاور التالية:[3]

أ. تعزيز النظام التشريعي والتنظيمي

حيث وضعت وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، برنامجا موسعا من أجل تكييف النظام التشريعي والتنظيمي، اعتمادا على تدابير تؤثر على الصحة ونوعية الحياة للمواطنين، وتتعلق بالقوانين التالية:

قانون حماية البيئة، قانون التحكم في الطاقة، قانون إدارة ومراقبة والتخلص من النفايات، قانون المياه، القانون المتعلق بالتهيئة والتخطيط العمراني، القانون المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، قانون التوجيه لترقية المدينة.

ب. تعزيز القدرة المؤسسية

من الضروري أن يكون لدينا تشريعات ذات مصداقية؛ ولضمان التنفيذ الجيد للسياسات المتسقة وتطبيق اللوائح والقوانين يجب تعزيز قدرات المؤسسات على مختلف المستويات، بالتركيز على:

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, (PNAE-DD), Op cit, P 58-59.
[2] Ibid.
[3] Ibid, P 61-65.

- تعزيز قدرات وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، والأقسام الوزارية ذات المسؤولية البيئية الرأسية، فضلاً عن الوكالات والإدارات البيئية.
- تعزيز قدرات المدن والمجتمعات المحلية.
- التطبيق التدريجي للامركزية على الوظائف التنفيذية لإدارة البيئة.
- تشجيع المؤسسات العامة والخاصة.
- التعجيل في الإنشاء الفعال للوكالات الخاصة بالأحواض أو مستجمعات مياه الأمطار.
- تعزيز قدرات الشركة الوطنية للفحص التقني للمركبات.

ت. تعزيز القدرة على قياس ورصد ومراقبة التلوث:

يتطلب تحسين الصحة العامة للمواطنين ومكافحة أنواع التلوث المختلفة دراسة وتحديد الأهمية النسبية لتلوث المياه (مستجمعات المياه) والهواء (المدن الكبرى والمناطق الصناعية الكبرى الساخنة)، فضلا عن التقييم الاقتصادي للتدابير المضادة للتلوث. ومن أجل هذا، تم اقتراح عدة تدابير تهدف إلى تعزيز قدرات الرصد والمتابعة الخاصة بالتلوث:

- وضع برامج وطنية وإقليمية لقياس ومراقبة مختلف البيئات (بما في ذلك وكالات الأحواض) وتناسق التدابير؛
- تطوير وإعادة تنظيم المختبرات الإقليمية في الجزائر العاصمة ووهران وقسنطينة وغيرها من محطات المراقبة؛ إدخال إجراءات الاعتماد للمختبرات الجامعية والخاصة؛ تحسين التنسيق بين مختلف شبكات القياس والرصد القطاعية؛
- إنشاء شبكة مراقبة وبائية.

إن الأداء السليم للهياكل القائمة أو تلك قيد التطوير واسترداد تكلفة الخدمات، سوف يتطلب إنشاء هيئة تنسيق وهي" المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة" (ONEDD).

ث. الاستثمار في الموارد البشرية

سيتعين استكمال تعزيز الإطار التشريعي والقدرات التقنية والمؤسسية بتعزيز الموارد البشرية من خلال عدة تدابير منها على وجه الخصوص:

- التدريب والتكوين في مجال البيئة: وتشييد المعهد الوطني للمهن البيئية كإطار تدريبي متخصص؛

- التدريب في مجال التخطيط الحضري والحفاظ على التراث، ودعم قدرات بالمركز الوطني للدراسات والأبحاث التطبيقية في العمران؛
- التطوير والتحسين فيما يخص للمفتشين البيئيين وشرطة التخطيط الحضري وحماية البيئة وشرطة المياه وشرطة التراث؛
- توعية المواطنين ومشاركتهم.

ج. إصلاح نظام الحوافز الاقتصادية

وتتمثل التدابير الموصى بها في بناء القدرات وتعميق وإدخال إصلاحات على أنظمة الحوافز الاقتصادية والضرائب العامة والبيئية والكفاءة المالية. حيث نلاحظ أن للإصلاحات والإجراءات الاقتصادية آثار أيضا على الصحة والبيئة الحضرية، إضافة إلى آثارها المعروفة على الصحة وظروف العمل في المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

ح. استهداف الإستثمارات ذات الأولوية

وهي الاستثمارات التي تستهدف القضايا الأكثر إلحاحا والتي تكمّل التدابير المؤسسية، مثل:

- مياه الشرب والصرف الصحي.
- إدارة النفايات الصلبة الحضرية.
- إدارة النفايات الخاصة.
- تخفيف التلوث الصناعي.
- تخفيف التلوث في قطاع الطاقة.
- التخفيف من التلوث في قطاع النقل والمواصلات.
- إجراءات إضافية: هناك حاجة إلى إجراءات أخرى لتحسين نوعية حياة المواطنين (كتهيئة المساحات الخضراء والمناظر الطبيعية كمصدر للرفاهية والتوازن، وإعادة تأهيل التراث الثقافي ... إلخ).

ثانيا. الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته

الهدف المباشر من استراتيجية الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسينه هو وقف تدهور التربة والغابات والمراعي، وتشجيع الإنتاج الزراعي والحيواني المستدام الذي يحافظ على جودة التربة والغطاء النباتي ويحسنها. وذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية (الفجوات المؤسسية ونظم الحوافز) وإشراك السكان المعنيين والقطاع الخاص مع تنقيح دور التنظيم والدعم التقني في الدولة. بالعمل على تحقيق النقاط التالية:[1]

[1]Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Op cit, P 59-60.

- الابتعاد عن النموذج القديم للاكتفاء الذاتي من الأغذية الزراعية وتحقيق أهداف الأمن الغذائي من خلال الإنتاج الزراعي ذي القيمة المضافة العالية، وسياسة الري المستدامة، والتجارة وتحسين نسبة تغطية الواردات للصادرات؛
- تخصيص الموارد المائية بعقلانية واعتماد أنسب تكنولوجيات الإنتاج؛
- توضيح الوضعية العقارية (حقوق الملكية والحصول والاستخدام) للأراضي الزراعية والسهوب؛
- حماية النظم الإيكولوجية الهشة مع إيلاء اهتمام خاص للتنوع البيولوجي والمناطق الساحلية؛
- زيادة الغطاء الغابي وعدد المناطق المحمية؛
- صياغة إطار قانوني لمشاركة السكان المحليين وغيرهم من الشركاء في المشاريع المتعلقة بحفظ رأس المال الطبيعي؛
- ضمان التنمية المحلية والريفية لزيادة العمالة والصادرات وضمان الحفاظ على الموارد.

وكما أن تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي يتطلب:[1]

أ. تنظيم وضبط مسألة العقارات بشكل صحيح

- إنشاء حقوق ملكية و / أو استخدام واضحة، لما له من آثار بالغة الأهمية على الاستثمار في حفظ الأراضي وتنمية الموارد الطبيعية؛
- هناك مشكلة جوهرية في الجزائر فيما يتعلق بالأرض كمساحة إيكولوجية، وملكية ورأسمال اقتصادي. فقد أدت التعقيدات وعدم الاتساق في سياسة الأراضي إلى عدم الاستثمار في حيازات الأراضي المملوكة للدولة وتجزئة مقتنيات القطاع الخاص؛
- ضرورة وجود سياسة للهياكل العقارية؛
- الإنفتاح على امتيازات الأراضي في إطار الدولة؛
- ضرورة إعداد قانون رعوي يتكيف مع احتياجات المجتمعات الريفية؛
- حماية الأراضي الزراعية من التعمير.

ب. تعزيز السياسات الزراعية والريفية ومكافحة الفقر.

ت. اعتماد سياسات وبرامج لحماية التنوع البيولوجي والساحل.

ث. تعزيز آليات تشاركية موثوقة.

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Op cit, p 66-68.

ج. استهداف الإستثمارات ذات الأولوية: إعادة بناء وحماية التراث الغابي، ضمان الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، ضمان الإدارة المتكاملة للمناطق السهبية، حماية الواحات... إلخ.

ثالثا. تقليل الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية

وتتمثل الاستراتيجية في تحسين القدرة التنافسية للشركات والفاعلين الاقتصاديين–الاجتماعيين وزيادة كفاءة نفقات الميزانية. وفي هذا السياق سيكون من الضروري إقامة علاقات تنسيق وثيقة مع الوزارات المسؤولة عن الاقتصاد والمالية، لتعزيز التدابير ذات الطبيعة الاقتصادية في جوهرها من جهة، والمساهمة في الحد من الفقر إضافة إلى أهداف الإستراتيجية البيئية من جهة أخرى. وتشمل هذه التدابير على:[1]

- إلغاء الإعانات المتبقية التي تشجع على الإفراط في استخدام موارد الطاقة الأحفورية، والموارد المائية للري، والمدخلات الزراعية الكيميائية ومنتجات الغابات؛
- الإصلاح التدريجي للهياكل الحافزة لتشجيع استرداد التكاليف، وتحسين جودة الخدمات وشفافية الإنفاق العام وتعميم تطبيق مبدأ "الملوث الدافع"؛
- توضيح الحقوق العقارية وتلك المتعلقة باستغلال الموارد؛
- التطبيق الموثوق للتشريعات، خاصة المتعلقة بتهيئة الإقليم واستخدام الأراضي، والوقاية من التلوث والتخفيف من حدته.

وبالتالي العمل على تحقيق مجموعة من النقاط المهمة مثل: [2]

أ. ترشيد استخدام المواد الخام في الصناعة؛

ب. تعزيز إعادة تدوير النفايات واستعادة المواد الخام؛

ت. تحسين تسيير الشركات (خاصة في المجال البيئي)، والسيطرة على تكاليف إنتاجها؛

ث. تحسين كفاءة النشاطات المينائية؛

ج. تحويل أو إغلاق الشركات العامة الأكثر تلويثا؛ والأقل من حيث إمكانية البقاء من الجانب المالي.

فتحقيق هذا الهدف الإستراتيجي، يستند على عدة تدابير وإجراءات، حيث تم التطرق للتدابير المؤسسية وتدابير الدعم فيما سبق، إضافة إلى[3] :

- تنفيذ أحكام قانون المياه؛

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Op cit, p60.
[2] Ibid, p60.
[3] Ibid, p 68.

- نصوص تطبيق قانون التحكم في الطاقة؛
- وضع إجراءات المراجعة، والمراقبة الذاتية والتحكم في التلوث الصناعي؛
- تعميم نظم الإدارة البيئية والتكنولوجيات النظيفة من خلال الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث FEDEP، وصندوق إدارة الطاقة وأداة لتعزيز التكنولوجيات النظيفة.

رابعا. حماية البيئة الشاملة

وتقوم الاستراتيجية من جهة على معالجة الأسباب الرئيسية ذات الطبيعة المؤسسية، ومن جهة أخرى على اتخاذ إجراءات قوية ومستدامة لزيادة الوعي العام وحماية التراث البيولوجي الوطني، والذي يعتبر جزء كبير منه ذو أهمية إقليمية و / أو عالمية. كما تتعلق أيضا بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، على وجه الخصوص من خلال تنفيذ برنامج الحد من الغازات المحترقة، وكذلك المرحلة 3 من خطة التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون. ولبلوغ هذا الهدف يتوجب تحقيق مجموعة من النتائج، أبرزها:[1]

أ. زيادة الغطاء الغابي وكثافته وتنوعه البيولوجي (غابات للإنتاج والحماية)؛

ب. زيادة عدد المناطق المحمية والأراضي الرطبة ومناطق التنمية المستدامة؛

ت. حماية الواحات من النفايات المنزلية والتملح؛

ث. إشراك السكان المجاورين وتعزيز الوعي العام ككل؛

ج. الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري؛

ح. استبعاد المواد المستنفدة للأوزون (ODS)؛

خ. معالجة المشاكل المحتملة المرتبطة بالملوثات العضوية الثابتة.

يمكن إجمال مكونات استراتيجية حماية البيئة الشاملة فيما يلي:[2]

أ. الحفاظ على موارد التنوع البيولوجي؛

ب. خفض انبعاثات غازات الدفيئة (خاصة في قطاع الطاقة، مثل برنامج الحد من حرق الغاز)؛

ت. الإمتثال للالتزامات الدولية (خاصة، التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون).

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Op cit, p 61.
[2] Ibid, p 68.

3.2 اعتماد استراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر

حتى سنة 2000، تميزت الملاحظات المقدمة في إطار البيئية وتقييم الاتجاهات طويلة الأجل في الجزائر بالتدهور التراكمي المصحوب بالنمو الديمغرافي، وبالتالي انخفاض كبير في نصيب الفرد من الموارد الطبيعية. وذلك على حساب المكاسب الإقتصادية والإجتماعية، الأمر الذي يؤثر في النهاية على رفاهية الأجيال القادمة والحد منها؛ مما تطلب الإستعجال باعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الجزائر والتي بدأت تظهر معالمها بالتدريج خلال هذه الفترة.

أولا. الإستراتيجية الوطنية للبيئة والمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة

مع إنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة (MATE) في أوت 2000، أصبح لدى الجزائر قسم خاص بالبيئة في حد ذاتها، يتكيف بشكل أفضل مع الرهانات والتحديات والآفاق في إطار الحفاظ على المحيط والموارد الطبيعية، وإدارتهم المتوازنة مع ضرورة حماية البيئة، والتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم.

وبناء على تحليل الأوضاع الراهنة للبلد خاصة البيئية والتي بينت أن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للإهمال تفوق درجة التحمل مع استمرارها في الزيادة، فقد تم وضع استراتيجية وطنية للبيئة (SNE 2001-2011)، والمخطط الوطني الأول للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة PNAEE-DD (2001-2011)، ليتم أولاً اقتراح رؤية مستقبلية تلزم الجزائر بالاستثمار في التنمية المستدامة بيئيا، وبناء إطار استراتيجي ومجموعة الإجراءات ذات الأولوية للخروج من هذه الأزمة؛ فالهدف الرئيسي لهذا المخطط يتمثل في اقتراح استراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة.

خلال هذه الفترة بدأت الجهود الكبيرة لحماية البيئة تؤتي ثمارها، حيث كان النمو الاقتصادي يؤدي إلى ضغوط بيئية إضافية، مما يؤكد الحاجة إلى تحويل الاقتصاد إلى نظام أكثر استدامة.

وأصبحت البيئة قوة دافعة لتحسين البيئة المعيشية للمواطنين من جهة، إضافة إلى مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

واستجابة لمختلف هذه القضايا وللنتائج التقييمية لهذه السنوات الاثنتي عشرة، تم اعتماد استراتيجية جديدة نشرتها وزارة الموارد المائية والبيئة مبنية على أساس مخطط وطني ثان للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE–DD 2014-2021)، مصدقة من قبل اللجنة الوزارية المكلفة بالتصديق على هذا المخطط والتي تم إنشاؤها بموجب قرار وزاري في أكتوبر 2013.

فالمخطط الوطني الأول للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD 2002-2011) كان بمثابة الأساس لإعداد وتطوير المخطط الوطني الثاني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE–DD 2014-2021)، والذي يتضمن أربعة أهداف استراتيجية تجمع 16 نشاطا ذو أولوية، كما ينص على سلسلة من التدابير خاصة فيما يتعلق: بحماية البيئة البحرية والسواحل، مكافحة التلوث الصناعي، تحسين إدارة النفايات، الحفاظ على التنوع البيولوجي، الحفاظ على خدمات النظام البيئي ومكافحة تغير المناخ. وتستند هذه التدابير أيضا على تحسين إدارة القضايا البيئية والتنمية المستدامة، تعزيز وتحسين القدرات ونشر وتعزيز الوعي، التعليم والاتصال البيئي، وترشيد الميزانية، تنمية الاقتصاد الدائري والنمو الأخضر، إضافة إلى توطيد النظام الوطني للرصد والمراقبة والتتبع والتنبيه البيئي.[1]

وبالتالي فقد وضعت السلطات العامة الجزائرية مجموعة من السياسات والمشاريع والبرامج الملموسة في مختلف القطاعات لمواجهة التحديات السابقة وبناء استراتيجية طويلة الأجل للتنمية المستدامة؛ ومن بينها نذكر:[2]

أ. الإستراتيجية الوطنية للبيئة ومخططها الوطني الأول للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD 2002-2011) والذي تم تحديثه بالمخطط الوطني الثاني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAE–DD 2014-2021).

ب. برنامج التنمية الخمسي للفترة 2010–2014، الذي أخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، ومكافحة تدهور الأراضي، وإدارة المياه والحد من انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

ت. المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2010-2030)، الذي يقوم على مبدأ الحفاظ على الموارد الطبيعية والتهيئة المتكاملة للإقليم؛ وهو يكمل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم السابق (جاء وفق أحكام القانون 2001 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة) والذي يترجم مختلف التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة فهو يشكل إطارا مرجعيا لعمل السلطات العمومية في كامل التراب الوطني.

[1] Ministère de L'environnement et des Energies Renouvelables, Programme d'Appui à la Politique Sectorielle de l'Environnement en Algérie, Présentation du système de Gestion Informatisée de planification stratégique pour le secteur de l'Environnement- GIPSE, sur: GEOSYSTEM, p 1-2.
[2] Ibid, p2.

ث. مخطط الأعمال الخاص بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام للفترة (MCPD 2030-2016) : ويعود وضع خطة العمل الوطنية هذه إلى انضمام الجزائر إلى إطار العمل العشري للبرمجة بشأن MCPD، والذي تم تضمينه في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (RIO + 20) أين تم اعتبار MCPD واحدة من ركائز سياسات التنمية المستدامة؛ إضافة إلى إطلاق أهداف التنمية المستدامة (الهدف 12 يتعلق بتطوير MCPD) وجدول أعمال ما بعد 2015 ، وكذلك المؤتمر الدولي المعني بتغير المناخ (COP21) في ديسمبر .2015[1]

ج. في إطار حماية الساحل والمناطق الساحلية

- الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (SN-ICZM 2015-2030):[2] والتي تعتبر نموذجا رائدا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، يدمج مبادئ الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للساحل التي تم وضعها طبقا للقانون رقم 02-02 المؤرخ 5 فيفري 2002 المتعلق بحماية وتثمين الساحل. تهدف إلى توفير الظروف الملائمة للتنمية المستدامة لهذه المناطق المعروفة بضعفها وحساسيتها البيئية من جهة، وتحقيق مصالحها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة أخرى؛ عن طريق التخطيط الرشيد للأنشطة مع ضمان مراعاة البيئة والمناظر الطبيعية، من أجل تعزيز التنمية المتوازنة لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها من الموارد البحرية والساحلية.
- خطة العمل الوطنية للحد من التلوث البحري بسبب الأنشطة البرية (PAN-RPM 2016-2020): بموجب التزامات الجزائر باتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط.
- مخطط تهيئة الشاطئ (PAC): حسب المرسوم التنفيذي رقم 09-114 المؤرخ في 7 أفريل 2009 الذي يحدد شروط إعداده ومحتواه وكيفيات تنفيذه، وهو يعتبر من الأدوات الرئيسية للتدخل وإدارة الساحل بهدف: لتوفير استخدام أكثر استدامة للموارد الساحلية، الحفاظ على الإمكانات الإنتاجية للبيئة الساحلية، تطوير نهج متكامل في منظور التنمية المستدامة؛ فهو موجه نحو مشاريع ملموسة تمكن من صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية للحفاظ على الساحل وتطويره، ووضع نظام لتهيئة وإدارة الساحل يشمل جميع الأحكام التي تحددها القوانين واللوائح السارية وتلك المقترحة بموجب القانون

[1] Plan National D'action MCPD Algérie, Etat Des Lieux, CNTPP, version finale, 2015, p5.
[2] Ministère Des Ressources En Eau Et De L'environnement, Stratégie Nationale De Gestion Intégrée Des Zones Côtières Pour L'Algérie 2015-2030, p 12-13.

رقم 02-02. ومن أبرز المشاريع في هذا الإطار: برنامج تهيئة الشاطئ الخاص بالمنطقة الساحلية للجزائر العاصمة (PAC-ZCA).[1]

ح. في إطار مكافحة التغيرات المناخية:

- المخطط الوطني للتكيف مع التغيرات المناخية (PNA-ACC): والذي تم إعداده للفترة 2003-2013. بهدف مكافحة التآكل البيئي، والمشاركة في الجهود الدولية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي.[2]
- المخطط الوطني للمناخ (PNC 2025): الذي هو في طور الإنجاز، ويشمل 156 عملية تنقسم الى ثلاثة أجزاء: تدابير التأقلم مع التغيرات المناخية وتدابير التقليص من هذه الظاهرة الطبيعية و كذا حوكمة المخطط الوطني للمناخ.[3]
- إضافة إلى المساهمات المقررة المحددة وطنيا (CPDN 2030)، التي نقلت في سبتمبر 2015 إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بموجب التزام طوعي من الجزائر بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة.
- ومخطط عمل الحكومة في إطار الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (PNA-EREE).[4]

خ. في مجال إدارة النفايات، نذكر:[5]

- البرنامج الوطني لإدارة النفايات الخاصة (PNAGDES): تم تبنيه سنة 2002 طبقا للقانون 01-19 المؤرخ 12 ديسمبر 2001 بشأن إدارة النفايات وطرق مراقبتها والتخلص منها؛ وتناول الجوانب المتعلقة بإدارة النفايات الخاصة، بهدف تحسين إدارة المواد الكيميائية والنفايات التي تولدها بما في ذلك النفايات الخطرة.

---

[1] بالإعتماد على:

- Journal Officiel, N° 21, 8 avril 2009, Décret exécutif n° 09-114, 7 avril 2009.
- Ministère De l'Aménagement Du Territoire Et De l'Environnement, Programme d'Aménagement Côtier (PAC) "Zone Côtière Algéroise", Rapport Final Integre, 2006.

[2] Rédha Younes Bouacida, Quelle intégration de l'Algérie dans le développement durable? Un essai d'analyse à partir d'indicateurs statistiques, Revue El-Bahith, université Ouargla, Algérie, nº 16, 2016, P 87.

[3] بالإعتماد على:

- Portail Algérien des Energies Renouvelables, sur :https://portail.cder.dz, consulté le : 10/01/2019.
- Plan National D'action MCPD Algérie, Op cit, p 54.

[4] Ministère de L'environnement et des Energies Renouvelables, Programme d'Appui à la Politique Sectorielle de l'Environnement en Algérie, Op cit, p3.

[5] Rapport National De L'Algérie, 19 ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Mai 2011, p 20, 25.

- البرنامج الوطني لإدارة النفايات المنزلية وما شابهها (PROGDEM): يهدف إلى القضاء على مدافن النفايات، وتنظيم جمع ونقل والتخلص ومعالجة النفايات الصلبة البلدية، وتهيئة وتجهيز معدات مدافن النفايات التقنية (CET) في كل الولايات.

د. في مجال التنوع البيولوجي: قد وضعت الإستراتيجية الأولى وخطة العمل الوطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي في الجزائر في عام 2000 ثم تم تحديثها في عام 2016؛ حيث تعمل استراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي 2016- 2030 (بالإتفاق مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT) من أجل حماية التنوع البيولوجي وتعزيزه واستخدامه المستدام واستعادته من خلال تطوير أدوات جديدة للتخطيط والإدارة من شأنها المساعدة في وقف عملية تدهور البيئات الطبيعية، كما تهدف للإلتزام بالحفاظ على التراث الطبيعي الوطني وتثمينه لمصلحة جميع المواطنين الجزائريين.[1]

ذ. في مجال الطاقات المتجددة: البرنامج الجديد لتنمية الطاقات المتجددة 2015-2030؛ تم اعتماده من طرف الحكومة في إصداره الحديث من قبل خدمة وزارة الطاقة. وبعد حوالي أربع سنوات من إطلاق برنامج تنمية الطاقات المتجدّدة والنجاعة الطاقوية الذي صادقت عليه الحكومة في فيفري 2011، ظهرت خلال المرحلة التجريبية والاختبار التكنولوجي، عناصر جديدة وملحّة على الساحة الطاقوية تتطلب مراجعة البرنامج. وهكذا، فإن برنامج الطاقات المتجدّدة الجديد يتمثل في وضع طاقة متجددة منذ البداية بقدرة 22.000 ميغاوات في أفق 2030 بالنسبة للسوق الوطني، مع التمسك بخيار التصدير كهدف استراتيجي إذا سمحت ظروف السوق بذلك. ومع حلول سنة 2030 فإن % 37 من القدرة القائمة و% 27 من الإنتاج الكهربائي الموجّه للاستهلاك الوطني، ستكون من أصل قابل للتجدد.[2]

ر. في إطار البحث العلمي: يحدد القانون التوجيهي المتعلق بالبحث رقم 08-05 المؤرخ 23 فيفري 2008 بوضوح التوجهات الاستراتيجية للخطة الوطنية للبحث العلمي (PNR) التي خصص لها غلاف مالي بقيمة 100 مليار دج. فبالإضافة لبرامج البحث العلمي الدائمة (الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية FNR مسؤول عن تمويل البحوث، مشاريع البحث التكويني الجامعي CNEPRU) تم إطلاق برامج وطنية للبحث العلمي (PNR) في عام 2010، لمعالجة القضايا المتعلقة

[1] Ministère De L'environnement Et Des Energies Renouvelables, Stratégie Et Plan D'action Nationaux Pour La Biodiversité 2016-2030, la biodiversité pour le développement économique et social durable et l'adaptation au changement climatique, p 20.

[2] Programme_EnR_2016, sur http://www.energy.gov.dz, consulté le : 05/04/2017.

بالتنمية المستدامة والشواغل الاجتماعية والاقتصادية للبلد؛ وقد خصص لها غلاف مالي بقيمة 5 مليار دج، مما حفز ديناميكية النشاط العلمي (4000 مشروع PNR).[1]

ز. في إطار التوعية والتعليم البيئي: تم إعتماد استراتيجية "التعليم من أجل البيئة والتنمية المستدامة" (EEDD) سنة 2002 في الجزائر؛ وإدخال التعليم البيئي في مناهج التعليم المدرسي، وخلق أنشطة تكميلية من خلال النوادي الخضراء للمؤسسات التعليمية، إضافة إلى حملات لرفع الوعي بالقضايا البيئية تجري لمختلف الجهات الفاعلة في المجتمع... وغيرها.[2]

ثانيا. الإستراتيجية الوطنية للبيئة (2017-2035) وأول مخطط أعمال لها (PNAE-DD 2017-2022)

إن الإنجازات والنتائج المستخلصة من السنوات الإثنى عشر من أول PNAE-DD، سمحت بتحليل تطور كل من الإطار التشريعي والتنظيمي والإطار المؤسسي، والمشغلين الاقتصاديين والمجتمع والأدوات الاقتصادية والمالية المنتهجة؛ فضلا عن تحديد أوجه القصور في تنفيذ هذا المخطط؛ كما تم قياس تطور التحليل الاقتصادي للأضرار البيئية بالمقارنة مع عام 2001.

حيث أدى تطور الإطار القانوني والتشريعي إلى إصدار قوانين ونصوص هامة (النفايات، المياه، البيئة، التنمية المستدامة، تهيئة الإقليم، حماية وتثمين الساحل، الطاقات المتجددة، المناطق المحمية، الموارد البيولوجية ... إلخ)؛ ولكن يجب بذل المزيد من الجهود لإحراز تقدم من أجل تحقيق الإدارة المثلى والمستدامة للبيئة خاصة في القطاعات ذات الأولوية (النفايات، الصناعة ... إلخ).[3]

ومنذ وضع المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة "PNAEDD 2014-2021" سنة 2013، تطورت التوجهات الإستراتيجية للجزائر، كما تم تطوير أدوات التخطيط الاستراتيجي منذ عام 2014 (المخطط الوطني للمناخ 2025، الاستراتيجية الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي، الاستراتيجية الوطنية لإدارة الأنظمة البيئية للأراضي الرطبة، الاستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مخطط الأعمال الخاص بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدام للفترة 2016-2030... إلخ). إضافة إلى ذلك قد اتخذت الحكومة إجراءات رئيسية أخرى، من بينها:

[1] Rapport National De L'Algérie, Op cit, P 33.
[2] Rédha Younes Bouacida, Op cit, p 89.
[3] Ministère de L'environnement et des Energies Renouvelables, Programme d'Appui à la Politique Sectorielle de l'Environnement en Algérie, Op cit, p 3, 4.

- في ماي 2014، "خطة عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية 2015-2019": يطالب بتنمية القطاعات المنتجة للثروة والقيمة المضافة خاصة في المناطق غير المأهولة، مثلا من خلال الإدارة المتكاملة للسلاسل الجبلية والمرتفعات في المناطق الجنوبية والمناطق الحدودية، وكذلك تحسين البيئة المعيشية للمواطنين من خلال حماية النظم البيئية ومكافحة التلوث والضجيج والإدارة المتكاملة للنفايات والاستثمار في الاقتصاد الأخضر.
- في سبتمبر 2015: مساهمة الجزائر في "مؤتمر باريس العالمي للمناخ" (COP 21 2015) للأمم المتحدة، بتحديد الخطوط العريضة لاستراتيجية الجزائر للحد من غازات الاحتباس الحراري (GHGs) مع الحفاظ على حقها المشروع في التنمية المستدامة.[1]
- في 2016 أكد التعديل الدستوري على دستورية البيئة؛ ففي الديباجة تم وصف النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي يقدمه الشعب الجزائري نفسه في الخطوط العريضة: يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. كما مثلت المادة 19 نصًا لمفهوم التنمية المستدامة: "تضمن الدولة الاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة. تحمي الدولة الأراضي الفلاحية. كما تحمي الدولة الأملاك المائية العمومية "؛ المادة 86: "للمواطن الحق في بيئة سليمة. تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة. يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة ".[2]
- في عام 2016، أعدت الحكومة "نموذج النمو الاقتصادي الجديد – رؤية 2035"، أين يأخذ قطاع البيئة في الاعتبار التحديات الحالية والمستقبلية للبلد، سواء من حيث الاستجابة للتحديات الوطنية والعالمية أو من حيث الانتعاش الاقتصادي؛ بالإشارة إلى إدارة للنظم الإيكولوجية الكبيرة في الجزائر وفقا لنهج يراعي تكامل النظم الإيكولوجية، مما يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية تحترم وظائف هذه النظم الإيكولوجية ومبنية على أساس إمكاناتها.
- على الساحة الدولية، في 25 سبتمبر 2015: تبنت الدول على غرار الجزائر مجموعة من 17 هدفا تحت مسمى: "أهداف التنمية المستدامة" (SDGs) للأمم المتحدة (تم التطرق لها سابقا)، والتي سيتم

[1]Ministère de L'environnement et des Energies Renouvelables, Programme d'Appui à la Politique Sectorielle de l'Environnement en Algérie, Op cit, p 4, 5.

[2] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

تحقيقها في السنوات الخمس عشرة القادمة للقضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان الازدهار للجميع؛ كل ذلك في إطار جدول أعمال جديد للتنمية المستدامة.

- وعلى المستوى التشريعي، فقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 15-207 بتاريخ 27 جويلية 2015: الذي يحدد إجراءات بدء وتنفيذ خطة العمل الوطنية للبيئية والتنمية المستدامة (PNAE-DD)، مع إعطاء المكونات وتحديد الفترة على مدى 5 سنوات.

بهدف تمكين الجزائر من مواصلة نقلتها البيئية في مختلف القطاعات من خلال دمج وتكامل توجهاتها الجديدة، فقد بادر قطاع البيئة في الثلاثي الثاني من عام 2016 في تأمل مشترك ما بين القطاعات من أجل مراجعة الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة SNEDD وترقية PNAE-DD.

مما أدى إلى تطوير إطار استراتيجي جديد في نوفمبر 2016 من أجل الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة (SNEDD 2017-2035) الذي تم تقديمه في 27 نوفمبر 2016 إلى لجنة مراجعة PNAE-DD الوطنية الجديدة التي أنشأها الأمر الوزاري 23 جويلية 2016. ومع الاحتفاظ بمحورين من محاور SNEDD الأربعة المذكورة في :(PNAE-DD 2014-2021) بوضع الاقتصاد الدائري وتغير المناخ في محاور استراتيجية، قد تم إدماج ثلاثة محاور جديدة لها: للتصحر والزراعة المستدامة والحوكمة.

واستندت عملية تطوير هذه الإستراتيجية على عملية تشاور واسعة النطاق من خلال ورش العمل المشتركة ما بين القطاعات، حيث لم تتلق أي وثيقة لاستراتيجية وطنية قبلها مثل هذا الجمهور الكبير من حيث المساهمة؛ وإجمالا، يحتوي الإطار الاستراتيجي على 7 محاور، وحوالي 30 هدفًا، وحوالي 80 إجراءًا و211 نشاطا، مما يؤدي إلى ما يقرب من 700 نشاط فرعي (مشروع) على مستوى PNAE-DD نفسه.[1]

ثالثا. مشروع "الإدارة الإلكترونية للتخطيط الاستراتيجي للبيئة" GIPSE

يعتبر مشروع "الإدارة الإلكترونية للتخطيط الاستراتيجي للبيئة" GIPSE بمثابة متابعة منطقية لتطوير الإطار الاستراتيجي لSNEDD وPNAE-DD، بهدف تعزيز قدرة القطاع البيئي على تنفيذ سياسته البيئية من منظور التنمية المستدامة. ويعتمد على تصميم وتطوير نظام إلكتروني للتخطيط الاستراتيجي والإدارة والرصد والتقييم للمشاريع البيئية في إطار القطاع الفرعي البيئي التابع لـ PNAE-DD.

[1] Ministère de L'environnement et des Energies Renouvelables, Programme d'Appui à la Politique Sectorielle de l'Environnement en Algérie, Op cit, p 5-6.

يحدد نظام GIPSE الروابط في إطار قاعدة البيانات العلائقية، بين بيانات SNE وPNAE-DD والمؤسسات والبعثات المؤسساتية، كما يستفيد من أحدث التقنيات في تطوير تكنولوجيا المعلومات، وسيتم نشره على منصة FULL WEB على شبكة إنترنت بمستويات عالية جدا من الأمان.

وبالتالي فإن "نظام الإدارة الإلكترونية للتخطيط الاستراتيجي للبيئة" GIPSE، يمثل النتيجة الملموسة لعشرين سنة من التفكير في التخطيط الاستراتيجي بشأن البيئة والتنمية المستدامة (SNEDD) وكذلك تنفيذ خطط العمل للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD)؛ فهو يجمع بين المكونين ويضمن مراقبة وتقييم جميع المشاريع البيئية ليصبح نظام دعم قرار حقيقي.[1]

وإضافة إلى الجهود الرئيسية للدولة الجزائرية في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، فلا يفوتنا ذكر البرامج التنموية المتمثلة في برامج الإنعاش الإقتصادي المطبقة على طول الفترة 2001-2019، حيث ارتأينا تفصيلها في المبحث الأخير وذلك نظرا لأهميتها الكبيرة وضخامة استثماراتها.

4.2 الإطار التشريعي والمؤسساتي والآليات المالية لاستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

انطلاقا من سنوات 2000 كثفت الجزائر من إجراءاتها في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، مع إبراز الجوانب الاجتماعية والايكولوجية في اختيارها لنموذج المجتمع؛ وخاصة منذ قمة جوهانسبرغ في عام 2002. كما اعتمدت استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ارتكزت أساسا على الاستراتيجية الوطنية للبيئة والبرنامج الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، والتي تمت ترجمتها في الإجراءات التالية:

- تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي، وتعزيز القدرات المؤسسية وإدخال الأدوات الاقتصادية والمالية؛
- تعبئة الاستثمارات الكبرى من خلال بدء المشاريع البيئية الأولى لوقف تدهور البيئة، وحتى عكس بعض الاتجاهات السلبية التي تمت ملاحظتها.

وفي هذا الإطار تم تنفيذ العديد من الإجراءات لخدمة التنمية المستدامة، نجملها فيما يلي:

[1] Ministère de L'environnement et des Energies Renouvelables, Programme d'Appui à la Politique Sectorielle de l'Environnement en Algérie, Op cit, p 6, 13.

أولا. الإطار التشريعي لاستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

تمر الجزائر بمرحلة تحول بيئي، مصحوبة بمرحلة انتقالها الاقتصادي؛ وحتى يتماشى الإطار التشريعي والقانوني مع التغييرات الحاصلة، فقد تم تنقيح وتقوية الطرح القانوني والتشريعي، كما تم إصدار عدة قوانين أخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة. نذكر منها:

- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12ديسمبر2001 والمتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات: من أجل نفايات أقل عند المصدر، ويهدف إلى وضع حد للتسيير الفوضوي للنفايات ومراقبة ظروف إزالتها. [1]
- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12ديسمبر2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة: يسمح بجعل أهداف تهيئة الإقليم مطابقة لمقتضيات التنمية المستدامة، ويترتب عليه أحكاما وترتيبات في مجال التنمية البشرية، وحماية الموارد الطبيعية والتراث والمناطق الحساسة. فهو يحدد المبادئ التوجيهية لتهيئة الإقليم والأدوات التي تضمن تحقيق تنمية متناغمة ومستدامة للمنطقة الوطنية.[2]
- القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه: الذي يهدف إلى تخفيف الضغط على الإرث الوطني الساحلي، ويحدد الساحل ويصف المبادئ الأساسية لاستعماله وتسييره، ويحدد المواصفات العامة والخاصة المتعلقة بحماية وتثمين الساحل.[3]
- القانون رقم 03-08 المؤرخ في 8 ماي 2002 والمتعلق بإنشاء المدن الجديدة وتهيئتها: يحدد شروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها باعتبارها مشاريع ذات فائدة وطنية. فالمدن الجديدة تعتبر كمراكز لإعادة التوازن الإجتماعي والإقتصادي والإنساني لما توفره من فرص عمل وسكن ومعدات، مع تخفيف الضغط عن المدن الكبرى القديمة. وهي تندرج ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.[4]
- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: يعد تكييفا للقانون السابق لحماية البيئة مع المتغيرات العالمية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة، حيث يسمح بحسن محورة البيئة والتنمية المستدامة وبإدراج مبادئ العمل الوقائي، الحيطة، الملوث الدافع، تطوير

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع السابق، العدد 10، الصادر في 12 فيفري 2002.

[4] Le Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire (J.O), n°34, 14 mai 2002.

الأدوات الإقتصادية والمالية، التشجيع على إعلام الجمهور وإشراكه، إضافة إلى تنفيذ عقود حسن الأداء البيئي للتخفيف من آثار التلوث الصناعي المختلف، وتحديد نظام لمعايير الإنبعاث والإحتباس.[1]

- القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة: ويهدف إلى ترقية الإطار الإقتصادي والإجتماعي لسكان المناطق الجبلية، وذلك بإلزام الدولة والجماعات المحلية بالتكفل بالأنشطة المتعلقة بتحسين الخدمات (النقل، التمدرس، الصحة) وتشجيع النشاطات المتعددة عن طريق المهن الصغيرة المرتبطة بالموارد الجبلية.[2]
- القانون 04-09 المؤرخ في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة: ويهدف إلى ترقية موارد جديدة للطاقة النظيفة والمتجددة وغير المضرة بالبيئة، وضمان الإستغلال الطاقوي، وتمديد إنتاج الطاقة الأحفورية والإدخال التدريجي للطاقة المتجددة وتطوير الفروع الجديدة للصناعة والتكنولوجيا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]
- القانون 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة: ويهدف إلى وضع القواعد العامة لحماية وتسيير الأخطار الكبرى ضمن تنفيذ سياسة وطنية للتنمية المستدامة.[4]
- القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 والمتعلق بالمياه: يهدف عموما إلى التسيير الرشيد لكافة الموارد المائية.[5]
- القانون رقم 06-06 التوجيهي من أجل ترقية المدينة المؤرخ في 20 فيفري 2006: من أجل انسجام أكبر للسياسات العمرانية، ويهدف إلى وضع التدابير والمواصفات المتعلقة بتنظيم سياسة المدينة طبقا لميادين ومكونات السياسة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم. وتهدف سياسة المدينة إلى تحسين نوعية الحياة في الأوساط الحضرية.[6]
- القانون رقم 07-06 المؤرخ في 13 ماي 2007 والمتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها: يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها في إطار التنمية المستدامة؛ ويعمل على تحسين قواعد تسيير الإطار المعيشي الحضري، صيانة وتحسين نوعية المساحات

[1] J.O, n°43, 20 juillet 2003.
[2] Ibid, n°41, 27 juin 2004.
[3] Ibid, n°52, 18 Aout 2004.
[4] Ibid, n°84, 29 Décembre 2004.
[5] Ibid, n°50, 04 Séptembre 2004.
[6] Ibid, n°15, 12 Mars 2006.

الخضراء الحضرية الموجودة، ترقية إنشاء المساحات الخضراء من كل نوع، وتعزيز توسيعها بالنسبة للمساحات المبنية، إضافة إلى إلزامية إدراجها في كل مشروع بناء تتكفل به الدراسات الحضرية والمعمارية العمومية والخاصة.[1]

- القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 والمتعلق بالتوجيه الفلاحي: يهدف هذا القانون إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتثمين وظائفها الإقتصادية والبيئية والإجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الإقتصادية وكذا التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص والقطاع الريفي على العموم.[2]
- القانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فيفري 2009 والمتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش: يهدف إلى تحديد القواعد المطبقة في مجال حماية المستهلك وقمع الغش؛ حيث جعل مسؤولية حماية المستهلك على عاتق كل متدخل في عملية وضع المواد الغذائية للإستهلاك، مع إلزامية أمن هذه المواد، إضافة إلى الضمان وخدمات ما بعد البيع... وغيرها؛ وتوسع نطاق تطبيق حماية المستهلك وقمع الغش في كونها تسري لأي سلعة أو خدمة مجانية كانت أو بمقابل.[3]
- القانون 10-02 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT).[4]
- القانون 11-02 المؤرخ في 17 فيفري 2011 والمتعلق بنوعية الهواء وحماية الغلاف الجوي: ويلزم هذا القانون السلطات العمومية بضمان مراقبة الهواء عن طريق وضع تدابير لمراقبة نوعية الهواء في التجمعات السكانية التي يفوق عدد سكانها 500 ألف نسمة. وتهدف هذه الآلية التخطيطية إلى تحديد التوجهات الدائمة لوقاية وتخفيض التلوث الهوائي، وكيفية التخفيض من انعكاساته؛ وتتم هذه الإجراءات بتدابير مالية وجبائية تهدف إلى تمويل المراقبة ونوعية الهواء.[5]

ثانيا. الإطار المؤسساتي

على المستوى المؤسسي، فتجدر الإشارة إلى أنه تم تعزيز وتحسين الإطار المؤسسي والتنظيمي فيما يخص حماية وإدارة البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛ وإنشاء العديد من المؤسسات في هذا الإطار من أبرزها:

[1] J.O, n° 31, 13 Mai 2007.

[2] الجريدة الرسمية، مرجع سابق، العدد 46، أوت 2008.

[3] المرجع السابق، العدد 15، 8 مارس 2009.

[4] المرجع السابق، العدد 61، أكتوبر 2010.

[5] Journal Officiel, n° 13, 28 février 2011.

أ. **المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD):** تم إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-115 المؤرخ في 3 أفريل 2002 تحت وصاية وزارة البيئة؛ وذلك في سياق التوصيات التي تقدمت بها الجزائر خلال مشاركتها في قمة ريو دي جانيرو واتفاقية برشلونة، ولتعزيز السياسات البيئية. والمرصد عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يدار من قبل مجلس الإدارة، برئاسة مدير تنفيذي ومساعدة لجنة علمية. يتكون من شبكة ل 04 مخابر جهوية (الجزائر، وهران، قسنطينة، ورقلة)، إضافة إلى 10 محطات مراقبة، و7 محطات أخرى كانت في طور الإنجاز.[1] وتتمثل مهامه الرئيسية في:[2]

- وضع وتسيير شبكات رصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية؛
- جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة؛
- معالجة المعطيات والمعلومات البيئية بهدف إعداد أدوات الإعلام؛
- المبادرة بالدراسات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط والضغوط الممارسة عليها، والقيام بإنجاز هده الدراسات أو المشاركة في ذلك.
- نشر وتوزيع المعلومة البيئية.

ب. **المحافظة الوطنية للساحل (CNL):** تم إنشاؤها في أفريل 2004 بنص المادة 24 من القانون رقم 02 – 02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بحماية وتثمين الساحل. وهي هيئة عمومية ذات طابع إداري تحت إشراف وزارة البيئة، يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام ومزودة بمجلس علمي. تتكون من ثلاث دوائر تقنية ودائرة إدارية و14 محطة موزعة على مستوى 14 ولاية ساحلية.

إضافة إلى المهام المسندة إليها بموجب القانون 02 – 02 المؤرخ في 05 فيفري 2002، ووفقا لأحكام المادة 24 من المرسوم التنفيذي رقم 04 – 113، تكلف المحافظة الوطنية للساحل بما يلي:

- حماية وتثمين الساحل والمناطق الساحلية والأنظمة الإيكولوجية المتواجدة بها؛
- تنفيذ التدابير التي يمليها التنظيم المعمول به لحماية الساحل والمناطق الساحلية؛
- تقديم كل مساعدة تتعلق بميادين تدخلها للجماعات المحلية؛

[1] بالإعتماد على:

- Journal Officiel, n°22, 3 avril 2002.
- Ministère des ressources en eau, sur : http://www.mree.gov.dz, consulté le : 15/01/2019.

[2] Journal Officiel, Op cit.

- صيانة وترميم وإعادة تأهيل الفضاءات البرية والبحرية الفذة أو الضرورية للمحافظة على التوازنات الطبيعية من أجل المحافظة عليها؛
- ترقية برامج إعلام وتحسيس الجمهور على الفضاءات الساحلية للحفاظ والإستعمال الدائم للمناطق الساحلية وتنوعها البيولوجي.[1]

فتسيير الساحل وحمايته يعتبر كأساس لتطوير عدة انشطة اجتماعية واقتصادية مستدامة وأنشطة سياحية ساحلية.

ت. **الوكالة الوطنية للنفايات (AND)**: تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-175 المؤرخ في 20 ماي 2002 الخاص بتيسير النفايات مراقبتها وإزالتها، تحت وصاية وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي. تعتبر بمثابة الجهاز المركزي الراسم للمنهج العام الذي يبين كيفية معالجة النفايات وتثمينها على المستوى الوطني؛ وبالتالي يكون قد خفف من العبئ الذي كان ملقى على عاتق الجماعات المحلية في تسيير هذا المجال، وذلك من خلال ترشيده وحثه على التقنيات العلمية الجديدة التي من شأنها أن تعطي النفايات بعدا اقتصاديا وبيئيا في نفس الوقت، بحيث تساهم في الحلقة الإقتصادية دون المساس بالمحيط والطبيعة.[2]

ث. **المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأنظف (CNTPP)**: بمرسوم تنفيذي رقم 02-262 المؤرخ في 17 أوت 2002 تحت وصاية وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمدينة MATEV). حيث يعتبر: المركز الإقليمي لاتفاقية استكهولم لمنطقة شمال أفريقيا؛ ونقطة إتصال لمركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج النظيف لبرشلونة؛ وعضو مراقب في شبكة مراكز الإنتاج النظيف لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. ومن أبرز مهامه:

- ترقية مفهوم تكنولوجيات الإنتاج الأنظف وتعميمه والتوعية به؛
- مساعدة مشاريع الاستثمار في تكنولوجيات الإنتاج الأنظف ومساندتها؛
- تزويد الصناعات بكل المعلومات المتصلة بصلاحياته في مسعاها من أجل تحسين طرق الإنتاج، عبر الوصول الى تكنولوجيات أنظف وبالحصول على الشهادات المرتبطة بذلك عند الاقتضاء؛
- تطوير التعاون الدولي في ميدان تكنولوجيات الإنتاج الأنظف؛

[1] الجريدة الرسمية، العدد 10، المادة 24 من القانون رقم 02 – 02، المؤرخ في 05 فيفري 2002.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 37، المادة 8 من المرسوم التنفيذي 175/02، المؤرخ في 20 ماي 2002.

- يضمن مهمة الخدمة العمومية فيما يخص تقييم الخصوم البيئية للقطاع الصناعي وفيما يخص القيام بالدراسات المتعلقة بأعمال رفع المستوى الصناعات وفقا لدفتر الشروط يحدد بقرار مشترك بين الوزير الوصي والوزير المكلف بالمالية[1].

ج. **المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية (CNDRB)**: وهو هيئة تم إنشاؤها من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-371 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002. حيث وقعت الجزائر على اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) اعترافا منها بقيمة الموارد البيولوجية التي تشكل جزءا أساسيا من تراثها الطبيعي وموردا هاما لرفاهية الإنسان على المدى الطويل، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي إطار تجسيد مبادئ وبنود هذه الاتفاقية في الجزائر تم إنشاء مركز تنمية الموارد البيولوجية سنة 2002 الذي أصبح وطنيا عام 2004، والذي يعتني بقضايا التنوع البيولوجي البري والبحري على حد سواء. ومن أبرز مهامه:

- تجميع مجمل قوائم جرد الأنواع الحيوانية والأنواع النباتية، والبيئات، والأنظمة البيئية؛
- المساهمة بالتشاور مع القطاعات المعنية، في إعداد مخططات تثمين الموارد البيولوجية، في إطار التنمية المستدامة؛
- اقتراح حفظ الموارد البيولوجية الوطنية، باشتراك القطاعات المعنية، وحسب الكيفيات المحددة في التنظيم المعمول به؛
- تفعيل برامج تحسيس المجتمع المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي واستعماله المستدام.

يضم المركز حاليا ملحقتان: الأولى بمنطقة القرمي (ولاية البيض)، والثانية بمجبارة (ولاية الجلفة) ويندرج هذا ضمن استراتيجية الدولة في تحديد وإنشاء محميات طبيعية بالمناطق السهبية، والأطلس الصحراوي. وهناك مشروعان آخران، بتدعيم من البنك العالمي لإنشاء ملحقات أخرى بولاية غرداية وولاية أدرار لتغطية الصحاري والأوساط البيئية الصحراوية. يتم مؤخرا دراسة إمكانية التكفل بتسيير التنوع الحيوي بحديقة Landon الشهيرة ببسكرة.

[1] بالإعتماد على:

- الجريدة الرسمية، مرجع سابق، رقم 56، في 18 أوت 2002.
- Ministère Des Ressources En Eau, Op cit.

ومن بين المشاريع النموذجية التي أعدها المركز تجسيدا لمهامه في التكفل بجمع قوائم جرد التنوع البيولوجي، إنشاء قاعدة معطيات تساهمية على شبكة الأنترنيت، هدفها الرئيسي تجميع قوائم الأنواع الحيوانية والأنواع النباتية والكائنات الدقيقة. [1]

ح. **المعهد الوطني لمهن البيئة (CNFE):** أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-263 المؤرخ في 17 أوت 2002، والمتمم بالمرسوم التنفيذي 12- 174 لـ11 أفريل 2012 من أجل تعزيز الإطار المؤسساتي لتنفيذ السياسة البيئية الوطنية والتنمية المستدامة، وإنشاء ملاحق تسمى "دور البيئة" بأمر وزاري. وهو مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تحت وصاية الوزارة المكلفة بالبيئة. ومن أبرز المهام التي يقوم بها المعهد:[2]

- **التكوين البيئي** :حيث تم تكوين أكثر من اثني عشر ألف شخص من بينهم 4000 إطار وعون بلدي في مختلف المواضيع المتعلقة بالبيئة، خاصة تلك التي تتعلق مباشرة بتحسين الإطار المعيشي للمواطن وحماية البيئة، من أجل تبني سلوكيات جديدة في هذا الإطار. كما يشمل أيضا التكوين في مجال تسيير النفايات، وتسيير مراكز الردم التقني (CET)، إنجاز المشاريع، التخطيط الاستراتيجي، والتربية البيئية. علاوة على ذلك، فإنه يحتوي على مجموعة من المكونين المؤهلين، وكذا الوسائل اللوجستيكية، ونجاعته في جميع أنحاء التراب الوطني من خلال المرافق التابعة له (دور البيئة)، وإنجاز دورات تكوينية ذات جودة ترتكز على الجانب التطبيقي تمنح من خلالها شهادة معترف بها من طرف الدولة وإلى جانب مهمته الأساسية والتي تتمثل في التكوين، تم الاتفاق مع وزارة الصناعة والمعادن لمرافقة المؤسسات من اجل وضع نظام الإدارة البيئية (SME) وفقا لمعيار ايزو 14001، في هذا السياق تم تنفيذ عدد من عمليات مرافقة الشركات الوطنية بنجاح.
- **نشر التربية البيئية:** تعتبر التربية البيئية من أهم وسائل تنمية المواطنة الايكولوجية لمختلف الفئات. حيث ينظم المعهد الوطني للتكوينات البيئية عدة دورات تكوينية على المستوى الوطني من طرف خبراء لمعالجة المواضيع المتعلقة بالتربية البيئية من اجل التنمية المستدامة: تقنية تنصيب وتنشيط النوادي الخضراء، المسرح الأخضر وتقنيات البستنة المدرسية.

[1] بالإعتماد على:

- Décret exécutif nº 04-198 du 19 juillet 2004, modifiant et complétant le décret exécutif nº02-371 du 11 novembre 2002.
- Ministère Des Ressources En Eau, Op cit.

[2] Ministère Des Ressources En Eau, Op cit.

- **التحسيس البيئي:** يركز المعهد الوطني للتكوينات البيئية على توعية الجماعات المحلية، الجمعيات والمؤسسات من خلال إعلامهم وتكوينهم في القطاع البيئي مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على التراث المحلي. حيث يستهدف الشباب عن طريق توعيتهم بالمهن الخضراء والتنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتنظيم ورشات تعليمية حول مختلف القضايا البيئية. كما يتم وضع برنامج التوعية البيئية بالشراكة مع مديرية النشاط الاجتماعي، وزارة الثقافة، مديرية الأمن الوطني، الجمعيات، الكشافة الإسلامية الجزائرية والموجه إلى ذوي الاحتياجات الخاصة.
- **البستنة البيداغوجية:** يواصل المعهد تطوير قدراته لتوسيع نطاق أعماله لفائدة المجتمع المدني؛ حيث يوجه جهده نحو التسيير البيئي في المناطق الحضرية عن طريق تصميم وتنفيذ المشاريع البيئية ذات الطابع الاجتماعي والتربوي مثل "الحديقة المشتركة لبومعطي" (بلدية الحراش) الحديقة العلاجية (الموجودة في مستشفى بن عكنون – الجزائر)؛ وتطوير نظام إداري وتقني يضم مواضيع تكوينية مناسبة وأساليب إدارية بهدف تعزيز مشاريع البستنة والمساحات الخضراء وزيادة نجاحها. كما يدخل الوسط المدرسي أيضا ضمن أولويات البرامج المطورة للمعهد الوطني للتكوينات البيئية.ذ
- **دور البيئة:** تعد دور البيئة ملحقات تابعة للمعهد الوطني للتكوينات البيئية الذي يضمن إدارتها، وهي مساحات مخصصة للجماهير من جميع الفئات، إذ أنها هي المسؤولة عن وضع السياسة البيئية حيز التنفيذ على المستوى المحلي والالتزام بالتوجيهات والمهام التي يروج لها المعهد. وتعتبر مكان مخصص للاجتماعات والتعبير لكافة العناصر الفاعلة في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية على المستوى المحلي، إذ تسمح دور البيئة بتوثيق الروابط الاجتماعية والثقافية حول المسائل البيئية من أي نوع، وفي هذا الإطار تقوم بتنظيم وبشكل دوري أحداث مختلفة (دورات تكوينية، معارض، محاضرات، نشاطات...إلخ).

خ.**الوكالة الوطنية للتعمير (ANURB):** تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-344 المؤرخ في 22أكتوبر 2009، وهي مؤسسة عمومية تحت وصاية وزير السكن والعمران، ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، كما تعد الأداة الأساسية للدولة في مجال إعداد ومتابعة مخططات التهيئة والتعمير كما أقرها التشريع والتنظيم المعمول به؛ وتعد قطبا للكفاءة والخبرة التقنية لصالح الدولة والجماعات المحلية.[1]

[1] Journal officiel, N°61, Décret Exécutif n°09-344, du dimanche 22 Octobre 2009.

د. الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية (ANCC): أنشأت وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-375 المؤرخ في 26 سبتمبر 2005 المعدل والمتمم، هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنويّة والاستقلال المالي، تم وضعها تحت وصاية الوزير المسؤول عن البيئة. يدير الوكالة مجلس توجيهي يرأسه مدير عام ومجلس علمي. الغرض من الوكالة هو تعزيز دمج قضايا تغير المناخ في جميع خطط التنمية والمساهمة في حماية البيئة. تكلّف الوكالة في إطار الاستراتيجية الوطنية في مجال التغيرات المناخية، بالقيام بأنشطة الإعلام والتحسيس والدراسة والتلخيص في المجالات التي لها علاقة بانبعاث غاز الاحتباس الحراري والتكييف مع التغيرات المناخية، والتخفيف من انعكاساته وآثاره الاجتماعية-والاقتصادية المختلفة. ويمكن إجمال أبرز المهام المكلفة بها هذه الوكالة في الآتي:

- المساهمة في تدعيم القدرات الوطنية لمختلف القطاعات في مجال التغيرات المناخية؛
- وضع قاعدة معطيات تتعلق بالتغيرات المناخية والعمل على تحيينها بانتظام؛
- إعداد تقرير دوري حول التغيرات المناخية وكذا تقارير أخرى ومذكرات ظرفية؛
- فهرسة كل نشاطات القطاعات المختلفة لمكافحة التغيرات المناخية والمساهمة في كل جرد وطني لغاز الاحتباس الحراري حسب التنظيم المعمول به؛
- تنسيق الأنشطة القطاعية في ميدان التغيرات المناخية والسهر على التعاون مع الميادين البيئية الأخرى، لا سيّما في مجال المحافظة عل التنوع البيولوجي ومكافحة التصحّر؛
- ترقية كل الدراسات والأبحاث وكل الأشغال المرتبطة بموضوعها والمشاركة فيها.[1]

ثالثا. الآليات المالية للسياسة البيئية ضمن استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء الضريبة البيئية، من أجل تطبيق "مبدأ الملوث الدافع" بصورة أفضل والذي جاء طبقا للتشريع سنة 2003[2]، حيث يضم مجموعة من الضرائب ذات الطابع الإيكولوجي؛ وقد ظهر هذا المبدأ لأول مرة سنة 1972 من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، ويستهدف كل من يتسبب بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إحداث ضرر للبيئة أو أنه يخلق ظروفا تؤدي إلى هذا الضرر (ورغم أهمية تطبيق

[1] بالإعتماد على:

- Ministère Des Ressources En Eau, Op cit.
- http://www.ancc.dz/n, consulté le : 15/01/2019.

[2] Journal officiel, Loi nº 03-10 du 19 juillet 2003, relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable.

مبدأ الملوث الدافع في إنجاح السياسة البيئية، إلا أن تطبيقه جاء متأخرا كثيرا في الجزائر مقارنة بغيرها من الدول الغربية).

وبالتالي فيتم هنا استهداف الأشخاص الذين يقومون بتلويث البيئة نتيجة لنشاطاتهم الإقتصادية في الإنتاج أو الإستهلاك؛ والغاية من فرض هذه الضريبة هي تحفيز الأعوان الإقتصاديين على تحسين سلوكياتهم وتخفيض الممارسات الملوثة والمستنزفة، من أجل المصلحة العامة.

ويعود تأخر الجزائر في اعتماد الرسوم الإيكولوجية والضريبة البيئية بصفة عامة إلى جملة من العوامل؛ منها عوامل سياسية تتمثل في غياب مرجعية سياسة بيئية، وعوامل تتعلق بضعف وعدم اكتمال التنظيم الإداري لحماية البيئة بسبب عدم استقرار الإدارة المركزية للبيئة، وتأخر إحداث الهيئات الإدارية البيئية المحلية التي تسهر على متابعة تطبيق القوانين خاصة المتعلقة منها بالرسوم الإيكولوجية من خلال جرد وإحصاء المنشآت الملوثة . كما يرجع هذا التأخر إلى عوامل أخرى تتعلق بتأخر المؤسسات الاقتصادية العمومية في المجال البيئي ووضعها الاقتصادي الصعب.

ابتداء من التسعينيات شرعت الجزائر تدريجيا في وضع مجموعة من الرسوم ذات غرض مزدوج: وقائي وردعي؛ حيث تتمثل الوظيفة الوقائية للرسوم الايكولوجية في تشجيع الملوثين للامتثال لأحكام الصب، وتخفيض التلوث من خلال تطبيق القيمة القاعدية للرسم، وبالنسبة للوظيفة الردعية للرسم فيتم تطبيق المعامل المضاعف في حالة عدم الامتثال وفشل النظام التحفيزي.

فقد عرفت الضريبة البيئية انطلاقتها في الجزائر بقانون المالية لسنة 1992 مع إدخال الرسم المتعلق بالأنشطة الملوثة والخطيرة في القانون رقم 91-25 المؤرخ 18 ديسمبر، المنشأ بموجب المادة 117؛ غير أنه لم يشرع في اتخاذ إجراءات ملموسة من شأنها أن تشكل أدوات قاعدية لتنفيذ سياسة تسيير بيئية فعالة إلا إبتداءا من سنة 2000، وخاصة أنه تم إعادة تثمين أغلبها وإدراج أنواع أخرى من الرسوم الإيكولوجية. [1]

حيث اكتست هذه الأدوات أهمية بالغة ظهرت من خلال قوانين المالية لسنة 2000 وما بعدها؛ وسيتم التطرق لبعضها في هذه الجزئية عن طريق تقسيمها إلى رسوم بيئية (ردعية وتحفيزية) وإتاوات كما يلي:

[1] بالإعتماد على:

- الجريدة الرسمية، قانون رقم 91-25، المادة 117، ممضي في 18 ديسمبر 1991.
- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2007، ص ص 77-78.
- عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص 139.

أ. **الرسوم الردعية:** إضافة الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة لسنة 1992، نذكر بعض الرسوم الردعية الأخرى مثل:

- الرسم التكميلي على المياه الملوثة: جاء بموجب بموجب قانون المالية ل سنة2003، بهدف التأكيد على ضرورة الرفع من مستوى الاهتمام البيئي في مختلف أعمال المصانع. ويحدد مبلغ هذا الرسم بالرجوع إلى المعدل المطبق على الرسم على الأنشطة الملوثة مع تطبيق معدل مضاعف من 01 إلى 05حسب نسبة تجاوز القيم المحدودة؛ ويخصص حاصله: 50% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، و20% لفائدة ميزانية الدولة، و30% لفائدة البلديات.[1]
- الرسم التكميلي على التلوث الجوي: جاء عملا بأحكام المادة 205 في قانون المالية لسنة 2002، حيث يتعلق بالتلوث الجوي ذي المصدر الصناعي والذي يفرض على كمية الإنبعاثات التي تتجاوز القيم المحددة بموجب المادة 54 من قانون المالية سنة 2000. توزع حصيلة هذا الرسم بنسبة: 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، و15% لفائدة ميزانية الدولة، و10% لفائدة البلديات.[2]
- الرسم على الوقود: حدد في المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002، حيث حددت قيمته بدينار واحد عن كل لتر من البترين الممتاز و العادي المحتويين على الرصاص .وتوزع حصيلته بالتساوي بين الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، والصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة.[3]
- الرسم على الأكياس البلاستيكية: جاء بموجب المادة 53 من قانون المالية لسنة 2004، ويحسب على أساس كمية الأكياس المستوردة أو المصنوعة محليا، حيث يقدر ب 15.50 دج عن كل كيلوغرام من الأكياس البلاستيكية، ويرجع حاصل هذا الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.[4]
- رسم رفع القمامات المنزلية: حسب المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإن هذا الرسم يشمل كل الملكيات المبنية، أما الملكيات المعفية منه فقد تم تحديدها في المادة 265 من نفس القانون، وهي الملكيات التي لا تستفيد من خدمات رفع القمامات المنزلية التي تقوم بها مصالح

[1] الجريدة الرسمية، العدد 86، 25 ديسمبر 2002، القانون رقم 02-11، المؤرخ في 24 ديسمبر 2002.
[2] المرجع السابق، العدد 86، 23 ديسمبر 2001، القانون رقم 01-21، المؤرخ في 22 ديسمبر 2001.
[3] الجريدة الرسمية، قانون رقم 01-21 السابق.
[4] الجريدة الرسمية، العدد 83، 29 ديسمبر 2003، القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003.

النظافة. وتم تحديد قيمة الرسم حسب المشرع كما يلي: من 500 إلى 1000 دج للمحلات ذات الاستعمال السكني؛ من 1000 إلى 10.000 دج للمحلات ذات الاستعمال المهني أو التجاري أو الحرفي أو الصناعي ومن 10.000 إلى 100.000 دج إذا كانت نفايات هذه المحلات كبيرة؛ وبالنسبة للأراضي المهيأة للتخييم والمقطورات فمن 5000 إلى 20.000 دج بسبب ما يصدر عن المخيمات والمقطورات المتوقفة على هذه الأراضي من نفايات.[1]

- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم: يشمل هذا الرسم المؤسس بموجب المادة 61 في قانون المالية لعام2006، استيراد أو تصنيع الزيوت محليا وتحضير زيوت التشحيم، وحدد ب 12.500 دج/ للطن؛ وتخصص مداخيله بنسبة: 15% لصالح الخزينة العمومية ، 35% لصالح البلديات، 50% لصالح الصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث.[2]

ب. الرسوم التحفيزية: إن حماية البيئة وخدمة التنمية المستدامة لا يقتصر على العقوبات، بل يعتمد أيضا على التدابير والتحفيزات؛ حيث يهدف تطبيق التحفيز الضريبي للتأثير على خيارات المؤسسات الملوثة لمكافحة التلوث والأضرار الناجمة عنه، وحثها على اعتماد أساليب للتسيير العقلاني للموارد البيئية، وتحسين الإطار المعيشي ونوعية الحياة. ومن بين التطبيقات القانونية للرسوم التحفيزية نجد:

- الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة: نصت عليه المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002، ويهدف إلى إلزام المؤسسات بعدم تخزين هذا النوع من النفايات. حيث تبدأ جباية الرسم بعد ثلاث سنوات من تاريخ الانطلاق في تنفيذ مشروع إنجاز منشآت إزالة هذه النفايات؛ وقدره 10.500 دج عن كل طن مخزن منها. توزع عائدات هذا الريم بنسبة: 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 10% لفائدة البلديات.[3]
- الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية: حسب المادة 204 من قانون المالية لسنة 2002، يقدر مبلغ هذا الرسم ب 24.000 دج للطن، وتمنح مهلة 3 سنوات للمستغل من أجل إنجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص

[1] الجريدة الرسمية، قانون رقم 01-21 السابق (المتضمن لقانون المالية سنة 2002)، المادة 11 المعدلة للمادة 263 مكرر 2 من قانون الضرائب والرسوم المباشرة.
[2] الجريدة الرسمية، المادة 61، قانون رقم 08-02، ممضي في 23 جانفي 2008.
[3] الجريدة الرسمية، عدد 84، مؤرخة في 30 ديسمبر 2004، القانون رقم 01-21 السابق، المعدل بالقانون رقم 04-21، المؤرخ في 29 ديسمبر 2004 (متضمن قانون المالية لسنة 2005).

من هذه النفايات. يتم توزيع حصيلة هذا الرسم كما يلي: 75% لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث، 15% لفائدة الخزينة العمومية، 10% لفائدة البلديات.[1]

- تخفيض ضرائب أرباح الشركات على أنشطتهم المتعلقة بإنتاج المواد و الخدمات المقامة على مستوى ولايات الجنوب: حسب المادة 08 قانون المالية لسنة 2004 تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة في ولايات الجنوب والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبير، و الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا؛ من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتهم المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات على مستوى هذه الولايات؛ ويقدر ب 15 % لفائدة ولايات الهضاب العليا و20 % لفائدة ولايات الجنوب وذلك لمدة 05 سنوات ابتداء من سنة 2004. يستثنى من أحكام هذه المادة المؤسسات العاملة في مجال المحروقات.[2]

ت. الإتاوات

- إتاوة رخصة الصيد: نصت عليها المادة 55 من قانون المالية 2006 و هي إتاوة سنوية للحصول على رخصة الصيد من 300 دج إلى 80.000 دج فيما تعلق بالصيد البحري والتجاري؛ و3000 دج و1000 دج لكل من الصيد الترفيهي والصيد عن طريق الغوص على التوالي؛ وتعفى المؤسسات والهيئات الوطنية المتخصصة من هذه الإتاوة.[3]
- إتاوة المياه: حيث تخضع المياه المستعملة للشرب أو الصناعة أو الفلاحة لنوعين من الأتاوى: "إتاوة اقتصاد الماء"، والتي نصت عليها المادة 173 من قانون المالية لسنة 1996حيث تذهب لفائدة الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، و"إتاوة المحافظة على جودة المياه" التي استحدثت بموجب المادة 174 من نفس قانون المالية.[4]

هذا إضافة إلى بعض التعديلات في إطار حماية البيئة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر تخفيض نسبة الرسم على القيمة المضافة (TVA) من 17% إلى 7% المطبقة على خدمات التكوين المقدمة من طرف المؤسسات المعتمدة من طرف الدولة.

[1] الجريدة الرسمية، القانون رقم 01-21 السابق (متضمن قانون المالية لسنة 2002).
[2] الجريدة الرسمية، العدد 83، المؤرخة في 28 ديسمبر 2003، قانون رقم 03-22، المؤرخ في 28 ديسمبر 2003.
[3] الجريدة الرسمية، العدد 85، مؤرخة في 31 ديسمبر 2005، قانون رقم 05-16، المتضمن قانون المالية 2006.
[4] الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخة في 31 ديسمبر 1995، قانون رقم 95-27، مؤرخ في 30 ديسمبر 1995.

كذلك من بين آليات التمويل والتحفيز المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة، نجد الصناديق الوطنية التي تعتبر **حسابات خاصة للخزينة**، والتي يقصد بها الإطار الذي يسجل فيه دخول أموال إلى خزينة الدولة عن طريق بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها ولا تعتبر إيرادات عامة، وخروج أموال منها ولا تعتبر نفقات عامة؛ وذلك لأن إيرادات الحسابات الخاصة المتعلقة بحماية البيئية تمول بشكل مباشر من حصيلة الرسوم والغرامات التي تفرض على النشاطات المخالفة لقواعد حماية البيئة، ويفترض نظريا أنها تتناسب مع النفقات التي تغطي عمليات تخفيض أو إزالة التلوث. وبذلك تعتبر هذه النفقات مسترجعة، عكس قواعد الميزانية العامة حيث تعتبر نفقاتها نهائية وغير قابلة للاسترجاع، وهو السبب الذي يؤدي إلى عدم إدراج هذه الحسابات الخاصة من ميزانية الدولة.[1] فهذه الصناديق تمول غالبا عن طريق عائدات الضرائب الإيكولوجية، ومن بين أبرزها نذكر:

أ. **الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث**: أنشأ الصندوق الوطني للبيئة بموجب المادة 189 من قانون المالية لسنة 1992، وحددت كيفيات عمله من خلال المرسوم التنفيذي 98-147 الذي عدل بدوره وتمت تسميته بالصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث من خلال القانون المالية التكميلي لسنة 2001، مهمته مساعدة المؤسسات على تحسين أدائها البيئي والإقتصادي، إضافة إلى المساهمة في إرجاع الوضع إلى حالته الطبيعية في الة حصول كوارث بيئية. ويمكن تلخيص أهم إيرادات ونفقات الصندوق على النحو التالي:[2]

الإيرادات:

- الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة؛
- حاصل الغرامات المفروضة على مخالفات التنظيم والتشريع البيئي؛
- الهبات والوصايا الوطنية والدولية؛
- التعويضات بصدد النفقات لمكافحة التلوث المفاجئ المنجز عن تدفق مواد كيمياوية خطيرة في البحر ومجالات الري والمياه الجوفية العمومية أو في الجو؛
- كل المساهمات أو الموارد الأخرى.

أما النفقات فتتمثل في:

- تمويل نشاطات مراقبة التلوث كما يحددها التنظيم المتعلق بالبيئة؛

[1] وناس يحي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 78، مؤرخة في 19 ديسمبر 2001، المرسوم التنفيذي 01-408، مؤرخ في 13 ديسمبر 2001.

- تمويل نشاطات حراسة البيئة؛
- تمويل الدراسات والأبحاث المحققة في مجال البيئة التي تنجزها مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي أو مكاتب الدراسات الوطنية أو الأجنبية؛
- النفقات المتعلقة بالوسائل المستعملة للتدخل الاستعجالي في حالة تلوث مفاجئ؛
- النفقات الناتجة عن عمليات الإعلام والتوعية والتعميم المتعلقة بمسائل البيئة التي تقوم بها المؤسسات الوطنية للبيئة أو الجمعيات ذات المنفعة العامة؛
- الإعانات المقدمة للجمعيات ذات المنفعة العامة في مجال البيئة؛
- التشجيعات المقدمة للمشاريع الاستثمارية التي تستعمل تكنولوجيات غير ملوثة.

ج. **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:** أنشأ بموجب المادة 08 من قانون المالية التكميلي لسنة 2002، ويقيد في حسابه الإعانات الخاصة بمكافحة التصحر والإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها، والإعانات الموجهة لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعية والزراعية الرعوية، والإعانات الموجهة لتثمين منتوجات تربية الحيوانات؛ ويعد الوزير المكلف بالفلاحة الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب. إلا أنه ظل غامضا فيما تعلق بالجباية البيئة، فلم يشر إليها في مصادر تمويله كما لا يوجد ما يمنع مساهمتها في ذلك.[1]

ب. **الصندوق الوطني للمياه الصالحة للشرب:** تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2003 حسب المادة 82 المعدلة لأحكام المادة 98 من القانون 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، وتضم حصائل الصندوق الإتاوات المستحقة على منح ترخيص استعمال الموارد المائية، أو امتياز استغلال الموارد المائية، كما يستفيد الصندوق من الإتاوة المستحقة عن الاستعمال الصناعي والسياحي والخدماتي للمياه، وإتاوة استخدام المياه للحقن في الآبار البترولية واستعمالها في مجال المحروقات.[2]

ت. **الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية:** تأسس بموجب قانون المالية لسنة 2003، حسب ما نص عليه القانون 02-02 المتعلق بحمية الساحل في المادة 35 منه بتأسيس صندوق يتكفل

[1] بالإعتماد على:
- الجريدة الرسمية، العدد 54، مؤرخة في 24 جويلية 2002، مرسوم تنفيذي رقم 02-248، مؤرخ في 23 جويلية 2002.
- بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009، ص 120.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 86، المؤرخة في 25 ديسمبر 2002.

بتمويل عمليات حماية الساحل والمناطق الشاطئية؛ و يمول هذا الصندوق بواسطة الرسوم الخاصة المحددة بواسطة حاصل الغرامات التي تفرض عند الإخلال بالتشريع المتعلق بالساحل.[1]

ث. **الصندوق الوطني للتراث الثقافي:** تأسس طبقا للمادة 69 من قانون المالية 2006: يفتتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقمه 123-302 بعنوان الصندوق الوطني للتراث الثقافي. يهتم بصيانة وحفظ وحماية وترميم وإعادة تأهيل واستصلاح الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة، وصيانة وحفظ وحماية الممتلكات الثقافية غير المادية؛ تتمثل إيراداته في:

- الحصة المقتطعة من المداخيل الناتجة عن استغلال الأملاك الثقافية المادية وغير المادية؛
- حصة الرسم على الأطر المطاطية؛
- الرسم المطبق على فائض القيمة الناتجة عن تقييم التراث الثقافي؛
- ناتج الغرامات الناجمة عن مخالفات التشريع المتضمن حماية التراث الثقافي؛
- المساهمات الشخصية لكل الأشخاص الطبيعية والمعنوية؛
- إعانات الدولة والجماعات المحلية؛
- الهبات والوصايا.

أما ما جاء في باب النفقات:

- المصاريف المدفوعة بعنوان الدراسات وأشغال الترميم الضرورية للحفاظ على الأملاك الثقافية المحمية التي يمتلكها أصحاب الحقوق وإعادة الاعتبار لها؛
- اقتناء الأملاك الثقافية المنقولة لإثراء المجموعات الوطنية؛
- المصاريف المدفوعة بعنوان ممارسة حق الشفعة للدولة على الأملاك الثقافية العقارية التي يتم التنازل عنها لأصحابها؛
- المصاريف المدفوعة قصد إنجاز عمليات الحفريات الأثرية الكبرى؛
- تمويل أنشطة الدعاية والتوعية وتلك التي من شأنها ترقية الحس المدني وثقافة حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه.[2]

[1] الجريدة الرسمية، العدد 10، في 12 فيفري 2002، قانون رقم 02-02، مؤرخ في 05 فيفري 2002.

[2] الجريدة الرسمية، عدد 85، سبق ذكره، المادة 69 من القانون رقم 05-16، المؤرخ 31 ديسمبر سنة 2005.

ح. **الصندوق الوطني لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات:** تأسس بموجب قانون المالية لسنة 2006، حسب ما نصت عليه المادة رقم 55 المعدلة من القانون 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005: تدفع نسبة 20% من هذه الإتاوة لحساب التخصيص الخاص رقم 080-302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات.[1]

خ. **الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب:** تم النص عليه في المادة 12 من قانون المالية التكميلي لسنة 2007، المعدلة للمادة 85 من القانون رقم 97-02 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997: يفتتح كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم089-302 وعنوانه الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب. وهو يعمل من أجل تحسين الإطار المعيشي لسكان هذه المناطق.[2]

وغيرها العديد من الصناديق مثل الصندوق الوطني للقواعد التنظيمية والتنمية الزراعية الذي يعمل على الحفاظ على الأراضي المتدهورة والإستعمال الرشيد للمياه، الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة ... إلخ.

إلا أنه ما يعاب على آلية حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بواسطة الصناديق، هو عدم اكتمال الإطار القانوني للجباية البيئية المتعلقة بالتجسيد الحقيقي للرسوم الواردة في هذه الصناديق؛ فهناك فترات لم تستفد فيها بعض الحسابات الخاصة من حصيلة الرسوم البيئية، مثل صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى، وصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

كما أن عدم شفافية هذه الحسابات الخاصة يؤثر على فعاليتها، إذ يتعذر على السلطة التشريعية القيام بمراقبتها وبالتالي عدم معرفة أو تحديد حصيلة الرسوم البيئية ولا الاتجاهات التي صرفت فيها.

وبالتالي فإن عدم استكمال الإطار القانوني، يؤدي إلى انخفاض إيرادات هذه الحسابات الخاصة للميزانية، مع تزايد حجم التدهور البيئي لمختلف العناصر البيئية، وبالتالي عدم كفاية الاعتمادات التي تخصصها الدولة من الميزانية العامة لهذه الحسابات الخاصة للاتقاء أو الحد من مظاهر التلوث.[3]

[1] الجريدة الرسمية، عدد 85، مؤرخة في 27 ديسمبر 2006، قانون رقم 06-24، مؤرخ في 26 ديسمبر 2006.

[2] الجريدة الرسمية، عدد 47، مؤرخة في 25 جويلية 2007، أمر رقم 07-03، مؤرخ في 24 جويلية 2007.

[3] وناس يحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي للفترة 2001– 2019

أدى التردد وغياب الرؤية الواضحة والشاملة والمتكاملة في مجالي كل من إعادة الهيكلة والإصلاحات السابقة، إلى دفع الجزائر نحو اعتماد وتجسيد برامج الإنعاش الإقتصادي؛ وهو مخطط تنموي ضخم بحزمة واسعة من الموارد المالية، يعكس إرادة الدولة ورغبتها في المحافظة على النمو بشكل مستدام ودعمه من خلال مجموعة من الإجراءات في مختلف الميادين؛ سيتم توضيحها من خلال هذا المبحث عن طريق التعرض للبرامج التنموية الأربعة التي تم تطبيقها في الجزائر خلال الفترة من سنة 2001 إلى غاية 2019.

1.3 برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001– 2004

قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري للإنعاش الإقتصادي يمتد من سنة 2001 إلى غاية 2004 بغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الإقتصادية والنمو وتعزيز امكانيات التنمية المستدامة. حيث يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري والنقل، وتحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية؛ من أجل تحقيق التنمية المحلية.

1.1.3 أهداف البرنامج ومحتواه

لقد تم تسطير مجموعة من الأهداف في إطار هذا البرنامج، يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي: [1]

- توفير الوسائل وقدرات الإنجاز لاسيما الوطنية منها، واختتام العمليات التي في طور الإنجاز؛
- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الإنطلاق فيها مباشرة؛
- مستوى نضج المشاريع؛ وإعادة الإعتبار للمنشآت القاعدية وصيانتها؛
- الحد من الفقر والبطالة، وتحسين مستوى المعيشة؛
- إعادة تنشيط الفضاءات الريفية، ودعم التوازن الجهوي.

[1] بالإعتماد على:

- زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 179- 180.
- عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرامج دعم الإنعاش الإقتصاد الإقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001–2004، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 49.
- بوهنة علي، رابحي بوعبد الله، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة 2001- 2014، مجلة المعيار، في الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية والثقافية، العدد 8، المجلد 4، المركز الجامعي تيسمسيلت، جوان 2016، ص 243.

وفي هذا الصدد نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات، حيث تجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها ما يلي: [1]

أولا: دعم النشاطات لإنتاجية

أ. **الفلاحة:** يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)؛ وقد قدرت تكلفته ب 65 مليار دج. حيث يتعلق بالبرامج المرتبطة ب:

- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج لتحسين التكفل بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص؛
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات، وتوسيع مناصب الشغل الريفي.
- تكثيف الإنتاج الفلاحي بما في ذلك المواد الواسعة الإستهلاك، وترقية الصادرات من النتجات الزراعية؛
- مكافحة الفقر والتهميش، خاصة عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين؛
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض العلفي.

ب. الصيد والموارد المائية: رغم الطاقة الكبيرة التي يتميز بها هذا القطاع، إلا أنه لا يحظى بالعناية اللازمة؛ فبالنظر لطول الساحل الجزائري يمكن القول بأن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاءة.

يتضمن البرنامج أساسا وكأول خطوة كل من عمليات (البناء، تصليح وصيانة البحرية... إلخ)؛ ثم أخيرا (التكييف، التقييم، التبريد... إلخ) للأنشطة الإنتاجية. ومن أجل إنجازه يجب وضع إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قانون المالية 2001، إضافة إلى آليات أخرى مناسبة. وهنا يتعلق الأمر ب:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPPA)؛
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع FIDA وCEE (0,2 مليار دج)؛
- دعم نشاط المتعاملين عن طريق إدخال إجراءات جبائية وشبه جبائية وجمركية؛
- إقامة مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، عن طريق فتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA)، الذي يتمتع بشبكة للصناديق تقع على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.

[1] بالإعتماد على:
- زرمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 200-202.
- زرنوح ياسمينة، مرجع سابق ص ص 180-182.
- عياش بولحية، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-56.

قدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9,5 مليار دينار جزائري.

ثانيا: التنمية المحلية والبشرية

أ. **التنمية المحلية:** لقد قدر الغلاف المالي المخصص في هذا الصدد ب 113 مليار دج، مخصص لتمويل الإستثمارات في المجالات التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين وكذا تأهيل المناطق النائية والمعزولة؛ أي التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين. وتتمحور العمليات المدرجة ضمن هذا الإطار في 06 محاور أساسية:

- إنجاز مخططات بلدية للتنمية، تكون موجهة في غالبها إلى تشجيع التنمية المحلية من خلال التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات عبر كامل التراب الوطني؛
- المشاريع المتعلقة بإصلاح الطرق البلدية والولائية؛
- المشاريع الخاصة بإصلاح المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير؛
- المنشآت القاعدية الإدارية؛
- المنشآت القاعدية المتعلقة بالبريد والمواصلات والتي تشجع عودة الإستقرار خاصة في المناطق المتضررة من الإرهاب.

ب. **التشغيل والحماية الإجتماعية:** يقدر الغلاف المالي المخصص له ب 16 مليار دولار، فهو يخص برامج الأشغال العالية الكثافة لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة. حيث يرمي إلى خلق مناصب الشغل (توفير 70.000 منصب شغل جديد بمعدل 22.000 منصب إضافي سنويا خلال الفترة الممتدة بين 2001-2004).

أما عن النشاط الإجتماعي يتعلق الأمر ب:

- نشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا (3ملايير دج)؛
- إعادة الإعتبار للمؤسسات لمتخصصى (3ملايير دج)؛
- اكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0.7 مليار دج)؛
- تأطير سوق العمل (3 ملايير دج).

ثالثا: تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي

لقد قدر الغلاف المالي في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية ب 210.5 مليار دج. حيث يتشكل هذا البرنامج من الجوانب التالية: التجهيزات الهيكلية للعمران؛ إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال؛ الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران. وقد تم تلخيص مضمونها كالآتي: [1]

أ. **التجهيزات الهيكلية للعمران:** تم تقدير برنامجها ب 142.9 مليار دج، والذي يهدف إلى تحسين إطار المعيشة لحياة سكان المراكز الحضرية الكبرى التي يتمركز الفقر والعزلة:

- المنشآت القاعدية للري: تهدف لتوفير المياه الصالحة للشرب ومياه السقي وغيرها من المشاريع الرامية تحسين إطار حياة المواطنين.
- المنشآت القاعدية للسكك الحديدية: من أجل فك العزلة عن العديد من المناطق.
- الأشغال العمومية: تتضمن المنشآت القاعدية المتعلقة بالنقل البري، الموانئ والمطارات، وتهدف لتسهيل نقل السلع والأشخاص بتكاليف معقولة، مع ضمان اندماج بعض المناطق في التراب الوطني (من خلال تمديد مطارات الجنوب) وضمان التنقل الفعال للمواطنين من وإلى هذه الأخيرة.
- تأمين نقاط الدخول البرية البحرية والجوية: قصد حماية الاقتصاد الوطني من التهريب وتقوية أجهزة المراقبة وذلك عن طريق تزويدها بتجهيزات متطورة للمراقبة والكشف مثل أجهزة " السكانير".
- الإتصالات: يتعلق الأمر بإنجاز "حظيرة الإنترنت" بمدينة سيدي عبد الله.

ب. **إحياء الفضاءات الريفية بالجبال والهضاب العليا والواحات:** ينصب الإهتمام على المناطق المطلة على البحر وحماية هذه الفضاءات على طول السواحل الجزائرية، إضافة إلى مناطق الهضاب العليا والجنوب، قصد تحسين ظروف المعيشة لسكانها وتحقيق التوازن الجهوي بين مختلف جهات الوطن عن طريق ترقيتها وتطويرها. كما يهتم البرنامج بتوسيع برنامج الشغل الريفي من أجل محاربة النزوح الريفي. ويقدر هذا البرنامج ب 67.6 مليار دج.

[1] اعتمادا على:
- زرنوح ياسمينة، مرجع سابق ص ص 182-183.
- عياش بولحية، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

رابعا: تنمية الموارد البشرية

خص بغلاف مالي قدره 90.3 مليار دج، موجه لإنجاز مشاريع لها انعكاسات مباشرة على احتياجات السكان وتحسين قطاعات جد حيوية ومرتبطة بالحياة اليومية كقطاع التربية الوطنية، الصحة والسكان، والشؤون الدينية. حيث تهدف المنشآت المدرجة ضمن هذا الإطار إلى تحسين الإمكانيات والقدرات العلمية والتقنية المتوفرة؛ والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي. ويتم توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الموارد البشرية كالآتي:[1]

التربية الوطنية ..... 27 مليار دج (29.9%)؛

التكوين المهني ..... 9.5 مليار دج (10.5%)؛

التعليم العالي ..... 18.9 مليار دج (20.9%)؛

البحث العلمي ..... 12.38 مليار دج (13.7%)؛

الصحة والسكان ..... 14.7 مليار دج (16.28%)؛

الشباب والرياضة ..... 4 مليار دج (4.4%)؛

الثقافة والإتصال ..... 2.3 مليار دج (2.5%)؛

الشؤون الدينية ..... 1.5 مليار دج (1.7%).

2.1.3 السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004، ونتائجه

من أجل تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي وإنجازه بكفاءة وتحقيق نتائج مرضية؛ يجب تجنيد موارد هامة إضافة إلى تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي تمكن من إنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة. وفي هذا الصدد فقد تم إتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية، والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي: [2]

[1] عياش بولحية، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

[2] زرنوح ياسمينة، مرجع سابق ص 184.

جدول رقم (06): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001– 2004

(الوحدة مليار دج)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7		2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05			0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.3	46.58

المصدر: زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر "دراسة تقييمية"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 184.

من خلال الجدول يتبين لنا أنه من أجل لوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، يجب القيام بعدة تغييرات من أجل جعل المحيط الإقتصادي يتلاءم مع الإقتصاد العالمي؛ ولذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي بتخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الإستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

وقد تميزت السنوات من 2001إلى 2004 بإنعاش مكثف للتنمية الإقتصادية، رافق استعادة الأمن عبر ربوع الوطن، وتجسد هذا الإنعاش من خلال عدة نتائج هامة نذكر منها مايلي:[1]

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي؛
- تحسن مستمر في النمو الإقتصادي حيث كان يساوي في المتوسط 3,8 % طوال السنوات الأربعة وبنسبة 6,8 % في سنة 2003؛

[1] زرمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 204-205.

- تراجع أكثر في معدل البطالة وانخفاضه من 29% إلى 24%؛
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة، إذ تم استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية،وتم تحقيق نسبة نمو قدره 6.8 % سنة 2003، واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة؛ وبالمقابل فقد انخفضت ديون الجزائر الخارجية من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.

في الأخير يجدر القول بأن هذا البرنامج لم يعتبر الحل الأكيد لكل المشاكل العالقة المسجلة في مختلف المجالات، إلا أنه من شأنه أن يخفف من الانعكاسات الفاسدة وأن يخلق الظروف الملائمة لاستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.

وعند أواخر شهر ديسمبر 2003 ،كانت نسبة المشاريع المنفذة كالآتي[1]:

- 11.811 مشروع منجز (73%)؛
- 4.093 مشروع في طور الإنجاز(26 %)؛
- 159مشروع في طور الإنطلاق (1%) .

2.3 البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي 2005-2009

من أجل تغطية النقائص المسجلة في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، فقد حاولت الحكومة استدراك ذلك في البرنامج الخماسي الذي يليه، والمتمثل في البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009؛ والذي سيتم التطرق إليه فيما يلي.

1.2.3 أهداف البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي وأهم مضامينه

يمتد هذا البرنامج في الفترة من 2005 إلى غاية سنة 2009، ويسعى إلى مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصادي، حيث خصص لهذا البرنامج 62 مليار دولار أمريكي؛ ويعمل على:[2]

[1] زرنوح ياسمينة، مرجع سابق، ص187.

[2] حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014، ص 159.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد عن طريق تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشتهم (الصحة، الأمن، التعليم)؛
- تطوير المنشآت القاعدية بتحديثها وتوسيعها بهدف تحسين الإطار المعيشي ودعم نشاط القطاع الخاص، لدفع وتيرة النمو الاقتصادي؛
- تطوير الموارد البشرية والبني التحتية، والتي تعتبر من أهم الموارد الاقتصادية في وقتنا الحالي؛
- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة؛
- دعم النمو الاقتصادي، والذي يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث تسعى كل الأهداف السابقة إلى تحقيقه.

ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة الجهود لإعادة بناء الإقتصاد الوطني وإنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات، والإنفتاح على الإقتصاد العالمي.

ويتمثل مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي إجمالا في:

الفرع الأول: الإصلاح في المجال الإقتصادي : ويتضمن ما يلي:[1]

أولا: تحسين إطار الإستثمار

أ. ترقية الإستثمار وضبطه: وذلك من خلال لتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار، عن طريق المراجعات التشريعية والتنظيمية التي سبق إجراءها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير لشراكة فعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته؛ كما تسهر الحكومة على مواصلة تحسين جهودها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبيين.

ب. تسوية مسألة العقار: فيما يخص العقار الصناعي والذي غالبا ما يعتبر عائقا أمام ترقية الاستثمار؛ فقد سبق وأن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهو الأمر الذي سيتم استكماله على المدى القصير. حيث أن هذا الإصلاح يعمل على تثمين المناطق الموجودة وتطوير مناطق جديدة، مع توفير الخدمات اللازمة للمستثمر في هذه الفضاءات وإتاحة هذه الممتلكات في ظل الشفافية، وعلى مستوى آليات ترقية الاستثمار. كما سيتكفل هذا الإصلاح بفائض العقار العمومي على مستوى

[1] زرمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 206-207.

المؤسسات العمومية. كما ستعمل الحكومة أيضا على استكمال كل من عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، ومخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن؛ إضافة إلى العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم، بهدف مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الاستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحة.

أما فيما يخص العقار الفلاحي، تقترح الحكومة ضمن هذا البرنامج تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي سيضبط حقوق مانح وصاحب الامتياز وواجبات كل منهما بطريقة واضحة. فمنح الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، سيعمل على إقامة صلة قوية بين الأرض ومستغلها، مما يؤدي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي؛ كما سيسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي. وستعكف الحكومة، بالموازاة مع ذلك، على تقديم عدة تسهيلات في هذا المجال.

ثانيا: مكافحة الاقتصاد غير الرسمي

إن تطوير الاستثمار يستوجب احترام جميع المتعاملين لقواعد الشفافية والمقاييس والقوانين . حيث تعزم الحكومة دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع مرده إلى الغش، يعرقل تطوير الاستثمار ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القوانين.

ثالثا :عصرنة المنظومة المالية

إن عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر وفي سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها. وستحقق الحكومة الأهداف التالية:

- العمل على تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتأمين بطرق شتى، كالترقية النشيطة للشراكة؛
- الضبط الفعال لسوق رؤوس الأموال وتعزيزها، من أجل توفير الموارد الداخلية لتطوير الاستثمار، وتسيير أكثر نشاطا للأصول المالية؛
- مواصلة عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حاليا؛

- التطوير المؤسساتي للقطاع المالي خاصة عن طريق إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصناديق الاستثمارات الأخرى؛
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، خصوصا من أجل التحكم في المهن الجديدة؛
- وأخيرا، إنعاش البورصة وتطويرها.

الفرع الثاني: النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع منطق البلاد

أولا: تثمين الثروات الوطنية وتطويرها: وتتلخص إجمالا في: [1]

أ. قطاع المحروقات والمناجم :سيتم مواصلة الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم، بما في ذلك الأنشطة كالتي تقع في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

إضافة إلى سعي الحكومة إلى تكييف وعصرنة المنشآت الأساسية المينائية المعدة لتصدير المحروقات كي تتماشى مع تطور الإنتاج. وضبط تسعيرة الكهرباء والغاز، خاصة بالنسبة إلى المناطق والفئات المحرومة؛ وكذلك احتياجات النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والفلاحة والسياحة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة. ومواصلة تشجيع إيصال الغاز وغاز البروبان المميع والطاقات المتجددة وجعله في مستوى هام عبر البلاد؛ مع تطوير سياسة في مجال تحقيق هوامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الاستثمار الوطني.

ب. الفلاحة :عرف هذا الميدان تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها له الدولة. كما تحققت حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب الشغل. وتعتزم الحكومة تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها. كما ستوجه الإعانة والحفز العموميين لتنمية الفلاحة أيضا نحو ما يأتي:

- هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد من أجل تحسين نتائج المستثمرات؛

[1] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، 192-195.

- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية؛
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها خاصة في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجيني؛
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشترك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها؛
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي عن طريق دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات والإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية؛
- ترقية الصادرات الفلاحية وخصوصا منها المنتوجات المحلية والفلاحية الحيوية (البيولوجية) وحمايتها عن طريق ترتيب التصديق والتنويع؛
- استحداث وسائل مكافحة الآفات الزراعية كالجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي.

كما سيرافق إنعاش الفلاحة أيضا بمواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، ولاسيما من خلال:

- مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية وعلى قروض؛
- برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي؛
- دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات؛
- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء والغاز) مع مواصلة برامج الإسكان الريفي.

ت. ميدان السياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري: تشكل السياحة عنصرا من عناصر القوة يجب على الجزائر أن ترفع من خلالها مستوى إيراداتها الخارجية ومضاعفة قدراتها في استحداث مناصب الشغل. حيث تهدف الحكومة إلى:

-تشجيع الاستثمار في الفندقة بغية تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء والحمامات المعدنية؛

-ترقية وتأطير وكالات الأسفار والترقية والمساهمة العمومية في ترقية المنتوج السياحي الوطني في الخارج، عن طريق المعارض والعروض وغيرها من التظاهرات الدولية؛

-تثمين المنشآت الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة وعقود التسيير والخوصصة، لتحسين جودة الخدمات إدراج هذه الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة؛

-حث الجماعات المحلية على تثمين عناصر القوة المحلية لديها، التاريخية منها والثقافية والحرفية وغيرها. وعلى مستوى مناطق جنوب البلاد، فإن ترقية السياحة وتشجيعها سوف يدرجان ضمن البرامج التنموية، وتحقيق مردودية المنشآت الأساسية المنجزة وتحسين الموارد والتشغيل لفائدة السكان.

إن تنمية الصناعة التقليدية التي تشمل على العديد من آليات التأطير والدعم، ستكون عاملا ضروريا لمصاحبة الانطلاق الفعلي للنشاط السياحي في اتجاه الزبائن الجزائريين والأجانب. وسيتم استكمال برنامج العمل الممتد إلى غاية 2010 من أجل تطوير الصناعة التقليدية بمساهمة دعم الحكومة، خاصة عن طريق الآليات المختلفة للاستثمارات المصغرة.

أما ميدان الصيد البحري، فهو يعتبر موضوع سياسة هيكلية وتنموية حقيقية منذ سنوات، حيث جاءت بنتائج أولية مشجعة .وتم مواصلة انتهاج هذه السياسة وتعزيزها عن طريق:

-دعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة؛

-تعزيز شبكة الموانئ وملاجئ الصيد البحري؛

-تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري، منذ بداية هذا النشاط إلى نهايته؛

-عمل رسم خرائط بتحديد الموارد؛

-مواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة في ميدان الصيد البحري، لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والشباب على الخصوص.

ث. الإتصالات والتكنولوجيات الجديدة: ويظهر الإهتمام الذي اولي لهذا القطاع من خلال:[1]

- عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، والتشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المنسوب العالي؛

[1] المرجع السابق، ص ص 195-196.

- الإسراع في وتيرة عصرنة البريد عن طريق رد الاعتبار لشبكته وتوسيعها وإدخال الإعلام الآلي والنظام الآلي في عملياته؛
- مواصلة عصرنة الخدمات البريدية والمالية البريدية؛
- استكمال إعادة صياغة الإطار القانوني من أجل تطوير التجارة الالكترونية والخدمات الحكومية عبر الخط؛
- الحفاظ على الخدمة الشاملة وتطويرها لتمكين سكان الأرياف والمناطق البعيدة عن المراكز الحضرية من الوصول إليها؛
- الشروع في فتح رأسمال شركة "اتصالات الجزائر" لشريك استراتيجي لتحسين مردوديتها وإعادة تموقعها كرائد في السوق؛
- حفز الابتكار والإبداع بتوفير المحيط المناسب، خصوصا بإنجاز الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله؛
- عصرنة وتكييف برامج التكوين على هذه التكنولوجيات الجديدة بتنويع الدروس المتقنة في مجال الانترنت، والتسيير والإدارة، لاسيما بتكثيف شبكة الأكاديميات المتخصصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ثانيا: رفع التحدي في مجال الموارد المائية

أمام ندرة الموارد المائية وما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية، فيجب على الدولة أن تحافظ عليها و توليها الاهتمام اللازم، وجاء هذا البرنامج بما يلي: [1]

- حشد الموارد المائية واسترجاعها وإنتاجها: عن كريق إنشاء السدود كسد بني هارون وسد تاقصبت نحو العاصمة؛ وكذلك صيانة السدود الموجودة وحمايتها لاسيما عن طريق تشجير المواقع؛ بالإضافة إلى برنامج حفر الآبار، تحلية مياه البحر، استرجاع المياه المستعملة، إنجاز المحاجز المائية.
- تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني: وضمن هذا الإطار تقرر تطوير تسيير شبكات المياه وتوزيعها في إطار الشراكة مع متعاملين أجانب، كذلك سيتم إضافة شبكات توزيع المياه عبر البلاد قصد تجنب التسربات وممارسة الغش في استعمالها. وفي الميدان الفلاحي سيتم تطوير الري حسب وتيرة هذا المورد.
- الرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه وامتصاصها: أين ستواصل الحكومة أعمال انجاز المنشآت لحماية المناطق السكانية من الفيضانات.

[1] زرمان كريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 212-214.

ثالثا: سياسة تهيئة الإقليم: وفي هذا الإطار يجب أن تعزز البنى التحتية الكبرى والأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية والنشاط الإقتصادي لهذه المناطق. وتتلخص عموما فيما يلي: [1]

أ. البنى التحتية الخاصة بالطرق: فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق/غرب، فإن حافظة الدراسات والإنجازات تتضمن مايلي:

- استكمال الطريق العابر للصحراء؛
- الطريق العرضي للهضاب العليا، والطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة؛
- تهيئة الطرق الساحلية وبناء منشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة؛
- وضع برنامج هام متواصل لصيانة شبكات الطرق الموجودة.

ب. البنى التحتية للمطارات: العمليات الكبرى الواجب التقدم في انجازها واستكمالها هي:

- مواصلة انجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر، إضافة إلى توسيع قدرات استيعاب مطارات: وهران، عنابة، سطيف، وبرج باجي مختار؛ وكذا مطاري الشلف والبيض؛ وتحويل مطار حاسي مسعود أيضا إلى خارج المنطقة البترولية.
- زيادة على ذلك سوف تتواصل عملية دعم الوسائل الأمنية للملاحة الجوية عبر المجال الجوي الوطني، وكذا تحديثها وتوسيعها لاسيما في مناطق جنوب البلاد. وسوف تتم مواصلة عملية تحديث الأسطول الجوي الوطني وتحسين تسييره. كما أنه ينبغي لشركة الخطوط الجوية الوطنية أن تتكيف مع المقاييس الدولية في مجال الأمن والوقايي من الأضرار ومع المحيط الدولي الجديد في مجال الملاحة الجوية.

ت. البنى التحتية البحرية: حيث سيشمل هذا البرنامج في مجال صيانة الموانئ وتوسيعها على الخصوص:

- صيانة الهياكل القاعدية وتطويرها، وتطوير الموانئ النفطية وتأهيلها؛
- إضافة إلى إنجاز مرفأ ثاني للحاويات وتجهيزه على مستوى ميناء وهران، وتهيئة مرفأ لمساحة الحاويات بميناء جن جن، وإنشاء مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية.

أما في مجال تحديث الموانئ، سوف ينصب الإهتمام على:

- إقامة السلطات المرفئية وتخصيص الأرصفة؛

[1] المرجع نفسه، ص ص 214-217.

- تجديد تجهيزات الشحن والملاحة وتحديثها؛
- تعميم استعمال الأدوات الحديثة للتسيير والإعلام الآلي؛
- تحسين ظروف استقبال المسافرين.

ث. البنى التحتية الخاصة بالسكك الحديدية: من بين أهم المشاريع في هذا الإطار:

- إنجاز خط يربط رجم دموش – بمشرية، وتمديد الخط العرضي للهضاب العاليا المسيلة–سعيدة عبر عين وسارة وتيارت؛
- تحديث الخط بين غليزان وتيارت، وتحديث شبكة السكة الحديدية للعاصمة؛
- تجديد الخط المنجمي في الشرق.

ج. البنى التحتية للنقل الحضري وأمن الطرق: باستكمال إنجاز ميترو العاصمة في الآجال المحددة؛ وتطوير النقل الحضري بواسطة الحافلة الكهربائية (TRAMWAY)، والكابل عبر المدن الكبرى. إضافة إلى تطبيق عقوبات أكثر صرامة على مخالفات المرور، ومواصلة برامج التوعية قصد تقليص حوادث المرور.

رابعا: الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة

سيتم الإستمرار في انتهاج سياسة البيئة والتنمية المستدامة بقوة وكثافة في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض. مع استخدام الدولة لوسائلها وسلطتها من أجل تحسين البيئة واحترامها وفرض احترام التشريع الخاص بها، وإشراك المجموعة الوطنية في هذه المبادرة. كما سيتم تسيير عملية التطهير وإزالة النفايات وتطهير المدن الكبرى مع ادخال طرق وأساليب حديثة مع اللجوء إلى الشراكة الأجنبية.

في مجال تسيير النفايات الصناعية والنفايات الخاصة والتلوث، سيتم العمل على فرض احترام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول به، لإشراك الفاعلين المعنيين وترسخ قاعدة " من يلوث يدفع".

أما في المجال الهادف إلى الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته، فهو يرمي إلى الإستعمال المستدام للتنويع البيئي والموارد الجينية. من أجل معرفة أحسن للتنوع البيولوجي الجزائري والموارد الجينية فيها وحفظ المنظومات البيئية الهشة وإنشاء مناطق تهيئة متكاملة وتنمية مستدامة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين، إضافة إلى إعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء وكذا الأنظمة البيئية

للواحات. ويستدعي هذا المسعى في الأخير انتهاج سياسات نوعية للحفاظ على المساحات الحساسة وتثمينها، ومنها على الخصوص السواحل والجبال و السهوب[1]

الفرع الثالث: التنمية البشرية

وتتعلق أساسا بالقطاعات التالية: [2]

أولا: الصحة

تواصل الخدمة العمومية تعبئة جهود الدولة لضمان الحق في الخدمات الصحية، وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي والإستشفائي. حيث تعمل الحكومة على:

- تحسين قدرات المنظومة الصحية؛
- سيكون تطوير الصحة الوقائية محلا؛
- تحسين العلاج ألاستشفائي؛
- إصلاح المستشفيات؛
- تثمين الموارد البشرية في مجال الصحة؛
- مراجعة السياسة المتعلقة بالأدوية.

ثانيا: تلبية الطلب على السكن وتهيئة المدينة

تم تسجيل تقدم معتبر في هذا المجال خلال الفترة 1999-2004. وسوف يتم الإبقاء على هذه الوتيرة في الإنجاز، حيث تسهر الحكومة على تجسيد التزام الدولة قصد تسليم مليون مسكن جديد خلال السنوات الخمس القادمة، وهو الهدف الذي تعتزم بلوغه بإدخال بعض التحسينات على سياسة الإسكان الوطنية.

أ. في مجال السكن الإجتماعي التساهمي: تسهر الحكومة على مواصلة العمل ببرنامج المساكن الإجتماعية التساهمية الموجهة للفئة الإجتماعية متوسطة الدخل من خلال:

- الرفع من المساهمة الحاسمة للسلطات المحلية لتطوير صيغة عرض هذه المساكن.
- رصد الموارد المائية الضرورية في الميزانية العمومية لتغطية الإعانات بعتوان مساهمة الدولة.

[1] زرنوح ياسمينة، مرجع سبق ذكره، ص ص 202-203.

[2] المرجع نفسه، ص ص 203-206.

- إشراك المؤسسات المالية أكثر فأكثر.

ب. في مجال السكن الريفي: يتعلق الأمر ب:

- تفعيل إنجاز برامج السكنات الإجتماعية.
- دعم السياسة المنتهجة في مجال السكن الإجتماعي لصالح الفئات المحرومة وتحفيز الجهات المكلفة بالتوزيع على اعتماد الشفافية، مع تحسين نوعية السكن التابع للممتلكات الإجتماعية الإيجارية.

ت. في مجال البيع بالإيجار: يرمي إلى عرض المساكن المبادر بها مؤخرا الاستجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية المتوسطة الدخل. وقد جاء البرنامج لتركيز الجهود على:

- المتابعة الصارمة لأشغال الإنجاز المتعلقة ببرنامج 20.000 سكن المسجلة لسنة 2001 حتى يتسنى استلامها في الآجال المحددة؛
- متابعة متى تقدم أشغال إنجاز 35.000 سكن الجارية؛
- الشروع في برنامج تكميلي قوامه 65.000 مسكن ومتابعته.

وبالتالي فقد تركزت المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو في خمسة محاور رئيسية نوجزها في الجدول الموالي:

جدول رقم (07): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الإقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيات الإتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: بوهنة علي-رابحي بوعبد الله، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة 2001- 2014، مجلة المعيار، في الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية والثقافية، العدد 8، المجلد 4، المركز الجامعي تيسمسيلت، جوان 2016، ص 249.

وبالتالي فإن هذا البرنامج عبارة عن مشروع تتجلى فيه طموحات الشعب الجزائري فهو يعبر عن إرادة الحكومة في استكمال الجهود التي بذلت خلال الفترة 2001-2004 بحيث تركز الحكومة على تطبيق استراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان حيث خصص لها نسبة % 45,5 من مجموع الاستثمارات، كما تم التركيز أيضا على توجيه نفقات الميزانية باتجاه الاستثمار في المنشآت الأساسية بنسبة 40,5 %، هذا وسيعمل البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال الاستثمار في المشاريع الكبرى على إنشاء المزيد من مناصب الشغل التي ستقلص من معدل البطالة.

2.2.3 نتائج البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي 2005-2009

بعد أكثر من أربع سنوات من هذا البرنامج وإلى غاية سنة 2009، فإن ملف انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة لم يلحظ أي تقدم يذكر؛ وكذلك هو الحال بالنسبة لوضع البورصة الجزائرية. حيث أن عدد الشركات المدرجة فيها ضئيل جدا مقارنة بمثيلاتها في أسواق المالية العربية والعالمية.

وبالنسبة لبعض المؤشرات الاقتصادية التي سجلها الاقتصاد الوطني في هذه الفترة، فهي تتمثل في تحسن المؤشرات الاقتصاد من الناحية الكلية:

- بالنسبة لمستوى التضخم فقد شهد إنخفاضا إلى ما دون 4.3%.
- نسبة البطالة شهدت انخفاضا محسوس أيضا من % 28,50 سنة 1999إلى % 11,80 سنة 2007.
- وبالنسبة للديون الخارجية فقد تم تخفيضها من 28.31 مليار دولار سنة 1999إلى 4,89 مليار دولار سنة2007، نتيجة لسياسة الدفع المسبق للديون الخارجية، والتي انتهجتها الجزائر من أجل التخفيف من عبء ديونها الخارجية وخدماتها حيث كانت تمثل أكثر من 80 % من الناتج الداخلي الخام في فترة الثمانينات وبداية التسعينات.
- كما ساهم هذا البرنامج في ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات من 4.7% سنة 2005 إلى 6.3% سنة 2007، ثم 10.5% سنة 2010؛ لكن بسبب معدلات النمو السلبية في قطاع

المحروقات فقد جاء معدل النمو الإقتصادي ككل متذبذبا إذ سجل نسبة 5.1% سنة 2005، ثم قدر ب 3.0% سنة 2007.

- بالنسبة للواردات، فإن الأثر السلبي لهذا البرنامج تمثل بالخصوص في ارتفاع معتبر لقيمتها نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد؛ إذ ارتفعت قيمتها من 19.8 مليار دولار سنة 2005 إلى 37.9 مليار دولار سنة 2008.

وبالتالي فيمكن القول بأن هذا البرنامج ربما لم يتمكن من حل الكثير من مشاكل الجزائريين، لكنه ساهم في تقليص التأخر الاقتصادي والاجتماعي المتراكم طوال الفترة التي مرت بها الجزائر والتي إستمرت عشرية كاملة من الزمن. [1]

3.3 برنامج التنمية الخماسي 2010– 2014

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك؛ وتواصلت هذه الدينامية ببرنامج للفترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب وهو ما تم التطرق إليه آنفا. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

1.3.3 حجم البرنامج الخماسي 2010–2014 وأبرز أهدافه

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الخماسي الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014: 21.214 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار) وهو الغلاف المالي الذي لم يسبق لأي بلد سائر في طريق النمو أن خصصه. حيث يعتبر استكمالا للبرنامج التكميلي لدعم النمو، أين تم فيه تبني مشاريع جديدة هدفها

[1] بالإعتماد على:
- عبد الباقي محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-123.
- بوهنة علي، رابحي بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 250.

النهائي هو تحسين مستوى المعيشة؛ بتوجيه أكثر من 40 بالمئة من الإستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الإجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية[1]. وهو يشمل شقين هما[2]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.435 أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

إضافة إلى أن البرنامج يهدف إلى تخفيض معدلات الفقر وتحقيق الهدف الإنمائي لسنة 2015.

2.3.3 أهم محتويات البرنامج الخماسي للتنمية 2010–2014

وسيتم التطرق لأهم محتويات هذا البرنامج بتقسيمه كما يلي:

أولا– في مجال التنمية البشرية: تم تخصيص غلاف مالي يقارب 10000 مليار دينار للتنمية البشرية في اطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 وسنة 2014. نلخصها في الجدول الآتي:

[1] Programme de Developpement Quinquennal 2010-2014, Ministère Des Affaires Etrangères, sur : http://www.mae.gov.dz, p 1-2.
[2] Ibid .

جدول رقم (08): محتوى البرنامج الخماسي 2010-2014 فيما يخص تحسين التنمية البشرية

القطاع	المبلغ (مليار دينار)	أبرز المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	852	إنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية واكثر من1000 متوسط، وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات و مطاعم ونصف داخليات.	تقليص نسبة شغل الأقسام، وتقريب المدارس أكثر من التلاميذ في الأوساط الريفية.
التعليم العالي	868	توفير 600.000 مقعدا بيداغوجيا و 400.000 سريرا و 44 مطعما جامعيا؛ ورفع تعداد الأساتذة الجامعيين إلى 50%.	تمكين الجامعة من استيعاب مليوني طالب مع تحسين الظروف الإجتماعية للأساتذة.
للتكوين والتعليم المهنيين	178	لإنجاز 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين و 58 داخلية.	تكييف هذا القطاع مع حاجيات المجموعات الإقتصادية للإستجابة لمتطلبات النوعية والتنافس والنجاعة.
الصحة	619	إنجاز 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة الاختصاصات و 1000 قاعة للعلاج و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.	تقليص الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان إنجاز مؤسسات استشفائية وهياكل جوارية متخصصين.
السكن	3700	اعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني مسكن منها 500.000 ايجاري و 500.000ترقوي و 300.000 لامتصاص السكن الهش و700.000 سكن ريفي .وسيتم تسليم1.2 مليون سكن خلال الخماسية على أن يستكمل العدد الباقي بين 2015و2017 .	تحسين ظروف السكن للمواطنين
الطاقة	350	لاسيما من اجل ربط حوالي مليون (01) بيت بشبكة الغاز الطبيعي و 220.000 بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء، وانشاء 3 محطات شمسية.	عقلنة استهلاك الطاقة
المياه	2000	انجاز 35 سدا و 25 عملية تحويل للمياه و 34 محطة للتصفية وأزيد من 3000 عملية	دعم النشاط الفلاحي لتحسين الأمن الغذائي

		تزويد بالماء الشروب وتطهير وحماية بعض المدن من الفياضانات. ويضاف إلى هذا مبلغ 60مليار دينار ستتم تعبئته في السوق المالية من اجل استكمال او انجاز8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر.	
العمل والتشغيل والتضامن الوطني	40	خصوصا إنجاز اكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين وحوالي 40 منشأة خاصة بالاشخاص في شدة. استحداث 3 ملايين منصب شغل؛ و400.000 عملية توظيف سنوي	حماية حقوق ذوي الإحياجات الخاصة والتقليل من البطالة.
الشباب والرياضة	1130	إنجاز 80 ملعبا لكرة القدم و 750 مركبا للرياضة الجوارية و 160 قاعة متعددة الرياضات وأكثر من 400 مسبح وأزيد من 3500 فضاء للألعاب و 230 بيتا ودورا للشباب؛ وكذا أكثر من 150 مركزا للتسلية العلمية للشباب.	خلق مناصب شغل في نختلف الولايات.
المجاهدين	19	لاسيما من أجل انجاز 9 مراكز للراحة وقاعات للعلاج إعادة التربية و 17 متحفا ومركبا تاريخيا؛ وتأهيل 34 موقعا تاريخيا وتهيئة أكثر من 40 مقبرة للشهداء.	
الشؤون الدينية	120	انجاز مسجد الجزائر الأعظم و 80 مسجدا آخر ومراكز ثقافية اسلامية و 17 مدرسة قرآنية وكذا ترميم 17 مسجدا تاريخيا.	
الثقافة والإتصال	146	انجاز 40 دارا ومركبا ثقافيا و 340 مكتبة و 44 مسرحا و 12 معهدا موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة وكذا 156 مركزا للتسلية العلمية.	تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها .

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على: - بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2015، 2010، ص ص 21،11،10.

- حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014، ص 164.

ثانيا: بالنسبة للقطاعات الإقتصادية الأخرى: فيمكن تلخيص أهم مضامينها في الجدول الموالي:

جدول رقم (09): البرنامج الخماسي 2010-2014 حسب القطاعات الإقتصادية لأخرى

القطاع	المبلغ (مليار دج)	أبرز المشاريع	الهدف
الصيد البحري	308.2	إنجاز 6 موانئ صيد جديدة، واستحداث 4.557منصب شغل مباشر و 13,671 منصب شغل غير مباشر.	استحداث مناصب شغل، وكذا تحقيق الأمن الغذائي.
العدالة	379	انشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم و مدارس تكوينية و أزيد من120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.	مواجهة الحجم المتزايد من الطعون المرفوعة؛ في إطار تحسين الخدمة العمومية.
تهيئة الإقليم والبيئة	500	إعادة رسكلة النفايات، وإنجاز المساحات الخضراء وحماية 1795 مساحة خضراء موازاة مع تطبيق القانون الخاص بالمساحات الخضراء وتوسيع للمساحات المحمية.	الحفاظ على التوازنات البيئية، والنجاعة الاقتصادية والاستقطاب الإقليمي
التجارة	39	تحديث مصالح ووسائل المراقبة وتعزيزها واعادة تأهيل أكثر من 250 سوقا للجملة والتجزئة	
الأشغال العمومية	3100	إتمام شبكة الطريق السيار شرق- غرب واستكمال ربطها ب 380 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700كلم .وانجاز مشاريع أخرى.	تعزيز المنشآت الأساسية.
الصناعة والمؤسسات ص.م وترقية الاستثمار	150	تجنيد الشركاء الأجانب الراغبين في الاستفادة من السوق المحلية. وتوسيع الهامش التفضيلي الممنوح للمؤسسات الجزائرية في العقود العمومية. وترقية 200 ألف مؤسسة مدرة لمناصب الشغل.	تنويع الإنتاج الصناعي، وجذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في النمو الاقتصادي
البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاعلام و الاتصال	250	34 برنامجا وطنيا للبحث العلمي في مختلف القطاعات. ونظام لتقييم البحث العلمي. إنشاء 200 مخبر بحث، ومركز وطني للبحث في مجال التكنولوجا الحيوية ... إلخ.	ترقية برمجة وتقييم البحث العلمي والتقني.

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على: - بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2015، 2010، ص ص21-23.

- حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014، ص 164-165.

ومن خلال الإطلاع على مضمون البرنامج الخماسي في الجدولين السابقين، نلاحظ بأنه يركز على ثلاثة أبعاد: [1]

- بعد ذو طابع اجتماعي (التنمية البشرية)؛
- بعد ذو طابع اقتصادي يتعلق باستكمال وتشييد بنية قاعدية أساسية للاقتصاد (التنمية الصناعية)؛
- والبعد الثالث قد خص الاقتصاد المعرفي (التنمية البحثية)؛

حيث أن هذه الأبعاد تعكس وجود رؤية استراتيجية واضحة المعالم للسياسة الاقتصادية المراد اتباعها؛ وإرادة الفاعلين السياسيين في تعزيز القدرات التنموية للبلاد.

أهم نتائج البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

لقد لعب هذا البرنامج دورا حاسما في تحقيق نتائج ايجابية؛ حيث انعكست أساسا على:[2]

- معدلات النمو المقبولة والتي كانت موجبة في كل سنواته، حيث سجل تقدما متوسطا بنسبة 4% على طول فترة البرنامج؛
- كما تمكنت الجزائر من تخفيض المديونية الخارجية إلى أدنى مستوياتها، مع تسجيل احتياطي صرف معتبر.
- نجحت السلطات في ضبط الأوضاع المالية رغم المخصصات المالية الضخمة لبرنامج التنمية الخماسي، وتم تسجيل نتائج جيدة في وضعية الميزان التجاري؛
- التحكم في معدلات التضخم حيث قدرت ب 3.5% في السنوات الأخيرة؛
- وتم تسجيل تراجع مستمر في معدلات البطالة حيث انتقلت من 29.5% سنة 2000 إلى 9.8% سنة 2013. مما يشير إلى الانعكاسات الايجابية والآثار ذات الدلالة لبرامج الاستثمارات العمومية؛
- دون أن ننسى المكاسب الاجتماعية المحققة في معظم القطاعات والتي بدأت تظهر نتائجها من خلال التحسن الكبير في مؤشرات التنمية الاجتماعية.

وبغض النظر عن الأثر الايجابي لبرامج دعم النمو على البنية التحتية والهياكل القاعدية؛ إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى هشا ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة. حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه متواضعة وبذلك

[1] شريط عابد- بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2015 نموذجا، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، العدد 1، جامعة البليدة 2، 2015، ص 100.

[2] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر، ماي 2014، ص 11.

فإن مساهمته في الناتج المحلي الخام كانت متذبذبة وضعيفة نسبيا، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.

كما أن باقي القطاعات لم تبني لنفسها أساسا صلبا يمكنها الارتكاز عليه في حالة غياب دعم الدولة؛ فالإعتماد الكبير على قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني وعدم تنويع مداخيل الدولة يجعل الجزائر شديدة وسريعة التأثر بأي هزات في أسواق النفط الدولية ويضعها تحت رحمة بورصات المواد الأساسية؛ الأمر الذي يمثل تهديدا للأمن والسلم الاجتماعي في الجزائر. فقد أدى تراجع أسعار النفط في أواخر سنة 2014 إلى اضطراب في التسيير وعرقلة إتمام المشاريع المخطط لها، وصعوبة في الوصول إلى الأهداف المسطرة؛ مما هز ثقة الشعب الجزائري في دولته. [1]

4.3 البرنامج الخماسي للنمو 2015–2019 ونموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016–2019)

بعد المخطط الخماسي السابق للفترة 2010-2014، ومن أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني، تم إعداد مخطط خماسي جديد للفترة من 2015 إلى سنة 2019؛ حيث يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

1.4.3 محتوى البرنامج الخماسي للنمو 2015–2019 وأبرز أهدافه

رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية. ويهدف هذا الأخير إلى بناء اقتصاد تنافسي ومتنوع من شأنه أن يضمن ديمومة التنمية الوطنية وسياسة العدالة الإجتماعية. حيث تعتزم الحكومة على حشد كل الوسائل الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة للفترة الخماسية للبرنامج (2015-2019)، وعلى رأسها تحقيق نسبة نمو تقدر ب 7% مع آفاق سنة 2019 قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين؛ وذلك بمواصلة الجهود التي تم بذلها في إطار تطوير المنشآت الإجتماعية الإقتصادية، مع السهر على استمرارية المخططات السابقة للتنمية وضمان التحكم في صيانة المنشآت المستلمة وتسييرها.

وبالنسبة لهدف تنويع الإقتصاد، فإنه يتطلب مناخ أعمال ملائم إضافة إلى منظومة مصرفية ومالية عصرية وفعالة قادرة على تصريف الموارد في السوق ووضعها في خدمة الإقتصاد الوطني؛ وهو ما تعتزم الحكومة السهر على

[1] بالإعتماد على: – شريط عابد– بن الحاج جلول ياسين ص107.

- صبيحة حمّاد، المخطط الخماسي (2010-2014) والأهداف الإنمائية للألفية دراسة تقييمية: أهداف التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة البليدة 2 ،2017، ص 144.

تحقيقه، باتخاذ كل التدابير الملائمة للعمل على تجسيد البرامج التي تمت مباشرتها بغية تعزيز وتحسين معدل التغطية الجغرافية للقطاع المالي عموما، وشبكات المنظومة المصرفية والمالية على وجه الخصوص. إضافة إلى التجهيز لمباشرة برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية.[1]

وبالتالي فيجب أن يساهم البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 في مسعى التقويم الوطني؛ لذا فهو يدمج تدعيم الأعمال التي شرع فيها أصلا من خلال تحسين الحكامة كما يرمي إلى تفعيل المجال الإقتصادي وتحقيق تحول الإقتصاد الوطني المنشود. ومن أجل إبراز الإستراتيجية الطموحة لهذا البرنامج، سيتم التطرق لمحتوياته من خلال التركيز على أبرز محاوره وتلخيص أهم نقاطها كما يلي:

أولا: تحسين الحكامة، وتعزيز الإستقرار وترقية الديمقراطية التشاركية

وفي هذا المجال يهدف برنامج التنمية القادم إلى:[2]

- المضي قدما في مسار المصالحة الوطنية؛
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية؛
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية؛
- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير؛
- ترسيخ ديمقراطية تشاركية متعددة القطاعات، وتجسيد حرية الصحافة والتعبير، بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال؛
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.

ثانيا: تدعيم المجال الإقتصادي والمالي

بهدف تخفيض نسبة البطالة وتحسين ظروف المعيشة للمواطنين وتحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7%، وضمان تسيير وصيانة المنشآت الأساسية المنجزة، وتنويع الإقتصاد الوطني. إضافة إلى الشروع في برنامج خاص لتنمية ولايات الجنوب والولايات الحدودية.

[1] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، امرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] Portail du Premier Ministère algérien, sur : http://www.premier-ministre.gov.dz/, consulté le : 12/10/2018.

أين سيتم القيام بعدة أعمال في مجال عصرنة النشاطات المالية وتعزيز مكافحة الفساد وتبييض الأموال، وتحسين مناخ الأعمال، وإعادة النظر في الإجراءات المتعلقة بالإستثمار وتوفير العقار الصناعي.

كما تم إقرار تدابر خاصة من أجل تأطير السوق الوطنية وضبطها، وضمان التموين المستمر بالمواد والبضائع وحماية المستهلكين وقدرتهم الشرائية.

كما ستواصل الحكومة جهودها في هذا الإطار، بهدف القضاء على التجارة غير المشروعة من خلال تنفيذ البرنامج الجاري لإنجاز 1000 منشأه تجارية جوارية و8 أسواق للجملة جهوية، ودخول 30 مخبرا لمراقبة النوعية حيز الخدمة.[1]

ثالثا: تفعيل تنمية النشاطات المنتجة

وذلك من أجل إقامة اقتصاد وطني قوي وتنافسي منتج للثروة ومستحدث لمناصب الشغل. حيث ستعمل الحكومة دون تمييز بين القطاعين العمومي والخاص على توسيع القطاع الصناعي الوطني وعصرنته، خاصة من خلال ترقية الإنتاج الوطني ودعم النشاطات التي تشجع على الإندماج وتثمن المزايا الطاقوية والطبيعية، إضافة إلى تعزيز مسار الشراكة.

كما سيتم اتخاذ تدابير أخرى من أجل تحسين حكامة المؤسسات وتطوير الترتيبات المعمول بها في مجال التقييس والإعتماد، وتعزيز القدرات في مجال تكوين الموارد البشرية وتحديث أنظمة الإعلام والإتصال والإحصاء والرصد الاستراتيجي لقطاع الصناعة.

كما أن إنشاء مجمع صناعي منجمي من شأنه أن يسمح بإنجاز مركب كبير لإنتاج الأسمدة والشروع في استغلال مناجم الحديد في كل من "غارة جبيلات" و"مشري عبد العزيز"، ومضاعفة إنتاج الرخام والملح، إضافة إلى فتح مناجم جديدة لاستغلال الزنك، الرصاص، الباريت، الذهب في 06 ولايات من البلاد.

- وفيما يخص النشاطات الفلاحية، فيستهدف توسيع المساحات المسقية في حدود مليون هكتار وتدارك العجز في مجال المكننة وتعميم استعمال البذور ذات مردودية عالية وتطوير الفلاحة الصحراوية وتعزيز حماية الصحة والصحة النباتية.

[1]Plan du travail du gouvernement, Pour La mise en œuvre du programme du Président de la République, Mai 2014, P 19-27.

- كما سيتم تعزيز تطوير الصناعة الزراعية الغذائية، من أجل تثمين المنتجات الفلاحية ذات الإستهلاك الواسع وترقية تصدير المواد ذات مزايا مقارنة أكيدة.
- سيتم تنفيذ مخطط للتهيئة الغابية على مستوى 172.000 هكتار، وبرنامج إعادة التشجير على مستوى 340.000 هكتار منها 100.000 هكتار من الأشجار المثمرة القوية خاصة في المناطق الحساسة، للحد من ظاهرة الإنجراف.
- بالنسبة لنشاطات الصيد البحري وتربية المائيات، ستستمر الدولة في دعم الإستثمار فيها بهدف عصرنة الأسطول البحري الوطني وتهيئة الموانئ وملاجئ الصيد البحري، بمضاعفة الإنتاج الوطني في هذا الفرع من النشاط.
- كما سيتم السهر على ضمان الأمن الطاقوي للجزائر على المدى الطويل والحفاظ على مكانتها في السوق الدولية للمحروقات، من خلال بذل المزيد من الجهود في مجال الإستكشاف والتطوير والشروع في الإنتاج على مستوى حقول البترول والغاز الجديدة لرفع الإنتاج. وسيتم إنجاز 14 أنبوبا جديدا لنقل المحروقات منها أنابيب الغاز الخاصة بتموين منطقتي تمنراست وجانت. وانطلاق برنامج لإنجاز 6 معامل تكرير وإعادة تأهيل المنشآت المتوفرة الذي سيسمح برفع القدرات الوطنية في مجال التكرير وتخزين الوقود إلى 60 مليون طن سنويا في آفاق سنة 2018.

كما سيتم ربط عدد كبير من المشتركين بشبكة الكهرباء والغاز الطبيعي، وتعزيز قدرات إنتاج الكهرباء بإتمام أشغال مصنع إنتاج عنفات الغاز ووحدات إنتاج الطاقة.

- تم وضع برنامج واسع للطاقة المتجددة حيث دخلت أول محطة هجينة حيز الخدمة سنة 2011، وستشرع كذلك عن قريب 23 محطة للطاقة الشمسية ومزرعة لإنتاج الكهرباء بقوة الرياح في الإنتاج.
- سيتم تعزيز عمليات التهيئة السياحية وترقية وجهة الجزائر ودعمها، حيث تمنح الأولوية لمتابعة المشاريع الجارية خاصة توفير قدرات للإستقبال تتمثل في 50.000 سرير و15 مؤسسة حموية. وكذلك بالنسبة لنشاط الصناعة التقليدية سيتم دعمه ببعديه المتمثلين في الحفاظ على التراث الوطني والمساهمة في التنمية الإقتصادية.
- التسيير العصري للمنشآت الأساسية وصونها وتوسيعها، بمساعدة إطار تشريعي وتنظيمي يضمن حماية مثلى لها.

- الإستمرار في توسيع شبكة الطرق من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا ومختلف المنافذ إليه، وعدة طرق أخرى جديدة لفك العزلة عن الأقاليم خاصة في الجنوب والهضاب العليا. إضافة إلى مواصلة العمليات الخاصة بالسكك الحديدية وتشييد محطات جديدة، وتوسيع وإنجاز خطوط الميترو والترامواي والمصاعد الهوائية.
- في مجال النقل البحري فسيتم استلام محطة نهائية بميناء جن جن، وإنجاز 04 محطات بحرية جديدة إضافة إلى موانئ في المياه العميقة وتعزيز الأسطول الوطني من خلال اقتناء سفن لنقل البضائع والمسافرين.
- كما سيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني من خلال استلام 16 طائرة، والإنطلاق في أشغال مطاري الجزائر ووهران الجديدين مع إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسعتها.
- في مجال الموارد المائية سيتم تعزيز الجهود في مجال لموارد المائية من أجل تغطية احتياجات البيوت وقطاع الصناعة من الماء والمشاركة في تنمية قطاع الفلاحة؛ مع ايلاء عناية خاصة للإقتصاد في هذا المورد ورفع مردودية الشبكات وقدرات انتاج المياه وتخزينها وتوزيعها.
- فيم يتعلق بالمنشآت الأساسية للإتصالات السلكية واللاسلكية، فسيتم عصرنتها بهدف ترقية استعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال والتشجيع على اندماج مجتمعنا في اقتصاد يقوم على العلم والمعرفة. مع الحرص على مواصلة تعميم التدفق العالي والعالي جدا، وانجاز حظائر تكنولوجية في كل من عنابة ووهران وورقلة، وكذلك انشاء هيئات لتأمين المعلومات وهيئة التصديق الإلكتروني.[1]

رابعا: إرساء تنمية اقليمية متناسقة وتحترم البيئة

لقد بذلت الدولة جهودا معتبرة في مجال البيئة والتهيئة العمرانية وفي وضع إطار قانوني ومؤسساتي يستجيب لمتطلبات التهيئة العمرانية والأشكال الجديدة لتسيير مصالح البيئة.

ونتيجة لمحدودية استراتيجية التنمية الإقليمية التي تتمحور حول الشريط الساحلي فقط؛ فإن الحكومة تعزم على تعزيز تنمية القطاعات المنتجة للثروة والقيمة المضافة؛ باعتباره ضمانا لتنويع اقتصانا وتوجيهه نحو المناطق التي تقل فيها النشاطات. من خلال التسيير المندمج للمناطق الجبلية والحدودية وإنشاء أقطاب متكاملة للتنمية الإقتصادية في عدة ولايات، والتهيئة المنظمة للأروقة الطريق السيار للهضاب العليا.

[1] portail du Premier Ministère algérien, sur : http://www.premier-ministre.gov.dz/, consulté le : 12/10/2018.

وبما أن البيئة تعد محورا أساسيا في تحسين إطار معيشة المواطنين والمساهمة في مجهود التنمية؛ فقد سمحت السياسة التي تم انتهاجها في إطار البيئة من إنجاز برنامج هام للمنشآت الأساسية يهدف للحد من أضرار التلوث بكل أشكاله. كما سيتم تشجيع تطوير القدرات في مجال جمع النفايات ومعالجتها وإعادة استعمالها وتثمينها في مختلف الميادين. وتوجيه الإستثمارات نحو القطاعات المبتكرة للإقتصاد الأخضر.

فضلا عن ذلك سيتم العمل على ترقية فروع الإسترجاع التي تتميز بقدرات هائلة في مجال التنمية، باعتبارها دعامة لاستحداث مناصب شغل منتجة ومستدامة، وأيضا من خلال آثارها على تخفيض الواردات على وجه الخصوص.

حيث تتواصل الجهود في هذا الإطار من أجل:

- إنجاز برامج للمنشآت الأساسية للتسيير المندمج للنفايات، وتكثيف شبكات مراقبة نوعية الهواء ومحاربة أشكال التلوث والأضرار وحماية الأنظمة البيئية وتثمين المساكن الفريدة من نوعها والمناطق الرطبة والمحميات الطبيعية؛
- إرساء ثقافة بيئية مستدامة من خلال القيام بأعمال تحسيسية وتربوية موجهة إلى الفئات المتمدرسة على الخصوص.

وبما أن الإستثمار في الإقتصاد الأخضر يعد محورا مساهما في التطور التكنولوجي والتقني، فسوف يتم العمل عل ترقية الإستثمارات في هذا المجال ومرافقة المستثمرين في ميادين محددة فيه.

وستسهر الحكومة على تدعيم الترتيبات المؤسساتية لحماية البيئة وترقية التدابير الرامية إلى دعم عمليات إزالة التلوث ومواصلة التأهيل البيئي للمؤسسات الصناعية. وعلى تعزيز القدرات الوطنية للإستشارة والهندسة في مجال البيئة وتهيئة الإقليم وإشراك الجمعيات والمؤسسات في الأعمال الهادفة لتحسين الإطار المعيشي للمواطنين.

فضلا عن ذلك سيتم تشجيع الإقتصاد الإقليمي من خلال وضع إطار مؤسساتي لتنمية الأقطاب التكنولوجية من أجل الوساطة بين مراكز البحث والجامعات من جهة، والمؤسسات من جهة أخرى؛ وإقرار تدابير تحفيزية موجهة ومشجعة للتنمية المحلية. إضافة إلى العمل على تدعيم المنظومة الوطنية للتكوين في المهن ذات الصلة بالبيئة وتهيئة الإقليم من خلال عصرنة الهياكل الموجودة وإنشاء معاهد متخصصة في هذه المهن.[1]

2.4.3 متطلبات تجسيد برنامج النمو الخماسي 2015-2019

[1] مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

وبالتالي فيتضح لنا أنه من أجل تجسيد الأهداف المقررة في هذا البرنامج، هناك متطلبات يجب توافرها والعمل على تحقيقها نوجز برزها فيما يلي:[1]

أولا. عصرنة المنظومة المصرفية والمالية: وذلك بالتركيز على عدة نقاط أبرزها:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي؛
- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتدعيم وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك؛
- تطوير استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية لتحسين الخدمة المقدمة للزبائن؛
- تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزبد من اللامركزية في اتخاذ القرار.

ثانيا. توسيع وعصرنة القطاع الصناعي :بالعمل على تحقيق مايلي:

- ترقية الانتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة؛
- دعم نشاطات تثمان الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها؛
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة؛
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

ثالثا. تطوير النشاطات الفلاحية: لاستكمال الجهود المبذولة في هذا القطاع الحيوي الذي تم ايلاؤه أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة فقد تم رسم استراتيجية لتطويره، بالتركيز عموما على:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛
- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة؛

مضاعفة الانتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها.

[1] الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، عدد 16، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص ص 308-309.

رابعا. تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها: بوضع أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية، من بينها:

- توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة؛
- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدة وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها؛
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب؛
- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها وإنشاء محطات جديدة؛
- إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة ووهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

فآفاق برنامج التنمية للفترة الخماسية (2015-2019) كانت تهدف في مجملها إلى تتعزز قدرات الاقتصاد الجزائري أمام انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة؛ كما يعطي المخطط آمال جديدة للتنمية المحلية والبشرية وبناء اقتصاد تنافسي ومتنوع للخروج من حلقة تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات. كما يركز البرنامج الخماسي 2015-2019 بصفة كبيرة على القطاع الفلاحي والسياحي في تحقيق النمو الاقتصادي.
إلا أنه ومع استمرار الإنخفاض في أسعار البترول سنة 2015، بادرت السلطات الجزائرية إلى تبني إجراءات جديدة، تهدف إلى ترشيد النفقات العامة، من أجل تدارك الوضع الاقتصادي. وتم قفل حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر2016 ، وفتح حساب جديد تحت اسم برنامج الاستثمارات العمومية، مع تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، والالتزام بالعمليات الضرورية ذات الأولوية القصوى.[1]

3.4.3 نموذج النمو الاقتصادي الجديد (2016_2019)

اعتمدت الجزائر في عام 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، تم المصادقة عليه في 26 جويلية 2016 من قبل مجلس الوزراء. حيث يرتكز على من جهة نهج متجدد لسياسة الموازنة يغطي الفترة (2016-2019)؛ وعلى آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد مع حلول سنة 2030.

خلال فترة الموازنة، يسلط النموذج الضوء على الأهداف التالية لعام 2019:

[1] زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد 06، جوان 2017، ص221.

- تحسن الإيرادات الضريبية العادية للتمكن من تغطية معظم نفقات التسيير؛
- انخفاض محسوس في عجز الخزينة بنفس الوقت؛
- وتعبئة الموارد الإضافية المطلوبة في السوق المالية الداخلية.

ويسعى نموذج النمو الجديد لتحقيق الأهداف المحددة خلال الفترة (2020-2030) الخاصة بالتحول الهيكلي وتنوع الاقتصاد:

-مسار مستدام لمعدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات بنسبة 6.5٪ خلال الفترة 2020-2030؛

-ارتفاع محسوس في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يجب أن يتضاعف بمقدار 2.3 مرة.

-مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة (من 5.3٪ في 2015 إلى 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030)؛

-تحديث القطاع الفلاحي بما يتيح تحقيق هدف الأمن الغذائي وتحقيق إمكاناته في تنويع الصادرات؛

-تحول طاقوي، يسمح على وجه الخصوص بتخفيض معدل النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف (من + 6٪ سنويًا في عام 2015 إلى + 3٪ سنويًا بحلول عام 2030)؛

- تنويع الصادرات لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.[1]

كما يسعى النموذج إلى تحويل الجزائر إلى دولة ناشئة خلال نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاثة مراحل للنمو:[2]

- مرحلة الإقلاع (2016-2019): تتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة؛
- مرحلة الإنتقالية (2020-2025): من أجل تدارك الاقتصاد الوطني؛
- مرحلة الاستقرار (2026-2030): حيث تتمكن مختلف متغيرات الاقتصاد الوطني، من الإلتقاء عند نقطة التوازن.

ومن أجل تجسيده، جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ستة نقاط إستراتيجية، تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر ومراجعة كل من القانون الأساسي وتشكيل لجنة ممارسة الأعمال، من خلال تعزيزها بباحثين وخبراء، إضافة إلى تمويل الاستثمار من خلال تأسيس نظام فعلي للاستثمار في التجهيز العمومي،

[1] Le Nouveau Modèle de Croissance (Synthèse), Ministère des Finances Algérien, Juillet 2018, p2.
[2] Ibid, p 11.

ومواصلة النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال. كما يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع نمو القطاع الصناعي، مع إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي، مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية.

في نفس السياق يشدد النموذج على ضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية، مع برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة، إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية، وإضفاء أكبر قدر من النجاعة على الإدارة الاقتصادية.[1] وعلى العموم، يبقى الحكم على البرنامج من خلال فترة تطبيقه.

[1] Le Nouveau Modèle de Croissance (Synthèse), Ministère des Finances Algérien, Op cit, p 9-12.

خلاصة الفصل

تواجه الجزائر على غرار دول شمال إفريقيا العديد من التحديات البيئية التي تشكل تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة (كتغير المناخ وتدهور التنوع البيولوجي والتصحر ...إلخ) مما يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وقد أدركت بدورها مثل باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية (خاصة باعتبارها من الدول الملتزمة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ثم أهداف التنمية المستدامة)؛ أين اعتبرت قضايا البيئة والعدالة والحد من الفقر والحفاظ على التراث الطبيعي وتحسين الحوكمة وإعادة الهيكلة الاقتصادية، مركز اهتمام رئيسي في تصميم استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة.

فقد قامت السلطات الجزائرية بإدماج البعد المتعلق بالاستدامة في سياستها الإنمائية الوطنية من خلال أدوات التخطيط الخاصة بها، مما ساهم في بناء إطار سياسي يؤكد إرادة السلطات العامة على الانخراط في نهج التنمية المستدامة؛ فقد التزمت الجزائر بترقية الآليات المالية والمؤسسية وصياغة جملة من القوانين من الناحية التشريعية، كما بادرت بوضع برامج تنموية ضخمة تشمل مختلف المجالات، والعديد من البرامج التي أطلقت في مجال التعليم البيئي، وتعزيز الطاقات المتجددة، ومكافحة الفقر، حماية التربة والتنوع البيولوجي...إلخ؛ مع الحرص على توجيه سياساتها الاجتماعية–الاقتصادية وإدماج كل هذا ضمن نهج ثلاثي الأبعاد يجمع بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن خلال الفصل الموالي، سيتم تقييم استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر للتأكد من مدى وملاءمتها ونجاعة سياساتها في تحقيق الأهداف المسطرة وبلوغ النتائج المرجوة منها (SDGs -MDGs).

الفصل الثالث

الجزائر بين الأهداف الإنمائية للألفية

وأهداف التنمية المستدامة

تمهيد

إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأممية، يتطلب اتباع نهج متكامل للتنمية المستدامة، نظرا للإرتباط الوثيق بين التحديات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية فيها. وبما أن هذه الأهداف ذات نطاق واسع؛ فيتوجب على صانعي السياسات التحلي بالقدرة على تقييم الآثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لإستراتيجياتهم، بطريقة سلسة ومتكاملة على المدى الطويل؛ كما يتوجب على كل بلد القيام بالموازنة الدقيقة على المستوى الوطني، لكل من الأولويات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، والخيارات المتعلقة بالسياسة العامة. وهنا تكمن أهمية مؤشرات التنمية المستدامة؛ والتي تتمثل في قياس مدى التطور والتقدم المنجز في إطار تحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة؛ فهي الأداة الرئيسية لمتابعة تحقيق هذه الأهداف سواءا على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

حيث سيتم من خلال الفصل، البحث في إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر واستعراض الآفاق والتحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ اعتمادا على المؤشرات المرتبطة بمختلف هذه الأهداف والتي تشمل الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة. ففي المبحث الأول، سيتم تقييم أداء الجزائر في الأهداف الإنمائية الألفية والنتائج التي تم التوصل اليها في نهاية الفترة؛ ويتناول المبحث الثاني انتقال الجزائر من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة والإجراءات المتخذة في هذا الإطار، بعد الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر ومدى استعدادها لمرحلة أهداف التنمية المستدامة. ويقوم المبحث الثالث بتحليل الأداء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للفترة الأولية، والتطرق إلى والتحديات التي تواجه أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، ومدى قدرة هذه الأخيرة على تنفيذها ورصدها وإمكانية بلوغها خلال الفترة المحددة لها.

المبحث الأول: تقييم الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) في الجزائر (2000–2015)

منذ أن تبنى المجتمع الدولي الأهداف الإنمائية للألفية، صارت هذه الأخيرة هي الإطار العام الذي يسمح بمتابعة وتقييم مختلف مؤشرات التنمية المستدامة الاجتماعية والإقتصادية والبيئية. حيث سيتم من خلال هذا المبحث تقييم أداء الجزائر في إطار الأهداف الإنمائية الألفية خلال الفترة (2000-2015)، وتحليل أحدث الإحصاءات المتاحة حول مقاصد (غايات) مختارة من هذه الأهداف، والنتائج المحققة في نهاية فترة الإنجاز المحددة.

1.1 تبني الجزائر للأهداف الإنمائية للألفية

تم اعتماد إعلان الألفية في سبتمبر من سنة 2000، وقد حدد كلا من المهام الموكلة إلى مجتمع الأمم والأهداف الثمانية التي يتعين على البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة بلوغها بحلول عام 2015؛ كما عكس مواقف والتزامات المجتمع الدولي لصالح الكرامة الإنسانية والشرعية والإنصاف والتعاون الدولي من أجل التنمية.

وقد انضمت الجزائر إلى هذا البرنامج الذي يشن حربًا متكاملة ضد: الفقر، الأمية، الجوع، الفوارق بين الجنسين، وفيات الرضع والأمهات والتدهور البيئي؛ من خلال تنفيذ شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية تقوم على قيم الحرية والمساواة والتضامن والمسؤولية المشتركة.

وكما هو معلوم؛ فإن تحقيق هذه الأهداف هو بالطبع عملية معقدة تتطلب بالإضافة إلى المشاركة المتضافرة من جميع مكونات المجتمع، تنفيذ سياسة متكاملة تهدف إلى تزويد المواطنين بالأدوات اللازمة والدعم للتغلب على المعوقات الناجمة عن عدم التنمية؛ حيث أن تطوُر جهود الدولة من أجل التنمية ودعمها للسكان كان مظهرا ملموسا في الجزائر.

فقد بدأت إصلاحات هيكلية تهدف إلى التخلي عن نظام الإدارة الاقتصادية والاجتماعية من النوع المتجه لصالح النظام الليبرالي؛ في أعقاب الأزمة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط في عام 1986.[1] ويمكن اختيار مرحلتين زمنيتين بسبب علاقتها المباشرة بالأهداف الإنمائية للألفية، لوصف تطور سياق الاقتصاد الكلي في الجزائر قبل التبني الرسمي لهذه الأهداف كالآتي:

[1] Rapport National sur Les Objectifs du Millénaire pour le Développement Algérie 2005, Op cit, p 5, 10.

مرحلة 1986–1994:

تميز بتنفيذ ثلاثة برامج لتحقيق الاستقرار مع صندوق النقد الدولي (في 1989 و1991 و1994)، مما أدى إلى إعادة جدولة الدين الخارجي في عام 1994؛ وخلال هذه الفترة أظهرت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية تطورا سلبيا:[1]

- نمو الناتج المحلي الإجمالي كان سلبيا خلال الفترة بالقيمة الحقيقية؛
- زاد التضخم بشكل كبير، لا سيما نتيجة لتحرير الأسعار وانخفاض قيمة الدينار؛
- ارتفع معدل البطالة بشكل حاد نتيجة للتباطؤ في النشاط الاقتصادي وفقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي العمومي الناجم عن إعادة هيكلته؛ حيثارتفع معدل البطالة من 17 إلى 25٪ تقريبًا خلال هذه الفترة وإلى 28٪ في عام 1995؛
- انخفض الدخل المتاح للأسر، وخاصة دخل الموظفين، بنسبة 20 ٪ بالقيمة الحقيقية؛
- تم ضبط الإنفاق الاجتماعي الحكومي بشدة، كما تدهورت القوة الشرائية بشكل كبير؛
- كان الوضع الأمني في البلاد أحد أكثر الأوضاع تقييدا؛
- أدى هذا الوضع من الركود الاقتصادي إلى تدهور الظروف المعيشية للأسر بشكل عام، وتراجع العديد من مؤشرات التنمية الاجتماعية.

مرحلة 1995 إلى 2000:

نتيجة التعديل الذي تم اعتماده خلال الفترة السابقة، فقد تميزت هذه المرحلة بتطور أكثر ايجابية للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، يبرز ذلك من خلال:[2]

- استقرار الإقتصاد الكلي مع استعادة الأرصدة الداخلية والخارجية؛
- معدل النمو الإقتصادي السنوي قد فاق النمو السكاني؛
- تحكم بشكل أفضل في التضخم (+ 6.3 ٪) في المتوسط السنوي بين عامي 1995 و2000، ولكن فقط (+ 2.6 ٪) بين عامي 1998 و2000؛

[1]Rapport National sur Les Objectifs du Millénaire pour le Développement Algérie 2005, Op cit, p. 10.
[2] Ibid, p 11.

- إستقرار معدل البطالة على الرغم من العديد من عمليات التسريح في منتصف الفترة، بسبب إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العام؛ ثم اتجاهه نحو الإنخفاض في نهاية الفترة؛
- ارتفاع الدخل المتاح للأسرة بالقيمة الحقيقية بنسبة 20 ٪ خلال الفترة، مع تحسن الإنفاق الاستهلاكي للفرد في الأسرة؛
- زيادة تخصيص موارد الميزانية للقطاعات الاجتماعية (+ 105٪ خلال الفترة بالقيمة الحقيقية)؛
- بشكل عام، فقد تحسنت الحالة الصحية للسكان، كما تطورت معظم المؤشرات ذات الصلة بشكل إيجابي بين عامي 1995 و2000، وهكذا فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من 71.7 في عام 1998 إلى 72.5 في عام 2000؛
- انخفاض مستمر في معدل وفيات الرضع (37.4 وفاة لكل ألف مولود حي في عام 1998 مقابل 36.9 في عام 2000)؛
- لا تزال هناك تباينات وفروقات بين المناطق الحضرية والريفية والتي يجب مراعاتها، مع العمل على الحد منها؛
- على مستوى قطاع التعليم البالغ الأهمية: فقد تحسنت مؤشراته الرئيسية أيضًا، كماهو الحال بالنسبة لمعدل الإلتحاق بالمدرسة للفئة العمرية ما بين 6-15 سنة، حيث ارتفع من 87.6٪ إلى 90٪ تقريبًا بين عامي 1995 و2000؛ ومع ذلك، فالتفاوتات الإقليمية لا تزال قائمة؛
- تم تعزيز التوازن المالي لنظام الضمان الاجتماعي، الذي يعتبر الركن الأساسي للحماية الاجتماعية؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى تكفل الدولة بالنفقات المتعلقة بالتضامن الوطني، والتي كان يتحملها سابقًا النظام.

والجدول الموالي يوضح تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لمستوى المعيشة خلال هاتين المرحلتين كما تم التطرق إليه سابقا:

جدول رقم (10): تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لمستوى المعيشة ب(%) خلال الفترتين 87-94 و95-2000

المؤشرات	التغير في الحجم في المتوسط السنوي خلال الفترة 1987 – 1994	التغير في الحجم في المتوسط السنوي خلال الفترة 1995 – 2000
الناتج المحلي الإجمالي PIB	-0.5	+3.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-2.4	+0.9
استهلاك الأسر المعيشية/ الفرد	-4.6	+1.3
دخل الأسرة المتاح/ الفرد	-5.5	+3.7
الأجور	0.5	+1.1
التضخم	+19.6	+6.3

Source : Rapport National sur Les Objectifs du Millénaire pour le Développement Algérie, Gouvernement Algérien, Algérie, Juillet 2005, p 13.

2.1 إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر حسب الهدف

وسيتم التطرق خلال هذه الجزئية للإنجازات المحققة، والتقدم المحرز في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية في الجزائر وتحليلها، عن طريق التقسيم الآتي:

1.2.1 الأهداف المتعلقة بالفقر والتعليم والمساواة بين الجنسين

الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع:

يتمثل الهدف الأول من الأهداف الإنماية للألفية في " القضاء على الفقر المدقع والجوع"، باعتباره ركيزة رئيسية من أجل توفير الإستقرار الإجتماعي ودفع عملية التنمية، عن طريق بناء مجتمع متماسك تسوده العدالة الإجتماعية.

لقد اتخذت مسألة الفقر بعدًا مهمًا في المجتمع الجزائري، في أعقاب التغير في النظام الاقتصادي الذي بدأ في أواخر الثمانينيات والأزمة متعددة الأبعاد التي مرت بها البلاد خلال التسعينيات على وجه الخصوص؛ حيث تفاقمت هذه الظاهرة تحت التأثير المزدوج للزيادة الكبيرة في معدل البطالة وفقدان القوة الشرائية، أين تضاعفت نسبة الفقر بين عامي 1988 و1995 [1]. ولاحتواء هذه الظاهرة فقد تم تضمين مكافحة الفقر في جميع خطط التنمية في البلاد، كما تمت إدارته من خلال نظام الحماية والمساعدة الاجتماعية الذي تم إنشاؤه؛ والذي يعتبر أداة مهمة للحد من الفقر وعدم المساواة، وكذلك لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي؛ حيث يتكون هذا النظام من دعامتين أساسيتين: الضمان الاجتماعي والتحويلات الاجتماعية للدولة. كما تساعد إجراءات التضامن الأخرى على تخفيف حدة الفقر والتهميش الاجتماعي، مثل التضامن الأسري من خلال رعاية المسنين والمعوقين والفقراء والأيتام، فضلاً عن التكافل الاجتماعي[2].

ولتقييم هذا الهدف، ركزنا على **الغاية 1-أ**: "تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015"، اعتمادا على مؤشر: "**نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن 1 دولار في اليوم، معادلة بالقوة الشرائية**" لرصد التقدم المحرز فيها.

بالنسبة لعتبة الفقر البالغة واحد (01) دولار للفرد في اليوم: فقد مرت نسبة الفقر من 1.9٪ في عام 1988 إلى 0.8٪ في عام 2000، أي بانخفاض قدر بأكثر من النصف؛ ونتيجة لذلك فقد تم بالفعل تحقيق أول الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000.

وإذا اخترنا عتبة الفقر عند 1.25 دولار: فإن معدل الفقر بلغ سنة 1988: 3.6% وارتفع سنة 1995 إلى: 5.7%، ثم انخفض سنة 2000 إلى 3.1 % وواصل الإنخفاض ليبلغ نسبة 1.6% سنة 2004؛ وبالتالي فقد تم تحقيق هدف 2015 في الجزائر سنة 2004، حيث تناقص عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار إلى النصف.[3]

والجدول الموالي يوضح نسبة السكان الجزائريين الذين يعيشون على أقل من 1 دولار يوميا كما يلي:

[1] Rapport National sur Les Objectifs du Millénaire pour le Développement Algérie, Gouvernement Algérien, Algérie, Juillet 2005, p 15.
[2] Rapport National sur Les OMD : 2000 - 2015, Op cit , Juin 2016, p23.
[3] Rapport National sur Les OMD Algérie, 2005, Op cit, p 18.

جدول رقم (11): نسبة السكان الجزائريين الذين يعيشون على أقل من 1 دولار يوميا (معادلة بالقوة الشرائية)

السنوات	2000	2005	2011
نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1 دولار يوميا	%0.8	%0.6	%0.8

Source: Rapport National sur Les Objectifs du Millénaire pour le Développement, Gouvernement Algérien, Algérie: 2005, p18; 2010, p25 ; 2016, p35.

وبالتالي فقد انخفضت نسبة السكان الجزائريين الذين يعيشون على أقل من 1 دولار يوميا معادلة بالقوة الشرائية (والتي تسمى خط الفقر المدقع) منذ عام 1988إلى غاية عام 2005 بحوالي 3/2، كما انخفضت بنسبة 58 ٪ خلال الفترة 1988-2011. ونتيجة لذلك، فقد تم بالفعل تحقيق أول أهداف الألفية للتنمية المستدامة قبل الفترة المحددة له حتى؛ وبالنسبة للفقر المدقع كما حددته الأهداف الإنمائية للألفية فهو لا يزال هامشيًا في الجزائر، والقضاء عليه ليس أمرا مستبعدا. حيث تم تكريم وإشادة الجزائر على هذا الإنجاز سنتي 2013 و2015، من طرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).

ومع ذلك، فإن حوالي 10% من سكان الجزائر (حوالي أربعة ملايين شخص) معرضون لخطر العودة مرة أخرى إلى الفقر إذا تدهورت الظروف. كما تلعب البطالة في الجزائر دورا كبيرا في تدهور أحوال الناس، وقد بلغت أرقاما قياسية في عام 2015 (بلغت معدل 11.2% على المستوى الوطني: 16.6 % بين النساء، و29.9% في فئة الشباب[1]).

كما يعيش قرابة 75% من فقراء الجزائر في مناطق حضرية، مشتغلين بوظائف في القطاع غير الرسمي أو اعتمادا على الزراعة؛ إلا أن التفاوتات الإقليمية تبقى قوية: حيث ينتشر الفقر مرتين أعلى من المعدل الوطني في الصحراء، وثلاث مرات أعلى منه في منطقة السهوب. فكل هذه العوامل، مع اقترانها بهبوط أسعار النفط، تجعل من معالجة التفاوتات في الجزائر تحديا عسيرا. بالإضافة إلى أن التفاوت في معدلات الاستهلاك مرتفعة في الجزائر مع وجود فجوة تقدر بحوالي 27.7٪ بين الأغنياء والفقراء[2].

[1] Office National Des Statistiques (ONS), Statistiques Sociales Emploi et chômage, septembre 2015, p 1-2.
[2] La Banque Mondiale, La pauvreté a reculé dans le Maghreb, mais les inégalités persistent (2016), sur : ttps://www.banquemondiale.org/fr/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists#targetText=L'Algérie %3A un vaste territoire, élève à 0%2C5 %25, consulté le : 30/08/2019.

وبالتالي، ففيما فيما يخص الغاية الإنمائية المرتبطة بضمان الحصول على مناصب الشغل اللائقة والمنتجة للجميع لاسيما للنساء والشباب؛ فهي تشهد تأخرا ملحوظا ويصعب على الجزائر تحقيقها في ظل الظروف السائدة، وفي حال استمرار الأوضاع واتجاهات النمو على حالها.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم التحسن الملحوظ في ميدان مكافحة الفقر في الجزائر؛ إلا لأنه على العموم يبقي مؤقتا وغير كاف. نتيجة عدة تحديات أبرزها عدم انتهاج سياسة واضحة للتنويع الإقتصادي ومواصلة الجزائر بالاعتماد على مورد واحد في إيراداتها ألا وهو البترول؛ إضافة إلى الدور المحدود الذي يلعبه كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص في القضاء على هذه الظاهرة، وتفشي الفساد... وغيرها. وبالتالي فينبغي على الحكومة مضاعفة جهودها وتبني استراتيجية مكثفة واضحة المعالم في إطار محاربة الفقر.

الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي:

منذ الإستقلال في سنة 1962، أولت الجزائر أهمية كبيرة للتعليم من خلال برامجها الإنمائية المختلفة؛ ليس بهدف تعويض التأخير الذي خلفه الإستعمار فقط، وإنما لضمان الحصول على التمدرس المجاني لجميع الأطفال في سن المدرسة.

حيث تهدف سياسة التعليم الجزائرية التي يدعمها الدستور والنصوص التشريعية السارية، إلى تعزيز ديمقراطية التعليم من خلال ضمان تكافؤ فرص النجاح لجميع الأطفال في تعليمهم، مهما كان جنسهم أو أصلهم الاجتماعي أو الجغرافي، وضمان قبول مجاني وإلزامي في المؤسسات العامة حتى سن 16 عامًا؛ وقد تم تنفيذها من خلال تعبئة موارد مالية كبيرة أدت إلى تطور ملحوظ في نظام التعليم من حيث البنية التحتية والإشراف، وعدد المتعلمين ومحتوى البرامج.

وتم تقييم هذا الهدف اعتمادا على **الغاية 2–أ:** "كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015"، أين تم متابعة التقدم في تحقيقها أولا من خلال مؤشر: "**صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي**"؛ والذي يمثل نسبة عدد التلاميذ المسجلين في المرحلة الابتدائية ذوي السن القانوني لهذه المرحلة، إلى إجمالي السكان من نفس هذه الفئة العمرية (6–11 سنة).

فالتعليم الابتدائي هو أولى مراحل التعليم النظامي، وهو مرحلة التكوين الشخصي والفكري والمهاري والمعلوماتي، أين يكتسب التلاميذ المعارف ويطورون المهارات الأساسية، ويتدربون على التفكير بشكلٍ سليم، ليتهيؤوا للحياة، ولممارسة أدوارهم كأشخاص مُنتجين، حيث تعد المرحلة الابتدائيّة الركيزة الأساسية التي يُعتمد عليها في إعداد

الناشئين.

وقد وصل عدد الطلاب المسجلين في المدارس الابتدائية إلى أكثر من 4 ملايين في سبتمبر 2015 ، مقابل ما يقرب من 5 ملايين في عام 1999-2000؛ حيث يفسر هذا الانخفاض البالغ قرابة مليون طالب بانخفاض عدد المواليد الأحياء في أواخر التسعينيات وإلغاء العام السادس في 2008-2009 بعد إصلاح النظام المدرسي؛ كما تم زيادة مدة الدورة الأولية التي كانت قبل الإصلاح 6 سنوات، إلى 5 سنوات.[1]

والجدول الموالي يوضح صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الجزائر كما يلي:

جدول رقم (12): صافي معدل الالتحاق بالتعليم الإبتدائي في الجزائر

العام الدراسي	2000	2005	2010	2015
صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي %	89.40	93.10	97.23	97.55
المعدل الإجمالي لالتحاق البنات بالتعليم الابتدائي %	95.24	96.58	113.04	107.2
المعدل الإجمالي لالتحاق الذكور بالتعليم الابتدائي %	98.12	99.63	116.09	108.99

Source : Institut de statistique de l'UNESCO, sur : http://uis.unesco.org, consulté le 25/07 /2019.
The World Bank, retrieved from: https://data.worldbank.org/, 20/12/2019.

وكما نلاحظ من خلال الجدول، فقد بلغ معدل الالتحاق الصافي في المرحلة الابتدائية سنة 2015: 97.55٪ . للأطفال في الفئة العمرية 6-11، بنسبة بلغت حوالي: 97 ٪ للبنات و98 ٪ للذكور؛ وبالتالي فقد تم إحراز تقدم كبير، حيث يعكس هذا المعدل تحسنا مستمرا في نظام التعليم الابتدائي، وتمكنا فيما يخص تدفقات التلاميذ والتحاق الأطفال بالتعليم الإبتدائي بالعمر المطلوب؛ من خلال توفير فرص التعليم لجميع من هم في سن التمدرس في كل مكان، وتوفير المنشآت المدرسية، مع ضمان التأطير اللازم لهم وتوفير الموارد البشرية الكفؤة... إلخ. وبالتالي فإن هذا الهدف قريب جدا من التحقق ونتائجه الجيدة تعكس الجهود المبذولة للدولة الجزائرية وإرادتها القوية في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أنه في المستوى الإبتدائي، فإن صافي معدل التحاق الفتيات بالتعليم، عادة يبقى ضئيلا نسبيا مقارنة بالذكور، ففي سنة 2009 كان هناك حوالي 90 فتاة مقابل 100 ولد؛ أما في التعليم المتوسط، فيكون هناك تكافؤ أكبر، ويفسر ذلك ببداية تسرب الذكور من المدارس أكثر من البنات، تقريبا: 96 فتاة مقابل 100

[1] Rapport National sur Les OMD : 2000 - 2015, Op cit, p 47.

ولد سنة 2009؛ أما في المرحلة الثانوية فإن معدل إلتحاق الفتيات بالتعليم يكون أعلى من الذكور الذين يتخلون عن مقاعد الدراسة، حيث كان عدد الإناث تقريبا 140فتاة مقابل 100 ولد في سنة 2009.[1]

وبالنسبة لمؤشر: "**معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفئة العمرية 15-24 سنة**" (نساء ورجال)، أي عدد الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 عامًا والذين يمكنهم قراءة وكتابة عبارة بسيطة قصيرة في حياتهم اليومية مع الفهم، مقسوما على عدد السكان في تلك الفئة العمرية. فالشكل الموالي يوضح النتائج كما يلي:

الشكل رقم (09): معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفئة العمرية 15-24 سنة في الجزائر لكلا الجنسين

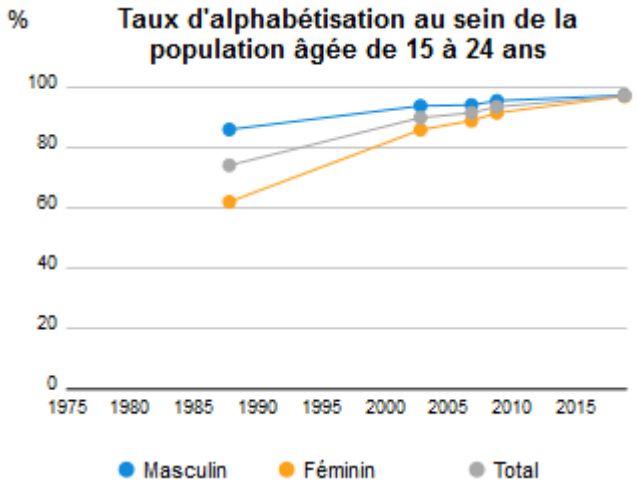

Source : Institut de statistique de l'UNESCO, sur : http://uis.unesco.org, consulté le 25/07 /2019.

وقد انتقل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لهذه الفئة من: 74.33% سنة 1987 إلى 90.14 سنة 2002 أي بتغير قدره: 21.27%، كما بلغ نسبة:96.8% سنة 2015؛ حيث نجد أن هذا المعدل كان مرتفعا أكثر لدى الذكور مقارنة بالإناث، لكن هذه الفجوة بين الجنسين لم تبقى على حالها وهي مستمرة في التناقص مع مرور الزمن (سنة 2008: الذكور 95.75%، مقابل 91.74% للإناث) خاصة في السنوات الأخيرة كما هو موضح في الشكل.[2]

وبالتالي فإن فئة الأشخاص البالغين من 15 إلى 24 سنة، هي الفئة التي تشهد أدنى مستويات الأمية، وذلك بسبب الجهود المبذولة في إطار تحقيق تعميم التعليم الإبتدائي لجميع من هم في سن التمدرس، والنتائج الجيدة التي حققتها الجزائر في هذا المجال كما تم التطرق إليه سابقا.

[1] Rapport National sur Les OMD , Op cit, 2010, p48.
[2] http://uis.unesco.org, consulté le 25/07 /2019

ففيما يتعلق بهدف "تحقيق تعميم التعليم الابتدائي للجميع:(MDG_2) " بلغت الجزائر بل وتجاوزت بالفعل في عام 2001، الحد الأدنى المستهدف للإلتحاق بالتمدرس، وفي نفس الاتجاه حققت انخفاضا كبيرا في نسبة الأمية، خاصة بالنسبة للفئة العمرية 15-24؛ وبالتالي فقد تم تحقيق نتائج جد مشجعة فيما يخص هذا الهدف. (أما فيما يتعلق بجودة التعليم، فسيتم التطرق إليها في الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الجديدة، والذي يدرج نوعية التعليم المتحصل عليه إضافة إلى شموليته).

الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

يستمد تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جوهره من الدستور؛ حيث جاء تنقيح هذا النص الأساسي في عام 2008 لتكريس تعزيز الحقوق السياسية للمرأة، من خلال زيادة معدل تمثيلها في المجالس المنتخبة.

فجميع الرموز والقوانين التي تحكم وضع المواطنين، لا سيما في المسائل المدنية والجنائية والإدارية والتجارية والانتخابية؛ تعزز مبدأ المساواة وعدم التمييز حسب الجنس.

وقد صادقت الجزائر على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والميثاق العربي لحقوق الإنسان؛ كما وقعت على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة الأفريقية والتزمت ببرنامج تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة الأورو-متوسطية 2008-2011. كما تم وضع عدد من الأدوات والخطط والأطر التنظيمية التي تشكل مراجع بالنسبة لهذا النهج الذي يتعلق بنوع الجنس؛ حيث يأتي في المقام الأول: إنشاء وزارة للأسرة ووضع المرأة مع فروعها المحلية، مركز للبحوث والتوثيق والمعلومات عن النساء والأسر والأطفال، مجلس للأسرة والمرأة، إستراتيجية وطنية مع خطة عملها لترقية المرأة وإدماجها(2010-2014)، الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة وخطة عملها (2007-2011)، خطة العمل الوطنية للأطفال (2008-2015)، ميثاق المرأة العاملة، برنامج العمل للنهوض بالمرأة الريفية (2015-2019)، آليات لمساعدة ودعم النساء اللاتي تواجهن ظروف صعبة و أخرى لمشاركة للمرأة الريفية في سياسة التجديد الريفي والزراعي (2009-2014).

وأدى تنفيذ جميع هذه الأدوات إلى تعزيز مكانة المرأة في العالم السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال تعزيز مبدأ تكافؤ الفرص ومشاركته في جميع المجالات.[1]

[1] Rapport National sur Les OMD, Op cit : 2010, p 58 ; 2016, p 59-60.

وسيتم تقييم هذا الهدف حسب **غاية3-أ**: "إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015"؛ إعتمادا على مؤشر "**نسبة البنات والبنين في التعليم الابتدائي والثانوي** ".

حيث تضمن المادتان 10 و12 من القانون رقم 08-04 المؤرخ 23 يناير 2008 حول التربية الوطنية، الالتزام بالتعليم لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 16 سنة دون تمييز على أساس الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي؛[1] والجدول الموالي يوضح معدل الالتحاق الإجمالي للفتيات مقارنة بالأولاد في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي في الجزائر:

جدول رقم (13): معدل الالتحاق الإجمالي للفتيات مقارنة بالأولاد في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي في الجزائر

العام الدراسي		2000/1999	2005/2004	2014/2013
معدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الإبتدائي	المجموع	109.5	113.7	111.9
	الإناث	106.9	110.0	106.7
	الذكور	112.0	117.2	116.8
معدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم المتوسط (6-15 سنة)	المجموع	88.6	93.9	92.9
	الإناث	85.8	92.4	91,6
	الذكور	91.2	95.3	94.2
معدل الإلتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي (16-19سنة)	المجموع	33.1	38.7	43.7
	الإناث	35.5	42.5	42.4
	الذكور	30.9	35.0	35.5

Source: Rapport National sur Les OMD en Algérie, 2016, p 60.

وكما نلاحظ من خلال الجدول:[2]

- ففي المرحلة الابتدائية (6-11 سنة)، يتجاوز معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم 100 ٪، ويفسر ذلك من خلال التحاق عدد كبير من الطلاب في سن مبكرة إضافة إلى الرسوب من ناحية أخرى؛ كما أن الفجوة في نسبة الإلتحاق بين الجنسين، التي كانت 10 نقاط مئوية في عام 2000، قد ضاقت تدريجيا لتصل إلى 6.9 نقطة في عام 2015.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، المواد 10-12، القانون 08-04، المؤرخ في 27 جانفي 2008.

[2] Rapport National sur Les OMD : 2000 - 2015, Op cit, p 60-61.

- أما في المستوى الأساسي (من 6 إلى 14 سنة)، ترجع الزيادة في معدل الالتحاق بالمدارس من عام 2000 إلى عام 2015 بشكل أساسي إلى زيادة معدل التحاق البنات بالمدارس بحوالي 6 نقاط مئوية، مقارنة بـ 3 نقاط فقط للذكور.

- وفي المرحلة الثانوية، فقد ارتفع معدل التحاق الفتيات الإجمالي (من31.9 ٪ في 1999-2000 إلى 51 ٪ في 2013-2014) بمعدل أسرع من الأولاد (27.8 ٪ في 1999-2000 و 41.2 ٪ في 2013-2014)؛ حيث ترتبط هذه المعدلات المنخفضة نسبيًا بحقيقة أنه في نهاية الدورة الأساسية أو المتوسطة، يتم إحالة الطلاب الذين ليس لديهم المهارات والقدرات اللازمة لإجراء مزيد من الدراسات في التعليم الثانوي، إلى التعليم والتكوين المهني أو نحو الحياة العملية؛ كما تنعكس أيضا الزيادة السريعة لإلتحاق الفتيات بالتعليم في إجتياز امتحان البكالوريا والنجاح فيه، فقد ارتفعت نسبة الفتيات في عدد الخريجين من 58.8 ٪ في عام 2000 إلى 67.6 ٪ في عام 2014.

كما يوضح لنا الجدول الموالي، تطور مؤشر التكافؤ مقاسًا بنسبة التحاق الفتيات إلى الأولاد في جميع قطاعات النظام التعليمي، كما يلي:

جدول رقم (14): مؤشر التكافؤ(المناصفة) "إناث/ذكور" في نظام التعليم في الجزائر

السنوات	2000-1990	2005-2004	2015-2014
الإبتدائي	0.88	0.89	0.91
المتوسط	0.92	0.96	0.91
الثانوي	1.27	1.37	1.39

Source: Rapport National sur Les OMD en Algérie, 2016, p 61.

فبنسبة 91 فتاة إلى 100 ولد، تسجل الدورتان الابتدائية والمتوسطة فجوة بين الجنسين ليست في صالح الفتيات من حيث الإلتحاق المدرسي؛ وقد ضاقت الفجوة بين الجنسين في المرحلة الابتدائية مقارنة بالسنة الأولى للدراسة (2000)، في حين أنها لم تتغير بالنسبة للتعليم المتوسط؛ أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فإن تقدم الفتيات مستمر، حيث ارتفع مؤشر التكافؤ بنسبة 10٪ تقريبًا مما أدى إلى بلوغ نسبة 139 فتاة متمدرسة في الثانوي لكل 100 فتى.

وتعكس هذه التطورات جهود الحكومة لتنفيذ مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز بين الفتيات والفتيان في توفير التعليم (شبكة واسعة من المؤسسات والمزيد الموظفين المؤهلين، الموارد المالية العالية، السياسة الاجتماعية للمنطق والسكان المحرومين) فسهولة الوصول إلى المدرسة قد أثرت شكل إيجابي على نتائج الالتحاق بالمدارس، وخاصة للفتيات اللاتي استفدن من التشجيع الاجتماعي المتزايد[1].

وبالنسبة لمؤشر: " **نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني**": فقد قامت الجزائر بتحديث تشريعاتها وتطوير نصوصها القانونية في هذا المجال، مما أدى إلى زيادة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة بما فيها التركيبة الجديدة للبرلمان الجزائري، التي تميزت بوجود 146 نائبة من أصل 462 نائبا، أي بنسبة 31.6% للنساء (فقد تضاعفت أكثر من ثلاثة أضعاف بعدما كانت 7.7% سنة 2007) ؛ منذ الإنتخابات التشريعية ل10 ماي 2012، وهو ما سمح بترتيب الجزائر في المرتبة الأولى في العالم العربي وال27 عالميا (من سنة 2010 إلى 2014: انتقلت المغرب من 10.5 في المائة إلى 17 في المائة ؛ وليبيا من 7.7 في المائة إلى 16.5 في المائة) بفضل أسلوب تخصيص المقاعد البرلمانية للمرأة (الكوتا/الحصة)، الذي جاء إثر الإصلاحات السياسية من أجل زيادة المشاركة السياسية والتغلب على ضعف التمثيل النيابي للمرأة؛ فمن المهم تركيز الجهود من أجل معالجة العنف السياسي ضد المرأة، الذي كان بمثابة رادع لمشاركتها السياسية.

وبالرغم من ذلك، فإن هذه النسب لا تعبر عن الوضع الحقيقي للمرأة الجزائرية في إطار تعزيز دورها في المجتمع والحياة السياسية فعليا؛ فصحيح أنها تتواجد سياسيا وفقا للنصوص القانونية، إلا أنها شبه غائبة من حيث المشاركة السياسية في اتخاذ القرار وتمكينها من أدوات ذلك. وبالتالي يجب ضبط الوضع واعتماد اصلاحات سياسية جادة تساعد على توفير أصوات نسوية كفؤة تساهم سياسيا بطريقة فعالة من خلال مناصبها.[2]

وبالتالي، ففيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (MDG_3): قد حققت الجهود المبذولة في السنوات الخمس عشرة الماضية لتوفير التعليم / التدريب (سواء في مجال الموارد البشرية والتربية وفي مجال البنية التحتية والمعدات) هدف التعليم الشامل تقريبا، مع زيادة أسرع في التحاق الفتيات بالمدارس واستمرار انخفاض التفاوتات

[1] Rapport National sur Les OMD : 2000 - 2015, Op cit, p 61-62.

[2] بالإعتماد على:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد32 ، صادرة في 26 ماي 2012.
- Union Interparlementaire, sur: https://www.ipu.org/fr/notre-impact/egalite-des-sexes, consulté le : 30/08/2019.
- Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals, Lessons learned in implementing the MDGs, Mdg Report 2015, UNSD data, 2015, P24.

في الحصول على التعليم. كما يمكن القول إجمالا أنه قد تم العمل على تعزيز مكانة المرأة، من خلال تحسين وضعها وإدماجها في مختلف المجالات، في ظل القيود الاجتماعية والثقافية السائدة.

2.2.1 الأهداف المتعلقة بالصحة

وتشمل الأهداف المتعلقة ب: تقليل وفيات الأطفال- تحسين صحة الأمهات- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ والتي سيتم التطرق إليها بالترتيب فيما يلي:

الهدف الرابع: تقليل وفيات الأطفال

تحظى صحة الطفل (تعتبر مفتاح زيادة متوسط العمر المتوقع) بأولوية عالية في السياسات الصحية الجزائرية، حيث تم تعزيزها خاصة في منتصف الثمانينيات مع اعتماد البرنامج الوطني لمكافحة وفيات الأطفال في عام 1984 وخفضها إلى النصف خلال 5 سنوات؛ إضافة إلى تنفيذها لثمانية برامج للوقاية، تستهدف بشكل خاص الطفولة المبكرة، والتي تسعى إلى الحد من الأمراض الخطيرة التي تؤثر على الأطفال ومضاعفاتها خاصة الوفيات المرتبطة بها. فقد مكّن البرنامج الموسع للتلقيح من إحراز تقدم كبير في مكافحة الأمراض المعدية، مع القضاء على عدة أمراض أخرى[1]. كما اشتركت الجزائر في العديد من الاتفاقيات والإعلانات الدولية والإقليمية الخاصة بهذا المجال، وكل هذا قد أدى في الأخير إلى انخفاض مطرد في معدل وفيات الرضع وتحسين الصحة العامة للطفل.

وهذا ما سيتم تأكيده من خلال تقييم هذا الهدف الرابع، حسب **الغاية 4-أ**: "تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و2015 "، اعتمادا على مؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛ كما يوضحه الشكل الموالي:

[1] Programme National Périnatalité, Programme triennal 2005 –2008, Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière, Algérie, p 3-4.

الشكل رقم (10): مؤشر معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الجزائر (لكل 1000 مولود حي)

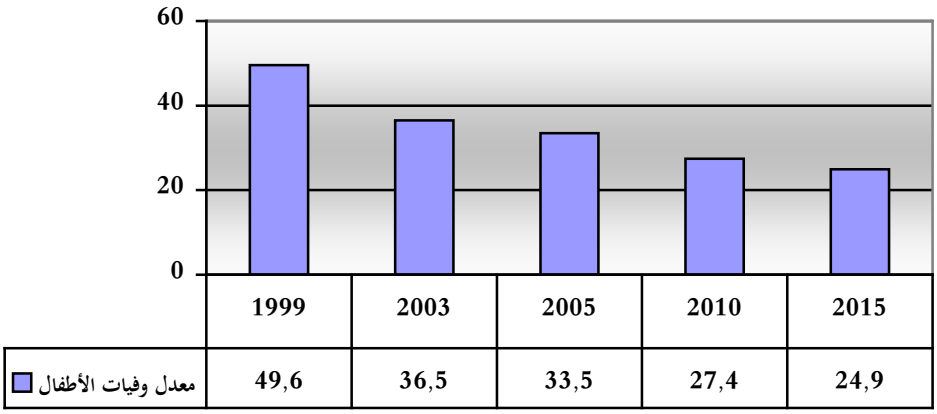

المصدر: من إعدد الباحثة اعتمادا على بيانات IGME على: https://childmortality.org/data، في: 2019/05/18.

شهد معدل وفيات الأطفال دون الخامسة انخفاضا كبيرا منذ بداية التسعينيات، وكما يوضحه الشكل السابق فقد إنتقل من 49.6 لألف مولود حي في 1999 إلى24.9 سنة 2015 (23.5 من أصل ألف بالنسبة للبنات مقابل معدل 26.4 للذكور سنة 2015) حيث هناك فجوة صغيرة نسبيًا بين الجنسين لصالح البنات ظلت ثابتة تقريبًا طوال فترة الدراسة.[1]

وبالتالي فإن هدف تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين قد اقترب من التحقق، ومجهودات الجزائر في هذا المجال لم تذهب سدى. فهناك تطور مستمر فيما يتعلق بالمستوى العام للمعيشة وتوفير الرعاية الصحية؛ حيث ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من 70.29 سنة في عام 2000 إلى 75.86 سنة في عام 2015 حسب بيانات البنك الدولي، وهو مؤشر للتنمية يدمج جميع العوامل المحددة لصحة الفرد.[2] رغم وجود بعض التحديات خاصة المتعلقة بوفيات الأطفال حديثي الولادة، والتفاوتات في تحقيق النتائج بسبب الفجوة الجغرافية والتي تميل إلى التقلص مع مرور الوقت.

[1] UN Inter-agency Group for Child Mortality Estimation, sur : https://childmortality.org/data, consulté le: 18/05/2019.
[2] La Banque Mondiale, sur : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SP.DYN.LE00.IN?end=2015&locations=DZ&start=2000&view=chart, consulté le : 18/05/2019.

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات

تعتبر كل من صحة الأم والفقر ومستوى التعليم وتمكين المرأة، أمورا مترابطة متوقفة على بعضها البعض؛ وكذلك هو الحال بين تحسين صحة الأمهات وغيرها من الأهداف الإنمائية للألفية. حيث تعد وفيات الأمهات مؤشرا رئيسيا على وجود نظام صحي فعال وتوفر عدالة اجتماعية ونوعية جيدة للحياة.

وقد أيدت الجزائر مختلف الإعلانات الدولية والإقليمية في هذا المجال، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي صدقت عليها 185 دولة، ولا سيما المادة 12-2 منها التي تدعو الدول الأطراف إلى توفير "للمرأة أثناء الحمل وأثناء الولادة وبعد الولادة، خدمات مناسبة، وعند الاقتضاء خدمات مجانية وتغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة".

وتحقيقًا لهذه الغاية، كانت حماية صحة الأمهات والأطفال دائمًا من أولويات الصحة العامة المدعومة بإرادة سياسية مستدامة، مما يعكس التزام الجزائر الثابت بتحقيق أهدافها، من خلال تبني سياسات وبرامج تهدف إلى الحد من عدم المساواة وضمان حياة جيدة لجميع المواطنين، وخاصة الأمهات والأطفال حديثي الولادة. حيث ساعدت هذه السياسات والبرامج على احتواء الصدمات الناجمة عن التباطؤ الاقتصادي العالمي في الفترة 2008-2009 والأزمات التي تبعت بعضها البعض منذ ذلك الحين، ومواصلة جهودها لتحقيق التقدم في هذا المجال ومواجهة التحدي المتعلق بوفيات الأمهات.

فقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة من أجل الحد من وفيات الأمهات خاصة من خلال البرنامج الوطني للفترة المحيطة بالولادة، الذي تم اعتماده في عام 2005، والذي يركز على: تعزيز مراقبة ما قبل للولادة لمحاربة الأمراض السائدة من الحمل- تقييس مراقبة التوليد للحد من وفيات الأمهات نتيجة مضاعفات نزيف الولادة- تقييس غرف الولادة وتحديد مستويات لرعاية الأطفال حديثي الولادة (الرعاية العامة الأساسية ، وإنعاش الأطفال حديثي الولادة ، والعناية المركزة)- تنفيذ خطة واسعة لإنشاء البنى التحتية المخصصة لصحة الأم / الطفل في مختلف المناطق الجغرافية؛ إضافة إلى عدة إجراءات مساعدة أخرى (تمديد شبكة البنى التحتية، وبرنامج المباعدة بين الولادات، ومحو الأمية، وما إلى ذلك).[1]

[1] Plan National De Réduction De La Mortalité Maternelle 2015-2019, Direction Générale De La Prévention Et De La Promotion De La Sante Direction Générale, UNICEF Algérie, p3.

وللتأكد من تحقيق هدف "تحسين صحة الأمهات" في الجزائر، عن طريق **الغاية 5-أ** المتعلقة بتخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و2015؛ سنعتمد على مؤشر "معدل وفيات الأمهات" كما هو موضح في الآتي:

الشكل رقم (11): تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر والمغرب وفرنسا (لكل 100 ألف ولادة حية)

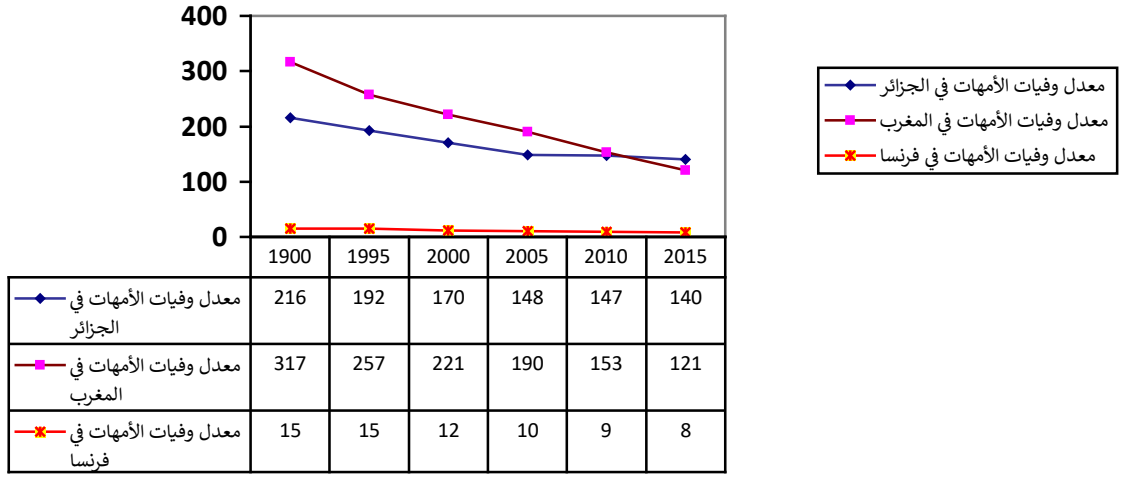

	1900	1995	2000	2005	2010	2015
معدل وفيات الأمهات في الجزائر	216	192	170	148	147	140
معدل وفيات الأمهات في المغرب	317	257	221	190	153	121
معدل وفيات الأمهات في فرنسا	15	15	12	10	9	8

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات منظمة الصحة العالمية على: Global Health Observatory (GHO) data : https://www.who.int/gho/maternal_health/countries/dza.pdf?ua=1, consulté le : 10/06/2019.

وكما هو ملاحظ، فإن معدل وفيات الأمهات انخفض على مدى 25 سنة بحوالي 1.8%، حسب معطيات منظمة الصحة العالمية. فبالرغم من أهمية المجهودات المبذولة والتقدم المحرز إلا أنها تبقى غير كافية، لأن معدل وفيات الأمهات يبقى مرتفعا في الجزائر والتي بلغت المرتبة 62 عالميا في معدل وفيات الأمهات سنة 2015؛ خاصة إذا ما قورن بغيره في الدول المجاورة والمتقاربة في خصائصها مع الجزائر: كالمغرب ذات المرتبة 69 بمعدل 121، وتونس في المرتبة 89 بمعدل 62؛ كما أن فرنسا صنفت في المرتبة 156 بمعدل 8 وفيات لكل 100 000 ولادة حية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه من بين أبرز أسباب وفيات الأمهات في الجزائر: ارتفاع الضغط الشرياني (18%)، نزيف الرحم (16.6%) ، الحمى النفاسية (14.1%) ، أمراض القلب (13%) ، عسر الولادة (12.2%) .[2] إضافة إلى تهاون النساء في بعض الأحيان من خلال إخفائهن لأمراض يعانين منها، كالأمراض المزمنة كداء

[1] World Development Indicators (WDI), sur : http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/, consulté le: 15/06/2019.
[2] Ministère De La Sante, De La Population Et De La Réforme Hospitalière: « Programme Nationale Périnatalité, Programme Triennal 2005-2008 », 2005, p15.

السكري وارتفاع الضغط الدموي وأمراض القلب، والتي تساهم بشكل كبير في الرفع من نسبة الوفيات. كما لا تزال هناك تفاوتات في الحصول على العناية الطبية أثناء التوليد بين الولايات وبين الوسطين الحضري والقروي.

أما فيما يتعلق "**بنسبة الولادات التي تتم بحضور أخصائيين مؤهلين**"؛ فتشير البيانات العالمية حول ذلك إلى أن إفريقيا لا تزال واحدة من المناطق التي لديها أقل نسبة من الولادات تحت إشراف عامل صحي ماهر(68%)، رغم أنها كانت أفضل من جنوب آسيا، حيث سجلت نسبة 51 في المائة في عام 2012. وفي هذا الإطار، تعتبر الجزائر من بين أربعة دول أفريقية سجلت أداءً رائعاً، حيث تمت أكثر من 95 في المائة من الولادات تحت إشراف أخصائيين مؤهلين (ليبيا: 99.8%؛ تونس: 98.6%؛ موريشيوس: 98.4%؛ والجزائر: 95.2%).[1]

وبالتالي فإن الهدف الخامس من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتحسين صحة الأمهات؛ لم يتم بلوغه بعد في نهاية الفترة المحددة، لكن هذا لا ينفي التقدم المحقق والنتائج الجيدة التي تم تسجيلها في هذا المجال على مر السنوات.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض

يتطلب تحقيق الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية: وقف انتشار داء السيدا وانحساره مع أفق سنة 2015، والعمل على توفير العلاج لكل من هم في حاجة إليه بحلول سنة 2010، إضافة إلى وقف انتشار داء الملاريا وأمراض أخرى وانحسارها في أفق سنة 2015.

لقد تم اكتشاف أولى الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في الجزائر سنة 1985؛ وقد انخرطت الجزائر في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز منذ حوالي30 عامًا على الرغم من الوباء الضعيف. فقد كان الملف الوبائي لفيروس نقص المناعة البشرية دائمًا من الأوبئة الأقل نشاطًا، منذ الإخطار الإلزامي في عام 1990 من قبل المختبر المرجعي الوطني (NRL) لحالات الإصابة بالإيدز في الجزائر؛ مع معدل انتشار أقل من 0.1٪ في عامة السكان، وتتمثل الفئات السكانية الأكثر عرضة للخطر في: النساء ممتهنات الجنس (PS 5.5%) ، والمثليون (MSM 4.4%) ومتعاطي المخدرات بالحقن (CDI 4.5%).[2]

[1] Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals, Op cit, p 28.
[2] Rapport Narratif de la Riposte au VIH/sida, Algérie, 2017, p1, sur : www.unaids.org, consulté le : 05/08/2019.

كما كانت الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزءًا من الالتزامات الدولية التي صدقت عليها الجزائر، بما في ذلك رؤية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز(UNAIDS) للأهداف "**90–90–90**" الذي تم وضعه سنة 2014(بحلول عام 2020: 90٪ من الناس الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة البشرية يعرفون إصابتهم بالفيروس، و90٪ من الناس الذين يعرفون وضعهم يتلقون العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكسية، و90٪ من الناس الذين يتلقون العلاج قد قمعوا الحمل الفيروسي وبالتالي تقوية نظام المناعة لديهم وتقليص احتمال انتقال العدوى إلى حد كبير) وإعلان الجزائر بشأن تسريع اختبار فيروس نقص المناعة البشرية، في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تهدف في النهاية إلى القضاء على وباء الإيدز بحلول عام 2030.[1]

ويظهر الإلتزام السياسي للجزائر بخصوص محاربة فيروس نقص المناعة البشرية، لا سيما من خلال الإجراءات التالية:[2]

2000: إلتزام الجزائر بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs).

2001: تأكيد رسمي من رئيس جمهورية الجزائر لالتزامه بتعزيز مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز على التوالي في أبوجا (نيجيريا) ثم في نيويورك في الجمعية العامة لدورة الأمم المتحدة الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز(UNGASS) .

2005: "إعلان الجزائر" للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية :(PLHIV) ورشة عمل إقليمية لتمكين ودعم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط؛ وتوقيع اتفاقية المنحة مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز؛ السل والملاريا (GFATM) في الجولة 3؛

2006: التزام الجزائر بالإعلان السياسي بشأن الوصول الشامل واستفادة الجميع من العلاج؛

2011: التزام الجزائر بالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؛

2014 : توقيع كرة "إحم المرمى" كجزء من الحملة العالمية التي تم تنظيمها على هامش المرحلة النهائية من كأس العالم 2014 في البرازيل، من قبل رئيس الجمهورية؛ حول المواضيع المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتشجيع الشباب على التركيز على الوقاية والتأكيد على الحاجة إلى ضمان وصول المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية البالغ عددهم 15 مليون شخص إلى العلاج بحلول عام 2015. وهي حركة اجتماعية عالمية، أطلقها"برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز" UNAIDS تحشد قوة الرياضة للتوعية

[1] https://www.unaids.org/en/resources/909090, consulté le : 05/08/2019.
[2] Historique de la lutte contre les IST/VIH/Sida en Algérie, sur : https://www.aidsalgerie.org, consulté le : 05/08/2019.

بفيروس الإيدز وتعبئة الشباب للالتزام بالوقاية منه؛ وشملت الجولة تمرير كرة قدم إلى رؤساء دول بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية المشاركة في الدوري الدولي من أجل التوقيع عليها . إضافة إلى"دعوة الجزائر إلى العمل" في الاجتماع الرفيع المستوى للقيادات النسائية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الاستراتيجية العربية لمكافحة الإيدز وخطة التنمية لما بعد عام 2015.

عام 2015: التزام الجزائر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)؛ و"إعلان الجزائر" حول تسريع اختبار فيروس نقص المناعة البشرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما اعتمدت الجزائر على مجموعة واسعة من التدابير للتصدي لوباء الإيدز، أهمها ما يلي:[1]

1987: إنشاء المختبر المرجعي الوطني (NRL) لتشخيص الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية والتحكم في مشتقات الدم؛

1989: إنشاء اللجنة الطبية الوطنية لمكافحة الأمراض المنقولة جنسياً (MST) والإيدز (CNLS) ؛

1991: فرض الرقابة الإلزامية على التبرع بالدم والتبرع بالأعضاء؛

1995: إنشاء الوكالة الوطنية للدم (ANS) المسؤولة عن سلامة نقل الدم؛

1996: إنشاء مراكز مرجعية بموجب قرار وزاري، لإدارة العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز(CDR) مع تخصيص ميزانية خاصة لها؛

1998: إدخال العقاقير المضادة للفيروسات العكسية مع إمكانية الوصول المجاني والشامل إلى التشخيص والعلاج والرعاية للمرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك الوصول إلى العقاقير المضادة للفيروسات العكسية وعلاج العدوى الانتهازية؛

2002: الخطة الاستراتيجية الوطنية (2002-2006) لمكافحة الأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز(IST / HIV / AIDS) ؛ وتعليمات حول الوقاية من التهاب الكبد الفيروسي وفيروس نقص المناعة البشرية وحوادث التعرض للدم (AES) في الممارسة العملية؛

2006: بناء إجماع وتوافق وطني لعلاج وإدارة العدوى بفيروس VIH/Sidaوالعدوى الانتهازية (IO) ؛ وتعليمات بشأن رعاية الأشخاص المصابين بهذا الفيروسPVVIH .

[1] Historique de la lutte contre les IST/VIH/Sida en Algérie, Op cit.

2008: الخطة الاستراتيجية الوطنية (2008-2012) لمكافحة الأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (IST / HIV / AIDS)؛

2010: إنشاء مراكز اختبار بأمر وزاري للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا؛ تحديث الإجماع الوطني على علاج وإدارة العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والعدوى الانتهازية؛ التعميم المتعلق بالقطاع فيما يخص رعاية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؛

2011: تحديث دليل مكافحة السل؛

2012: إنشاء اللجنة الوطنية للوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا/ الإيدز، والسيطرة عليها (CNPLS) بموجب مرسوم تنفيذي من رئيس الوزراء رقم 12-116 المؤرخ (11 مارس 2012)؛ وهي هيئة دائمة للتشاور والتحاور والتنسيق والرصد وتقييم جميع أنشطة الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، على أساس الخيارات التي اقترحها الصندوق العالمي.

2013: الخطة الاستراتيجية الوطنية (2013-2015) لمكافحة الأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (IST / HIV / AIDS)؛ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية eTME (الحد من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل)؛ تعليمات تنص على المبادئ التوجيهية الوطنية، للتشخيص البيولوجي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

2014: مواصلة تطبيق اللامركزية التدريجية في نظام الإدارة والرعاية، ليشمل 15 مركزا مرجعيا لإدارة العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية؛ إصدار توجيه بشأن دمج الاختبارات السريعة، في خوارزمية التشخيص البيولوجي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

عام 2015: إعداد الدليل الوطني للتشخيص البيولوجي لعدوى فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؛ تعليمات حول تعميم الاستراتيجية الوطنية للقضاء على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل (eTME).

حيث تنص **الغاية 6 – أ** من هذا الهدف على: "وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ"؛ واعتماد **مؤشر** "معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة"، يمكن تلخيص النتائج التي حققتها الجزائر في هذا الإطار في الجدول الموالي:

جدول رقم (15): تطور حالات فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في الجزائر

	2000	2003	2006	2008	2010	2013	2015
عدد الإصابات الجديدة بفيروس VIH	500	500	1000	1000	1000	1200	**1400**
عدد الإصابات الجديدة بالفيروس بين الشباب(15-24سنة) أقل من:	100	200	200	200	500	500	**500**
عدد الأشخاص الذين يعيشون بفيروس VIH	1900	2800	4300	5500	7100	10000	**12000**
عدد الشباب الذين يعيشون بفيروس VIH (15-24سنة) أقل من:	500 [<200 - <500]	500 [<500 - <500]	1000 [<500 - <1000]	1000 [<500 - <1000]	1000 [<1000 - <1000]	1000 [<1000 - 1100]	**1000 [<1000 - 1100]**

Source : https://aidsinfo.unaids.org/, consulté le : 10/08/2019.

وكما هو ملاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، فإن عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في الجزائر يتزايد تدريجيا على طول فترة الدراسة؛ أين مثل الشباب (15-24سنة) حوالي النصف من هذه الإصابات الجديدة سنة 2010. فالجزائر تسجل ما بين 700 و1000 إصابة سنوية بفيروس نقص المناعة البشرية؛ حيث بلغ العدد الإجمالي للإصابات مع نهاية سنة 2015 ما يقارب 10.000 حالة و200 حالة وفاة بهذا الوباء (بلغت النسبة الإجمالية للأشخاص الذين وصلوا إلى مرحلة السيدا 17% من العدد الإجمالي للإصابات بفيروس VIH أواخر سنة 2014).

وبالنسبة لعدد الأشخاص الذين يعيشون بهذا الفيروس، فهو مستمر بالإرتفاع أيضا مع مرور الزمن؛ حيث تمثل فئة الشباب (15-24 سنة) الغالبية العظمى منهم. وتعتبر الفئة العمرية بين (25-39سنة) هي الأكثر من حيث عدد الإصابات منذ سنة 1985 إلى غاية 2014؛ بينما تتميز الفئة العمرية من (20-24سنة) بعدد الإصابات الكبير للنساء؛ حيث تم تسجيل ارتفاع عدد الإصابات بين النساء خلال السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الماضية، فبعد أن كان معدّل الإصابة بالمرض لدى الرجال ثلاثة أضعاف الإصابة لدى النساء، تساوت تقريبا معدلات الإصابة في السنوات الأخيرة بين الجنسين.[1]

[1] بالإعتماد على:

- https://aidsinfo.unaids.org/, consulté le : 10/08/2019.

بالنسبة للنساء الحوامل:

سجلت الجزائر انخفاضاً معتبرا في حالات الإيدز لدى الحوامل: من أكثر من 100 حالة في عام 2010 إلى 26 حالة في عام 2014، وانخفاضا محسوسا فيما يتعلق بحالات انتقال الفيروس من الأم إلى المولود.

كما انتقلت نسبة تغطية النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية اللاتي يتلقين العقاقير المضادة للفيروسات العكسية للوقاية من انتقال الفيروس إلى أطفالهم من:[68 - 56] 62 %سنة 2010 إلى [60 - 71]66 % سنة 2013، ثم تراجعت نسبيا إلى [32 - 27] 30% سنة 2015.

وبالنسبة لمعدل انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل: فقد انخفض من 20.61% سنة 2010 إلى 17.97 % سنة 2013.

بالنسبة لأهداف منظمة "UNAIDS" 90-90-90:

- فقد بلغت نسبة الأشخاص المصابين الذين يعرفون بإصابتهم سنة 2015: 86.06%، وكانت نسبة التقدم نحو تحقيق هذا الهدف: [92 - 80] 86%؛
- نسبة الأشخاص المصابين بفيروس VIH الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكسية: حيث ترتبط **بالغاية 6.ب** التي تقدر **بمؤشر** "بنسبة الأشخاص المصابين بفيروس العوز الإيدز في حالة متقدمة الذين يمكنهم الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات العكسية". كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (12): نسبة الأشخاص المصابين بفيروس VIH الذين يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكسية في الجزائر للفترة (2010-2015)

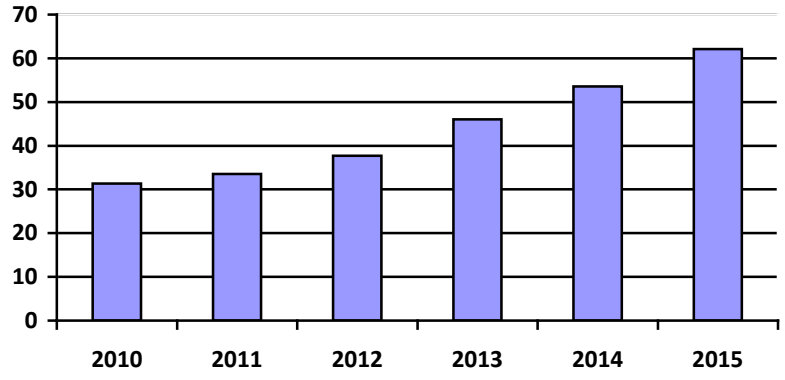

Source : http://lawsandpolicies.unaids.org/country?id=DZA, consulté le : 10/08/2019.

- https://www.aidsalgerie.org/vih-sida/sida-chiffres, consulté le : 10/08/2019.
- Guide National du Diagnostic Biologique De L'infection Du VIH/SIDA, MSPRH, ONUSIDA, Algérie, Édition 2015.

حيث بلغت سنة 2015: 62.09 %، بعدما كانت 31.33% سنة 2010، فكانت نسبة التقدم نحو تحقيق هذا الهدف: [77 - 67] 72%.

- أما نسبة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين قمعوا الحمل الفيروسي فقد قدرت سنة 2015 ب: 42.28%، وكانت نسبة التقدم نحو تحقيق هذا الهدف: [73 - 63] 68%.[1]

فقد أدخلت الجزائر مؤخرًا اختبار فيروس نقص المناعة البشرية في جميع مرافق الرعاية الصحية، مما مكن البلاد من إحراز تقدم مهم نحو تحقيق الأهداف التسعين الأولى من الأهداف 90-90-90؛ وبالتالي فإن النتائج المحققة حاليا تعتبر جيدة ومبشرة بالنسبة لهذه الفترة الأولية، وهو الأمر الذي يرجح الإمكانية الكبيرة لبلوغ وتحقيق الأهداف المسطرة إلى غاية آفاق سنة 2030.

وتجدر الإشارة إلى أنه حوالي 7 آلاف مصاب يخضعون للعلاج على مستوى 15 مركزا منتشرا على المستوى الوطني.

فحسب الأمم المتحدة تحتل الجزائر مكانة رائدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، خاصة مع معدل انتشار ضئيل ضل مستقرا عند 0.1 ٪ لعدة سنوات. فالجزائر هي أول بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من حيث الحصول على العلاج، ومجانية الرعاية والأدوية؛ إضافة إلى تغطية علاج تصل إلى 90 ٪ (مع العلم أن متوسط تغطية العلاج يبلغ حوالي 17 ٪، ومتوسطًا يتراوح بين 12 و24 ٪ في بلدان الشرق الأوسط وفي شمال افريقيا)؛ واستخدام تمويل بأكثر من 95 ٪ من الميزانية المخصصة لميزانية الدولة وحدها، مما يتيح توفير جميع الخدمات مجانًا، بما في ذلك الفحص والعلاج المضاد للفيروسات العكسية للجميع. كما أشارت الأمم المتحدة إلى أن الجزائر والمغرب ولبنان هي من بين أوائل البلدان في المنطقة التي اعتمدت برامج وقائية فعالة للغاية تهدف إلى الحد من حالات الإيدز الجديدة.[2]

وعلى الرغم من وجود نتائج إيجابية تعكس الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مكافحة هذه الظاهرة؛ إلا أنها تعتبر غير كافية ولا تنفي وجود نقائص واستمرارية انتشار الوباء بين فئات المجتمع، ولهذا فإن الجزائر ملتزمة بتكثيف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، مع الحفاظ على الحذر واليقظة. ومن بين التحديات التي يتعين مواجهتها، تجدر الإشارة إلى:

- التهميش والوصم الذي يعاني منه المصابون، فيجب تعزيز السياسات الوطنية في هذا المجال؛

[1] https://aidsinfo.unaids.org/#data-details, consulté le : 10/08/2019.
[2] Comment Le Sida A Tout Changé, OMD 6 : 15 ANS, 15 leçons d'espoir à tirer de la riposte au sida, UNAIDS, 2015.

- القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز من الأم إلى الطفل؛
- تحسين التنسيق بين القطاعات في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والكشف عن الأشخاص المصابين ورعايتهم؛ مع مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز الفحص السري والمجاني وتعميم الاختبارات السريعة؛
- تعزيز المعلومات المتعلقة بالعدوى، وأعمال التوعية المتعددة الأوجه بين جميع فئات المجتمع، لا سيما الفئات الأكثر عرضة للإصابة.

أما فيما يتعلق بداء الملاريا والسل فإن الجزائر قد تمكنت من التحكم في انتشار هذه الأوبئة؛ حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية (WHO) رسمياً في ماي 2019، خلو الجزائر من الملاريا (يُمنح البلد شهادة خلوه من المرض عندما يثبت أنه أوقف انتقال المرض فيه على الصعيد المحلي لمدة لا تقل عن 3 سنوات متتالية). أين أفادت الجزائر بأن آخر حالات الإصابة بالملاريا فيها على الصعيد المحلي كانت في عام 2013؛ وهي بذلك ثاني بلد بالإقليم الإفريقي للمنظمة يُعترف رسمياً بخلوه من الملاريا بعد "موريشيوس" سنة 1973.

وقد كانت مكافحة هذا المرض والقضاء عليه أمرا صعبا، حيث يعود تاريخ الملاريا في الجزائر إلى مئات السنين؛ إلا أن تحسين الترصد خلال العقد الماضي مكن من الإسراع في تحديد آخر حالات الإصابة بالملاريا وعلاجها، خاصة وأن الجزائر توفر خدمات التشخيص والعلاج مجانا، ممّا ساعد على ضمان تعميم الحصول على خدمات الوقاية من المرض والكشف عنه وعلاجه للجميع[1].

3.2.1 الأهداف المتعلقة بالجانب البيئي وإقامة الشراكات العالمية في إطار التنمية

وتشمل الهدف رقم 7 المتعلق بحماية البيئة وكفالة الاستدامة البيئية، والهدف رقم 8 والأخير المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية؛ حيث سيتم التطرق إليهما على التوالي في الآتي:

الهدف السابع: كفالة الاستدامة البيئية

لقد تم تخصيص سابع الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة، نظرا لأهميته البالغة في ضمان حقوق الأجيال القادمة، التي تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيق هذه التنمية؛ كما نادى به جدول

[1] Word Health Organization (WHO), Algeria and Argentina certified malaria-free by WHO (2019): https://www.who.int/news-room/detail/22-05-2019-algeria-and-argentina-certified-malaria-free-by-who, accessed le: 28/09/2019.

أعمال القرن 21. ويتم كفالة استدامة البيئة في هذا الهدف عبر إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج التنموية وانحسار استنزاف الموارد البيئية، والحد من فقدان التنوع البيولوجي، إضافة إلى العمل من أجل تحسين الأوضاع الإجتماعية للسكان وتوفير احتياجاتهم الأساسية للحياة.

وحسب **الغاية 7.أ**: "إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية"(حيث تطرقنا في الفصل السابق إلى المجهودات التي بذلتها الجزائر من أجل تحقيق ذلك منذ بداية سنوات 2000)؛ وباعتماد مؤشر " **انبعاثات ثاني أكسيد الكربون**"، سيتم عرض التطور الذي أحرزته الجزائر في هذا الإطار.

حيث تصدر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أساسا من حرق الوقود الأحفوري وصناعة الإسمنت، كما تشمل الإنبعاثات المنطلقة عند استهلاك أصناف الوقود الصلبة والسائلة والغازية وحرق الغاز[1]. وقد ساهمت صناعة الإسمنت عالميا سنة 2011 في حوالي 7% من انبعاثات co2 البشرية[2]، التي تعتبر المسؤول الأول عن التغير المناخي الذي يعتبر من أهم القضايا البيئية التي تندرج في الغلاف الجوي؛ كما يعتبر من المؤشرات البيئية الهامة للتنمية المستدامة، حيث يقاس التغير المناخي عن طريق تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

والجدول الموالي يوضح انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الجزائر للفترة (2000- 2015)، كمايلي:

جدول رقم (16): إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الجزائر (متوسط نصيب الفرد بالطن المتري)

السنة	2000	2005	2007	2010	2013	2015
الإنبعاثات	2.0	2.3	2.5	2.7	3.0	3.3

Source: IEA, IEA Atlas of Energy: http://energyatlas.iea.org, consulté le: 24/03/2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن انبعاثات co_2 في الجزائر في تزايد مستمر؛ حيث احتلت الجزائر المرتبة 39 عالميا من حيث الإنبعاثات التي قدرت ب 81 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون (2,39 طن متري كمتوسط لنصيب الفرد من الإنبعاث) سنة 2006. ثم استمر في الإرتفاع إلى أن بلغ 3.3 طن متري كمتوسط لنصيب

[1] www.albankaldawli.org, consulté le : 23/03/2017.
[2] Navdeep Kaur Dhami_ Sudhakara M. Reddy_ Abhijit Mukherjee , Biofilm and Microbial Applications in Biomineralized Concrete, Thapar University, Patiala, India, 2011 , p 142, sur : www.intechopen.com , consulté Le : 23/03/2017

الفرد من الإنبعاث سنة 2015 أين احتلت الجزائر المرتبة 35 في انبعاثات الكربون في العالم بانبعاث قدره 130.43 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون؛ أي بارتفاع قدره 154.9% منذ سنة 1990.

وإذا ما لاحظنا انبعاث غاز co_2 في المغرب فنلاحظ أنها تعتبر قليلة مقارنة بالجزائر على الرغم من أن كلتيهما دولتين ناميتين (حيث قدر متوسط نصيب الفرد من انبعاث غاز co_2 في المغرب سنة 2015: 1.6 طن متري أين احتلت المرتبة 52 عالميا بانبعاث قدره 55.4 مليون طن من co_2)؛ كما بلغ انبعاث تونس لنفس السنة ما قدره: 25.6 مليون طن من co_2 .[1]

ومنه نستنتج أنه بالرغم من السياسات والإستراتيجيات المنتهجة من طرف الجزائر في إطار حماية البيئة، إضافة إلى مصادقتها على إتفاقية كيوتو لتخفيض انبعاثات الغازات، ولجوئها إلى الطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح؛ إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة وكمية الإنبعاثات الغازية في تزايد مستمر، وهذا دليل على ضعف هذه السياسات وعدم الإلتزام بما ورد الإتفاقيات من تخفيض للإنبعاثات الغازية رغم الموافقة عليها. حيث يرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى الإعتماد شبه الكلي على مصادر الطاقة الأحفورية الذي يتجاوز نسبة 99 %.

ومن أجل هذا فعلى الجزائر أن تكون أكثر حذرا في هذا الخصوص وأن تبذل مجهودات أكبر من أجل تقليص الإنبعاثات الغازية في الجو التي تتسبب في ظاهرة الإحتباس الحراري وتغير المناخ، والإعتماد أكثر على الطاقات البديلة والمتجددة؛ خصوصا مع توقيعها على اتفاقية باريس حول التغيرات المناخية.

لكن بالرغم من هذا فإن الجزائر تعتبر دولة نامية تسعى لتحقيق تنمية إقتصادية، والإنبعاثات فيها تبقى ضئيلة إذا ما قورنت بغيرها من الدول المتطورة والصناعية؛ التي تعتبر المسؤول الأول عن ظاهرتي الإحتباس الحراري والتغير المناخي لما تنفثه في الجو من انبعاثات الغازات الدفيئة على رأسها غاز co_2؛ كونها دول ذات اقتصاد متطور فهي ملزمة أكثر من غيرها باحترام البيئة وحمايتها وتخفيض انبعاثاتها. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الإنبعاثات co_2 في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2015: 15.3 طن متري واحتلت المرتبة 2 عالميا بعد الصين في انبعاثات غاز co_2 بانبعاث قدره 5 آلاف مليون طن[2]. ومنه فعلى جميع دول العالم التعاون وتكثيف الجهود من أجل الحد من التلوث والإنبعاثات الغازية للحفاظ على الحياة على كوكب الأرض.

وبالنسبة لمؤشر "**استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون**"، فإن الجزائر كمعظم الدول الإفريقية، وخاصة الدول الأطراف في بروتوكول مونتريال؛ قد أحرزت تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بتقليل استهلاكها للمواد المستنفدة لطبقة

[1] IEA, IEA Atlas Of Enegry: http://energyatlas.iea.org, consulté le: 24/03/2019.

[2] http://www.globalcarbonatlas.org/fr/CO2-emissions, consulté le : 24/03/2017.

الأوزون. حيث تعتبر الجزائر واحدة من بين أفضل الأداءات الإفريقية التي حققت أكبر انخفاض بنسبة تزيد على 95% بين عامي 2000 و2012؛ بينما تنتمي كل من ليبيا والمغرب وتونس إلى أربع دول حققت انخفاضا يتراوح بين 90 و95 في المائة.[1]

وحسب الغاية 7.ب: "**الحد من فقدان التنوع البيولوجي وتحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول عام 2010**"؛ فسيتم التطرق للمحميات الطبيعية في الجزائر؛ حيث يوجد عدد من المحميات يصل إلى 18 محمية بمساحة إجمالية تصل إلى 56 مليون هكتار أي بنسبة 24% من مساحة الجزائر، والمتمثلة في 10 منتزهات وطنية و4 محميات طبيعية و4 محميات صيد بري[2]. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (17): الحضائر الوطنية (المحميات) في الجزائر

المحمية	مساحتها (هكتار)	موقعها	المناخ السائد	خصائصها
القالة	80000	الشرق على الساحل	رطب جدا	تمتد من الحدود التونسية على شاطئ البحر تشمل غابات الفلين وبحيرات الأبيرة وتانقا والمالح المصنفة من المناطق الرطبة عالميا(إتفاقية رامسار) وتوجد فيها أصناف من الطيور المهاجرة الجد مهمة من أجل التوازن الإيكولوجي والتنوع البيولوجي على المستوى العالمي(مصنفة محيط حيوي للمناطق الرطبة)
جيجل تاوة	3800	الشرق على الساحل	رطب	نجد في غاباتها المنتشرة على الساحل البحري مجموعات القرد المغربي بين أشجار الفلين ومناظر طبيعية فريدة من نوعها يتوسطها النحت الجيولوجي المتمثل في الكهوف العجيبة، وتشمل أصنافا من الحيوانات منها: الأيل البربري، الضبع المجدع.
بجاية قورايا	2080	الوسط الساحلي	رطب	تشتمل على جزء من شاطئ البحر والغابات الممتدة حولها ينتشر فيها القرد المغربي وثروة نباتية وحيوانية متنوعة.
جرجرة تيزي وزو	18500	الشمال	شبه رطب	تحتوي على غابات الأرز الأطلسي والصنوبر والأسود وتشتمل كذلك على أعلى قمة لجبال الأطلس التلي جبل لالة خديجة.
البليدة الشريعة	26500	الشمالي في الوسط	شيه رطب	طابعها حراجي تسود فيه غابة الأرز الأطلسي أكثر من 5700 هكتار تنتشر على السفوح الشمالية لجبال بلزمة التي تكون جيولوجيا بداية الإلتواءات الجيولوجية لتكوين سلسلة جبال الأوراس. تحتوي على ثروة نباتية مهمة منها النادرة على المستوى القطري (البهشية،

[1] Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals, Op cit, p 49.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تنسيق وتطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي، ص28، الموقع الإلكتروني: www.aoad.org/ftp/wild_life.pdf، تاريخ الإطلاع: 2017/03/24.

				السحلبيات، الدردار، الياسمين الأبيض، سلطان الغابة، القيقب، البطم) ومن الحيوانات المتواجدة: الضبع المجدع، الوشق، القط البري، الشيهم، النسر الأصهب، النسر الملكي).
ثنية الحد تيسمسيلت	3000	الغرب	شبه جاف	تشمل غابة الأرز الأطلسي على امتداد الأطلس التلي نحو الجهة الغربية إلى جبال الريف إلى المغرب.
تملسان	8225	الغرب	شبه رطب	تنتشر غابات البلوط الأخضر والصنوبر الحلبي، كذلك تزخر بآثار ومعالم تاريخية قيمة.
الطاسيلي	80000 كلم^2	الجنوب	جاف صحراوي	محمية مصنفة عالميا محيط حيوي، بها نقشات وصور على الصخور تمتد على آلاف السنين تعبر عن أصالة وتاريخ الجزائر وثقافته وتقاليده العريقة. نماذج من التركيبات الجيولوجية وصخور بركانية تشكل مخبر طبيعي للباحثين في علم الجيولوجيا والتراث والمستحدثات. تنتشر فيه حيوانات نادرة منها سرو الطاسيلي، بطم الأطلس، والغزال. وهو قطب للسياحة.
الهقار	450000 كلم^2	الجنوب	جاف صحراوي	متشابه مع الطاسيلي.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دور المحميات الطبيعية في الحفاظ على التنوع الإحيائي، الخرطوم، 2004، ص16.

كما تتنوع اختصاصات إدارة التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية في الجزائر، وتشمل المؤسسات الحكومية التالية: المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة: ومن اختصاصاته إعداد السياسات والتشريعات والبرامج والخطط المرتبطة بتنمية الموارد وحماية البيئة، بالإضافة إلى مهام التنسيق مع القطاعات ذات الصلة، المنوط بها تنفيذ السياسات والبرامج والخطط.

المديرية العامة للبيئة: تتبع لها مفتشيات للبيئة، تقوم بمهام حماية الموارد البيئية على مستوى الولايات.

وزارة الفلاحة: تتبع لها المديرية للغابات، التي تختص بمهام إدارة محميات الصيد التي يبلغ عددها 4 محميات، بالإضافة إلى إدارة مراكز الصيد البري ويبلغ عددها 5 مراكز.

الوكالة الوطنية لحماية الطبيعة: تختص بإدارة الحضائر الوطنية.[1]

واعتمادا على مؤشر **"نسبة المناطق المحمية الأرضية والبحرية"**، فإن نسبة هذه المناطق المحمية من إجمالي المساحة الإقليمية في الجزائر تكون كالآتي:

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تنسيق وتطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-112.

جدول رقم (18): المناطق البرية والبحرية المحمية في الجزائر (نسبة مئوية من إجمالي المساحة الإقليمية)

السنة	2000	2014
القيمة	6.0	7.5
التغير%	-	24.75

Source : http://ar.knoema.com/atlas, consulté le : 26/03/2017.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسبة المناطق المحمية في الجزائر من إجمالي المساحة الإجمالية قد ارتفعت نسبيا خلال فترة الدراسة، بعد أن ظلت ثابتة لعدة سنوات منذ عام 2000 ثم بدأت النسبة في الإرتفاع إلى غاية سنة 2014. حيث أن هذه النسبة تعتبر جيدة إذا ما قارناها بتونس والتي بلغت نسبة 3.7 لنفس السنة؛ لكنها تبقى ضئيلة مقارنة بدول أخرى كالمغرب وفرنسا حيث بلغت هذه النسبة لكل منهما على التوالي: 20.1% و25.7% سنة2014[1].

وبالنظر لمؤشر "**مزايا مرفق البيئة العالمي للتنوع البيولوجي**"، والذي يعتبر مؤشر مركب لاحتمالية التنوع البيولوجي لكل دولة بناءا على الأنواع الممثلة فيها، وحالة التهديد، وتنوع أصناف الموائل في كل دولة. حيث تعمل القيم من 0 (لا توجد احتمالية تنوع بيولوجي) إلى 100 (الحد الأقصى لاحتمالية التنوع البيولوجي).

فقد بلغت القيم في الجزائر: 2.85 سنة 2008 مقارنة ب 3 سنة 2003؛ أي حدث تراجع في احتمالية التنوع البيولوجي ب 4.90%. حيث يعتبر هذا المؤشر في الجزائر أحسن منه في تونس (0.5 سنة 2008)، لكنه ضئيل مقارنة بالمغرب (3.48 لنفس السنة) وكذلك إذا ما قارناه بفرنسا (5.30 سنة 2008)؛ وبالتالي نلاحظ أن احتمالية التنوع البيولوجي في الجزائر ضئيلة نسبيا.[2]

فبالنسبة للهدف المتعلق ب"حماية البيئة وكفالة استدامتها" (**MDG_7**) وبالرغم من الإستراتيجيات والقوانين والمعايير البيئية التي تتماشى مع الاتفاقيات الدولية، والتي تم وضعها والعمل بها في الجزائر من أجل حماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي منذ سنة 2000؛ إلا أن النتائج لم تكن مطمئنة ولا بالمستوى المطلوب حيث لا تتعدى مساحة الغطاء الغابي فيها نسبة 1% في ظل ارتفاع حجم إنبعاثات غاز CO_2؛ وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الإهمال الذي تعرفه الجزائر في مجال التنوع البيولوجي وحماية البيئة، وعدم التقيد بالقوانين واللامبالاة في تطبيقها مع نقص الوعي وغياب الرقابة. وبالتالي عدم نجاح السياسات المسطرة في هذا المجال وإن كانت هناك بعض التحسينات الطفيفة.

[1] http://ar.knoema.com/atlas, consulté le : 26/03/2017.
[2] https://knoema.com, consulté le : 22/04/2016.

الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

ينص ثامن الأهداف الإنمائية للألفية على ضرورة إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية؛ تقوم من جهة على تحسين المناخ الإقتصادي العالمي خاصة من خلال تبني نظام تجاري ومالي منفتح ومنظم وغير تمييزي. ومن خلال العمل على تحقيق التوظيف الأمثل لشعوب العالم من ثمار التقدم الإقتصادي لا سيما منها تحسين الواقع الصحي عبر توفير الأدوية الأساسية وبأسعار في متناول الجميع، وتعميم الإستفادة من التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال.

وتتعلق بعض مؤشرات هذا الهدف بالدول الأقل نموا (دول افريقيا جنوب الصحراء على وجه التحديد) والبلدان الصغيرة التي لا تمتلك سواحل أو تلك التي تتشكل من جزر صغيرة. وفيما يتعلق بالجزائر فقد تم الإعتماد على بعض المؤشرات التي تخدم غايات هذا الهدف منها:

مؤشر "**خدمة الدين، كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات**"، والذي يتم توضيحه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (13): خدمة الدين، كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات في كل من الجزائر والمغرب وتونس 2005-2013

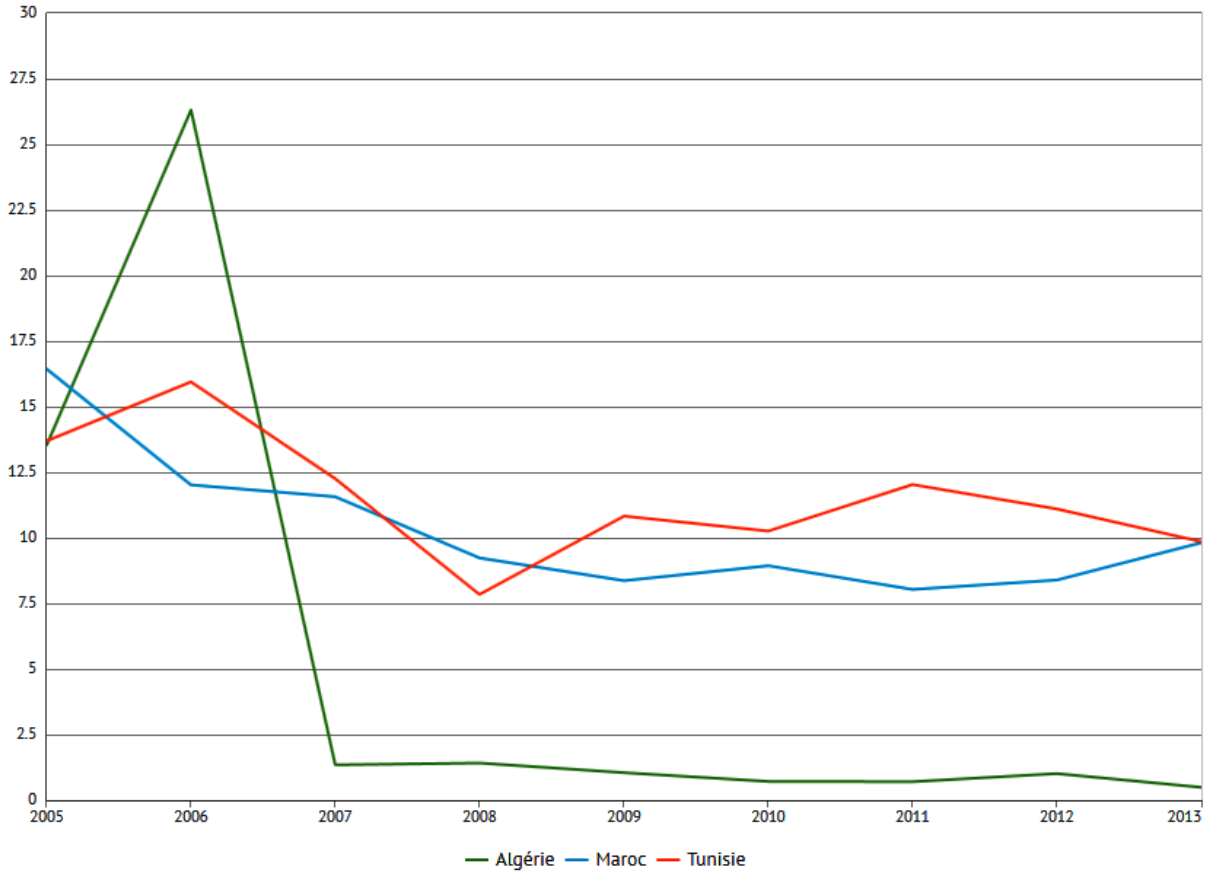

Source : African Development Bank Group, Retrieved from: https://www.afdb.org/en, accessed 10 October 2019.

إن عبء الديون على الدولة هو أحد أهم المؤشرات في تحديد مدى تأثرها بالصدمات الخارجية. في المتوسط، تتمتع البلدان النامية بخدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل من الخارج، بما يعادل حوالي 3٪. ومن بين 42 دولة منظمة التعاون الإسلامي التي تتوافر عنها بيانات، فحوالي 15 دولة فقط تظهر انخفاض مستوى عبء الدين مقارنة بمتوسط البلدان النامية. حيث تنتمي الجزائر إلى البلدان التي تتمتع بأدنى مستوى لأعباء ديون إضافة إلى إيران ونيجيريا من بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي، والتي حققت تقدما فعالا في عام 2013 مقارنة بعام 2000.[1]

لقد بلغ مستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل في الجزائر نهاية سنة 2015: 1.197 مليار دولار، مقابل 1.760 مليار دولار نهاية سنة 2014 (بعد أن كان يبلغ 2.068 مليار دولار نهاية سنة 2013). مما يوكد الإتجاه التنازلي له انطلاقا من الإنخفاض الحاد الذي شهدته الديون الخارجية بين سنتي 2004 و2006. حيث يُعزى سبب الإنخفاض في مستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل إلى التعبئة المنخفضة في سنة 2015 (58 مليون دولار) وسداد الأصل المقدر ب 582 مليون دولار وتأثير التقييم لصالح الجزائر (-94 مليون دولار) على الديون في نهاية سنة 2014؛ وهذا بعد انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار بشكل حاد (بمعدل 10.24%) سنة 2015.

كما سجلت الجزائر سنة 2015 كذلك، بعض الانخفاض في مستوى الدين الخارجي قصير الأجل (الذي يتجاوز مستوى الدين في الأجلين المتوسط والطويل الأجل للسنة الثانية على التوالي)، الذي سجل قيمة: 1.823 مليار دولار مقابل 1.975 مليار دولار في نهاية 2014 (1.328 مليار دولار نهاية سنة 2013).

ويعكس تطور مؤشرات الدين الخارجي (منذ انخفاضه الحاد في السنوات 2004- 2006)؛ الاستمرارية الجيدة له في نهاية 2015. خاصة بعد أن بلغ مستوى خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل 695 مليون دولار في نهاية 2015 مقابل 269 مليون دولار في نهاية 2014 (520 مليون دولار في نهاية 2013). وفي أعقاب الانخفاض الحاد للدين الخارجي، خاصة سنة 2006، تراجع مستوى خدمة الدين إلى أقل من واحد مليار دولار منذ 2009 (666 مليون دولار في 2010). ونتيجة لذلك، فقد بلغت نسبة **خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات** 1.83% في 2015 (0.42% في سنة 2014)، بعدما كانت 59% في سنة 1999، و2,1% سنة 2009.

[1] SESRIC, Moving from Mdgs to Sdgs, Op cit, p33.

حيث تقدر ديون الخزينة العامة والديون المضمونة من طرف الدولة ب 523 مليون دولار فقط (668 مليون دولار نهاية سنة 2014)، مما يعكس انخفاض تعرض الميزانية العامة إلى الدين الخارجي؛ كما لا يمثل مستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل سوى 3.15% من صادرات السلع والخدمات في سنة 2015. وبالتالي فإن الإتجاه التنازلي للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، الذي تُرجم بالنسبة الضعيفة لخدمة الدين الخارجي (1.83 %من صادرات السلع والخدمات)؛ إضافة إلى انخفاض الديون قصيرة الأجل في سنة 2015؛ تعتبر مؤشرا على الإستدامة الكبيرة للديون الخارجية الجزائرية، في إطار الصدمة الخارجية الحادة التي اتسمت بها هذه الفترة.[1]

بالنسبة لمدى التقدم في تحقيق الغاية **الغاية 8.و**: التي تنص على"**التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**"، فسيتم الإعتماد على المؤشرات التالية:

- عدد الخطوط الثابتة، لكل 100 نسمة
- المشتركون في خدمة الهاتف المحمول لكل 100نسمة.
- استخدام الأنترنت، النسبة من عدد السكان.

فقد عمدت الجزائر في إطار سياستها المتعلقة بالإنفتاح والإصلاح الشامل؛ على تعزيز وترقية قطاع الإتصالات منذ سنة 2000، أين عرف هذا القطاع قفزة نوعية؛ حيث تم القيام بالعديد من الإصلاحات لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر، وتمت تهيأة المحيط القانوني والمؤسساتي لتحسين الإستفادة من خدمات الأنترنيت والهاتف النقال، إضافة إلى تشجيع المستثمرين الأجانب والخواص على الاستثمار فيها، ووضع هياكل قاعدية عصرية في هذا المجال.

والجدول الموالي، يوضح تطور الإشتراك في كل من خدمات الهاتف الثابت والنقال وشبكة الأنترنيت في الجزائر للفترة من 2000 إلى غاية سنة 2015:

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، نوفمبر 2016، ص ص 67- 71.

الجدول رقم (19): الإشتراك في الهاتف الثابت والمحمول واستخدام الأنترنيت في الجزائر للفترة 2000-2015

السنوات	2000	2005	2010	2013	2015
الإشتراك في الهاتف الثابت (لكل 100 شخص)	5.7	7.8	8.1	8.2	**8.2**
الإشتراك في الهاتف النقال (لكل 100 شخص)	0.3	41.2	91.1	103.6	**108,8**
إستخدام الأنترنيت (% من عدد السكان)	0.5	5.8	12.50	22.5	**38.2**

Source: Word Bank, retrieved from: https://data.worldbank.org/, accessed 10/08/2019.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسبة مستخدمي الأنترنيت في تزايد مستمر، كما أصبحت الهواتف النقالة في متناول شريحة واسعة من المجتمع؛ حيث تنوعت العروض وتحسنت جودة الخدمة مما انعكس على عدد مستخدمي الأنترنيت ومشتركي الهاتف النقال، خصوصا في ظل توسع الشبكات عبر مختلف مناطق الوطن، والتحسن المستمر لمتعاملي الهاتف النقال الثلاث.

إلا أن الهاتف الثابت لا زال يعاني من التأخر مقارنة بالنجاح الكبير الذي لاقاه الهاتف النقال في الجزائر؛ فنسبة نموه تبقى متواضعة، ومعدلات استخدامه منخفضة، في ظل وجود متعامل عمومي وحيد في القطاع.

وبالرغم من التحسينات المسجلة، فإن الجزائر تبقى متأخرة في هذا المجال إذا ما قورنت بالنتائج المتحصل عليها في الدول المجاورة كتونس والمغرب. فقد تم تصنيف الجزائر في مرتبة متأخرة في تقرير المنتدى الإقتصادي الدولي حول تكنولوجيا الإعلام والإتصال، مما يعكس عدم نجاح السياسات المتبعة في هذا الإطار.

فلابد من تكثيف الجهود في هذا المجال، والعمل على وضع إطار إقليمي له، بالإستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال وتبادل المعارف والخبرات معهم، وتوفير البيئة الملائمة على نمو واندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف القطاعات، لدعم التحول نحو الإقتصاد الجديد القائم على المعرفة والمعلومات.[1]

ففي مجال الشراكة العالمية من أجل التنمية (**MDG_8**)؛ قد تمحورت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تحت هدف إقامة حكامة اقتصادية ومالية جيدة؛ حول العديد من الأعمال، مثل إصلاح مخطط المحاسبة الوطنية

[1] عباس لحمر- عمار طهرات، واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل اندماجها في الإقتصاد الجديد، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الشلف، 2018، ص ص 37، 44.

والتسجيل في النظام العام لبث معطيات صندوق النقد الدولي بواسطة بنك الجزائر، وإصلاح القطاع البنكي والجباية، وفتح قطاع التأمينات للشركات الأجنبية.

وفي إطار علاقاتها الاقتصادية الدولية؛ تضاعف الجزائر جهودها لتنويع شركائها التجاريين، وتعزيز التعاون الاقتصادي مع بقية العالم، والمشاركة الفعالة في التكامل الوطني. كما تظل مصممة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) على المستوى المتعدد الأطراف .

وقد كثفت البلاد تعاونها مع شريكها الإقليمي الأول: الاتحاد الأوروبي (EU)، مع الاستمرار في لعب دور قيادي في العديد من المشاريع والمبادرات الإقليمية، وخاصة في إطار الاتحاد الأفريقي (AU) والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD). كما عززت علاقاتها الثنائية مع بعض الدول، حيث تم التوقيع على اتفاقية التجارة التفضيلية مارس 2014 مع تونس، تليها ثلاث اتفاقيات للتعاون الصناعي في عام 2015.

وبالإضافة إلى الإصلاحات النظامية التي أجريت لزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، قد اتبعت الجزائر في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، سياسة للتعاون جنوب –جنوب، مع استمرار تقديم المساعدة للدول الفقيرة خاصة البلدان المجاورة والبلدان الأفريقية.

وتجسدت الإجراءات الجزائرية على وجه الخصوص من خلال عمليات كبرى لفتح المناطق الحدودية، وإكمال طريق عبر الصحراء إلى الحدود مع النيجر، وربط الطرق الجزائرية الرئيسية بتلك الخاصة بتونس وليبيا والصحراء الغربية وموريتانيا وقريبا مالي وحتى نيجيريا.

كما تجسد التزام الجزائر بأشكال أخرى، مثل المساعدات المالية، وعروض المنح الدراسية، والغذاء، والمساعدات الطبية والمادية، وإرسال زملاء عمل تقنيين.

إلا أنه وعلى الرغم من الاتفاقات القائمة، فمن الواجب تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي، حيث تلعب الجزائر دورا رئيسيا في الاستقرار في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، بالنظر إلى الأهمية التي يوليها التعاون الاقتصادي والأمني.[1]

[1] بالإعتماد على:

- Perspectives économiques en Afrique 2015: Développement territorial et inclusion spatiale- Algérie, Edition OCDE, Paris, 2015, p 4.
- Perspectives économiques en Afrique 2016: Villes durables et transformation structurelle -Algérie, Edition OCDE, Paris, 2016, p 7.

3.1 النتائج المحققة في نهاية الفترة المحددة للأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر

تزامن إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية (**MDGs**) في الجزائر في عام 2000 مع فترة من الأداء الاقتصادي والمالي، خاصة مع تبني إستراتيجية تنموية تم تحديدها حول مستويين أهمها: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية". حيث ترتبط نتائج الأهداف الإنمائية للألفية التي ساهمت في توجيه برامج التنمية في الجزائر، ارتباطا وثيقا بالتوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام للبلد. حيث مرت الجزائر، على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بفترة استثنائية على جميع الميادين:

من الناحية الاقتصادية، من خلال الاستفادة من التطورات المتعلقة بسوق النفط؛ من خلال استقرار إطار الاقتصاد الكلي، والنمو وتخفيض الديون الخارجية، والقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية؛ إضافة إلى استقرار التضخم والانخفاض المطرد في البطالة.

كما مكّنت برامج البنية التحتية الرئيسية المنفذة بموجب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، من توحيد شروط التنمية الواسعة النطاق في جميع أنحاء الإقليم الوطني، مما ساهم في الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، وبفضل السياسات الاجتماعية الهادفة لتحسين مستوى معيشة جميع المواطنين، فقد تم التغلب على العجز الاجتماعي. حيث انخفض معدل الفقر، وتحقق تحسن في رأس المال البشري مع إحراز تقدم كبير في التعليم والحالة الصحية للسكان، كما تم الحد من قيود الإسكان بشكل معتبر، وتم توسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

وإدراكاً منها لأهمية الحفاظ على البيئة، اعتمدت الجزائر تشريعات تضع معايير بيئية تتماشى مع الاتفاقيات الدولية واستراتيجية مدتها عشر سنوات في هذا المجال، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على ثلاث ركائز أساسية هي إحياء النمو الاقتصادي، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين نوعية الحياة.

كما واصلت الجزائر سياستها لتعميق الإصلاحات، قصد تحسين نظامها الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية المتعلقة بوضع شراكة عالمية من أجل التنمية؛ إلا أنها كانت غير كافية، والتطور المسجل في تحقيق هذا الهدف المندرج ضمن الأولويات يبقى دون المأمول، وهو ما يستلزم إرادة سياسية قوية لتعزيزه وترقيته.

وهكذا، فقد تمكنت الجزائر من تحقيق غالبية الأهداف الإنمائية للألفية على المدى الطويل، وخاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر، والوصول إلى التعليم، والحد من وفيات الرضع والأمهات، وتعزيز بيئة مستدامة. فوفقًا للبنك الدولي، أصبحت الجزائر "ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقاطرة المغرب الكبير، وهي واحدة من الدول القليلة التي تمكنت من للحد من الفقر بنسبة 20 ٪ في غضون 20 سنة؛ حيث اتخذت

خطوات مهمة من أجل تحسين رفاهية مواطنيها، من خلال نشر سياسات اجتماعية تماشيا مع الأهداف العالمية للأمم المتحدة؛ وقد مكنها الانتعاش المالي من تصفية ديون الدولة، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية".[1]

فقد تميزت الفترة 2000-2015، بتحسن ملحوظ في وضع الاقتصاد الكلي للبلد، والذي كان مرتبطا إلى حد كبير بالزيادة في عائدات النفط مما أدى إلى:[2]

- تسجيل ارتفاع محسوس في معدل النمو الإقتصادي PIB بمتوسط سنوي يقدر بحوالي 4 ٪، وخاصة في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001 – 2004) حيث بلغ سنة 2003 معدل 6.% (إلا أنه تراجع في السنوات الأخيرة).
- ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أين بلغ نسبة 5583.62 دولار أمريكي للفرد سنة 2012، بعدما كان 3102.04 دولار/ للفرد سنة 2000.
- تم التحكم في التضخم (3.9 ٪ في المتوسط السنوي)، والبطالة (إلى 11.2 ٪ في عام 2015 من 29.8 ٪ في عام 2000)، ورفع الحد الأدنى للأجور؛
- تسجيل انخفاض كبير انخفض الدين الخارجي من 76.1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995، إلى أقل من 5 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 مع 4.6 مليار دولار أمريكي؛
- وزيادة كبيرة في احتياطيات النقد الأجنبي التي بلغت 193 مليار دولار أمريكي في عام 2014.
- سياسات اجتماعية أفضل، بما في ذلك الإسكان (في عام 2015 ووصل عدد الوحدات التي تمولها الدولة بالكامل أو جزئيًا إلى 8.5 مليون وحدة من 5.4 مليون في عام 2000)، والتكوين المهني (ليشمل جميع شرائح السكان، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والاحتياجات الخاصة)، وعمالة الشباب وغيرها.

حيث عملت الجزائر خلال هذه الفترة، على تلبية احتياجات السكان اعتمادا على مواردها العامة، من خلال برامج التنمية الكبيرة والطموحة التي تم التطرق إليها سابقا.

---

[1] بالإعتماد على:

- Plan National De Prévention De La Réintroduction Du Paludisme (2019-2021), Ministère De La Sante De La Population Et De La Réforme Hospitalière, Algérie, 2018, p10.
- Rapport National sur Les OMD : 2000 - 2015, Op cit, p 138.

[2] بالإعتماد على:

- La Banque Mondiale, sur : https://donnees.banquemondiale.org/, consulté le : 22/03/2017.
- Plan National De Prévention De La Réintroduction Du Paludisme (2019-2021), Op cit.

لكن رغم اعتبار هذا الاستقرار الاقتصادي والمالي مكسبا ورصيدا رئيسيا للجزائر، إلا أن حقيقة اعتمادها شبه الرئيسي على أسعار عائدات البترول والنفط قد أضعف موقفها، خاصة وأن الجزائر تواجه باستمرار التحدي المتزايد للاحتياجات الاجتماعية والصحية والاقتصادية، الناجمة عن النمو السكاني. ولهذا فإن الفترة التي تلت عام 2015، والتي شهدت انخفاضًا حادًا في أسعار المواد الهيدروكربونية؛ قد أظهرت حجم التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر؛ والتي تتعلق أساسا بالتصدير الأحادي لمورد غير متجدد، والاعتماد الكبير على الصادرات، والحساسية العالية للصدمات الخارجية.

حيث كان أثر الصدمة على أسعار النفط محدودا نوعا ما على النمو، مقارنة بالأرصدة المالية العامة والحساب الخارجي الذين تراجعا إلى حد كبير. فقد زاد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تقارب 3.8 % في عام2015، مع تحقيق نمو ملحوظ بنسبة 5 % في القطاع غير النفطي، وارتفع التضخم إلى .4.8 % وتضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16 % من إجمالي الناتج المحلي في2015، بسبب الانخفاض الكبير في الإيرادات الهيدروكربونية؛ كما حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بنسبة تقارب النصف في عام2015. ورغم أن الاحتياطيات كانت لا تزال كبيرة؛ فقد انخفضت بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013 مع بقاء مستوى الدين الخارجي منخفضا.[1]

وهكذا، فقد سمحت الإستراتيجية الجزائرية للتنمية (التي تم تجسيدها في الفترة 2000-2015) بالقضاء على بعض الفوراق التي كانت مسجلة سابقا، إلا أنها لم تسمح بتحقيق نمو قوي، رغم كل المبالغ الهائلة التي تم ضخها. وبالتالي، فإن التطور السوسيو-اقتصادي الذي عززته الأحكام الدستورية الجديدة التي تم اعتمادها مؤخرًا، يوفر ظروفا ملائمة لفترة جديدة من التنمية؛ رغم التحديات المهمة الواجب مواجهتها خاصة فيما يتعلق ب:

- تنشيط الاقتصاد والاستمرار في توحيد أساسياته، والاستفادة بشكل أكثر فاعلية من مختلف مصادر نموه، للاستفادة من احتياطيات الإنتاجية الكبيرة التي يحتوي عليها وبالتالي تقليل التبعية لقطاع المحروقات؛
- تعزيز وتوسيع نطاق عوامل العدالة الاجتماعية والاندماج الاجتماعي، وخاصة من خلال دمج الشباب بشكل أكبر في السياسات العامة؛
- إحراز تقدم في تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد[2].

[1] International Monetary Fund (IMF), Press Release: IMF Staff Completes 2016 Article IV Mission to Algeria, Washington, USA, March/ 14/ 2016, p1.

[2] بالإعتماد على:

- Plan National De Prévention De La Réintroduction Du Paludisme (2019-2021), Op cit.
- Rapport National sur Les OMD : 2000 - 2015, Op cit, p 138.

وفي الأخير، يمكن القول بأن الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، قد تؤهل الجزائر لمواجهة التحديات الجديدة، وإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

المبحث الثاني: الإنتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة SDGs في الجزائر

باعتماد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة في سبتمبر 2015 خطة التنمية المستدامة 2030 في قمة أممية تاريخية، تم الاتفاق على حشد الجهود من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الجديدة خلال الخمسة عشر عاما القادمة، والتي تنطبق على الجميع عكس الأهداف الإنمائية التي تركز على الدول النامية. حيث سيتم من خلال هذا المبحث، التطرق للإجراءات التي اتخذتها الجزائر والآفاق التي رسمتها من أجل تنفيذ خطة التنمية 2030، وتسليط الضوء على مدى استعداد الجزائر لمرحلة أهداف التنمية المستدامة (تم التطرق إلى الإستراتيجية في الفصل الثاني، إلا أن هذه الجزئية جاءت لتبرز الإرتباط الوثيق بأهداف التنمية المستدامة SDG وخطة التنمية 2030 على وجه الخصوص)؛ إضافة إلى التطرق لنبذة عن أداء الجزائر ومركزها بين باقي الدول، في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آفاق 2030، باعتماد مؤشر أهداف التنمية المستدامة.

1.2 الإلتزام الدستوري والإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة كإطار لتنفيذ خطة 2030

تدعو أجندة الأعمال 2030 إلى خطة عمل عالمية من أجل السلام، وازدهار الناس والكوكب، وكرامة المواطنين، وشراكة عالمية متجددة تعزز التنمية المستدامة للأجيال الحالية والمقبلة. وقد شاركت الجزائر ووقعت على مختلف الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة منذ سنوات عديدة. حيث أسفر هذا الوعي عن اعتماد مجموعة من التدابير، التي تعكس إرادة الحكومة لدمج التنمية المستدامة في سياسات التنمية في البلاد وإعطاء مكانة بارزة للبيئة. فالجزائر تشارك كلية في عملية التفاوض، وفي مختلف المشاورات والمبادرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. واقتناعا منها بأهميتها، فقد انضمت إلى التوافق الذي تم التوصل إليه لاعتماد منصة SDG، قادرة على وضع التنمية المستدامة في مركز الرؤية المشتركة للعالم ومستقبل كوكبنا. حيث تعتبر هذه العضوية، امتدادا لالتزام الجزائر بأجندة التنمية الألفية في عام 2000، من خلال تكييف السياسات القطاعية مع مبادئ التنمية المستدامة. فقد اكتسبت الجزائر بعض الخبرة بعد فترة الأهداف الإنمائية للألفية (خاصة فيما يتعلق بالفقر المدقع، نظام الحماية الإجتماعية، والبنية التحتية الأساسية،

وتعميم التعليم الابتدائي، وخفض معدل وفيات الرضع والأمهات) مما مكنها من تحقيق بعض أهداف الألفية في وقت مبكر .

وبالتالي، يمكن للجزائر الاستفادة من إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030؛ مع اعتماد المزيد من الجهود المستدامة، ووتيرة أسرع من الإنجازات، وآليات تنفيذ أكثر شمولاً بما أن أهداف التنمية المستدامة تغطي مجالًا أوسع. فخطة التنمية 2030 تتناول مجالات جديدة نسبيا، مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك عدم المساواة (SDG 10)، ونوعية التعليم (SDG 4)، وتدهور النظم الإيكولوجية (SDG 14 و15)، استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك (SDG 12)، وحقوق الإنسان وجودة الحكم (SDG 16).

فقد أظهرت الجزائر مرارًا عزمها على جعل تحقيق أهداف التنمية المستدامة إحدى أولويات استراتيجياتها التنموية. إلا أن ذلك غير كاف، فالدور الحقيقي لخطة 2030 يكمن في نجاح تنفيذها، ولا يقتصر على الإرادة السياسية (التي تم التعبير عنها بالفعل من خلال دعم الجزائر للقرار 1/70 "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" التي اعتمدتها الأمم المتحدة)؛ بل يتطلب أيضًا الآليات المؤسسية المناسبة، وتعبئة المجتمع لصالح التنمية المستدامة، ومسار التنمية بحلول عام 2030 وإدماج أهداف خطة عام 2030 في تحديد أولوياتها؛ بالإضافة إلى آليات الرصد والتقييم التي تجعل من الممكن تعديل مسار التقارب، نحو أهداف التنمية المستدامة. كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): الخطوات اللازمة لمباشرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في الجزائر

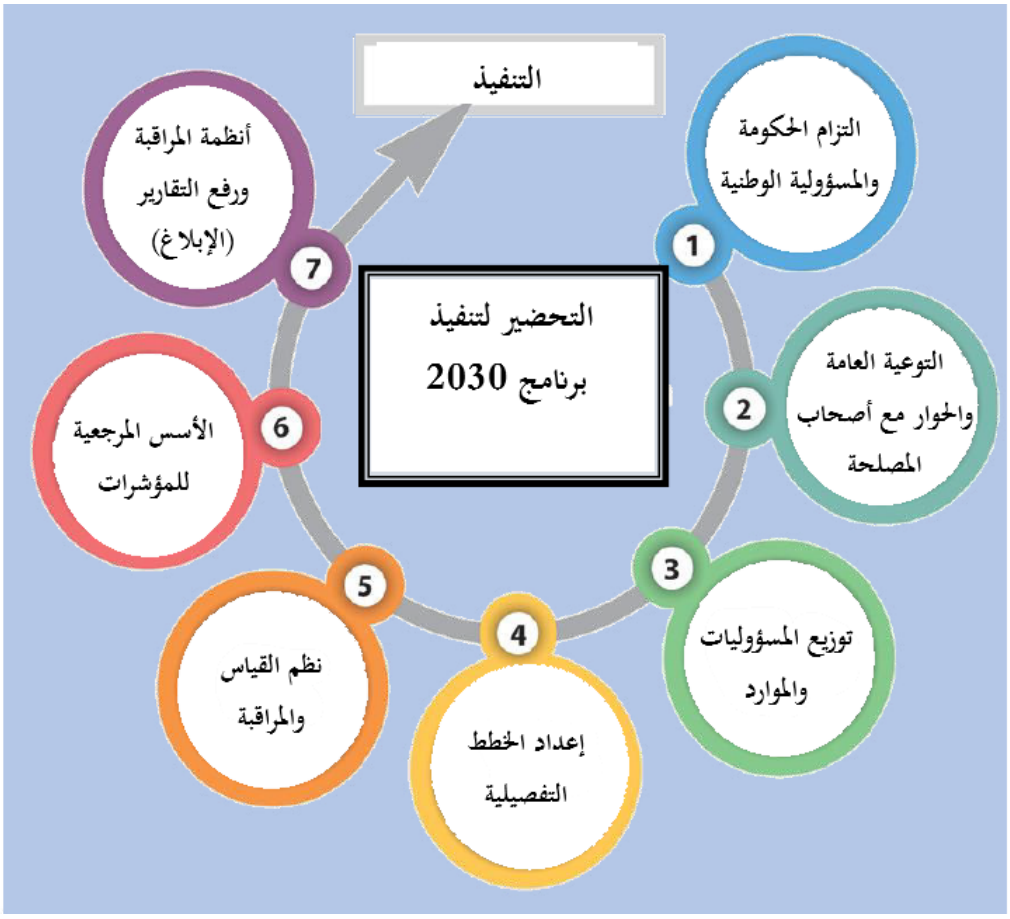

Source : Rapport de Revue de la Préparation du Gouvernement a la mise en œuvre des Objectifs de Développement Durable, La Cour des compte Algérienne, Décembre 2018, p 9.

وهذه هي المشاريع التي بدأتها الجزائر، حيث ترسي الأساس لخريطة الطريق، لمواجهة التحديات الناتجة عن خطة 2030.

وقد اختارت الجزائر دمج التنمية المستدامة في سياستها التنموية وفي المبادئ الرئيسية للأمة، من خلال اعتماد أحكام دستورية في عام 2016، تشير صراحة إلى مفهوم التنمية المستدامة ومبادئها الرئيسية، حيث تم ذكرها في[1]:

- الديباجة بأبعادها الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كالآتي: " يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة"؛

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الديباجة والمواد المذكورة في النص، المرقع: https://www.joradp.dz/har/consti.htm، تاريخ الإطلاع: 2020/02/25.

- المادة 44 " تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة"؛
- المادة 207 " تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة".

كما تتناول أحكام الدستور الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. نذكر من بينها على سبيل المثال[1]:

- أدرج هدفا التنمية المستدامة 1 و5، المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والإقليمية وعدم التمييز، في المواد:9 و15 و32 و34 و35 و36 و63 و77 من الدستور؛ التي حددت مبادئ عدم التمييز والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين وإزالة العوائق التي تعوق تطور الإنسان وتمنع المشاركة الفعالة للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- وفيما يتعلق بحماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، فتم إدراجها في المادتين 19 (جديد) و68 (جديد)؛ وبالنسبة لمشاركة المواطنين (المادة 204 و205 الجديدة).

- فيما يتعلق بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، كان الدستور الجزائري سباقا لتحقيقه، ولا سيما أحكام المادة 66 من الدستور، التي تنص على أن الحماية الصحية حق، تمشيا مع الغايتين 7.3 و8.3. وتكفل الدولة أيضاً الوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية ومكافحتها، وفقاً لمحتوى الهدف 3.3.

وقد اعتمدت الجزائر نموذجًا جديدًا للنمو الاقتصادي (2016-2030) في جويلية 2016، ورغم أنه لا يشير بشكل صريح إلى خطة 2030، ولكنه يدمج العديد من القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وينطبق الشيء نفسه على البرنامج الخماسي (2015-2019). يهدف هذا النموذج إلى تعزيز تنمية القطاعات ذات الأولوية والإستثمار فيها (الصناعة، والزراعة والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والبحث والتطوير واقتصاد المعرفة)، كما يستهدف تنويع الاقتصاد، وإحياء قطاع الصناعة التحويلية لتسريع النمو وتحفيز العمالة، وخاصة للشباب. وخلال الفترة 2020-2030، يعتزم أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي باستثناء الهيدروكربونات 6.5٪ سنويًا، إضافة إلى بلوغ مساهمة الصناعة التحويلية إلى 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل

[1] المرجع السابق ذكره.

(مقابل 5.3٪ في عام 2015)، مع تسجيل القطاع الزراعي نموًا سنويًا بنسبة 6.5٪، ومضاعفة إنتاج الحبوب بفضل تحديث القطاع وزيادة كبيرة في المساحات المسقية.[1]

وتدعم الاستراتيجية الوطنية الجديدة للبيئة والتنمية المستدامة التي تم اعتمادها (SNEDD 2018-2035) وخطة عملها (PNAEDD 2017-2022)، 14 من أصل 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة، وهي تعتمد على سبعة محاور تتعلق بتحسين الصحة ونوعية الحياة، والحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي، وتطوير الاقتصاد الأخضر والدائري، وزيادة المرونة في مواجهة التصحر وتحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ والأمن الغذائي والإدارة البيئية[2].(كما تم التطرق إليه في الفصل الثاني)

2.2 رصد ومتابعة أهداف التنمية المستدامة، وعمليات التوعية في إطارها

1.2.2 الآليات المؤسسية لرصد وتنسيق برنامج 2030

يعتمد نجاح عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، على أهمية الآليات المؤسسية التي وضعتها الحكومة لضمان التوجيه والتنسيق والرصد. حيث تكفل هذه الآليات التنسيق بين القطاعات على جميع المستويات، وتماسك سياسات التنمية ومواءمتها مع برنامج 2030 .تسترشد عمليات رصد ومراجعة التنفيذ بمبادئ محددة، منصوص عليها في خطة 2030. وهي طوعية ومدارة من قبل كل دولة، والتي يمكن أن تختار بين العديد من الأساليب والاستراتيجيات والنماذج الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة (قرار 1/70 من جدول أعمال 2030؛ الفقرات 55 و59 و74)، ويمكن تلخيص هذه الآليات فيما يلي:[3]

- **لجنة التنسيق المشتركة بين الإدارات لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:** تم إنشاؤها سنة 2016 برئاسة وزارة الشؤون الخارجية (MAE)؛ وتضم مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة (جميع الإدارات القطاعية والديوان الوطني للإحصائيات (ONS) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني (CNES))؛ للتواصل مع المجتمع المدني والعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، مع صلاحيات رصد وتقييم تنفيذ برنامج التنمية المستدامة؛ وتسمى "نقاط الاتصال". وعقدت أول اجتماع لها في 23 نوفمبر 2016، وفي ختامها تم تشكيل ست مجموعات عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ودورها الرئيسي هو تنسيق تقارير التنفيذ التي ترسلها الإدارات الوزارية. بدأ

[1] Le Nouveau Modèle de Croissance, Op cit, p2.
[2] Ministère de L'environnement et des Energies Renouvelables, GIPSE, Op cit, p 5.
[3] Rapport de Revue de la Préparation du Gouvernement a la mise en œuvre des Objectifs de Développement Durable, La Cour des compte Algérienne, Décembre 2018, p 14-18.

العمل والإجراءات لدمج السياسات وإدارة التماسك بين الأبعاد والقطاعات المختلفة، من أجل تحديد وتنظيم أولويات البلد فيما يتعلق ببرنامج 2030 في عام 2018.

- **فرق العمل برئاسة القادة**: تكشف الخطة التنظيمية عن تشكيل ست (6) مجموعات عمل مسئولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تشمل كل مجموعة ONS وCNES والوزارات المسؤولة عن تنفيذ واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة، حيث يترأس كل مجموعة القطاع الأكثر مشاركة في أهداف التنمية المستدامة المعنية (قائد). وتتمثل في:

المجموعة 1: إنهاء الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين؛

المجموعة 2: ضمان الصحة الجيدة والمعرفة للجميع؛

المجموعة 3: تطوير اقتصاد قوي ومستدام ومتطور؛

المجموعة 4: حماية النظم الإيكولوجية؛

المجموعة 5: تعزيز بناء مجتمعات سلمية قوية وعادلة؛

المجموعة 6: تعزيز التضامن الدولي من أجل التنمية المستدامة.

فمثلا، تعنى وزارات الشؤون الدينية والشباب والرياضة بالأهداف المرتبطة بمكافحة العنف، والفقر، والرفاه، والتعليم...إلخ. كما تهتم وزارة المالية بجميع الأهداف، ويرتبط دورها ارتباطًا وثيقًا باختيار الأولويات الوطنية بالتوافق مع برنامج 2030.

تم أيضًا إنشاء لجان قطاعية داخل وزارات مختلفة، مع صلاحيات لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل الإدارات المعنية، وتزويد اللجنة المشتركة بين الإدارات بأهداف التنمية المستدامة بمعلومات عن التقدم المحرز، والتحديات التي واجهتها في هذا المجال.

- **نقاط الاتصال**: يتم إنشاء هذه الهياكل على المستوى الوزاري، وهي مسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالإدارة الوزارية ورصد تنفيذها، حيث تقدم صورة عن الإجراءات التي اتخذتها الإدارات الوزارية على ثلاثة مستويات؛ لكنها لا تعزز فعليا اتساق السياسات والتنسيق بين القطاعات. حيث يجب أن يحقق الإطار المؤسسي إمكانية تولي جميع أبعاد التنمية المستدامة بطريقة متوازنة، لضمان تماسك السياسات الوطنية، وتحديد الأولويات الوطنية فيما يتعلق ببرنامج 2030.

وتترك خطة 2030 الخيار للحكومة، في التخطيط لإدماج أهداف التنمية المستدامة في سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية؛ إما عن طريق وضع استراتيجية وطنية منفصلة لخطة عام 2030، أو من خلال إعتماد خطة

2030 في إطار سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية القائمة من قبل، عن طريق تعديل وتكييف الاستراتيجيات مع متطلبات خطة 2030. وفي كلتا الحالتين يتطلب الأمر اعتماد نهج شامل للحكومة، يسمح بتحديد الأهداف والغايات التي يتم تقاسم مسؤوليتها، بين العديد من الهيئات الحكومية وأصحاب المصلحة.
على الرغم من وجود العديد من الاستراتيجيات التي تعمل في مجال التنمية المستدامة، إلا أن اعتماد الأولويات الحكومية لبرنامج 2030 لم يتم الإعلان عنه بوضوح وصراحة.

2.2.2 إطار رصد أهداف التنمية المستدامة وتمويلها في الجزائر

وتجدر الإشارة إلى أن تطوير النظم الإحصائية الوطنية، وقدرتها على الاستجابة للاحتياجات الجديدة لأهداف التنمية المستدامة، تختلف من بلد إلى آخر. حيث يتمثل التحدي الرئيسي هنا، في الافتقار إلى التكامل والمواءمة بين مختلف نظم المعلومات الموجودة (البيانات المتفرقة، والتضارب بسبب استخدام منهجيات مختلفة، وسوء نوعية بعض مصادر البيانات) والمرتبطة بالموارد البشرية والمالية المحدودة. ومن من أجل دمج أهداف التنمية المستدامة في الإنتاج الإحصائي الحالي؛ سيكون من الضروري بذل جهد تكيف وتمويل إضافي، من أجل توسيع مجال الإنتاج الإحصائي وتطوير نشر المعلومات الإحصائية، لجعلها متاحة وسهلة الإستخدام للجميع. كما يجب تحديد الاحتياجات من المعلومات فيما يتعلق بالمؤشرات الوطنية التي تم اختيارها.

وقد أنشأت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة (UNSC) فريقًا مشتركًا بين الوكالات وخبراء حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDGs) في دورتها السادسة والأربعين. حيث كُلِّفَ فريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل رئيسي، بتطوير إطار مؤشر لأهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام 2015 على المستوى العالمي، ودعم تنفيذها. وقد طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، عند إنشاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة، استخدام الآليات الإقليمية القائمة، من أجل ضمان التمثيل الإقليمي العادل والخبرة الفنية .وتتكون مجموعة بيانات فريق الخبراء (SDG) من 28 دولة عضو من بينها الجزائر، وتشمل وكالات إقليمية ودولية بصفة مراقب[1].

وقد أجرى الديوان الوطني للإحصاءات (ONS) تقييماً للنظام الإحصائي الوطني، فيما يتعلق باحتياجات رصد أهداف التنمية المستدامة. حيث تتوفر بعض مؤشرات التنمية المستدامة ويتم إنتاجها بانتظام، من قبل المكتب الوطني للإحصاء أو الإدارات القطاعية الأخرى (بعتبر (ONS) عضوا في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، التي أنشأتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة). وفي هذا الإطار، تمتلك الجزائر

[1] SESRIC, Moving from Mdgs to Sdgs prospects and challenges for OIC member countries, Op cit, p59.

فعلا نظامًا تشغيليًا لرصد مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة، والذي يمكن استخدامه في بناء نظام مراقبة SDG الجديد؛ يتمثل في "المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة(ONEDD) "، والذي يعتبر كأداة لرصد وتقييم الاستراتيجية الوطنية للبيئة (SNE)، وخطة العمل الوطنية من أجل البيئة والتنمية المستدامة (PNAEDD).

وفيما يخص التمويل؛ فقد باشرت الجزائر مبادرات من شأنها أن تؤدي إلى مراجعة سياستها المتعلقة بالمعونة الاجتماعية والدعم المالي، وإنشاء آليات مناسبة لتحسين استهداف المساعدة لصالح الطبقات الاجتماعية المحرومة (تحدي قانون المالية 2018) كما يتم تطوير خطة لخفض دعم الطاقة، والتي تمثل 10٪ من إجمالي دعم الدولة[1].

3.2.2 التوعية والحوار مع أصحاب المصالح

إنطلاقاً من مبدأ عدم تخلف أحد عن الركب، يتطلب برنامج 2030 المشاركة والحوار مع جميع أصحاب المصلحة (من برلمانات وسلطات محلية ومجتمع مدني، إضافة إلى الأوساط العلمية والجامعية والقطاع الخاص)، مع التركيز على ضرورة التوعية والتدريب والاتصال.

وقد بادرت الجزائر بتنظيم يوم وطني للوعي الرفيع المستوى بأهداف التنمية المستدامة، تحت شعار "الاستدامة في صميم السياسات العامة" في 6 مارس 2016، من قبل وزارة الخارجية (MAE) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني(CNES) بالتعاون مع مكتب الإحصاءات الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ جمع بين الجهات الحكومية وغير الحكومية. وشارك في هذا الاجتماع العديد من الشخصيات بما في ذلك الوزراء والسفراء والأساتذة والأكاديميين والشركاء من مختلف القطاعات، وممثلين من مختلف أقسام المجتمع المدني. كان هذا اليوم فرصة للتبادل حول الطرائق والمناهج التي يجب اعتمادها، في طريقة تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات العامة المكرسة للتنمية المستدامة. وتم التركيز بشكل خاص على دور المجتمع المدني، من أجل إرساء الاستدامة في التفكير الاجتماعي.

وفي 5 جوان 2017، نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم دراسي حول أهداف التنمية المستدامة للمؤسسات والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني.

ومن بين إجراءات التوعية الأخرى التي تم تنفيذها، نذكر على سبيل المثال لا الحصر[2]:

[1] Nations Unies, Premier Rapport Sur La Réalisation Des Objectifs De Développement Durable Au Maghreb, Commission Economique pour l'Afrique, Éthiopie, 2018, P 12, 14.

[2] بالإعتماد على:

- Rapport de Revue de la Préparation du Gouvernement a la mise en œuvre des ODD, Op cit, p19-24.
- Rapport National Volontaire Algérie 2019, Op cit, p 25-27.

- نظمت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، إجراءات توعية حول برنامج أهداف التنمية المستدامة، لصالح المديرين الداخليين ومديريات العمل الاجتماعي والتضامن (DASS) ووحدات التوجيه والاستماع على مستوى الولايات 48؛
- نظمت وزارة التربية الوطنية عدة إجراءات، بهدف دمج أهداف التنمية المستدامة في برامج القطاع كجزء من استراتيجيتها 2030/2016 بعنوان "المدرسة الجزائرية: التحديات والجودة"؛
- نظمت وزارة الزراعة والتنمية الريفية ومصايد الأسماك العديد من جلسات العمل، التي قدمت برنامج 2030 لصالح المديرين المركزيين واللامركزيين للزراعة والغابات ومصايد الأسماك. تم تنظيم جلستي عمل في عامي 2017 و2018 لصالح مديري الغابات والمناطق المحمية على المستوى الوطني .أيضًا، تم تنظيم ورشة عمل فنية تتناول الاحتياجات الإحصائية لرصد أهداف التنمية المستدامة ومقدمة لمؤشرات الرصد في ديسمبر 2018، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)؛
- نظمت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات يومين دراسيين في 2017 و2018 بشأن الصحة بشكل عام، خصصت جانبًا من برنامج التدخل للهدف 3؛
- نظمت وزارة البيئة والطاقات المتجددة، يومي 12 و 13 سبتمبر 2018، ورشة عمل حول دمج أساليب الاستهلاك والإنتاج المستدامة في السياسات العامة والممارسات التجارية الجيدة وأنماط الحياة (ODD12)، لصالح اللجنة الوطنية لمراجعة مخطط عمل البيئة والتنمية المستدامة .ونُظمت أنشطة توعية أخرى لصالح مسؤولي الوزارة والهيئات الإشرافية في قطاع البيئة؛
- كما نظم الديوان الوطني للإحصاءات، عدة اجتماعات للتوعية مع جميع القطاعات، وأصدر قائمة جرد للمؤشرات على أساس الإطار العالمي للمؤشرات الذي طوره فريق المشترك بين الوكالات.
- تم تنظيم ورشة العمل الإعلامية في أكتوبر 2018 بالتنسيق مع وزارة الاتصالات، لتجمع بين وسائل الإعلام الرئيسية لإطلاعهم على أهداف التنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز مشاركتهم في رفع مستوى الوعي بين المواطنين، والقطاع الخاص والتزامهم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. اتفقت ورشة العمل هذه على تحديد استراتيجية اتصال وطنية حول أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز تغطيتها الإعلامية من خلال قنوات الاتصال المختلفة، وعلى وجه الخصوص من خلال الاتصال الرقمي، بتزويد الصحفيين بالتدريب القادر على مساعدتهم على التصميم، وإنشاء ونشر البرامج والمحتوى المواءم مع الحقائق المحلية. والتي توفر معلومات أفضل عن المبادرات الوطنية في مجال التنمية المستدامة. كما وافق

على إنشاء مجموعة من الصحفيين المتخصصين على المستويين الوطني والإقليمي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل.

وبالرغم من هذه الإجراءات التي اتخذتها المؤسسات والوزارات لرفع الوعي وحشد أصحاب المصلحة، إلا أنها لا تزال محدودة، ولا تشكل جزءا من إطار منظم وعالمي يؤهلها لتكون قادرة على تأميم أهداف التنمية المستدامة بنجاح. وبالتالي، يجب تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين الذين سيشاركون في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ووضع برنامج للتوعية والترويج لجميعهم، بهدف التخصيص والتعاون والمشاركة الفعالة في بناء خريطة الطريق نحو أهداف التنمية المستدامة.

3.2 أداء الجزائر في أهداف التنمية المستدامة (SDGs) حسب مؤشر أهداف التنمية المستدامة (The SDG Index)

وسيتم من خلال هذه الجزئية، التعرف على التصنيف والتقييم الأولي لأداء الجزائر حتى الآن، في مؤشرات التنمية المستدامة مقارنة بالدول الأخرى؛ من خلال مؤشر تم تطويره يدعى "مؤشر أهداف التنمية المستدامة".

1.3.2 مؤشر أهداف التنمية المستدامة (The SDG Index)

تمثل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي وافق عليها المجتمع الدولي في عام 2015، جدول أعمال طموح للدول إلى غاية سنة 2030. حيث يتطلب جهودا غير مسبوقة من الجميع؛ من سياسات واستثمارات تحويلية، ودعم كثر الناس فقرا وضعفا، مع إشراك الجميع في التنفيذ؛ إضافة إلى أنه يتطلب بيانات عالية الجودة وشاملة لجميع جوانب خطة عمل 2030، مع سهولة الوصول إليها من طرف الحكومات والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين. حيث مثّل توفر هذه البيانات تحديا كبيرا في هذا الإطار.

ومن أجل معالجة هذا الإشكال، طورت شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة **(SDSN)** مع مؤسسة **Bertelsmann Stiftung**، منهجية **مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المتابعة**؛ حيث يتم اصدار تقارير سنوية في هذا الخصوص، تشمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أين يتتبع "مؤشر أهداف التنمية المستدامة" أداء الدول بخصوص أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، ويقدر التقدم الذي أحرزته بشأنها؛ ويضع إطار لتنفيذ هذه الأهداف من حيث ستة تحولات واسعة.

ويتماشى هذا المؤشر بشكل وثيق مع مؤشرات التنمية المستدامة الرسمية؛ فهو مكمل للجهود التي تبذلها المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية لجمع وتوحيد المؤشرات لرصد أهداف التنمية المستدامة. كما يملأ الفجوات

المتبقية بالبيانات ذات الصلة من المصادر الموثوقة، والتي تشمل المصادر الرسمية كمزودي البيانات الدوليين (كالبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، وغيرها) ومصادر البيانات غير الرسمية كمراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية.

يتم تقييم جميع الأهداف الـ 17 بالتساوي في المؤشر؛ حيث تشير النتيجة إلى موقع البلد بين أسوأ (0) وأفضل (100) إنجاز. يمكن تفسير درجة مؤشر SDGككل، ودرجاته حسب كل الهدف على حدى، كنسبة مئوية من الإنجاز. وبالتالي، فإن الفرق بين الرقم: 100 ودرجة المؤشر المحصلة من طرف الدول، هو المسافة بالنسب المئوية التي يجب إكمالها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات. فمثلا تشير النتيجة الإجمالية لمؤشر الدانمرك (85) إلى أن البلاد قطعت معدل 85٪ من طريقها نحو أفضل نتيجة ممكنة بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويتم إتاحة جميع البيانات الأساسية للجمهور من أجل ضمان الشفافية وتشجيع إجراء المزيد من التحليلات.

يتم استخدام نفس سلة المؤشرات لجميع البلدان من أجل إنشاء علامات ودرجات متجانسة وقابلة للمقارنة. ويجب التنويه إلى أن الاختلافات في التصنيف العالمي قد تكون بسبب اختلافات بسيطة في مجموع النقاط؛ بحيث لا يمكن اعتبار الاختلافات في مرتبتين أو ثلاثة بين الدول "مهمة"، في حين أن الاختلافات في 10 مراتب يمكن أن تظهر فرقًا ذا مغزى.

كما تجدر الإشارة، إلى أنه لا يمكن مقارنة درجات المؤشر ورتبته بالإصدارات السابقة بسبب التغييرات في سلة المؤشرات. فأهداف التنمية المستدامة هي جزء من جدول أعمال ديناميكي، بما في ذلك داخل المجتمع الإحصائي. ولذلك، يتطور عدد المؤشرات عندما تتوفر أدلة جديدة؛ حيث تتم في بعض الحالات مراجعة منهجية مؤشرات معينة؛ بما في ذلك بين المؤشرات التي تنتجها المؤسسات الدولية ، والتي يتم مراجعتها وتنقيحها بناءً على الجهود المبذولة على المستوى العالمي لتحسين جودة القياس لرصد أهداف التنمية المستدامة[1].

توفر لوحات متابعة SDG تمثيلًا مرئيًا لأداء الدول بواسطة أهداف التنمية المستدامة لتحديد أولويات العمل. يوضح نظام ألوان "إشارة المرور الضوئية" (الأخضر والأصفر والبرتقالي والأحمر) إلى أي مدى يكون البلد بعيدًا عن تحقيق هدف معين؛ حيث يشير اللون **الأخضر** إلى تحقيق أحد أهداف التنمية المستدامة، و**الأصفر** إلى أن هناك تحديات متبقية، و**البرتقالي** إلى أن. هناك تحديات كبيرة لا تزال قائمة، بينما اللون **الأحمر** يشير إلى أن تحديات ضخمة متبقية؛ وإذا كانت البيانات غير متاحة فيرمز لذلك باللون **الرمادي**.

[1] Sustainable Development Report 2019 Transformations to achieve the SDGs, Op cit, P 19, 39.

بالإضافة إلى ذلك، فإن لوحات المتابعة تعرض الإتجاهات على مستوى أهداف التنمية المستدامة ومستوى المؤشرات؛ حيث يشير السهم:

- **الأخضر** المتجه إلى الأعلى: إلى أن البلد يسير على الطريق الصحيح أو يحافظ على انجازه (لما يتم ارتفاع الدرجات بالمعدل اللازم لتحقيق SDGs بحلول عام 2030 أو تجاوز الأداء بالفعل عتبة تحقيق هذه الأهداف)؛
- **الأصفر** المائل: أنه يزيد من أدائه بشكل معتدل (ارتفاع الدرجات بأكثر من 50%، لكن دون بلوغ المعدل المطلوب لتحقيق SDGs بحلول سنة 2030)؛
- أما السهم **البرتقالي** في الوسط فيعني أنه في مسار خطي (بقاء الدرجات كما هي أو ارتفاعها بمعدل أقل من 50% من معدل النمو اللازم لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030)،
- بينما السهم **الأحمر** المتجه نحو الأسفل، فيشير إلى التراجع في الأداء (انخفاض الدرجات وتحرك البلد في الإتجاه المعاكس)؛

وبالنسبة للنقطتين **الرماديتين** فتشيران لعدم توفر البيانات.[1] والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (15): نظام "إشارة المرور" و "الإتجاهات" في لوحات متابعة SDGs

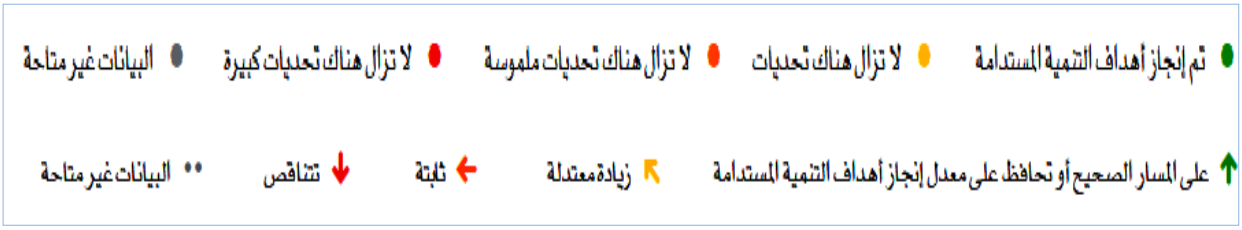

Source: Sustainable Development Report Dashboards 2019, sur : https://dashboards.sdgindex.org/#/DZA, consulté le : 25/12/2019.

تتصدر ثلاث دول إسكندنافية (الدنمارك والسويد وفنلندا) مؤشر SDG لعام 2019. كما أن جميع الدول التي تنتمي إلى أفضل 20 دولة في الترتيب هي من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومع ذلك، فحتى الدول التي حققت أداءً جيدًا في درجة المؤشر، كانت أقل بكثير من النتيجة 100. فكل بلد علامة يسجل "حمراء" في **SDG** واحد على الأقل في لوحات المتابعة.

[1] بالإعتماد على:

- تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019 في المنطقة العربية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (SDSN)، نوفمبر 2019، ص ص 12، 152.
- Sustainable Development Report 2019 Transformations to achieve the SDGs, Op cit, p39.

كما أن أداء البلدان المرتفعة الدخل يعتبر ضعيفًا نسبيًا وفقًا للمؤشرات غير المباشرة. حيث أنه بالنظر إلى الاتجاهات؛ لا تحرز هذه الدول تقدماً كبيراً في القضايا المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين وحماية التنوع البيولوجي بشكل خاص فيما يتعلق بالهدف 14 (الحياة تحت الماء)، حيث تعاني معظم البلدان المرتفعة الدخل من الركود.

أما البلدان المنخفضة الدخل، فتميل إلى الحصول على درجات أقل في مؤشر SDG. ويرجع ذلك جزئيًا إلى طبيعة أهداف التنمية المستدامة التي تركز إلى حد كبير على إنهاء الفقر المدقع وعلى الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية (أهداف التنمية المستدامة 1-9)؛ بينما تميل البلدان الأكثر فقراً إلى الافتقار إلى البنية التحتية والآليات الكافية لإدارة القضايا البيئية الرئيسية التي تشكل محور أهداف التنمية المستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أنه باستثناء البلدان التي تواجه نزاعات مسلحة وحروب أهلية؛ فإن معظم الدول المنخفضة الدخل تحرز تقدماً مع مرور الوقت في القضاء على الفقر المدقع وتوفير إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية، ولا سيما بموجب الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه) و **SDG_8** (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، كما يتضح من لوحات متابعة اتجاهات أهداف التنمية المستدامة[1].

2.3.2 مكانة الجزائر في مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2019

أولا. مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمي

احتلت الجزائر المركز 53 من ضمن 162 دولة في **مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمي**، بحسب تقرير **مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المتابعة** لسنة 2019، كما يوضحه الشكل الموالي:

[1] Sustainable Development Report 2019 Transformations to achieve the SDGs, Op cit, p 39.

الشكل رقم (16): الأداء العام للجزائر في مؤشر SDGs العالمي 2019، ومتوسط الأداء بحسب كل هدف من SDGs

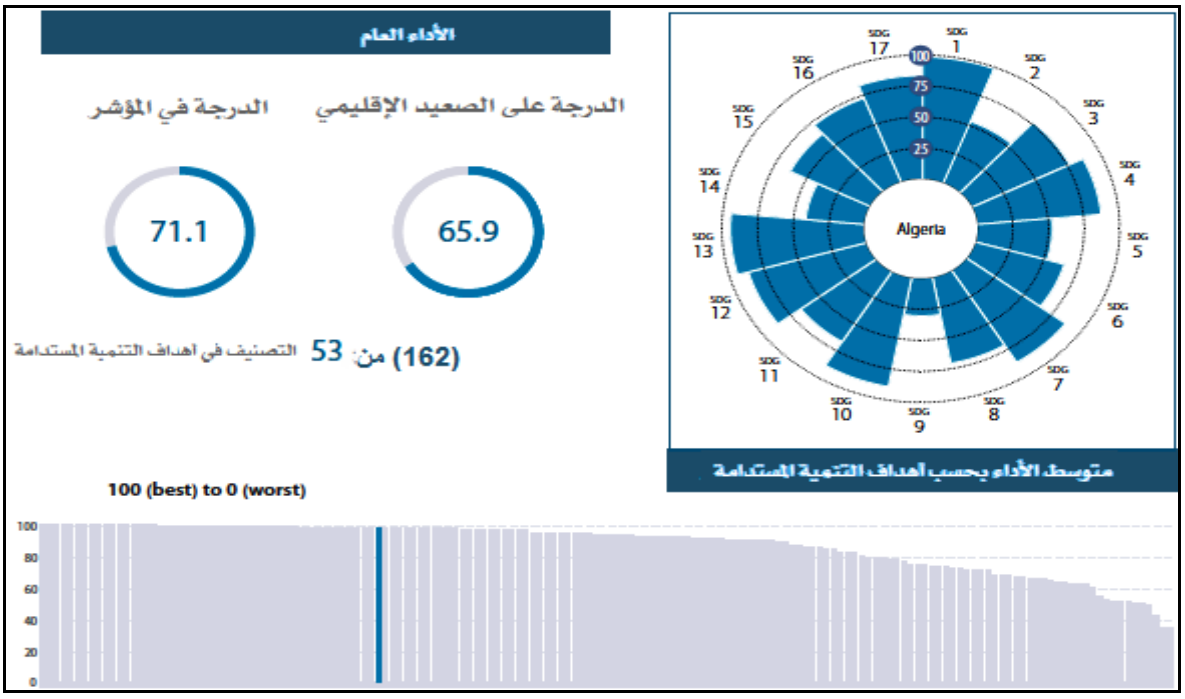

Source: Sustainable Development Report 2019 Transformations to achieve the SDGs, Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (SDSN), June 2019, p84.

فكما يوضحه الشكل أعلاه؛ قد بلغت الجزائر بالنسبة للأداء العام درجة 71.1 في مؤشر SDGs العالمي سنة 2019، بارتفاع قدره 7.9% بالنسبة للدرجة المتحصل عليها على الصعيد الإقليمي (65.9). وبالتالي فقد تبقى ما نسبته 28.9% من الطريق اللازم لبلوغ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

كما يوضح لنا متوسط الأداء بحسب أهداف التنمية المستدامة ال17، في الدائرة على اليمين، والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول رقم (20): متوسط أداء الجزائر بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة ال 17 حسب مؤشر SDGs العالمي 2019

أهداف التنمية المستدامة SDG	1	2	3	4	5	6	7	8	9
متوسط الأداء	97.8	52.7	75.5	85.9	51.1	63.6	85.9	69.7	29.8
أهداف التنمية المستدامة SDG	10	11	12	13	14	15	16	17	
متوسط الأداء	88.7	66.6	86.5	94.3	41.9	63.2	72.4	83.0	

Source: Sustainable Development Report Dashboards 2019, sur : https://dashboards.sdgindex.org/#/DZA, consulté le : 25/12/2019.

حيث يوضح الجدول أن الجزائر تسجل أفضل أداء في الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي (اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف العاشر (حول الحد من أوجه عدم المساواة)؛ بينما أضعف أداء لها فتم تسجيله فيما يتعلق بالهدف التاسع (إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الإبتكار)، والهدف 14 (حفظ البحار والمحيطات والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة).

وبالنسبة للوحة متابعة تطور هذه الأهداف ال17 في الجزائر؛ فالشكل الموالي يوضحها كالآتي:

الشكل رقم (17): لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة واتجاهاتها في الجزائر حسب مؤشر SDGs العالمي 2019

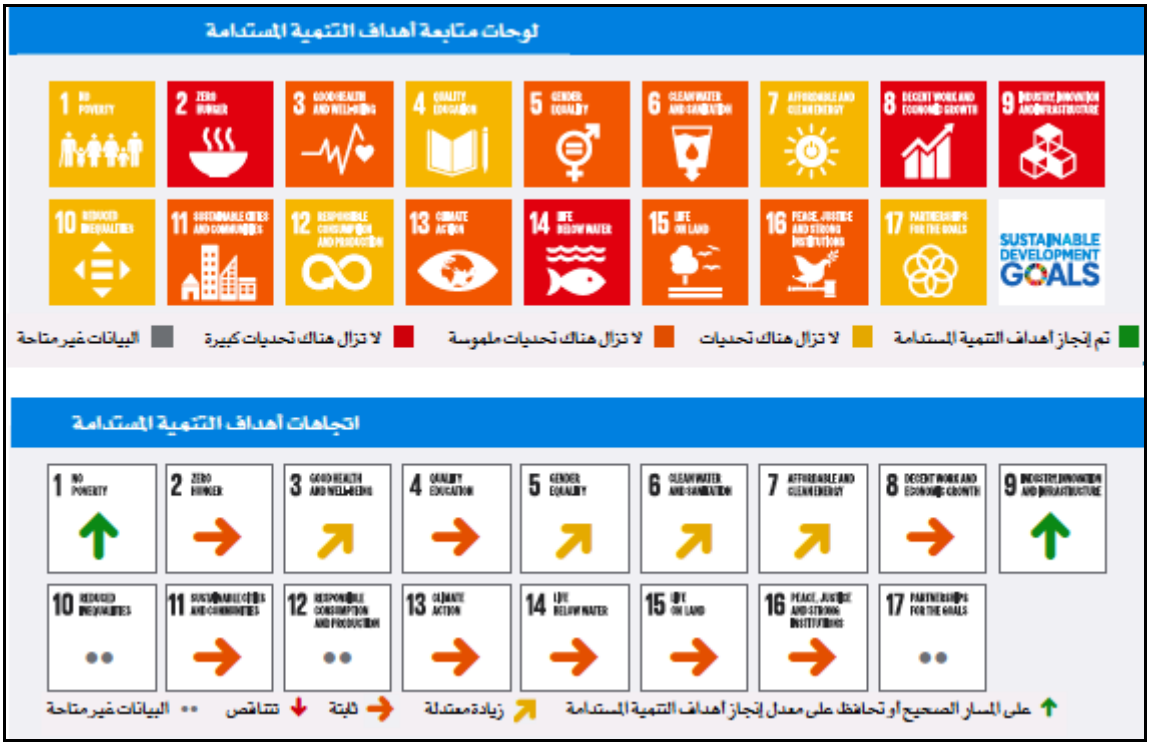

Source: Sustainable Development Report 2019 Transformations to achieve the SDGs, Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (SDSN), June 2019, p84.

حيث أن أهداف التنمية المستدامة الأكثر تحديا في الجزائر تتمثل في: الهدف الثاني (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة)؛ والهدف الثامن (تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)؛ والهدف التاسع (إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الإبتكار)؛ والهدف الرابع عشر (حفظ البحار والمحيطات

والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة). أين سجلت الجزائر في هذه الأهداف الأربعة درجات "حمراء".

وتواجه الجزائر تحديات ملموسة لكن أقل درجة من التحديات الكبرى الأولى بتسجيلها درجة "برتقالي" في سبعة أهداف هي كالآتي: الهدف 3 (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)؛ الهدف 5 (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)؛ الهدف 6 (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها المستدامة)؛ الهدف 11 (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)؛ الهدف 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي لتغير المناخ وآثاره)؛ الهدف 15 (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)؛ والهدف 16 (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد كم أجل تحقيق التنمية، وإتاحة امكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمسائلة وشاملة للجميع غلى جميع المستويات).

بينما الأهداف رقم 1 (القضاء على الفقر) و4 (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)؛ و7 (ضمان حصول على الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)؛ و10 (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)؛ و12(ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)؛ و17 (تعزيز وسائل التنفيذ وتنيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة)؛ فهي الأهداف التي لا تزال تواجه بعض التحديات الأقل حدة في سبيل تحقيقها.

وعلى الرغم من كل التحديات الواجب مواجهتها، فإن لوحة متابعة الإتجاهات تظهر أن الجزائر تسير في الطريق الصحيح (السهم الأخضر نحو الأعلى) لتحقيق الهدفين الأول والتاسع؛ كما تظهر الإتجاهات الإيجابية (السهم الأصفر المائل) أيضا على أهداف التنمية المستدامة: الثالث، والخامس، والسادس، والسابع والثامن. بينما يسيطر الركود (السهم البرتقالي ذو المسار الخطي) على الأهداف: 2، 4، 8، 11، 13، 14، 15، 16؛ والتي تبقى ثابتة ومحافظة على مسارها. ولم تتوفر البيانات الخاصة باتجاهات الأهداف: 10، 12، 17. والأمر الجيد هنا هو أن أداء الجزائر لم تسجل تقهقر (السهم الأحمر نحو الأسفل) حسب لوحة متابعة الإتجاهات في أي هدف من الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة.

ثانيا. مؤشر أهداف التنمية المستدامة لدول إفريقيا

يصنف مؤشر أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا لعام 2019، أداء 52 دولة أفريقية بناءً على 97 مؤشراً في جميع الأهداف السبعة عشر.

حيث احتلت الجزائر المرتبة الثالثة على صعيد الدول الإفريقية التي تحرز تقدما ملموسا في تنفيذ الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بعدما نالت تنقيطا جيدا وصل إلى 65.77، أي أن الجزائر في الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنسبة 65.8%؛ بعد أن تصدرت جمهورية موريشيوس الترتيب برصيد نقط بلغ 66.19، ثم تونس في المرتبة الثانية برصيد 66.12، والمغرب في المرتبة الرابعة برصيد 64.37 من أصل مائة.

ومع ذلك، فلا يزال أمام الدول أصحاب الأداء المتميز، أكثر من 30٪ من الطريق اللازم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

والشكل الموالي يوضح الأداء العام للجزائر في مؤشر SDGs الإفريقي لسنة 2019:

الشكل رقم (18): الأداء العام للجزائر في مؤشر SDGs الإفريقي 2019، ومتوسط الأداء بحسب كل هدف من SDGs

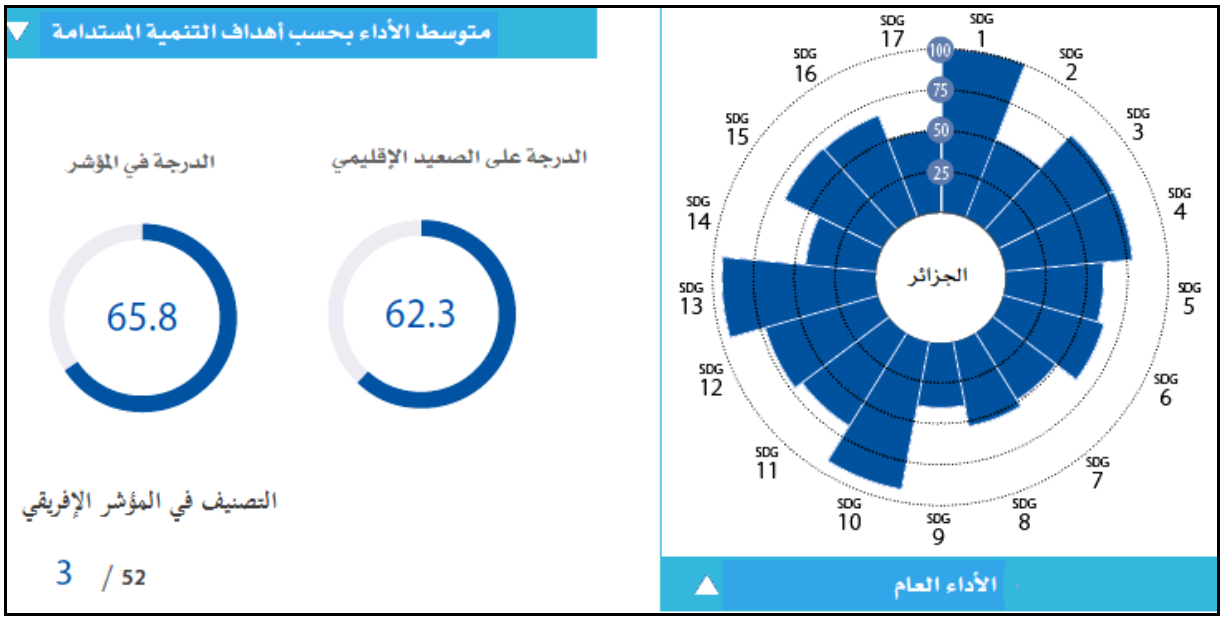

Source: Africa SDG Index and Dashboards Report 2019, SDG Center for Africa and Sustainable Development Solutions Network, June 2019, p56.

كما هو ملاحظ أيضا هنا، تسجل الجزائر أفضل أداء في الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي (اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف العاشر

(حول الحد من أوجه عدم المساواة)؛ بينما أضعف أداء لها فتم تسجيله فيما يتعلق بالهدف التاسع (إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الإبتكار)، والهدف الرابع عشر (حفظ البحار والمحيطات والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة).

وتجدر الإشارة، إلى أن منطقة شمال إفريقيا هي الأكثر تطورا اقتصاديا بالمقارنة مع بقية المناطق داخل القارة السمراء؛ كما أنها قامت بأفضل أداء في مؤشرات التنمية المستدامة؛ فقد حازت دول تونس والمغرب والجزائر على مراتب متقدمة، كما قد حصلت على أقل عدد من النقاط الحمراء، مع عدد كبير من النقط الصفراء. وهذا بالإضافة إلى أن مستويات الفقر قد انخفضت في المنطقة تدريجيا، منذ سنوات 2000. وخاصة بالنسبة للجزائر التي خضعت مؤخرًا لتحول سياسي كبير بعد استقالة رئيسها الذي طالت فترة حكمه.[1]

والشكل أدناه يوضح لوحة متابعة SDGs ومؤشراتها في الجزائر حسب المؤشر الإفريقي لل SDGs:

الشكل رقم (19): لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة واتجاهاتها في الجزائر حسب مؤشر SDGs الإفريقي 2019

Source: Africa SDG Index and Dashboards Report 2019, SDG Center for Africa and Sustainable Development Solutions Network, June 2019, p56.

[1] Africa SDG Index and Dashboards Report 2019, SDG Center for Africa and Sustainable Development Solutions Network, June 2019, p 19, 24.

تشير لوحة اتجاهات المؤشرات إلى اتجاه تصاعدي في هدفين من أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، وهما الهدف **الأول** المتعلق بالقضاء على الفقر والذي يسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق الهدف في آفاق سنة 2030؛ والهدف **التاسع** (إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الإبتكار) الذي يشهد تحديات ملموسة وبالرغم من التقدم الإيجابي في اتجاهه إلا أن أداءه لا يزال ضعيفا كما سبق تم التطرق إليه سابقا؛ وهو الأمر الذي يحفز على مواصلة الجهود المبذولة فيه للوصول إلى المعدل المرغوب في هذا الهدف وبالتالي تحقيقه في الآجال المحددة.

وبالنسبة للهدف **13** الذي لا يزال يشهد بعض التحديات، إضافة إلى تسجيله نسبة جيدة في الأداء في إطار تحقيقه؛ فإنه ورغم ذلك يعتبر الهدف الوحيد الذي قد سجل تراجعا في اتجاهه (سهم أحمر) بمرور الوقت في مؤشر أهداف التنمية المستدامة الإفريقي لسنة 2019، وبالتالي يجب ايلاؤه الإهتمام اللازم من أجل مواصلة تقدمه نحو الأمام والتمكن من بلوغه في الآجال المحددة، وليس العكس.

ثالثا: مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية

يعتبر مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية، على غرار مؤشر أهداف التنمية المستدامة العالمي، أداة تكميلية للحكومات وصناع السياسات وأصحاب المصالح الآخرين في كل المستويات، من أجل قياس التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، وإبراز المجالات التركيز عليها أكثر لتسريع عملية التنفيذ، إضافة إلى كشف الثغرات في البيانات، وتحفيز التشاور حول الأولويات والإجراءات اللازمة. وجاء هذا المؤشر نتيجة تعاون كبير بين مركز التميز لأهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية (SDGCAR)، الذي استضافته أكاديميته الإمارات الديبلوماسية (EDA)، وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (SDAN).

يتكون مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي لعام 2019، من 105 مؤشرات، وهو مستوحى من تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة ولوحات المتابعة في إفريقيا، مع طرح تعديلين مهمين على مؤشر SDGs العالمي هما:

- إدخال مؤشرات جديدة تعكس الأولويات والتحديات الإقليمية؛
- وإزالة المؤشرات غير المفيدة أو التي لا تربطها صلة بالمنطقة أو التي لا تتوفر على بيانات كافية لتغطيتها.

وبالتالي فإن مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي لعام 2019، يغطي جميع الدول العربية (22 دولة)، ويطرح 30 مؤشرا جديدا، تعبر عن الأولويات والتحديات الإقليمية تم اختيارها بعناية بالتشاور مع خبراء إقليميين؛ من أجل تسليط الضوء على أبعاد التنمية المستدامة الخاصة بالمنطقة أو ذات الصلة بها (مثل: الإلتحاق بالتعليم

العالي- انتشار مرض السكري- زواج الأطفال- كثافة الطاقة- تركيز الصادرات- دعم الوقود الأحفوري- واردات الأسلحة- الإستقرار السياسي). والهدف الرئيسي من هذا المؤشر هو توفير أداة تكميلية لصناع السياسات وأصحاب المصلحة في كل المستويات، من أجل إثراء مناقشات السياسات وتقديم يد العون في تسريع تنفيذ خطة عام 2030 بالمنطقة العربية.[1]

وتظهر نتائج المؤشر، أنه على الرغم من اختلاف الظروف بين مختلف الدول العربية، إلا أنها تتشارك في مجموعة من تحديات التنمية المستدامة. وتواجه المنطقة العربية على وجه الخصوص تحديين حاسمين في إطار إنجاز أهداف التنمية المستدامة؛ حيث تعجز البلدان الأكثر فقرا عن تقديم أقل العوامل الأساسية لتسيير رفاهية مواطنيها. وإجمالًا، لا تحرز المنطقة العربية درجة عالية فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة (بمتوسط 58 درجة من أصل 100) حيث لم يتبقى سوى عقد واحد فقط لتحقيق خطة 2030، وبالتالي تحتاج المنطقة إلى مضاعفة وتسريع جهودها المبذولة في جميع مجالات التنمية المستدامة. رغم أن هذا لا ينفي وجود بعض الإتجاهات الإيجابية في العديد من أهداف التنمية المستدامة عبر المنطقة، والتي يمكن الإنطلاق منها والبناء عليها من أجل تسريع وتيرة التنفيذ. وقد برزت خمس دول كقيادات إقليمية بمجموع 65 درجة أو أكثر، أي أنها قد قطعت حوالي ثلثي الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والجزائر كانت تتصدر التصنيف، تليها الإمارات العربية المتحدة والمغرب وتونس والأردن، كما في الجدول الموالي: [2]

جدول رقم (21): تصنيف الدول الأولى في مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية 2019

التصنيف	الدولة	الدرجة
1	الجزائر	66.69
2	الأمارات العربية المتحدة	66.17
3	المغرب	65.77
4	تونس	66.33
5	الأردن	65.28

المصدر: تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019 في المنطقة العربية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (SDSN)، نوفمبر 2019، ص 5.

[1] تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019 في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ص 1، 3، 128.

[2] المرجع السابق، ص ص 3-4- 5.

كما يتم توضيح الأداء العام للجزائر في هذا المؤشر، في الشكل الموالي:

الشكل رقم (20): الأداء العام للجزائر في مؤشر SDGs للمنطقة العربية 2019، ومتوسط الأداء بحسب كل هدف من SDGs

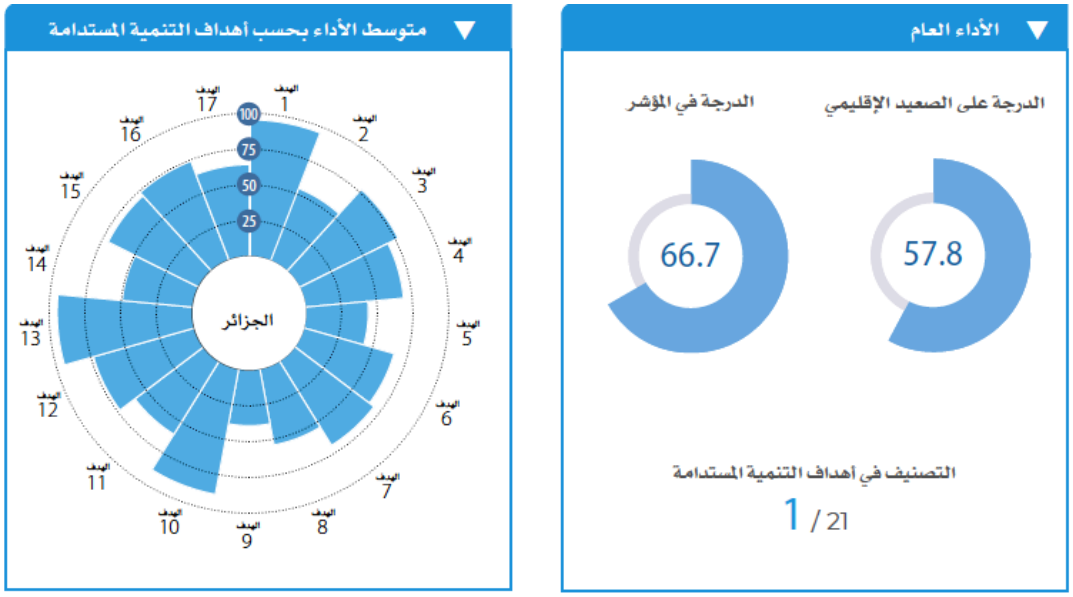

المصدر: تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019 في المنطقة العربية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (SDSN)، نوفمبر 2019، ص 50.

وكما نلاحظ من خلال المعطيات أعلاه؛ فقد تم تصنيف الجزائر في المرتبة الأولى برصيد قدر ب 66.69، أي أنها في طريقها نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة بنسبة 66.7%. كما يتبين أن دول المغرب العربي (الجزائر-المغرب-تونس) والمنتمية لمنطقة شمال إفريقيا (الجزائر-المغرب-تونس-مصر-ليبيا)، هي من الدول التي قدمت أفضل أداء في إطار مؤشر أهداف التنمية المستدامة العربي لسنة 2019، وتتمتع بأعلى متوسط درجات على المؤشر بمقدار 63، مقارنة بباقي الدول العربية.

حيث تتمثل أهداف التنمية المستدامة الأكثر تحديا بالنسبة للجزائر (إضافة إلى المغرب وتونس) في:

- الهدف رقم **2** (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة) أين سجلت الدول الثلاث درجات حمراء في مؤشر السمنة، إضافة إلى وجود تحديات كبيرة على مؤشرات الزراعة المستدامة (إدارة النيتروجين)؛

- الهدف رقم **5** (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) حصلت الدول الثلاث على درجة حمراء في نسبة مشاركة المرأة في المستويات العليا من صنع القرار؛
- الهدف رقم **8** (تعزيز النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)؛ من بين جملة من تحديات أخرى.

ورغم التحديات التي لا تزال قائمة؛ إلا أن هذه الدول قد سجلت نتائج أفضل في تحقيق أهداف أخرى، خاصة فيما يتعلق بالأهداف: **13** (اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي لتغير المناخ وآثاره)؛ **15** (حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)؛ والهدف **17** (تعزيز وسائل التنفيذ وتنيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة). إضافة إلى وجود تحديات أقل فيما يخص الهدف **1** (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان).

حيث يوضح الشكل الموالي هذه النتائج بالنسبة للجزائر من خلال لوحة متابعة SDGs ومؤشراتها كالآتي:

الشكل رقم (21): لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة واتجاهاتها في الجزائر حسب مؤشر SDGs العربي 2019

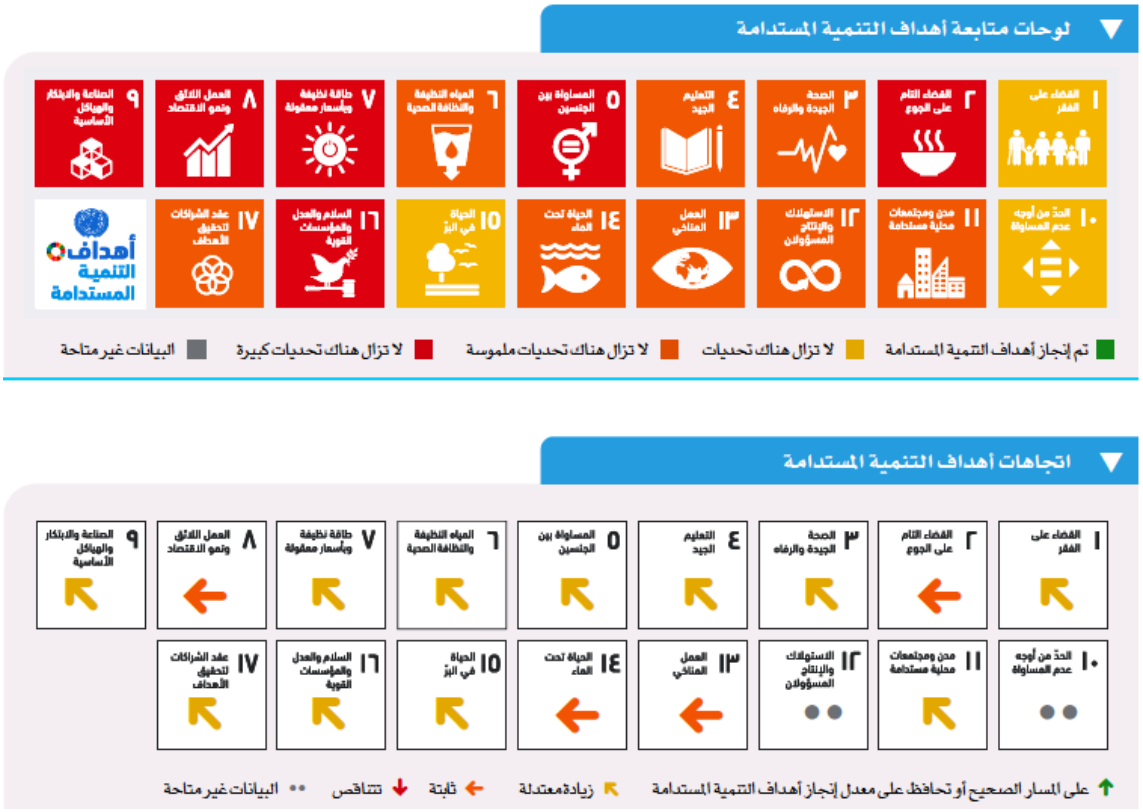

المصدر: تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019 في المنطقة العربية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (SDSN)، نوفمبر 2019، ص 50.

فالجزائر حسب "مؤشر SDGs العربي 2019" تواجه تحديات متفاوتة بالنسبة لمختلف أهداف التنمية المستدامة ال17، كما نلاحظ تسجيل تحسينات تدريجية في أداء معظم الأهداف، ومحافظة الأهداف 2 و8 و13 و14 على أداءها. في غياب تسجيل أي تدهور للإتجاهات الخاصة بالأهداف. وهذا في إطار غياب البيانات الخاصة بالهدفين 10 و12 الذين يشهدان تحديات طفيفة وأخرى ملموسة على التوالي.
وكباقي دول المجموعة، فعلى الجزائر مضاعفة جهودها وتجاوز التحديات التي تواجهها في مختلف الأهداف ال17 من أجل بلوغها في الآجال المحددة التي يفصلنا عنها عقد واحد من الزمن، وهو التحدي الأبرز أمام كل العالم.

ومن خلال المبحث الموالي، سيتم التفصيل في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، وتقييم التقدم المحرز في إنجازه خلال الفترة الأولية من بدء تنفيذ خطة التنمية لسنة 2030 في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم التقدم المحرز في SDGs في الجزائر استجابة لخطة التنمية المستدامة 2030 (فترة أولية 2016–2019)

يهدف هذا المبحث إلى تقييم الأداء الأولي في كل هدف وإبراز التقدم المحرز فيه حسب مؤشراته، بعد انتهاء تجربة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والدروس المستفادة منها؛ وهو ما يمكننا في الأخير من تسليط الضوء على التحديات الواجب مواجهتها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى تحديد الإتجاهات الرئيسية الواجب إتخاذها في هذا الإطار، ومحاولة معالجة النقائص، واقتراح الحلول الملائمة لتحقيق القفزة النوعية المطلوبة.

وقد تم تقسيم الأهداف هنا على حسب الموضوع الذي يشترك فيه عدد معين من الأهداف؛ حيث يمكن أن تندرج الأهداف ضمن عدة مواضيع في آن واحد (خاصة وأن الأهداف متكاملة مع بعضها البعض ومترابطة، بحيث يودي تحقيق هدف معين إلى المساهمة في تحقيق عدة أهداف أخرى، إضافة إلى تحقيق أكثر من بعد من أبعاد التنمية المستدامة في آن واحد)، إلا أن هذا التصنيف المعتمد كان فقط من أجل الحفاظ على التسلسل وخلق نوع من التوازن ضمن هذا المبحث.

1.3 الأهداف التي تندرج ضمن توفير الحاجات الأساسية لحياة السكان

تم التطرق هنا إلى الأهداف التي تهتم بالفقر(1)، والجوع (2)، والصحة (3) ، والتعليم (4) ، والمياه وخدمات الصرف الصحي (6) ، طاقة نظيفة للجميع وبأسعار معقولة (7)، والعمل اللائق (8) ؛ باعتبارها من أساسيات الحياة.

الهدفين الأول والثامن: القضاء على الفقر؛ والعمل اللائق ونمو الاقتصاد

يمثل الفقر عتبة أساسية أمام تحقيق التنمية المستدامة، نتيجة الخطر الذي يشكله الفقر والحرمان على السلام والإستقرار السياسي والإجتماعي، مما يجعل "**القضاء على الفقر بكل أشكاله في كل مكان**"، دائما هو الهدف الأول الذي يأتي على رأس أولويات أهداف التنمية المستدامة الأممية. ومن جهة أخرى؛ فلا يمكن تحقيق القضاء على الفقر من دون تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتوفير وظائف مستقرة وجيدة الأجر، مع ضمان تحقيق الأمن في مكان العمل والحماية الاجتماعية للأسر، وتوفير تكافؤ الفرص في مكان العمل لجميع النساء والرجال. وهو ما جاء به الهدف الثامن للتنمية المستدامة الذي ينص على "**تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع**". ولهذا سيتم التطرق لهذين الهدفين معا في هذه الجزئية.

والفقر هنا لا يتعلق فقط بعدم إمكانية توفير الحاجيات الأساسية، التي ستؤدي بدورها إلى الجوع وسوء التغذية وعدم توفر المسكن الملائم، أو ضآلة فرص الحصول على التعليم وغيرها من الخدمات الأساسية؛ وإنما يتعدى ذلك لأن انتشار الفقر يعني تعثر خطط وبرامج التنمية المختلفة. لهذا يركز الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة على إيجاد عالم خال من الفقر بحلول عام 2030 اعتمادا على مجموعة من التدابير: كتعميم الحماية الإجتماعية والإنتفاع بالموارد الإقتصادية للجميع، والحد من تأثر السكان بمختلف الكوارث المناخية الإجتماعية والإقتصادية.

لقد أكدت الجزائر باستمرار على الطبيعة الاجتماعية لنموذجها التنموي من خلال تسليط الضوء على ضرورة تعزيز العدالة الإجتماعية والتضامن الوطني. كما يؤكده الدستور (كالقضاء على التباينات الإقليمية في التنمية (المادة 9) وضمان حق العامل في الضمان الاجتماعي (المادة 69)).

ومنذ سنة 2000، نفذت الجزائر خطط تنموية طموحة، والتزمت بموارد مالية كبيرة لتعزيز التنمية البشرية .وقد أسفرت هذه السياسة عن نتائج لا يمكن إنكارها فيما يتعلق بتحسين رفاهية السكان؛ فالجزائر منذ عدة سنوات كانت من بين البلدان ذات التنمية البشرية العالية وحققت الهدف الإنمائي الأول للألفية كما تم التطرق إليه سابقا.

وبالرغم من الإنجازات المحققة، فإن هذا لا ينفي حقيقة أن 180 ألف جزائري يعيشون في فقر مدقع، وأن جزائري واحد من بين كل عشرين لا يزال يعيش في الفقر. وهذا ما يجعل محاربة الفقر وتسريع وتيرة الحد منه من الأولويات الرئيسية في الجزائر. فمن خلال الاشتراك في أجندة 2030، تعهدت الجزائر خاصة بالقضاء على الفقر المدقع (الغاية 1-1) وخفض الفقر الوطني إلى النصف (الغاية 1-2) في موعد لا يتجاوز أفق أجندة 2030.

والجدول الموالي يوضح أداء الجزائر في بعض المؤشرات المتعلقة بهدف التنمية المستدامة الأول حول بالقضاء على الفقر، حسب مؤشر SDGs للمنطقة العربية سنة 2019، كما يلي:

جدول رقم (22): أداء الجزائر في مؤشرات القضاء على الفقر حسب حسب مؤشر SDGs العربي 2019

الهدف 1: القضاء على الفقر	القيمة	التصنيف	الإتجاه
نسبة الفقراء الحاليين بدخل 1.90 دولار في اليوم (% من السكان)	0.3	●	↑
نسبة الفقراء الحاليين بدخل 3.20 دولار في اليوم (% من السكان)	2.0	●	↑
الفقراء العاملون مقابل 3.10 دولار في اليوم بحسب تعادل القوة الشرائية (% من إجمالي العمالة)	9.7	●	←

المصدر: تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019 في المنطقة العربية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (SDSN)، نوفمبر 2019، ص ص 50، 96.

- World Poverty Clock, By World Data Lab, retrieved from: https://worldpoverty.io/headline/, accessed 25/12/2019.

حيث احتلت الجزائر المركز الرابع في تصنيف الدول العربية في مؤشر "نسبة الفقراء من السكان الحاليين بدخل 1.90 دولار في اليوم" لسنة 2019، بعد كل من لبنان وتونس والمغرب. ويتبين أن الجزائر قد حققت الهدف المرجو من هذا المؤشر، كما يشير الإتجاه الخاص به خلال الفترة 2005-2019، إلى أن الجزائر تسير في الطريق الصحيح في إطاره. كما تبوأت المرتبة الثانية فيما يتعلق "بنسبة الفقراء الحاليين بدخل 3.20 دولار في

اليوم"، بعد لبنان مقارنة مع باقي الدول العربية، تليها كل من تونس والمغرب. وبالرغم من بقاء بعض التحديات الطفيفة في هذا الإطار إلا أن الجزائر تسير في الإتجاه الصحيح من أجل بلوغ هدفها المرتبط بهذا المؤشر وتحافظ على معدل إنجازها فيه للفترة 2015- 2019. أما "نسبة الفقراء العاملين مقابل 3.10 دولار في اليوم بحسب تعادل القوة الشرائية" من إجمالي العمالة في الجزائر سنة 2017، فقد تصدرت المركز ال 11 بين الدول العربية بعد تونس والمغرب على التوالي. ويتضح أن هنالك بعض التحديات الملموسة التي تواجهها الجزائر في هذا الإطار، كما تشير اتجاهات المؤشر إلى أنها بقيت في حالة ركود خلال الفترة 2014-2017 من الإنجاز المتعلق بتحقيق الهدف الأول (sdg_1) حسب هذا المؤشر.[1]

ومع ذلك، في حين أن هذا النهج النقدي تجاه الفقر مفيد بالتأكيد، فإنه يعتمد فقط على القيم النقدية وليس كافيًا لإعطاء فهم كامل لمختلف أبعاد الفقر وتعقيدها. فيجب أخذ نموذج وطني للعدالة الاجتماعية، يهدف إلى قياس مدى الحرمان بجميع أشكاله، منفردة أو متعددة، بحيث يأخذ في الاعتبار هذه الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر؛ التي يواجهها الأطفال والشباب الجزائريون الذين تقل أعمارهم عن 25 عامًا. حيث تم تحديد **معدل الفقر المتعدد الأبعاد** بنسبة 18٪ في عام 2012، أو ما يقرب من 3 ملايين شخص، وفقًا لنسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 25 عامًا والذين يقعون ضحية ثلاث نقاط حرمان أو أكثر. كل شخص فقير بالمعنى متعدد الأبعاد يعاني في المتوسط من 3.4 نقاط حرمان على ما مجموعه سبعة نقاط حرمان ممكنة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الشكل من الفقر قد انخفض بنسبة 4.4 نقطة مئوية بين عامي 2006 و2012. وهو أعلى بين الأطفال دون سن 16 عامًا، بنسبة تتراوح بين 21٪ و27٪، بينما تبلغ 9.5٪ بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16-24.

وتقع المناطق الأكثر تأثراً بالفقر متعدد الأبعاد في الجنوب (27.6%)، والهضاب العليا الوسطى (22.5%)، والهضاب العليا الغربية (20%). كما يكون الحرمان أكبر في المناطق الريفية (24.4%) منه في المناطق الحضرية (14.1%) (أي في المناطق التي تتميز بوضعية غير ملائمة، والتي يصعب فيها الوصول إلى الأشخاص الأكثر احتياجًا وضعفاً). كما يجب تسليط الضوء على المساواة في التعرض للفقر متعدد الأبعاد حسب الجنس (18.1 ٪ بين الفتيات و17.9 ٪ بين الأولاد)، وكشف عدم التمييز بين الجنسين في الوصول إلى خدمات التنمية في الجزائر.[2]

[1] تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019 في المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ص 50، 96.

[2] Rapport National Volontaire Algérie 2019, Progression de la mise en œuvre des ODD, Algérie, 2019, p42.

وبالتالي فالفقر يتركز أكثر في المناطق ذات البيوت غير الصحية، والنواحي المعزولة التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية العمومية، وفي المناطق الجافة بالشمال والشمال الشرقي، والمناطق شبه القاحلة التي تعاني من شح المياه، إضافة إلى المناطق الجرداء وشبه الجرداء في الجنوب، وهنا تظهر الأهمية المتزايدة للتنمية المحلية خاصة في هذه الأماكن.

ومن خلال النتائج السابقة فإن الجزائر تسجل أفضل أداء لها في "الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان" وهو أكثر هدف تم إنجاز تقدم فيه مع وجود تحديات أقل متعلقة به، وتسجيل زيادات معتدلة فيما يخص اتجاهات المؤشرات الخاصة به. حيث تعتبر من بين الدول القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر بواقع 20% في العقدين الماضيين، واتخذت حكومتها خطوات مهمة لتحسين رفاه شعبها من خلال تطبيق سياسات اجتماعية تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وكما تم التطرق إليه في الأهداف الإنمائية للألفية؛ حسب البنك الدولي (حيث لا توجد لديه تقديرات حديثة للفقر في البلاد) تظهر الأرقام الرسمية من 2011/2010، أن 5.5% من السكان في عداد الفقراء، مع وجود تباينات إقليمية كبيرة، وتركيز أعلى في منطقتي الصحراء والسهول. وتستند هذه التقديرات إلى خطوط الفقر التي تقل عن 3.6 دولار للفرد في اليوم والتي تعد أدنى كثيراً من خط الفقر البالغ 5.5 دولار للفرد في اليوم المقترن بالشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل. كما بلغ معدل البطالة الذي يلعب دور رئيسي في تدهور الوضعية الاجتماعية للسكان: 11.7% في أكتوبر 2018، وكان أعلاه بين صفوف الشباب (29% في أفريل 2018)، والنساء (19.4%)، وخريجي الجامعات (18.5%)، نتيجة لعدم ملائمة المهارات لسوق العمل.[1]

وبالتالي فإن التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعا، سوف يساعد الجزائر على التحرك نحو تحقيق نمو مستدام وخلق فرص العمل التي تخفض من معدلات الفقر؛ لكن بالتوازي مع التركيز حماية أشد الفئات ضعفاً من خلال ضمان وجود آليات للتعويض موجهة ومحددة بشكل جيد. حيث يجب ألا تركز استراتيجية الحد من الفقر على زاوية تحسين مستوى الدخل النقدي الأساسي للسكان فقط، وإنما يجب إدماج بعده غير المتعلق بالدخل كذلك. فتأخذ مكافحة الفقر في علاقتها مع SDG_1، عدة محاور في عين الاعتبار مثل:

- القضاء على الفقر المدقع والحد من الفقر الوطني من الناحية النقدية؛ وضمان الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية التكيفية في الحاضر والمستقبل، حتى لا تترك وراءها الفئات الضعيفة خاصة، وتلك الأكثر عرضة لخطر الفقر في المجتمع؛

[1] La Banque Mondiale, Algérie présentation, sur : https://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/overview, consulté le : 02/01/2020.

- الاستفادة للجميع من الخدمات الاجتماعية الأساسية، بأسعار معقولة مثل الصحة والتعليم الجيد وكذلك الوصول إلى البنية التحتية الأساسية (المياه والطاقة، وما إلى ذلك)، ولا سيما الوصول إلى سكن لائق.

من ناحية أخرى؛ يلبي مفهوم العمل اللائق تطلعات البشر في الحصول على فرص العمل الملائمة لقدرتهم بأجور عادلة، والتمتع بكافة الحقوق والإمتيازات والمساواة بين الجنسين؛ ولابد أن يتيح النمو الإقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، توفير هذا العمل اللائق وتحسين ظروف المعيشة وزيادة مستويات الإنتاجية والابتكار التكنولوجي. ويمهد الهدف الثامن (**SDG_8**) من أهداف التنمية المستدامة، الطريق لزيادة نسبة الشباب المؤهلين والمدربين على مزاولة مهنة ما، حيث يمثل الشباب الفئة الأكثر تأثرا بالبطالة؛ كما يشدد على اتخاذ التدابير الفعالة للقضاء على عمالة الأطفال، والرق والاتجار بالبشر، في سبيل تحقيق الهدف العام الساعي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال بحلول عام 2030.

وفي الجزائر؛ يمثل الوصول إلى العمل تحديًا كبيرًا كما هو الحال في جميع الدول؛ لا سيما بين الشباب والنساء وحملة الشهادات العليا. حيث تعد بطالة الشباب من عوامل انعدام الأمن وعدم الاستقرار في الدول؛ كما لا يزال معدل مشاركة النساء منخفضًا يقدر ب 15.5٪ في الجزائر، رغم أنه أحسن الدول المجاورة (بلغ 24.5٪ في المغرب وموريتانيا وتونس) كما أن التفاوت في البطالة بين النساء والرجال كبير، إضافة إلى وجود تباينات بين النساء حسب المناطق[1]. وهو ما يستدعي ضرورة معالجتها وتنمية القطاع الخاص من أجل تهيئة المزيد من فرص العمل وتحسين نوعيتها. والجدول الموالي يوضح بعضا من المؤشرات الرئيسية لسوق العمل للفترة الأخيرة في الجزائر كمايلي:

[1] Nations Unies, Premier Rapport Sur La Réalisation Des ODD, P 35-37.

جدول رقم (23): المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في الجزائر (2016–2019)

المؤشر		سبتمبر 2016	سبتمبر2017	سبتمبر 2018	ماي 2019
معدل البطالة (%)	رجال	8.1	9.4	9.9	9.1
	نساء	20.0	20.7	19.4	20.4
	الإجمالي	**10.5**	**11.7**	**11.7**	**11.4**
معدل بطالة الشباب (16–24 سنة) (%)		**26.7**	**28.3**	**29.1**	**26.9**
معدل النشاط (القوى العاملة) (%)	رجال	66.6	66.3	66.7	66.8
	نساء	16.6	17.0	16.4	17.3
	الإجمالي	41.8	41.8	41.7	42.2
معدل التشغيل (%)	رجال	61.2	60.0	60.7	60.7
	نساء	13.3	13.5	13.2	13.8
	الإجمالي	37.4	36.9	36.8	37.4

Source : ONS, Activité Emploi & Chômage, N° 879, Algérie, Mai 2019, P 12.

لا تزال البطالة مرتفعة في الجزائر، كما هو الحال في الدول المجاورة لها؛ حيث تميزت الفترة (2005–2010) في الجزائر بانخفاض كبير في **معدل البطالة** من 15.3 إلى 10 ٪، تليها فترة من الركود النسبي في (2010–2016) بحوالي 10–11٪، ليسجل انخفاض طفيف بعدها في الفترة (2017–2019) بتراجع قيمته 0.3 نقطة. وهو أحسن بكثير من المعدل المسجل في تونس والبالغ نسبة 15.6 ٪ في عام 2016؛ إضافة إلى موريتانيا رغم انخفاضه بشكل (11.8 ٪ في عام 2016 مقابل 12.85 ٪ في عام 2014). كما يتزايد المعدل في المغرب مع مرور الزمن، مرتفعا من 9.1 ٪ في عام 2010 إلى 10.2 ٪ في عام 2017، إلا أنه يبقى أحسن نسبيا من المعدل المسجل في الجزائر. وقد انخفضت نسبة البطالة بشكل محسوس لدى الرجال بين شهر سبتمبر 2018 وماي 2019، يقابلها ارتفاع لهذه النسبة بين النساء خلال نفس الفترة المقارنة؛ حيث تمثل البطالة بين النساء مصدر قلق سواء في الجزائر (20% مقابل 9% للرجال)، أو في غيرها من الدول المجاورة كالمغرب وتونس وموريتانيا. وإضافة إلى نوع الجنس، فإن هناك فوارق معتبرة في معدل البطالة حسب السن والمستوى التعليمي والشهادة المحصلة.

بالنسبة للبطالة لدى الشباب ذوي الفئة العمرية (16-24)، فقد سجلت في الجزائر تراجعا بين سنتي 2018 و2019 كما هو موضح في الجدول أعلاه، يقدر ب 2.2 نقطة. حيث بلغت نسبة البطالة في اوساط هذه الفئة العمرية 23.6 % لدى الرجال و45.1 % لدى النساء.

علاوة على ذلك، يوضح توزيع العاطلين عن العمل وفقًا للشهادة المحصل عليها؛ التي تم الحصول عليها أن 663،000 شخص عاطل عن العمل ليس لديهم شهادة، أي ما يعادل 45.8٪ من إجمالي السكان العاطلين عن العمل؛ بينما خريجي التعليم العالي فيشكلون 27.8٪، في حين أن خريجي التدريب المهني يشكلون 26.5٪. يفسر هذا الوضع بشكل خاص، الأداء الضعيف لأنظمة التعليم والتدريب المهني، ونقصها فيما يتعلق باحتياجات المؤسسات.

سجلت نسبة مساهمة السكان في القوة العاملة (نسبة النشاط الاقتصادي) في الجزائر ارتفاعا بنصف نقطة (0.5%) في شهر ماي الاخير، مقارنة بسبتمبر من السنة التي قبلها (أين يمثل الرجال النسبة الأكبر كما في الجدول أعلاه). حيث يرجع هذا الارتفاع للسكان الناشطين الى زيادة معتبرة في عدد السكان العاملين (280000+ شخص)، مرفوقة بتراجع طفيف للسكان الباحثين عن عمل (13000 –شخصا). وتجدر الإشارة الى ان القطاع الخاص يشغل 62.2 % من مجموع اليد العاملة ب 7.014 مليون شخصا، مقابل 37.8 % بالنسبة للقطاع العام الذي يشغل 4.267 مليون شخصا[1].

فاستراتيجية التوظيف الوطنية تستهدف الشباب والنساء، ولكنها لا تحدد أهدافًا كميّة للحد من بطالة الشباب؛ إذ تركز بشكل خاص على تعزيز العمالة في القطاع الخاص وريادة الأعمال، وتحسين معدل مشاركة المرأة والحد من انعدام الأمن الوظيفي.

وقد شهد **النمو الإقتصادي** تباطؤا واضحا، نظرا للتراجع القوي في نمو قطاع المحروقات. فقد بلغت وتيرة توسع النشاط الاقتصادي، المقاسة "بمعدل نمو إجمالي الناتج الداخلي":1.4% ثم 1.5% سنتي 2017 و2018 على التوالي (بعدما كان يبلغ 3.8% سنة 2015)؛ كما هو الحال بالنسبة للنمو في قطاع المحروقات، حيث تراجع النشاط الاقتصادي بمقدار 6.5% في 2018 و7.7% في الربع الأول من 2019، مما أدى لامتصاص جزئي للزيادة في النمو خارج قطاع المحروقات (كانت نسبته مستقرة عند وتيرة قدرها 2.2% سنة

[1] بالإعتماد على:

- ONS, Activité Emploi & Chômage, N° 879, Algérie, Mai 2019, P 1-2.
- Nations Unies, Premier Rapport Sur La Réalisation Des Objectifs De Développement Durable Au Maghreb, Op cit, P 36-37.

2017 وانتقلت إلى 3.9% في الربع الأول من 2019) [1]. وفي هذا الإطار يمكن أن يؤدي الانخفاض الناتج في معدل النمو الإقتصادي تأثير سلبي على ثروة الأسر والحد من الفقر.

فالاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصادا هشا مع استمرار مواطن الضعف فيه، نظرا لارتباطه الوثيق وتبعيته القوية لقطاع المحروقات وأسعار النفط والغاز العالمية، والإنفاق العمومي؛ وبالتالي يجب العمل على تعزيزه وتطوير القطاعات الحساسة فيه لزيادة تدفق الثروة، (كالقطاع الصناعي الذي سيمكننا من خلق ثروة جديدة وإنعاش اقتصادياتنا إذا ما تم إيلاؤه الاهتمام اللازم به)؛ وذلك باعتماد سياسات اقتصادية ووضع إصلاحات هيكلية، تسمح باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وبتنويع الاقتصاد الوطني، بما يضمن نمو إقتصادي قوي ومستدام وشامل.

وبالتالي فإن وتيرة النمو لا تزال هشة وغير كافية لإحداث انخفاض كبير ومستدام في البطالة؛ مع وجود عدة تحديات تحد من القدرة على خلق وظائف مستدامة وكريمة، على غرار: التنوع المحدود للاقتصاد، والقيمة المضافة المنخفضة للقطاعات الإنتاجية، وهيمنة القطاع غير الرسمي، والديناميكية الديموغرافية، وعدم كفاية نظم التعليم والتدريب المهني وضعف التحكم في المعلومات في سوق العمل. كما تعود هيمنة العمالة منخفضة المهارات إلى هيكل الاقتصاد والمستوى المحدود لإنتاجية مكوناته القطاعية.

وكما هو ملاحظ، فإن السياسات والبرامج العامة لدعم تشغيل الشباب المنفذة في السنوات الأخيرة، لم تكبح اتجاه زيادة بطالة الشباب، حيث تبقى فرص العمل غير كافية فيما يتعلق بالطلب، والفرص المتاحة لا تتوافق مع ملف مهارات المتقدمين، في ظل نقص في المعلومات حول العرض والطلب على العمالة على المستوى المحلي (معظم الشباب في المناطق الريفية غير مسجلين لدى وكالات التوظيف) وعدم المساواة في التوزيع الجغرافي لفرص العمل. وبالإضافة إلى القصور في النظم التعليمية، فإن هناك تغير وتطور في الكفاءات المطلوبة في سوق العمل في ظل احتياجات علمية وتقنية جديدة، مع العلم أن القطاع الخاص يمثل المزود الرئيسي للوظائف في الجزائر وعدة دول (58 ٪ من العاملين في الجزائر وحوالي 90 ٪ في المغرب). وبالتالي، فإن تحسين نوعية أنظمة التعليم والتدريب ومدى كفايتها لاحتياجات الشركات والصناعة؛ سيمكن من تعزيز قابلية توظيف العمال والحد بشكل كبير من البطالة .كما أن تعزيز الأنشطة الاقتصادية، وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف، سيمكن من تخفيض البطالة

[1] اعتمادا على:

- البنك الدولي، الجزائر –الآفاق الاقتصادية، أكتوبر 2019، على الموقع: http://pubdocs.worldbank.org/en/886171570623637429/AR-MPO-OCT-19-Algeria.pdf، 2019، ص1.
- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018 ص ص 2،4.

في المناطق الحضرية، عن طريق عكس تدفقات الهجرة، من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية. فمن الضروري أن تأخذ خطط التنمية المحلية في الاعتبار تشجيع التوظيف.

كما ينبغي إجراء تحليل لأثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية على العمالة؛ للتمكن من تقييم تأثيرها الحقيقي على خلق وظائف مستدامة وعلى اتجاهات البطالة. حيث هناك نقص في المعلومات والتوجيه والرصد للمستفيدين من آليات الدعم الحالية لريادة الشباب. إضافة إلى تعدد أصحاب المصلحة والافتقار إلى التنسيق بين البرامج المختلفة، وعدم كفاية الموارد المالية وتشتتها، وعدم وجود نظام فعال ومنتظم للرصد والتقييم التشغيلي، الأمر الذي يعيق استدامة المبادرات ويحد من آثارها.[1]

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

يمثل القضاء التام على الجوع هدفا شديد الطموح، فقد كان في أول الأهداف الإنمائية للألفية، الذي ينص على خفض نسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول سنة 2015؛ ويضع ذلك انهاء الجوع ضمن الأولويات العالمية لأجندة التنمية المستدامة 2030. حيث تلتزم الدول عبر هذا الهدف، بوضع نهاية للجوع ولمختلف أوجه سوء التغذية بحلول عام 2030؛ وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه عن طريق اتخاذ كافة الإجراءات لوقف الهزال والتقزم (تدني الطول مقابل العمر) لدى الأطفال دون سن الخامسة. إضافة إلى الجانب الآخر لسوء التغذية والمتمثل في السمنة المفرطة والوزن الزائد.

ولهذا فإن التصدي لسوء التغذية أصبح ضرورة حتمية، عن طريق عدة سبل مثل الإستثمار في المجالات التي تؤثر على التغذية، كالزراعة والحماية الاجتماعية؛ إضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة من سياسات وإجراءات تعمل في سبيل خفض سوء التغذية بنوعيه: الهزال والسمنة.

وفي هذا الإطار؛ قد أدرجت الجزائر الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في جميع سياساتها الإنمائية الوطنية لضمان التغذية الصحية والكافية لسكانها. كما تم الاهتمام بالقضاء على الجوع بهدف القضاء على نقص التغذية على أساس دائم وضمان الأمن الغذائي سابقا في إطار تنفيذ الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية.

ولتحقيق هذا الهدف الثاني **(SDG_2)**، تعتزم الجزائر على مواصلة جهودها وتوحيدها، في ظل سلسلة التحديات الواجب مواجهتها من أجل تطوير الإنتاجية الزراعية وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان. من بينها: الزيادة المستمرة في عدد السكان (35.9 مليون نسمة في عام 2010 ، 40.8 مليون في عام

[1] Nations Unies, Premier Rapport Sur La Réalisation Des Objectifs De Développement Durable Au Maghreb, Op cit.

2016 واضطرارهم إلى الوصول إلى 54 مليون نسمة في عام 2035 وفقًا لتوقعات المكتب الوطني للإحصاء)؛ استيراد كميات كبيرة من المنتجات الزراعية والغذائية، وزيادة معدل التحضر (58 ٪ في عام 2000 إلى 66 ٪ في عام 2017)؛ وانخفاض في نسبة المساحة الزراعية المفيدة لكل فرد (من 0.247 هكتار/ساكن إلى 0.204 هكتار/للساكن)؛ إضافة إلى الخطر الذي يهدد إمدادات المياه في البلاد بسبب تغير المناخ.

من أجل ذلك، اعتمدت الجزائر من خلال عملية تشاركية على سياسة استراتيجية تهدف إلى[1]:

- التأكد من الحفاظ على المكاسب التي مكنت من القضاء على نقص التغذية وتعزيز الأمن الغذائي، مع تقليل الاختلالات الحالية في الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الأساسية؛
- دعم سياسة تطوير الزراعة وصيد الأسماك المنتجة والمستدامة، والقادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للجزائريين، والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني؛
- الحفاظ على رأس المال الطبيعي وإدارته بطريقة مستدامة (التربة والمياه والنباتات والحيوانات) بهدف ضمان استدامته وتعزيزه لصالح السكان والاقتصاد الوطني.

أحرزت الجزائر تقدماً ملحوظاً في مكافحة نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي (الهدف 2-1) منذ تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وتمكنت من الحد من انتشار نقص التغذية بمعدل -6٪ في السنة. حيث بلغ معدل انتشار نقص التغذية 4.6 ٪ سنة 2016، في حين كان متوسط المعدل في البلدان النامية 13 ٪؛ كما بلغت نسبة 3.16% سنة 2019، وهو ما يصنف الجزائر ضمن الدول الأقل معاناة من انعدام الأمن الغذائي.

وحسب **مؤشر الجوع العالمي** لعام 2019، تحتل الجزائر المرتبة 47 من أصل 117 دولة مؤهلة، بنتيجة 10.3 أي أن تعاني الجزائر من مستوى جوع معتدل.

حيث يعتبر مؤشر الجوع العالمي (GHI) أداة مصممة لقياس وتتبع الجوع بشكل شامل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية .تم تصميمه لرفع مستوى الوعي وفهم النضال ضد الجوع، وتوفير وسيلة لمقارنة مستويات الجوع بين البلدان والمناطق، وللفت الانتباه إلى مناطق العالم التي هي في أمس الحاجة إلى موارد إضافية وجهود أكبر للقضاء على الجوع. ويضم أربعة مؤشرات:[2]

- سوء التغذية: حصة السكان الذين يعانون من سوء التغذية (أي أن السعرات الحرارية غير كافية)؛

[1]Rapport National Volontaire Algérie 2019, Op cit, p48.

[2] Global Hunger Index (GHI), The Concept of the Global Hunger Index, retrieved from: https://www.globalhungerindex.org/about.html, accessed 28/12/2019.

- هزال الطفل: حصة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات الذين يعانون من الهزال (أي الذين لديهم وزن منخفض لطولهم، مما يعكس نقص التغذية الحاد)؛
- تقزم الأطفال: حصة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات الذين يعانون من التقزم (أي الذين يعانون من قصر الطول مقارنة بسنهم، مما يعكس نقص التغذية المزمن)؛
- معدل وفيات الأطفال: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (كانعكاس لعدم كفاية التغذية والبيئات غير الصحية).

حيث نلاحظ من خلال الجدول أدناه، تحسن وضع الجزائر على مر السنوات بالنسبة **لمؤشر الجوع العالمي** ومختلف المؤشرات المكونة له، كما يلي:

جدول رقم (24): أداء الجزائر في مؤشرات القضاء على الجوع (2000–2019)

مؤشر الجوع العالمي	2000	2005	2010	2019
	15.6	12.9	10.6	10.3
انتشار نقص التغذية (% من السكان)	10.7	8.8	6.3	3.9
انتشار الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة (%)	3.1	4.0	4.2	5.0
انتشار التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة (%)	23.6	15.9	12.8	15.3
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	4.0	3.4	2.7	2.4
انتشار السمنة بين البالغين (18 عامًا فما فوق)*	15	19.9	21.4	26.6

* Food and Agriculture Organization of United Nations, **FAO**STAT, Retrieved from: http://www.fao.org/faostat/en/#country/4, accessed 28/12/2019.

Source: Global Hunger Index (GHI), Retrieved from: https://www.globalhungerindex.org/algeria.html, accessed 28/12/2019.

هناك تحسن مستمر في وضع الجوع حسب مؤشر الجوع العالمي على مر السنوات في الجزائر كما هو موضح في البيانات؛ كما تم إحراز تقدم كبير في مكافحة سوء التغذية، حول التقزم (القامة بالنسبة العمر)، والهزال (الوزن مقابل القامة)، إضافة إلى السمنة في الأطفال أقل من 5 سنوات (الهدف 2.2) .

شكل رقم (22): مؤشر الجوع العالمي (GHI) في الجزائر (2000-2019)

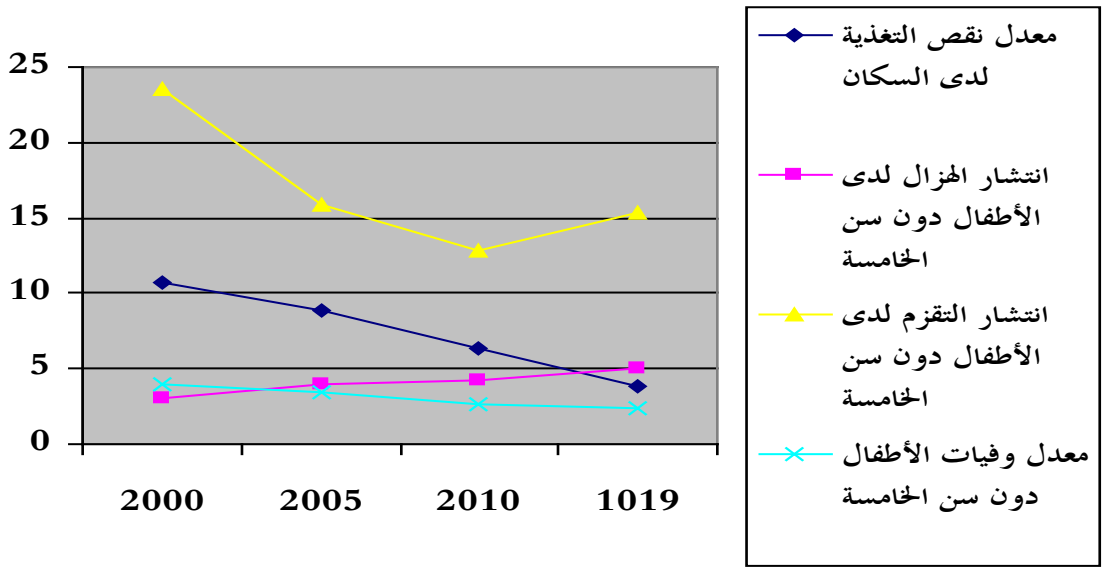

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على البيانات السابقة في الجدول

إن وضع التغذية لدى الاطفال دون سن الخامسة هو مسألة جد حساسة. فهناك طفل واحد من بين كل 10 أطفال يعاني من نقص الوزن وواحد من بين كل خمسة أطفال يعانون من التقزم؛ هذا وينتشر سوء التغذية بين سكان الجنوب، حيث يؤدي انخفاض الكثافة السكانية والفقر إلى زيادة مشاكل الحصول على الرعاية الصحية. كما تعتبر الممارسات غير الملائمة لإطعام الرضع والأطفال الصغار، وخاصة انخفاض معدل الرضاعة الطبيعية الحصرية وارتفاع معدل الإرضاع بالزجاجة، من الأسباب المهمة لسوء التغذية التي يمكن أن تكون محدودة إذا تم تعزيز الترويج لممارسات التغذية المناسبة للرضع. وبالنسبة للوزن الزائد فهو يوثر على الأطفال الصغار خاصة القطاع الحضري، ولكنه يظهر أيضًا عند سكان الريف، مما يشير إلى أن تحول التغذية يؤثر على مختلف القطاعات السكانية. علاوة على ذلك، ومن خلال الجدول أعلاه يبدو أن زيادة الوزن والسمنة مرتفعة أكثر بين البالغين.

ويختلف الوضع التغذوي للأطفال أيضًا وفقًا للعوامل الجغرافية والاجتماعية-الاقتصادية؛ حيث يكون عدد الأطفال ناقصي الوزن أكبر في المناطق الأكثر فقراً (3.6٪) مقارنة بالأكثر ثراءً (2.3%)؛ وخاصة في الجنوب والهضاب العليا (3.7٪ و4.9٪). كما يزداد انتشار انخفاض الوزن عند الولادة في المناطق الريفية والجنوبية، والمناطق الأكثر حرمانًا بصفة خاصة. بينما تؤثر السمنة على جميع الدوائر الاجتماعية دون تمييز.

بالنسبة لتوافر الطاقة الغذائية (DES) فهي تتجاوز احتياجات السكان، حيث تتكون ثلاثة أرباع DES من الحبوب والزيوت النباتية والمحليات. وعلى الرغم من تحسن مؤشر التنوع الغذائي، إلا أن جودة الطعام لا تزال غير

كافية؛ فيمكن أن تكون الحصة الكبيرة من المجموعات الغذائية ذات الكثافة العالية للطاقة (الحبوب والزيوت والمحليات) أحد أسباب زيادة الوزن والسمنة[1].

بالنسبة لنقص المغذيات الدقيقة فهو أمر شائع، حيث لا يزال معدل انتشار تضخم الغدة الدرقية مرتفعا. وهناك حاجة لرصد تحسين إضافة اليود إلى الملح مع تغطية أفضل للسكان؛ كما ينتشر نقص فيتامين (أ) بين سكان الجنوب أين صارت توجه حملات تكميلية إليهم في هذا الإطار. وما يقرب من ثلث النساء الريفيات مصابات بفقر الدم، لذلك هناك حاجة لتدخلات طويلة لمكافحة فقر الدم الناجم عن نقص الحديد والوقاية منه.

الهدف الثالث: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

إن ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه لكافة الفئات العمرية يعد من أبرز أساسيات التنمية المستدامة؛ ولهذا يجب مواصلة ما تم تحقيقه في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والعمل في سبيل استمرارية انخفاض عدد الوفيات النفاسية ووفيات المواليد والأطفال دون الخامسة، مع القضاء على الأوبئة كالإيدز والسل والملاريا. حيث يهتم الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة إضافة إلى ما سبق؛ بالتحديات الناشئة في القطاع الصحي والعمل على تمويله، ومكافحة الأمراض غير السارية، والتغطية الصحية الشاملة (وقائية أو علاجية)، إضافة إلى الصحة الإنجابية، وتوفير موارد بشرية مؤهلة وكفؤة في القطاع، مع ضمان الحصول على الأدوية واللقاحات بتكلفة ملائمة.

بالنسبة للجزائر؛ فقد تحسن الوضع الصحي في بشكل واضح في السنوات الأخيرة وتميز بعدد معتبر من الإنجازات. حيث تركز الجهود المؤسسية حاليًا على تعزيز هذه الإنجازات التي تم تحقيقها في الفترة السابقة، وعلى تحسين المؤشرات الخاصة بالصحة الجيدة والرفاه في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبفضل مجانية العلاج والزيادة في توفير الرعاية والتغطية الصحية للسكان؛ إضافة إلى التطوير المستمر للبنى التحتية الصحية والموارد البشرية، تم تخفيض **معدل الوفيات** العام في الجزائر (منتقلا من 16 لكل ألف شخص في السبعينيات إلى أقل من 5 وفيات لكل ألف عام 2017).[2] إضافة إلى أن العمر المتوقع عند الولادة أصبح يتماشى اليوم مع الدول المتقدمة. حيث

[1] اعتمادا على:

- **FAO**, Nutrition and Consumer Protection, retrieved from: http://www.fao.org/ag/agn/nutrition/dza_en.stm, 04/01/2020.
- UNICEF, Santé de la mère et de l'enfant, sur : https://www.unicef.org/algeria/sant%C3%A9-de-la-m%C3%A8re-et-de-lenfant, consulté le : 04/01/2010.

[2] The World Bank: https://data.worldbank.org, accessed January 20th 2020.

يوضح الجدول الموالي بعض المؤشرات الخاصة بالهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بصحة ورفاه الأفراد كما يلي:

جدول رقم (25): أداء الجزائر في بعض المؤشرات الخاصة بالصحة الجيدة والرفاه

المؤشر	2016	2017	2018
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)*	24.5	24	23.5
العمر المتوقع عند الولادة	76.3	76.5	
معدل وفيات حديثي الولادة (لكل **1000** مولود حي)**	15.18	14.88	14.56
معدل وفيات الأمهات (لكل **100** ألف ولادة حية)***		112	
الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (لكل **1000** شخص)****	0.03	0.03	0.03
معدل الإصابة بالسل (لكل **100.000** نسمة في السنة)	70	70	69

Source: WHO (World Health Organization), GHO (The Global Health Observation): https://www.who.int/data/gho/data/countries/country-details/GHO/algeria?countryProfileId=d4fe1e31-462d-4859-b76e-dd550a5d7cbf, January 25th 2020; and The World Bank: https://data.worldbank.org, accessed January 20th 2020.

بين عامي 1990 و2018، انتقل **معدل وفيات الأطفال دون الخامسة** من 47 إلى 23.5 وفاة بين كل 1000 مولود حي؛ (إلا أنه كان أقل نسبيا في المغرب سنة 2018: 22.41؛ وأقل منه في تونس: 16.99). وفي عام 2012، تراوح المعدل بين 34.5 وفاة لكل 1000 مولود حي في الجنوب و15.7 في الجزء الشمالي الأوسط من البلاد. ومع استمرار التفاوتات الكبيرة بين المجموعات الاجتماعية–الاقتصادية؛ كان معدل وفيات المواليد الأعلى في المناطق الريفية، حيث بلغ عدد وفيات الأطفال 19.2 لكل 1000 مولود حي، مقارنة بـ 13.3 في المناطق الحضرية.

أما **وفيات الأطفال حديثي الولادة** التي تمثل 73٪ من وفيات الأطفال دون سن الخامسة فقد بلغت 15.6 ‰ في عام 2012 مقارنة بـ 20.8 ‰ في العالم خلال نفس الفترة (انتقلت إلى 14.56‰ سنة 2017

*UNICEF For every Child: https://data.unicef.org/country/dza/, accessed 20/01/2010.
**IGME (UN Inter-agency Group for Child Mortality Estimation), retrieved from: https://childmortality.org/data, 20/01/2020.
***WHO, Maternal mortality in 2000-2017, retrieved from: https://www.who.int/gho/maternal_health/countries/dza.pdf?ua=1, accessed 20/01/2020.
**** UNAIDS: https://aidsinfo.unaids.org/, consulté le : 10/01/2020.

كما في الجدول، بينما تبقى مرتفعة إذا ما قورنت بالمغرب أين بلغت سنة 2017: 3.25‰). ويرجع هذا الإنخفاض بشكل كبير إلى توسيع نطاق الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية، ونشر العديد من البرامج الصحية الوطنية الأخرى للأطفال دون سن الخامسة، مثل برنامج مكافحة نقص المغذيات الدقيقة وتشجيع تغذية الرضع والأطفال الصغار، وبالأخص تشجيع الرضاعة الطبيعية. كما قررت الحكومة في عام 2016، تنشيط البرنامج الوطني لفترة ما حول الولادة باعتماد خارطة طريق 2016-2020 تهدف إلى ضبط مستوى وفيات الرضع والأطفال إلى ما دون 20 وفاة لكل ألف عام 2020.

وتم إحراز تقدم كبير في قطاع **الرعاية السابقة للولادة** مع عام 2012: حوالي 93٪ من الأمهات اللائي خضعن لفحوصات ما قبل الولادة أثناء الحمل، و67٪ منهن قمن بأربع زيارات على الأقل قبل الولادة. ومن بين مجمل الولادات سنة 2017، تمت 98٪ من **الولادات بحضور مختصين مؤهلين** وفي مؤسسة صحية. كما انخفض **معدل وفيات الأمهات** (100 ألف لكل ولادة حية) بنسبة 2.1 % من (2000-2017).

وقد ارتفعت نسبة الأطفال الذين استفادوا من **الرضاعة الطبيعية الخالصة لمدة 6 أشهر**، حيث انتقلت من 6.9٪ في عام 2006 إلى 25.7٪ في عام 2013 لتصل إلى 30.3٪ في العائلات الميسورة. فيما يتعلق **بمعدل التطعيم**؛ تم تحصين 83 ٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 23 شهرًا بالكامل في عام 2013، مقارنةً بنسبة 88٪ في عام 2006، مع تلقي جميع الأطفال تقريبًا (98.3٪) تطعيمهم ضد السل، و85 ٪ ضد الحصبة قبل عامهم الأول.

في عام 2017، سجلت الجزائر1.060.000 مولود حي لدى خدمات الأحوال المدنية، وهو ما يتجاوز عتبة مليون ولادة للسنة الرابعة على التوالي. حيث تشكل هذه الزيادة في الولادات تحديا كبيرا يتعين على السلطات الصحية تحمله. فبينما يضمن الدستور الجزائري الوصول المجاني إلى الخدمات الصحية في القطاع العام؛ تتزايد التباينات في الوصول إلى الخدمات بين المناطق والطبقات الاجتماعية؛ حيث هناك توجد فروقات هامة في الوصول إلى خدمات صحة الأم والطفل بين المناطق الأكثر حرمانًا في البلاد وأعلى وأدنى خمس فئات دخل.[1]

[1] بالإعتماد على:

- UNICEF, Santé de la mère et de l'enfant, sur : https://www.unicef.org/algeria/sant%C3%A9-de-la-m%C3%A8re-et-de-lenfant, consulté le : 04/01/2010.
- (WHO) Maternal mortality in 2000-2017, Internationally comparable MMR estimates by the Maternal Mortality Estimation Inter-Agency Group (MMEIG)WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and the United Nations Population Division, p 6.

وبالنسبة للقضاء على الأوبئة **كالإيدز والسل والملاريا**: فلا تزال قيمة الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية–الإيدز تنحصر في 0.03 لكل 1000 شخص حتى سنة 2018؛ وبلغت نسبة الأشخاص المصابين بالفيروس الذين يعرفون بإصابتهم في نفس السنة: 86%، ونسبة الأشخاص المصابين الذين يتلقون العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات العكسية: 81%، بينما كانت نسبة المصابين الذين قمعوا الحمل الفيروسي: 55%؛ فكما هو معلوم تحتل الجزائر مكانة رائدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية حسب الأمم المتحدة، حيث يعتبر الفيروس غير نشط في الجزائر مقارنة بغيرها من الدول مع معدل انتشار ضئيل لا يزال مستقرا عند 0.1%، إلا أن الخطر لا يزال قائما ويجب أخذ كل عوامل الضعف الخاصة بهذا الوباء بعين الإعتبار. وفيما يخص عدد الإصابات بداء السل لكل عام، فهي تسجل تراجعا مستمرا مع معدل جيد لتغطية علاجه بفعالية بلغ نسبة 72% سنة 2016.[1] هذا إضافة إلى عدم تسجيل أي إصابات بداء الملاريا منذ سنة 2013 (كما تم التطرق إليه من خلال الأهداف الإنمائية للألفية سابقا)، فالجزائر تواصل تحكمها في انتشار هذه الأمراض بالرغم من النقائص والتحديات التي يجب تداركها في سبيل بلوغ الأهداف في الفترة المحددة وتحسين الأوضاع من مختلف الجوانب واللحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال.

وبالنسبة لخدمات الصرف الصحي التي تعتبر عنصرا بالغ الأهمية في الحد من تفشي الأمراض، والتي يمكنها التقليل بدرجة كبيرة من الآثار الصحية الضارة المرتبطة بالاضطرابات الأخرى المسؤولة عن الوفاة والأمراض بين ملايين الأطفال؛ فإن عدد **الأشخاص الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية** في الجزائر ارتفع من 83% سنة 2000 إلى 90% سنة 2017، وكان هذا مصاحبا بارتفاع **متوسط العمر المتوقع عند الولادة** الذي يعتبر مؤشرا يُجمِل الأحوال الصحية للسكان؛ حيث يعزى ذلك جزئياً إلى التقدم الذي أحرزته الجزائر في زيادة إمكانية الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة.

وبالتالي فقد أدت الجهود المستمرة التي بذلتها الجزائر على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، إلى تحسن الحالة الصحية للمواطنين، بفضل الزيادة في توفير الرعاية التي أصبحت ممكنة بفضل التطوير المستمر لكل من البنية التحتية الصحية والموارد البشرية. إلا أنه ومن أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بالصحة بحلول عام 2030، يجب التركيز على تكثيف الجهود ومعالجة النقائص، وتعزيز عدة نقاط من بينها:[2]

[1] بالإعتماد على:

- WHO (World Health Organization), GHO (The Global Health Observation): https://www.who.int/data/gho/data/countries/country-details/GHO/algeria?countryProfileId=d4fe1e31-462d-4859-b76e-dd550a5d7cbf, January 25th 2020.
- UNAIDS: https://aidsinfo.unaids.org/, consulté le : 10/01/2020.

[2] Rapport National Volontaire Algérie 2019, Op cit, p61.

- تعزيز الرعاية الصحية للنساء والأطفال وحديثي الولادة؛ وتوحيد برامج الوقاية من الأمراض السارية السائدة بهدف القضاء عليها؛
- تعميم الحصول على الخدمات العلاجية وغيرها، والقضاء على الفوارق الجهوية والتفاوتات الإقليمية؛
- الحد من الوفيات الناجمة عن الأمراض المزمنة من خلال الوقاية والعلاج، من خلال التأكيد على عوامل الخطر الشائعة لهذه الأمراض (عادات الأكل والتدخين وما إلى ذلك)؛
- تطوير المراقبة الصحية (الترقب – الكشف المبكر – الاستجابة السريعة)؛
- إتقان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تنظيم صحي أفضل؛ وخاصة التقنيات الصحية الجديدة لتحسين جودة الخدمات الصحية؛
- ضمان الأمن الصحي من خلال تشجيع الإنتاج المحلي واتقان توريد المنتجات الصحي، مع تشجيع الإستثمار أكثر في أنظمة المعلومات الصحية واقامة منصة بيانات كبيرة في هذا المجال.

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

يعتبر الحصول على التعليم ركيزة أساسية لتحقيق تنمية بشرية واجتماعية واقتصادية، وضمان استدامتها. انطلاقا من مساهمة التعليم تقليص حدة الفقر والحد من أوجه عدم المساواة بين فئات المجتمع. فتحقيق التعليم الجيد والشامل للجميع، يؤكد على القناعة بأن التعليم هو أحد أكثر الوسائل قوة وثباتا لتحقيق التنمية المستدامة. ويكفل هذا الهدف أن يكمل جميع البنات والبنين التعليم الابتدائي والثانوي المجاني بحلول عام 2030.كما يهدف إلى توفير فرص متساوية للحصول على التكوين والتدريب المهني وتكون في متناول الجميع، والقضاء على الفوارق في اتاحة التعليم بسبب الجنس أو الثروة، وتحقيق حصول الجميع على تعليم عالي الجودة. ولا يتعلق الأمر هنا بارتفاع معدلات الإلتحاق التي تدل على تزايد إمكانية الحصول على لتعليم بمختلف مراحله فقط؛ وإنما يمتد ليشمل جودة التعليم موازاة مع ذلك، وهو تؤكد عليه أهداف التنمية المستدامة.

إن الأولوية الممنوحة لتعليم وتدريب الشباب في الجزائر ليست وليدة اليوم؛ فمنذ استقلال البلاد، تم تخصيص موارد واستثمارات ضخمة لقطاع التعليم، مع ضمان الوصول إلى التعليم لجميع الأطفال الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و16 سنة. بعد ذلك عمدت الجزائر على تعميم التعليم الابتدائي للجميع، حيث بلغ **صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية:** 97.5 ٪ سنة 2015، مع تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم (الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية).

والجدول الموالي يوضح أداء الجزائر في بعض مؤشرات هدف التعليم الجيد للفترة من 2016 إلى 2018:

جدول رقم (26): أداء الجزائر في مؤشرات التعليم الجيد (2016-2018)

مؤشرات هدف التعليم الجيد	2016	2017	2018
صافي معدل الإلتحاق بالمدارس الإبتداية (%)	97.59	97.59	97.64
نسبة الإلتحاق الإجمالية بالتعليم العالي (%)	51.37	47.65	42.63
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفئة العمرية 15-24 عام في الجزائر لكلا الجنسين(%)			97.43

Source: Institut de statistique de l'UNESCO, sur: http://uis.unesco.org, consulté le 02/01 /2019.

لقد ارتفع **معدل التحاق** الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و22 عامًا على مستوى **التعليم العالي**، بشكل كبير خلال العقد الماضي: من 18.7 ٪ في عام 2005 إلى 34.6 ٪ في عام 2015. وقد أفاد هذا النمو النساء بشكل خاص، حيث يشكلن الآن أكثر من 61 ٪ من مجموع الطلاب، **بمعدل تعليم عالي إجمالي** تجاوز 43 ٪ في عام 2015 مقابل 26.5 ٪ للرجال.

كما بلغت نسبة الإلتحاق الإجمالية بالتعليم العالي: 51.37% سنة 2018 (36.78% سنة 2015) وذلك بنسبة 64.42% للنساء مقابل 38.83% للرجال. وقد ساهمت الموارد المالية والبشرية التي تم حشدها لقطاع التعليم إلى حد كبير في خفض **نسبة الأمية** بين من تجاوزوا سن العاشرة، حيث انخفضت من 75 ٪ في عام 1966 إلى 22 ٪ في عام 2008. كما بلغ **معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الفئة العمرية 15–24 سنة للجنسين**: 97.43% سنة 2018 (بعدما كان 96.8% سنة 2015) بنسب متساوية للجنسين.

على الرغم من التقدم المحرز في مؤشرات الكفاءة الداخلية والخارجية، فضلاً عن جودة التعليم؛ إلا أن نظام التعليم الجزائري لا يزال ضعيفًا ويحتاج إلى إصلاحات جوهرية بشكل عاجل. فهناك هدر مستمر، يتميز بارتفاع معدلات الرسوب والتسرب المدرسي، خاصة في التعليم الثانوي أين بلغ **معدل التسرب** 9.6٪. وبشكل عام، 68.5٪ من التلاميذ يرسبون مرة واحدة على الأقل خلال دراساتهم الابتدائية أو في المرحلة الأولى أو الثانية من التعليم الثانوي. وهذا المعدل هو الأعلى من بين الاقتصادات والبلدان التي شاركت في اختبار PISA* القياسية سنة 2015. وتكون هذه النسبة أعلى لدى الطلاب من بيئات محرومة (80.2٪) مقارنة بالطلاب من خلفيات أكثر ملائمة وتشجيعا (53.1%).

كما يجد الخريجون صعوبة في الوصول إلى سوق العمل: حيث بلغ **معدل البطالة لخريجي التعليم العالي** سنة 2016: 17.7٪ (7.7٪ للأشخاص دون مؤهلات و13.4٪ لحاملي الشهادات المهنية)، و18.5% سنة 2018، وهو ما يدل على عدم التوافق بين المعرفة والكفاءات التي يتم الحصول عليها من خلال التعليم؛ والتي لا يمكن ترجمتها بسهولة إلى مهارات ذات صلة بسوق العمل الجزائري. لذلك تظل جودة نظام التعليم هدفا رئيسيا وجوهريا على جميع المستويات.

* إختبار Pisa: هو "البرنامج الدولي لتقييم الطلبة" تقوم به منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، والتي تعتبر المعيار الدولي الرئيس لقياس جودة الأنظمة التعليمية في البلدان المختلفة. تجرى اختبارات بيسا مرة واحدة كل ثلاث سنوات، لقياس قدرات الطلبة البالغين 15 سنة في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم، وكانت أول مرة في عام 2000.

إضافة إلى ذلك فإن نتائج التعليم في الجزائر بصفة عامة ضعيفة وفقا للمعايير العالمية؛ حيث احتلت الجزائر المركز الثاني من آخر 72 دولة مشاركة في اختبارات PISA القياسية سنة 2015 (لم تشارك الجزائر في اختبار PISA الأخير سنة 2018). وحتى مقارنة بالدول المجاورة كتونس والمغرب ذات الجودة المتوسطة لنظام التعليم؛ فإن أداء الجزائر لم يكن جيدا. مما يشير إلى أن عيوب الجودة النظامية تمس جميع أنحاء النظام. ويمكن تفسير هذا النقص بعدة عوامل من بينها: المعلمين غير المدربين، وموارد التعلم المحدودة في المدرسة، وانخفاض مشاركة الطلاب. وعلى نطاق أوسع، تستدعي النتائج الضعيفة مراجعة هيكلة نظام التعليم وإدارته وتمويله وحوكمته[1].

فبالنظر إلى أهمية الموارد المخصصة لنظام التعليم، والتي تمكنت من تجاوز قيمة 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بعض السنوات، فإن النتائج أقل بكثير مما هو متوقع. كما يظهر الإختبار أن 26 ٪ فقط من الطلاب يفكرون في متابعة مهنة علمية، رغم أن التكوين التدريب في هذه القطاعات هو الذي سيمكن الجزائر من تطوير المهارات العلمية والتكنولوجية، لتحسين الإنتاجية والاقتراب من حدود المعرفة. ولهذا يجب أن يؤدي نظام التعليم الجزائري وظائفه من خلال رفع مستوى التحصيل العلمي، وأهمية التدريس من أجل تطوير الذكاء وتكوين المهارات لتحسين المستوى العام لرأس المال البشري. حيث أن تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتكوين أمر أساسي، لتسريع القدرة على استيعاب المعارف الخارجية وبالتالي الاقتراب من حدود المعرفة (اللحاق بالركب).[2]

ويمكن القول بأن هذا الأداء الضعيف جاء تبعا للطابع الذي يتميز به نظام التعليم الجزائري؛ والذي يمكن تلخيصه في ثلاث نقاط أساسية:[3]

- أولا: الإفتقار إلى المرونة في التنظيم الإداري الجزائري الخاص بنظام التعليم والتدريب الوطني، حيث يخضع لإشراف ثلاث وزارات (وزارة التعليم الوطني، وزارة التعليم والتدريب المهني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي).

[1] بالإعتماد على:
- Rapport De Suivi De La Situation Économique De L'ALGÉRIE, Améliorer Les Résultats Educatifs Afin De Développer Le Capital Humain De Réduire Le Chômage Des Jeunes Et De Repousser La Frontière Des Possibilités De Production, Groupe De La Banque Mondiale, Printemps 2017, p xiv, 9-10.
- Institut de statistique de l'UNESCO, sur : http://uis.unesco.org, consulté le 02/01 /2019.
- La Banque Mondiale, Algérie présentation, sur : https://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/overview, consulté le : 02/01/2020.

[2] Bernard Haudeville-Redha Younes Bouacida, L'éducation, la formation et l'économie de la connaissance en Algérie : Quelques éléments d'évaluation empiriques, Revue: Technologie et Innovation, vol. 5, n° 3, London, 2020, P12.

[3] Rapport De Suivi De La Situation Économique De L'ALGÉRIE, Op cit.

- ثانيا: غياب الإرتباط بين تمويل نظام التعليم وتحسين الأداء؛ فقد سلطت وزارة التعليم العالي الضوء على أوجه القصور والقيود المفروضة على الكفاءة والجودة والعدالة في نظام المساعدات الطلابية منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أن الإصلاحات لم تبدأ بعد .
- ثالثا، على الرغم من تخصيص موارد معتبرة إلى أجور المدرسين، فإن هناك صعوبات كبرى في إدارة المعلمين. وبالرغم من أن نظم توظيف المعلمين القائمة بالجزائر تتسم بالانتقائية؛ فإن معظم المعلمين المعينين ليس لديهم التدريب المطلوب، كما أن الزيادات في الأجور تعكس الأقدمية بدلا من الأداء.

ولهذا يجب تضافر الجهود في الجزائر لتحسين مهارات المعلمين من خلال التدريب الموجّه والمستمر أثناء الخدمة، كي تتحسن نتائج التعليم. حيث يعتبر إصلاح التعليم شرطا أساسيا من شروط التحول الاقتصادي في الجزائر؛ ويجب أن يشمل اتخاذ إجراءات تقوم على معطيات ملموسة لتحسين الكفاءة والجودة. إضافة إلى دعم التعلم في وقت مبكر، مع تقييم تعلّم الطلبة تقييما مستمرا حتى يتسنى التدخل عند الضرورة. وينبغي أن يكون إصلاح التعليم متعدد القطاعات، بمشاركة وزارة التعليم والقطاع الخاص وغيرها من الجهات المعنية.

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

تؤثر ندرة المياه على أكثر من 40 % من السكان في جميع أنحاء العالم، ومع ارتفاع درجات الحرارة العالمية بسبب تغير المناخ فمن المتوقع أن يزداد العدد، مما يثير قلقا كبيرا. فبالرغم من أن 2.1 بليون شخص قد تمكنوا من الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة للمياه منذ عام 1990، فإن تضاؤل إمدادات مياه الشرب المأمونة تعد مشكلة رئيسية تؤثر على كل القارات.

وفي عام 2011، تعرض 41 بلدا لإجهاد مائي (توشك عشرة منها على استنفاد إمداداتها من المياه العذبة المتجددة بالكامل مما سيضطرها للاعتماد على مصادر بديلة) كما زاد تفاقم الجفاف وتسارع وتيرة التصحر من خطورة الأوضاع؛ فمن المتوقع أن يتأثر واحد من كل أربعة من سكان العالم على الأقل بنقص المياه المتكرر بحلول عام 2050[1].

ويتطلب ضمان حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وبأسعار مقبولة بحلول عام 2030 زيادة الاستثمارات في البنية التحتية، وتوفير مرافق الصرف الصحي، وتشجيع النظافة الصحية على جميع المستويات. كذلك فإن حماية

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، على الموقع: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-6-clean-water-and-sanitation.html، تاريخ الإطلاع:2020/02/22.

النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه في الغابات والجبال والأراضي الرطبة والأنهار واستعادتها، أمر ضروري إذا ما أردنا التخفيف من حدة ندرة المياه. وهناك حاجة أيضا إلى مزيد من التعاون الدولي، لتشجيع كفاءة استخدام المياه ودعم تكنولوجيات المعالجة في البلدان النامية.

وبينما استهدفت الأهداف الإنمائية للألفية تخفيض عدد السكان الذين لا ينتفعون بالمياه وخدمات الصرف الصحي إلى النصف؛ فإن الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة الجديدة، قد تجاوز هذا الطموح حيث يشمل انتفاع الجميع بالمياه وخدمات الصرف الصحي بحلول عام 2030؛ كما يركز على جودة المياه وإدارتها المستدامة والنظافة الصحية، وعلى حالة السكان الضعف الذين يعانون من ندرة المياه النظيفة.

بالنسبة للجزائر؛ فإن النمو الذي عرفته خلال هذه السنوات الأخيرة قد كانت له إيجابيات كبيرة؛ ولكنه في المقابل قد أدى أيضا إلى عدة آثار سلبية على البيئة بصفة عامة وعلى الموارد المائية بصفة خاصة، بسبب عدم إيلائها الاهتمام والرعاية الكافيين. ومن هنا جاءت الحاجة إلى قدر أكبر من الاهتمام لحماية للموارد المائية. وأصبحت سياسة الصرف الصحي مطلوبة كأمر حتمي لا مفر منه، للوقاية من مخاطر التلوث الناتجة عن حماية هذه الأوساط وهي تعتمد بشكل خاص على الحفاظ على الموارد الموجودة، وتثمين مياه الصرف الصحي المعالجة والحفاظ على صحة المواطنين والتنمية الاقتصادية. والجدول الموالي يوضح بعض المؤشرات الخاصة بتوفير المياه النظيفة والنظافة الصحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) كما يلي:

جدول رقم (27): مؤشرات المياه النظيفة والنظافة الصحية في الجزائر (2000-2017)

المؤشرات		2000	2015	2017
تقديرات مياه الشرب الوطنية	نسبة السكان المستفيدين من خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل (%)	89.84	93.47	93.56
تقديرات خدمات الصرف الصحي الوطنية	نسبة السكان المستفيدين من خدمات الصرف الأساسية على الأقل (%)	83.73	87.50	87.59
تقديرات النظافة الصحية	نسبة السكان المستفيدين من مرافق غسل اليدين في المنازل (بالماء والصابون) (%)		83.56	83.74

Source : - World Health Organization (WHO), Global Health Observatory data repository: http://apps.who.int/gho/data/node.main.46?lang=en, accessed 02nd /02/2010.

- WHO, Maternal, newborn, child & adolescent health, Data portal: https://www.who.int/data/maternal-newborn-child-adolescent/indicator-explorer-new, accessed 02nd /02/2010.
- التقدّم المحقق في توفير مياه الشُّرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، معلومات محدثة لعام 2017 والخطوط الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ،2017، ص ص 58-59؛ 76-77؛ 94.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، فإن نسبة السكان المستفيدين من **خدمات مياه الشرب الأساسية** على الأقل، تعتبر جيدة عموما (غطت حوالي 94% من السكان سنة 2017، أي ظلت فئة صغيرة لم تشملها هذه الخدمات وتقدر ب 6% من السكان الجزائريين) وهي مستمرة في التحسن مع مرور السنوات لتشمل أكبر عدد ممكن من السكان، وتعميم توفير هذه الخدمات الأساسية. وبالرغم من أن التقدم المحرز نحو هذا الهدف بطيء على مر السنوات (قدر معدل التغير السنوي في الخدمات ب 0.24)، إضافة إلى التفاوت في توفير الخدمات بين المناطق الريفية والحضرية (سنة 2015 تم تغطية نسبة 89% من سكان الريف بخدمات المياه الأساسية مقارنة ب 94% من سكان الحضر)[1]؛ إلا أنه يمكن اعتبار الجزائر من الدول التي تسير في المسار الصحيح نحو تحقيق خدمات مياه أساسية للجميع بحلول عام 2030، إذا سارعت في وتيرتها وركزت جهودها أكثر في هذا الإطار مع محاربة التفاوتات بين الريف والحضر في الحصول على الخدمات الأساسية، لأنها ليست بعيدة كثيرا عن تحقيقه. حيث أن تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب، بكمية كافية والنوعية المطلوبة يعتبر جزءا رئيسيا في السياسة الوطنية للمياه طبقا للمادة 2 من القانون رقم 05-12 (المؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 4 أوت 2005) والمتعلق بالمياه.[2] كما أن تطوير التزويد بالمياه الصالحة للشرب المسجل في إطار استراتيجي، يأخذ في الحسبان إشكالية ندرة وحساسية الموارد المائية في سياق التغير المناخي؛ إضافة إلى ضرورة إرضاء الطلب المتزايد على المياه، الذي له صلة بالتوسع العمراني وتطوير النشاطات الاقتصادية والخدمات الاستهلاكية للمياه (الفلاحة، الصناعة والسياحة).

فقد استهدفت العديد من المشاريع المهيكلة، تدعيم المياه الصالحة للشرب بفضل انجاز أنظمة حشد وتحويل المياه السطحية والباطنية، وتحليه مياه البحر نحو مدن الكبرى والصغرى. كما مكنت مختلف هذه الإنجازات، بالإضافة إلى برنامج إعادة تأهيل شبكات تزويد المدن بالمياه الصالحة للشرب، من التحسين المحسوس للتموين بالمياه عبر كل التراب الوطني.

وبالنسبة لتقديرات **خدمات الصرف الصحي الوطنية**؛ فإن تغطية خدمات الصرف الصحي الأساسية في الجزائر، هي أدنى من تغطية خدمات المياه الأساسية، كما هو الحال في معظم دول العالم. حيث يفتقر حوالي 12% من سكان الجزائر إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية من سنة 2015_2017، كما أن التقدم المحرز في هذا الإطار يتسم بالبطء الشديد على مر السنوات؛ إضافة إلى عدم المساواة في الحصول على هذه الخدمات الأساسية

[1] التقدّم المحقق في توفير مياه الشُّرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، معلومات محدثة لعام 2017 والخطوط الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ،2017، ص 58.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 60، 4 سبتمبر 2005.

بين سكان الريف والحضر (سنة 2015 تم تغطية 82% من سكان الريف بهذه الخدمات، مقارنة ب 90% من سكان الحضر[1]) فلا بد من تسارع التقدم المحقق في الجزائر لتحقيق إتاحة خدمات أساسية شاملة للجميع بحلول عام 2030. وبالرغم من هذا التأخر الطفيف في تحقيق الهدف، إلا أنه لا يمكن إنكار حقيقة أن شبكة تطهير الصرف الصحي الوطني، قد شهدت ارتفاعا معتبرا منذ تطبيق برنامج تنفيذ شبكات الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد. الأمر الذي مكن من إلغاء جزء كبير من تصريف مياه الصرف الصحي الملوثة، خصوصا في المناطق الحضرية؛ والقضاء على عدد كبير من خنادق الصرف الصحي في جميع أنحاء البلاد، مما يقلل من خطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه. وهو ما تؤكده نسبة ربط الصرف الصحي العام في الجزائر؛ التي تعتبر من أكثر المؤشرات استخداما لتقييم الجهود المبذولة من بلدان في مجال الصرف الصحي، والتي انتقلت من 21 ألف كم سنة 1999 إلى 45 ألف كم سنة 2016، كما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم (23): خطوط ربط الصرف الصحي في الجزائر (1999–2016) لكل ألف كلم

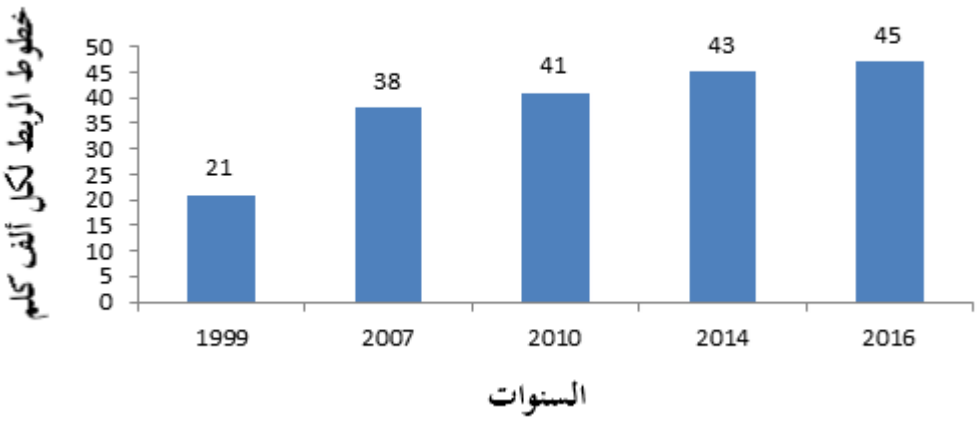

المصدر: وزارة الموارد المائية الجزائرية، على الموقع: http://www.mre.gov.dz/leau/assainissement/ ، تاريخ الإطلاع: 2020/02/22.

وفيما يتعلق بمحطات معالجة المياه (التي تتولى تصريف المياه العادمة من أجل حماية المواطنين من الأمراض المنقولة عبر المياه، إضافة إلى التخلص التدريجي من التصريفات في البحر وحماية النظم الإيكولوجية من جميع أشكال التلوث) فقد انتقل عددها من 12 محطة عملية سنة 1999 بطاقة بقدرة لا تتجاوز 90 مليون م3/ سنة. إلى 177 محطة تطهير، مع قدرة سعتها **13 791 687** مكافئة لعدد السكان أي 805 مليون م3 / سنة، منها 49 بسعة 6 ملايين؛ مكافئة لعدد السكان الواقعة في المدن الساحلية الكبرى (الجزائر العاصمة، وهران، عين

[1] التقدّم المحقق في توفير مياه الشُّرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، مرجع سابق، ص 76.

تموشنت، سكيكدة، عنابة وجيجل وبومرداس... إلخ). وهذا لتحقيق أهداف اتفاقية برشلونة التي صادقت عليها الجزائر والتي هي إزالة كل تصريفات مياه الصرف الصحي في البحر[1]. كما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (24): عدد محطات تطهير مياه الصرف الصحي بالجزائر (1995-2016)

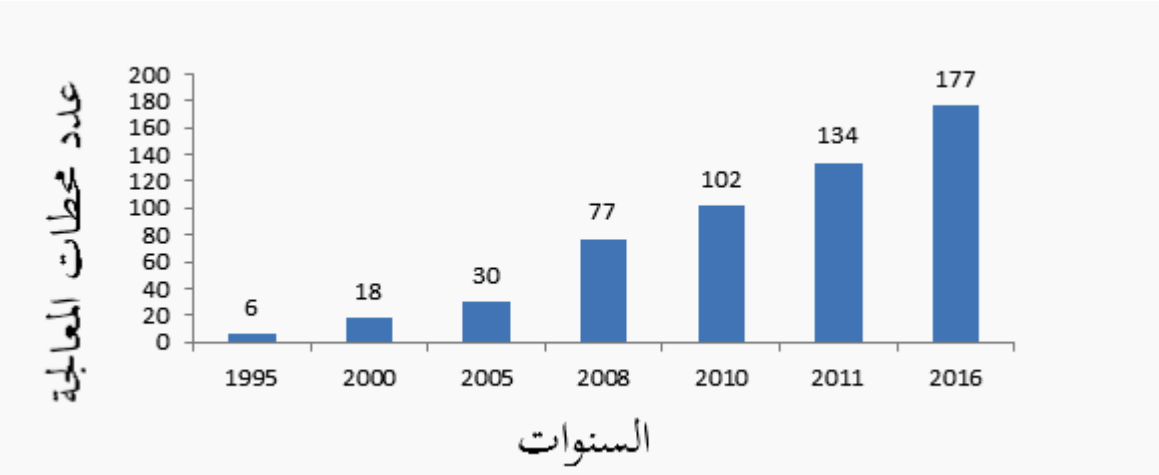

المصدر: وزارة الموارد المائية الجزائرية، على الموقع:http://www.mre.gov.dz/leau/assainissement/ ، تاريخ الإطلاع: 2020/02/22.

أما بالنسبة **لمرافق النظافة الصحية الأساسية**؛ فبالرغم من ارتباطها القديم بالصحة العامة، إلا أنها لم تدرج في أي غاية من غايات الأهداف الإنمائية للألفية أو مؤشراتها. لكن الغاية 6-2 من أهداف التنمية المستدامة، تشدد على أهمية النظافة الصحية متعددة الأوجه التي يمكن أن تتألف من عدة سلوكيات، بما فيها غسل اليدين والنظافة الصحية للمرأة والنظافة الصحية الغذائية. وحسب الإستشارات الدولية المتداولة بين المختصين في قطاع توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، فإن غسل اليدين بالصابون والماء يحتل الأولوية القصوى في مختلف الأوضاع، كما يعتبر مؤشر مناسب في إجراءات الرصد على المستويين الوطني والعالمي.[2]

حيث يمكن لممارسة بسيطة كغسل اليدين أن تنقذ الأرواح، لما لها من أثر كبير على الصحة وخاصة صحة الطفل. تشير الأبحاث إلى أن غسل اليدين المنتظم بالماء والصابون يمكن أن يحد من عدد حالات الإصابة بالإسهال، وهو مرض يمكن أن يكون مميتا للأطفال بنسبة 50 %تقريبا[3].

[1] وزارة الموارد المائية الجزائرية، على الموقع: http://www.mre.gov.dz/leau/assainissement/، و: http://www.mre.gov.dz/leau/eau-potable/ تاريخ الإطلاع: 2020/02/22.

[2] التقدّم المحقق في توفير مياه الشُّرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، مرجع سابق، ص 18.

[3] موقع اليونيسيف، المياه والبيئة والصرف الصحي، على : https://www.unicef.org/arabic/wash/25432_25500.html، تاريخ الإطلاع: 2020/01/22.

وكما لاحظنا من خلال الجدول السابق، فإن نسبة التغطية **بالخدمات الأساسية لغسل اليدين بالماء والصابون** في الجزائر، قدرت ب 84% من السكان سنة 2015: حيث تنقسم إلى تغطية ريفية بنسبة 73% وتغطية حضرية بنسبة 88% (التغطية لمرافق غسل اليدين الأساسية أعلى في المناطق الحضرية كما هو الحال في مختلف الدول). أين اتسعت الفجوة بين الريف والحضر بنسبة طفيفة مقارنة بخدمات المياه والصرف الصحي الأساسية. كما نلاحظ أن التغطية الوطنية للسكان المستفيدين من خدمات النظافة الصحية الأساسية كذلك تنخفض نسبيا مقارنة بالخدمات المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي الأساسيتين. إلا أن الجزائر تصنف ضمن الدول التي تتمتع بأعلى تغطية للكان من حيث المرافق الأساسية لغسل اليدين خاصة بين دول إفريقيا.[1]

وبالنسبة **لتنفيذ الإدارة المتكملة للموارد المائية**، فقد وضعت الجزائر منذ سنة 1980 تدريجيا آليات الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وإطارًا عضويًا وأدوات إدارة وآليات تمويل؛ وتم تقسيم الأراضي الوطنية إلى خمسة أحواض رئيسية لمستجمعات المياه، تضم كل واحدة منها منظمات ووكالات ولجان خاصة بها. وقد بلغت **درجة تنفيذ الإدارة المتكملة للموارد المائية** التي تنحصر بين القيم (0-100) في الجزائر نسبة: 48% سنة 2017. وهو ما يعبر عن أداء دون المتوسط، حيث تقدمت العديد من الدول العربية على الجزائر في التصنيف الخاص بهذا المؤشر (مصر: 40%، تونس 55%، المغرب 60%، الإمارات العربية المتحدة: 75%، فرنسا 100%) .[2] فالجهود المبذولة في هذا الإطار غير كافية ويجب تحسين الأداء والإستفادة من تجارب الدول المتميزة في هذا الإطار.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأنظمة المالية السليمة المعتمدة في الدول، تعتبر أحد المفاتيح الأساسية للحفاظ على نوعية جيدة من خدمات توفير المياه النظيفة والصرف الصحي والصحة العامة. وبالرغم مما هو شائع في الجزائر على غرار الدول العربية، بتولي الحكومات تمويل تنفيذ المشاريع المتعلقة بهذه الخدمات، مع صعوبة استرداد الكلفة الكلية لهذه المشاريع من هذا المنطلق؛ فإن اعتماد أنظمة مالية بموجبها استرداد جزء من الكلفة، يعتبر أمر في غاية الأهمية، على الأقل من أجل تغطية نفقات التشغيل وصيانة المرافق الخاصة بتوفير خدمات المياه والصرف والنظافة الصحيين.

وإضافة إلى كل ما سبق؛ فهناك تفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية في مستوى الخدمات المتعلقة بالحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية؛ حيث أن التغطية الحضرية لهذه الخدمات الأساسية

[1] التقدّم المحقق في توفير مياه الشُّرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، مرجع سابق، ص94.

[2] UN WATER, United Nations: https://www.sdg6data.org/country-or-area/Algeria#anchor_6.5.1, accessed 28th /01/2019.

تكون دائما أكبر نسبيا من التغطية الريفية (كما هو الحال في أغلب الدول)؛ وهو ما يستوجب تكثيف الجهود من أجل محاربة هذه التفاوتات والقضاء على الفروقات باختلافها. بإعطاء أهمية أكبر لتحقيق التوازن الجغرافي في توزيع استثمارات التنمية، واعتبار توفير هذه الخدمات أحد دعائم برامج مكافحة الفقر وتحسين الصحة العامة، وصولا إلى حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة. حيث تشدد أهداف التنمية المستدامة على الحد من انعدام المساواة بمختلف أشكالها داخل البلدان وفيما بينها، تماشيا مع خطة التنمية لعام 2030، بعدم ترك أحد في الخلف.

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

ركزت أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال الهدف السابع، على أهمية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الضرورية للتنمية، وتحقيق زيادة كبيرة من حصة الطاقة المتجددة من مجموعة مصادر الطاقة العالمية. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة النظيفة في وقتنا الحالي تعد ضرورة من ضروريات الحياة (سواء من أجل: فرص العمل، الأمن، تغير المناخ، إنتاج الأغذية، زيادة الدخل وتعزيز الاقتصاد، حماية النظم الإيكولوجية). كما تعتبر الطاقة عنصرا محوريا في تحقيق كل من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من أهداف التنمية المستدامة، بما فيها القضاء على الفقر (تطوير هياكل أساسية حديثة، والقدرات الإنتاجية)، والأمن الغذائي، والمياه النقية والصرف الصحي، والصحة (الحد من الأمراض المرتبطة بالتلوث)، والتعليم، والإزدهار، وتوفير فرص العمل، وتمكين الشباب والمرأة (تسهيل بعض الأعمال وتقليص الوقت الذي تنفقه النساء في جمع الحطب والمخاطر المرتبطة به)، التكامل مع قطاعات الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية، والإجراءات المتعلقة بالمناخ؛ إضافة إلى إتاحة إمكانية حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة لتحقيق التنمية البشرية. كما يعد الإنتقال إلى حلول الطاقة المستدامة أمرا ضروريا لتنفيذ إعمال اتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ.

وتتمتع الجزائر مثل أغلب الدول العربية، باحتياطيات كبيرة في مجال النفط والغاز الطبيعي، كما تنعم بثروة هائلة من الطاقة المتجددة (أعلى مستويات من الإشعاع الشمسي، سرعات ريحية معتبرة، إضافة إلى الطاقة الكهرومائية، وطاقة باطن الأرض... إلخ). إلا أنها لا تزال تخطو خطوات بطيئة على درب تطوير قدراتها على انتاج الطاقة المتجددة، في ظل النمو المستمر للطلب على الكهرباء سنويا، وهو ما يدفع الجزائر على غرار باقي الدول إلى

السعي لتلبية هذا الطلب من خلال حلول الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة؛ والذي من شأنه أن يفيد الفقراء في المناطق النائية بشكل خاص.

ويُعدّ تقرير تتبع الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة (The Energy Progress Report) ، التقدم نحو تحقيق الطاقة المستدامة، الذي تم طرحه خلال منتدى الطاقة المستدامة للجميع اليوم هو الرؤية الأكثر شمولاً، المتاحة عن مدى تقدم العالم نحو تحقيق أهداف الطاقة العالمية فيما يتعلق بالحصول على الكهرباء، والطاقة اللازمة للطهي النظيف، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة. والشكل الموالي يوضح هذا التقدم في الجزائر:

جدول رقم (28): مؤشرات تتبع الهدف السابع المتعلق بالتقدم نحو تحقيق الطاقة المستدامة في الجزائر

المؤشرات	2015	2016	2017	2018
النسبة المئوية للسكان المستفيدين من خدمات الكهرباء	100	100	100	
نسبة إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة (% من إجمالي انتاج الكهرباء) *	0.29	0.43	0.58	0.65
نسبة السكان المستفيدين من الطهي النظيف (%)		98	98	
كثافة الطاقة الوطنية (ميغاجول/إجمالي الناتج المحلي بحسب تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي لعام2011)	4.2	4		

* Global Energy Statistical Yearbook 2019 (Enerdata): https://yearbook.enerdata.net/total-energy/, accessed: 26th/12/2019.

Source: The Energy Progress Report: https://trackingsdg7.esmap.org/country/algeria accessed: 26th/12/2019.

كما يتضح من الجدول أعلاه، فإن الجزائر قد حققت أقوى المكاسب فيما يخص حصول الجميع على الكهرباء، ببلوغ نسبة 100% للسكان المستفيدين من هذه الخدمة دون تهميش. حيث تم تحقيق هذه الغاية والمحافظة عليها طوال السنوات الأخيرة (منذ 2013)؛ كما هو الحال مع نظيرتيها من دول المغرب العربي تونس (2009) والمغرب (2015).[1] وتجدر الإشارة إلى أن الطلب الكبير والمتزايد على الطاقة الكهربائية في الجزائر، والذي تتمخض عنه باستمرار حاجة جديدة ذات قدرات إنتاج كبيرة؛ يقودنا دوما إلى الضرورة الحتمية لتحقيق الإنتقال والأمن الطاقوي في هذا المجال، والذي يمكن تحقيقه من خلال مشاريع برامج اقتصاد الطاقة وادماج الطاقات المتجددة.

[1] The Energy Progress Report: https://trackingsdg7.esmap.org/country/algeria accessed: 26th/12/2019.

بالرغم من الإهتمام الذي توليه الجزائر للطاقات المتجددة إلا أن ما تم تحقيقه على أرض الواقع يبقى بعيدا عن مستوى التطلعات خاصة إذا ما تم النظر إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها. فعام 2003 مثلا بلغ إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة حوالي 0.1 مليون طن مكافئ وهو ما يمثل 0.3% من الإمدادات الطاقوية، وتشمل أساسا الكتلة الحية وخاصة الحطب والطاقة المائية، أما سخانات المياه الشمسية فتبلغ قدرتها المركبة 1000 متر مربع فقط. وخلال نفس السنة بلغ إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة من هذه المصادر حوالي 276 ميغاواط منها 1% من النظم الفوطوفولطية، 10% من الرياح، أما النسبة المتبقية فهي منتجة من الطاقة المائية والتي يمثل بدورها نسبة 3% من إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة المائية بحيث تتركز عملية التوليد أساسا على الغاز الطبيعي نتيجة إلى نقص عدد محطات إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة المائية بالإضافة إلى الإستغلال غير الكفؤ للمحطات قيد الإستغلال.

وقد عرفت الجزائر بعدها تطورا خاصة فيما يتعلق باستغلال الطاقة الشمسية حيث تم خلال سنة 2010 إنتاج0.8% من إجمالي الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية، كما حظيت باهتمام متزايد من طرف الدولة وهو ما ترجم بزيادة اعتمادها كمصدر للطاقة في المناطق النائية والبعيدة عن الشبكة التقليدية. والجدول الموالي يوضح لنا توزيعات الطاقة المتجددة المستغلة حسب الإستعمال:[1]

جدول رقم (29): توزيع الطاقة المتجددة المستغلة حسب الإستعمال

التطبيقات	الإستطاعة (كيلوواط ساعي)		النسبة (%)
إنتاج الكهرباء	1353		57
ضخ المياه	288		12
الإنارة العمومية	48		2
اتصالات	498		21
استخدام آخر	166		7
المجموع حسب المصدر	شمسي 2280	ريحي 73	-
المجموع	2353		100

المصدر: بالإعتماد على: دليل الطاقات المتجددة، وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، طبعة 2007، ص ص 53، 54.

[1] تريكي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص ص 167-198.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب استعمالات الطاقة المتجددة في الجزائر (التي تتركز في الطاقة الشمسية) تذهب لإنتاج الكهرباء ثم للإتصالات. كما أن 97% من الإستطاعة متأتية من مورد شمسي، بينما لاتتعدى مساهمة المورد الريحي 3%، لما يتميز به موقع الجزائر وما لها من ثروة شمسية هائلة خاصة في المناطق الصحراوية. إذ سمحت هذه الميزة بتنمية تكنولوجيات الطاقة الشمسية الفوطوفولطية ووسائلها التطبيقية في الإنتاج الصغير لتوفير الكهرباء خلال السنوات الأخيرة، ويظهر أساسا في البرنامج الخاص بإيصال الكهرباء ل18 قرية نائية في الجنوب ذات المعيشة القاسية والبعد عن الشبكة، بحيث يصعب إيصال الكهرباء تقليديا، وهي متواجدة في ولايات الجنوب (تندوف، تمنراست، أدرار، إيليزي).[1]

وكما هو ملاحظ، فبالرغم إمكانية استغلال تطبيقات الطاقات المتجددة في استعمالات مختلفة إتاحتها محليا، إلا أنه لا توجد استراتيجية إنتاج وطنية للطاقة تعتمد على مصادر الطاقات المتجددة بنسب كبيرة، حيث يبلغ الإنتاج الإجمالي للطاقة الكهربائية بالجزائر ما استطاعته 33.94 تيراواط حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية لسنة 2009؛ وتعتبر المشاريع المجسدة في مجال الطاقات النظيفة غير كافية لتلبية حاجات السوق الوطنية، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على الغاز وكذا الطاقة البخارية بتغذية مشتقات البترول وهذا راجع لتوفرها بكميات كبيرة ناهيك عن انخفاض أسعارها، وتبلغ نسبة تموين الغاز الطبيعي ومشتقاته 98% من الإنتاج الوطني الصافي من الكهرباء بينما تقدر نسبة مساهمة الطاقة المائية في إنتاج الكهرباء ب 0.21% فقط أما إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة فيعادل ما نسبته أجزاء من الألف% لاتكاد تذكر مقارنة بالإنتاج الإجمالي السنوي.[2]

بعدها، قد شرعت الجزائر في طريق الطاقات المتجددة من أجل توفير حلول عالمية ومستدامة للتحديات البيئية، ومشاكل الحفاظ على موارد الطاقة ذات الأصل الأحفوري، من خلال إطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة (**ENR**) وكفاءة الطاقة، التي اعتمدتها الحكومة في 2011، تم تنقيحها سنة 2015 ووضعها على مستوى الأولوية الوطنية في فبراير 2016. حيث يسعى برنامج الطاقات المتجددة في نسخته المحدثة، إلى وضع طاقة متجدّدة منذ البداية بقدرة 22.000 ميغاوات في أفق 2030 بالنسبة للسوق الوطني، مع التمسك بخيار التصدير كهدف استراتيجي إذا سمحت ظروف السوق بذلك.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص169.

[2] بلقاسم سعودي-عبد الصمد سعودي، مداخلة في الملتقى الوطني حول فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، بعنوان: مصادر الطاقات المتجددة المتاحة وبرامج ومشاريع استغلالها في الجزائر في ظل الأثار البيئية للصناعة البترولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 2و3 نوفمبر 2013، ص ص 9-10.

[3] EnR_2016, sur http://www.energy.gov.dz, consulté le : 05/04/2017.

وفيما يتعلق **بنسبة انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في الجزائر**؛ نلاحظ من خلال الجدول **رقم** أن حصة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء في الجزائر من إجمالي انتاج الطاقة ضئيلة جدا على مر سنوات الدراسة حيث أن النسب تقترب من 1% (بينما كانت أحسن بكثير في عدة دول من العالم سنة 2018 مثل: مصر: 8.2%، نيجيريا: 16.7%، ألمانيا: 36%، النرويج: 97.9%)[1]؛ فالجزائر لا تزال تعتمد بما يقارب 99% على الطاقات التقليدية كما يوضحه الشكل الموالي، وهو ما يبرز جليا التأخر الذي تشهده الجزائر في هذا المجال، رغم كل الجهود المبذولة لترقية هذا القطاع إلى حد الآن.

شكل رقم (25): نسبة الإعتماد على الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء في الجزائر

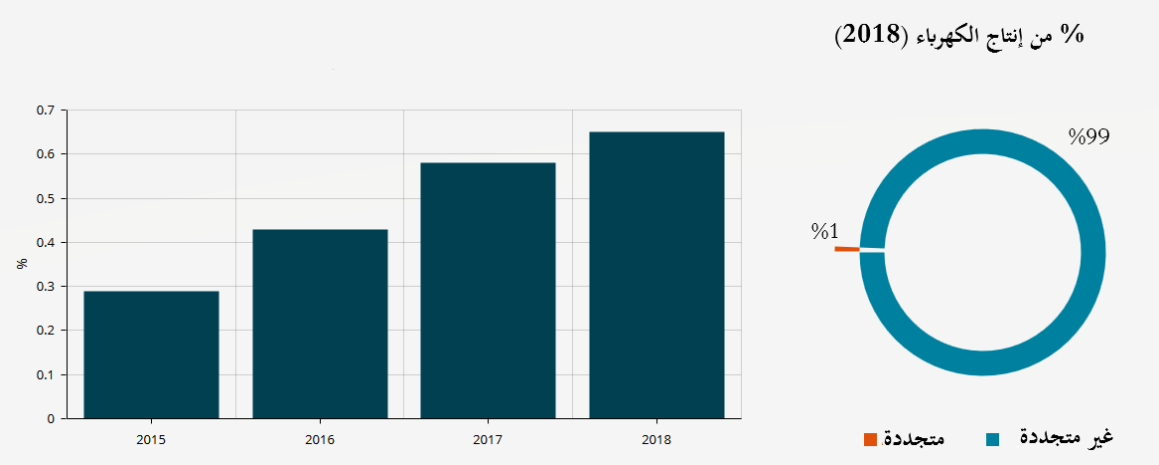

Source: Global Energy Statistical Yearbook 2019 (Enerdata): https://yearbook.enerdata.net/total-energy/, accessed: 26th/12/2019.

وتجدر الإشارة إلى أن التفاوت الكبير الذي تظهره الأرقام السابقة المتعلقة باستخدام الطاقة المتجددة بين الدول على غرار الجزائر؛ يعود إلى عدة عوامل ظرفية مثل: الظروف الجغرافية والبيئية والأولويات الاجتماعية–اقتصادية والإنمائية، والظروف الثقافية والمؤسسية، والسياسات والأطر التنظيمية. ومن من خلال ما سبق، نجد أن اعتماد الجزائر على المصادر المتجددة في إنتاج الطاقة يبقى بعيدا جدا عن مستوى الإمكانيات المتوفرة، فلابد على الجزائر أن تقوم بتغيير سياستها الطاقوية خاصة وأن الطلب على الكهرباء في تزايد مستمر، فالإستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة يعتبر الحل الأنسب نتيجة محدودية عمر الطاقات التقليدية وتأثيراتها البيئية الخطيرة؛ كما يجب التشديد على ضرورة تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص وترقيته في هذا المجال.

[1] Global Energy Statistical Yearbook 2019 (Enerdata): https://yearbook.enerdata.net/total-energy/, accessed: 26th/12/2019.

فيما يخص الحصول على **وقود الطهي النظيف وتكنولوجياته**؛ فإن تلوث هواء المنازل الناتج عن حرق الكتلة الحيوية لأغراض الطهي والتدفئة يتسبب في نحو 4 ملايين وفاة في السنة، مع تعرض النساء والأطفال لأكبر المخاطر، خاصة بسبب أمراض كالالتهاب الرئوي، وأمراض القلب، والسكتة الدماغية، وأمراض الرئة، والسرطان. ومن خلال توسيع نطاق الحصول على الطاقة المنزلية النظيفة بأسعار معقولة، سيصبح للمجتمع العالمي القدرة على رفع عبء صحي مروع، عن كاهل ملايين المهمشين ولاسيما النساء، والأطفال الصغار الذين يواجهون أكبر المخاطر الصحية من جراء تلوث هواء المنازل.[1] وقد بلغت نسبة الحصول على الطهي النظيف في الجزائر 98% سنة 2017 وهي نسبة معتبرة؛ وبالتالي فهناك 3 ملايين شخص في الجزائر من إجمالي السكان، لا يحصلون على الوقود والتكنولوجيا النظيفين للطهي، مقارنة ب 1مليون شخص في المغرب (98%) وصفر في تونس (100%). ومنه فيمكن اعتبار الجزائر تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق الطهي النظيف للجميع بحلول عام 2030 (بالرغم من التباطؤ الملاحظ في تطور مؤشر هذا الهدف على مر السنوات)؛ نظرا للنسبة الصغيرة المتبقية من أجل الوصول إليه (12%)، وبالتالي فيجب عليها تكثيف الجهود وإعطاء الأولوية لحلول الطبخ النظيف، وترجمة التزاماتها العالمية إلى سياسات وخطط ملموسة، مع تسريع تطبيقها بفعالية. لتوسيع الوصول إلى طاقة طهي نظيفة وحديثة وتعميمها للجميع دون تمييز، واللحاق بركب الدول التي تمكنت من إتمام إنجاز هذه الغاية على غرار تونس.

فيما يخص **كفاءة الطاقة**، فإن برنامج كفاءة استخدام الطاقة في الجزائر (في إطار برنامج تطوير الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة 2015-2030) يعبر عن إرادة الحكومة في تعزيز الاستخدام الأكثر مسؤولية للطاقة واستكشاف جميع السبل للحفاظ على الموارد وتنظيم الاستهلاك الأمثل والمفيد. والهدف من كفاءة الطاقة هو إنتاج نفس السلع أو الخدمات، باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة. حيث يتضمن هذا البرنامج الإجراءات التي تفضل استخدام أشكال الطاقة الأكثر ملاءمة للاستخدامات المختلفة، والتي تتطلب تعديل السلوك وتحسين المعدات؛ بإدخال تدابير كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الثلاثة للبناء والنقل والصناعة، وكذلك تشجيع إنشاء صناعة محلية لتصنيع المصابيح الفعالة، وسخانات المياه بالطاقة الشمسية، العزل الحراري عن طريق تشجيع الاستثمار المحلي أو الأجنبي. حيث يعمل هذا التكامل على تحسين البيئة المعيشية للمواطن كما يشكل استجابة

[1] البنك الدولي: أعداد أكبر من أي وقت مضى تحصل على الكهرباء، لكن العالم يفشل في تحقيق أهداف الطاقة المستدامة، على الرابط الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019/05/22/tracking-sdg7-the-energy-progress-report-2019، تاريخ الإطلاع: 2020/02/14.

مناسبة للتحدي المتمثل في الحفاظ على الطاقة، مع انعكاساته المفيدة على الاقتصاد الوطني، من حيث خلق فرص العمل والثروة، إضافة إلى الحفاظ على البيئة.

يمكن رصد وتقييم تحسين كفاءة الطاقة من خلال مؤشر **كثافة الطاقة** (وهي نسبة الطاقة المستخدمة لكل وحدة من إجمالي الناتج المحلي)، الذي يتوافق مع الاستخدام الرشيد للطاقة ويسمح بالفصل بين استهلاك الطاقة والتنمية الاقتصادية. حيث يكون الإنخفاض في هذا المتغير علامة على زيادة كفاءة الطاقة. وكما هو ملاحظ من خلال الجدول السابق الخاص بمؤشرات الهدف السابع؛ فإن مؤشر كثافة الطاقة في الجزائر، قد انخفض بنسبة طفيفة مقارنة بالسنة السابقة، أي أن الإنتاج أصبح أقل استهلاكا للطاقة ولكن بنسبة ضئيلة خلال هذه الفترة الأخيرة؛ خاصة أن تونس والمغرب كان أداؤهما أفضل منها (سنة 2016: تونس: 3.8 والمغرب: 3.1)[1]. فيجب على الحكومة تعزيز جهودها للحد من هذا الاتجاه لاستهلاك الطاقة، والعمل على تخفيضه بوتيرة أسرع وأكفأ من أجل تحسين كفاءة الطاقة أكثر خلال هذه الفترة. خاصة مع ازدياد "نصيب الفرد من استهلاك الطاقة" بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي (بلغ سنة 2014: 1327.54كيلوغرام مكافئ للنفط/لفرد؛ بينما بلغ مقدار: 827.5 كغ في مصر، وفي المغرب: 555.14 كغ).[2] وبالنظر إلى الجهد المبذول من طرف الحكومة في سبيل الحد من استهلاك الطاقة، خاصة من خلال البرنامج الذي سبق ذكره، نأمل أن تكون النتائج أفضل مستقبلا، وأن يأتي بثماره ويترجم في انخفاض أكبر لكثافة الطاقة في السنوات الحالية والقادمة.

وبالتالي فيمكن اعتبار الجزائر تسير في الطريق نحو اعتماد أطر سياسات متقدمة من أجل الطاقة المستدامة، رغم النقائص والتأخيرات التي تشهدها في مواضع معينة؛ فهي تبذل جهودا في هذا الإطار رغم كل شيء، مما يفسح مجالًا كبيرًا أمام عملية التحسين والتطوير بغية تحقيق الأهداف الخاصة بالمناخ العالمي وهدف التنمية المستدامة بشأن الطاقة (الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة). وبالتالي التقدم نحو تحقيق هدف الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين.

ومن أبرز التحديات التي تواجهها المنطقة العربية ككل بما فيها الجزائر، هي ما إذا كان يجب أن تظل الطاقة الأولية والكهرباء "سلعة عامة" يتم توفيرها بتكلفة منخفضة من قبل الدولة لجميع مواطنيها، أو ما إذا كانت الاقتصادات الناشئة في المنطقة ستحتاج لإعادة تعريف الطريقة التي يتم بها استخدام الطاقة وتزويدها في أسواقها المحلية، بناءً

[1] The Energy Progress Report: https://trackingsdg7.esmap.org/country/algeria accessed: 26th/12/2019.
[2] La banque Mondiale : https://donnees.banquemondiale.org/indicator/EG.USE.PCAP.KG.OE, consulté le : 15/05/2019.

على نظام يعكس التكاليف الحقيقية، ولكنه يحمي في الوقت نفسه شرائح المجتمع الأكثر ضعفًا ويتضمن تدابير تخفيفية لمن لديهم دخل منخفض إلى متوسط[1].

2.3 الأهداف التي تندرج ضمن تحقيق المساواة وعدم تهميش أحد

سيتم التطرق هنا إلى مجموعة من الأهداف التي تتشارك في مبدأ تحقيق المساواة وعدم التمييز أو التهميش للجميع، وتم اختيار الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (5)، الحد من أوجه عدم المساواة (10)، السلام والعدل للجميع والمؤسسات القوية (16).

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

يعتبر تطبيق المساواة بين المرأة والرجل مبدأ توجيهي للتنمية المستدامة، حيث تمثل ضمانا لإستدامة سياسات التنمية كما تسهم في تقدم المجتمع، ولتحقيق ذلك لا بد من السعي نحو إرساء مبادئ التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في الحياة السياسية والإقتصادية واتخاذ القرارات. ولهذا يؤكد الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، على تعزيز الجهود فيما يخص الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والقضاء على جميع أوجه التمييز المستند إلى الجنس في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والإقتصادية.

وفي هذا الإطار؛ تتكيف الحكومة الجزائرية باستمرار مع القوانين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين تماشيا مع الاتفاقيات الدولية، من أجل جعلها ملموسة في سبيل مكافحة العنف المنزلي والمهني الذي تعاني منه المرأة في بعض الأحيان. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تنقيح قانون العقوبات الجزائري في ديسمبر 2015، بهدف تعزيز حماية المرأة من العنف، وكذلك العقوبات المفروضة على تجريمه، وهي: العنف النفسي واللفظي في الأماكن العامة، وكذلك الإعتداء المتكرر بكل أشكاله، والتحرش الجنسي في مكان العمل أو الاتجار بالبشر.[2]

ولتحقيق هذه الغاية، وضعت السلطات الجزائرية أولوية لحماية المرأة، ولا سيما النساء اللائي يعشن في أوضاع هشة وفي ظروف اجتماعية صعبة، من خلال مكافحة العنف والتمييز ضدهم وتعزيز المساواة بين الجنسين، لا سيما عن طريق دمجهم في سياساتها العامة. حيث تعتبر الجزائر أن مبدأ المساواة بين الجنسين حق أساسي من حقوق الإنسان، وأساس لتعزيز تكافؤ الفرص كما ينص عليه الدستور الجزائري، ولا سيما في **المادة 32**: "كل

[1] United Nations, Accelerating Sdg7 Achievement, Policy Briefs in Support of the First Sdg7 Review, The un High-Level Political Forum, 2018, P 169.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، 30 ديسمبر 2015.

المواطنين سواسية أمام القانون؛ ولا يمكن أن يُتذرّع بأيّ تمييز يعود سببه إلى المولِد، أو العِرق، أو الجِنس، أو الرّأي، أو أيّ شرط أو ظرف آخر، شخصيّ أو اجتماعيّ".[1]

وفي ذات الشأن بلغ سنة 2015 **عدد قضايا العنف ضد النساء** اللائي لجأن إلى العدالة 14.351 معظمها جرائم الضرب والجرح العمدي لينخفض العدد إلى 13.630 خلال سنة 2018. وبالنسبة ل**زواج الأطفال**: وهي "النسبة المئوية للنساء في الفئة العمرية 20 و24 سنة اللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل سن 18"، فقد بلغت معدل 3% سنة 2018، وهي من بين أضعف النسب المسجلة في دول العالم. كما تجدر الإشارة إلى أن إنخفاض **نسبة العمالة النسوية على الصعيد الإقتصادي**، حسب الخبراء يعود بالدرجة الأولى إلى إختيار النساء لعدم رغبتهن لمزاولة عملهن من جهة؛ ولصعوبات التوفيق بين الحياة المهنية والعائلية من جهة أخرى[2].

كما يوضح لنا الجدول الموالي، تطور مؤشر التكافؤ مقاسًا بنسبة التحاق الفتيات إلى الأولاد في جميع قطاعات النظام التعليمي لسنة 2018، كما يلي:

جدول رقم (30): مؤشر التكافؤ(المناصفة) "إناث/ذكور" في نظام التعليم في الجزائر 2018

	الإناث	الذكور	نسبة الإناث إلى الذكور
الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي	96.6	98.4	0.98
الإلتحاق بالتعليم المتوسط	50.0	50.0	1
الإلتحاق بالتعليم الثانوي	57.3	38.5	1.49

Source: Global Gap Gender 2018 report, retrieved from : https://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2018/data-explorer/#economy=DZA, accessed 28th /01/2020.

حيث نلاحظ أن الفجوة بين الجنسين في قطاع التعليم تستمر في التقلص مع مرور الوقت (مقارنة بالنتائج المحصل عليها في فترة الأهداف الإنمائية للألفية)، وتسجل نتائج جيدة. فقد تم تسجيل فجوة صغيرة نسبيا بين الجنسين في صالح الذكور فيما يتعلق بالإلتحاق بالمستوى الابتدائي فقط، بنسبة 98 فتاة مقابل 100 ولد. بينما هناك تكافؤ ومناصفة بين الجنسين فيما يتعلق بالإلتحاق بالتعليم المتوسط؛ يقابله ارتفاع في مؤشر التكافؤ المتعلق

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الفصل الرابع: الحقوق والحرّيّات، المادة 32، الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996.

[2] باعتماد على:

- التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بكين بعد 25سنة، الجزائر، ماي 2019، ص8، على موقع الأمم المتحدة الخاص باللجنة الاقتصادية الإفريقية: https://www.uneca.org، تاريخ الإطلاع: 28/ 01/ 2020.
- United Nations Development Program, Human Development Reports: http://hdr.undp.org/en/indicators/181406#a, accessed 29th/01/2020.

بالتعليم الثانوي: بتسجيل نسبة 149 فتاة لكل 100 ولد. وهو ما يؤكد على مواصلة الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية، من أجل تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وعدم التمييز بين الفتيات والفتيان في توفير التعليم.

وبالنظر إلى **"مؤشر الفوارق بين الجنسين" (Global Gender Gap Index)**؛ وهو مؤشر مركب يصدر عن الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 2006، تم تصميمه لقياس الفجوات القائمة على نوع الجنس في الوصول إلى الموارد والفرص في البلدان، بدلاً من المستويات الفعلية للموارد والفرص المتاحة فيها. فقد حلت الجزائر في المرتبة 128 عالمياً والخامسة عربيا في مؤشر الفوارق بين الجنسين (تونس في المرتبة الأولى والمغرب في المرتبة العاشرة)، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2018؛ الذي شمل معطيات حول 149 بلدا، حول أربعة مجالات هي: التعليم والصحة والفرص الاقتصادية والتمثيل السياسي. حيث كلما اقتربت القيمة من الصفر دلت على الفروقات وعدم المساواة، وكلما كانت أقرب إلى الواحد دلت على المناصفة وتحقيق المساواة، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (31): مؤشر الفوارق بين الجنسين في الجزائر (Global Gender Gap Index) سنة 2018

مؤشر الفوارق بين الجنسين Global Gender Gap Index	المرتبة بين 149 دولة	القيمة في المؤشر
Global Gender Gap Index	**128**	**0.629**
المشاركة الاقتصادية والفرص	132	0.452
التحصيل العلمي	112	0.957
الصحة والبقاء على قيد الحياة	137	0.962
التمكين السياسي	85	0.145

Source: Global Gap Gender 2018 report, retrieved from : https://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2018/data-explorer/#economy=DZA, accessed 28th /01/2020.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، بالنسبة لكل من التحصيل العلمي والصحة والبقاء، الذين يعتبران من المحاور الأربعة الرئيسية في التقرير؛ فقد حققت الجزائر نسبة 96 بالمائة من المساواة، أي بعيدا بحوالي 4 % فقط من تحقيقها بين الجنسين. وهو أعلى أداء لها بالنسبة للمؤشرات المكونة لمؤشر الفوارق بين الجنسين، حيث يبقى أداؤها ضعيفا بالنسبة للمؤشرين الباقيين.

وبالنظر إلى ترتيب الجزائر بين باقي الدول في المؤشر؛ فقد سجلت الجزائر أضعف المراكز في مؤشر الاقتصاد، وتكافؤ فرص المرأة لتقلد مناصب قيادية بالمؤسسات الاقتصادية، وكذا ما تعلق بالصحة، ثم بالتحصيل العلمي. بينما نالت أحسن ترتيب في المساواة بين الذكور والإناث في مؤشر تمثيلية النساء في الحياة السياسية.

وبالنظر إلى قيم المؤشرات؛ فعلى الرغم من أن التقرير السنوي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2018، يتحدث عن حصول تقدم في مجال المساواة في الأجور هذا العام مقارنة بعام 2017، فهو يشير إلى أن هذا التقدم قابله انخفاض في تمثيل النساء في المجال السياسي (بالرغم من المرتبة المتقدمة نسبيا التي تم تسجيلها فيه مقارنة بباقي المراتب)؛ إلى جانب عدم المساواة في المشاركة في الدورة الاقتصادية، وأن الفجوة بين الجنسين تضيق في مجالي التعليم والصحة فقط. كما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (26): أداء الجزائر في مكونات مؤشر الفجوة بين الجنسين 2018

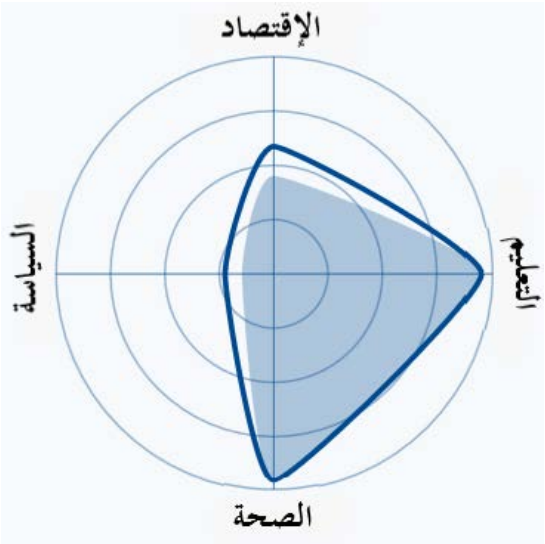

Source: Global Gap Gender 2018 report, retrieved from : https://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2018/data-explorer/#economy=DZA, accessed 28th /01/2020.

الجزائر مطالبة ببذل المزيد من الجهود لتقليص الفجوة بين الجنسين في مختلف المجالات (تجدر الإشارة إلى أن التقرير السابق، يرى أن تجاوز الفجوات بين الجنسين في دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيستغرق حوالي 153 عاما نظرا للسرعة البطيئة التي يشهدها سد الثغرات في معظم المجالات).

بالنسبة **للتمثيل النسوي في البرلمان**، فقد تحصلت النساء الجزائريات في انتخابات البرلمان الجديد سنة 2017 على 119 مقعدا من أصل 462 نائبا، أي بنسبة 25.76% (حيث بلغت النسبة المئوية للنساء المترشحات قيمة: 32.13%)، تبوأت الجزائر بذلك المرتبة الثانية بعد العراق، في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا بخصوص التمثيل النسوي في البرلمان، تليها تونس في المرتبة الثالثة.

وكما هو ملاحظ فقد تراجع عدد النساء في البرلمان الجديد مقارنة بعددهم في البرلمان السابق الناتج عن انتخابات 2012، منتقلا من 146 امرأة إلى 120 (أي من نسبة تمثيل قاربت 32% إلى نسبة تقارب 26%). [1]

[1] IPE Parline, Global data on national parliaments : https://data.ipu.org, accessed January 26th 2020.

وبالرغم من هذا التراجع، فإن التمثيل النسوي في البرلمان الجزائري يبقى مرتفعا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث لم يتجاوز عدد البرلمانيات في انتخابات 2007 نسبة 7.7% أي حوالي 30 برلمانية من مجموع 389 نائبا آنذاك. ويرجع هذا التحسن إلى القوانين التي أقرتها الحكومة في 2011-2012، والتي تفرض نظام ‘‘الكوتا" على الأحزاب لتمثيل النساء في المجالس المنتخبة تتراوح بين الـ 30 والـ 50 في المئة (كما تم التطرق إليه سابقا في الأهداف الإنمائية للألفية).

فارتفاع تمثيل النساء العربيات عامة والجزائريات خاصة في البرلمان، هو دلالة على تحسن فرص وصول المرأة الى العمل السياسي بعد أن كانت نساء كثيرات مقصيات عنه لعدة أسباب؛ حيث أن الجزائريات والتونسيات هن الأكثر نسبة في الوصول الى العمل السياسي، مع تقهقر مشاركة المرأة المصرية التي بقيت في نسبة ضئيلة جدا مع نظرائهن العربيات.

كما تجدر الإشارة، إلى أن المباشرة بتطبيق آليات الكوتا في عدد كبير من البلدان العربية – لا سيما الجزائر والمغرب وتونس – قد أفسحت في المجال أمام زيادة مستويات تمثيل المرأة، إلا أن هذه الآليات لم يكن لها تأثير فوري على تعيين النساء في لجان تشريعية نافذة في البرلمانات. فحتى بعد دخول المرأة إلى المضمار السياسي، يتواصل تهميشها في الهيئات التي تشهد مداولات ومساومات مهمة في السياسات.

بالنظر إلى تعيينات اللجان في هذه البلدان الثلاثة، نجد أن اللجان الأكثر تأثيراً يسيطر عليها عادة النواب الرجال، مع أن تمثيل النساء الإجمالي في البرلمان في هذه البلدان أعلى منه في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن أن يُعزى هذا النموذج إلى قرار المرأة الانضمام إلى لجان الشؤون الاجتماعية وهي الفئة الأخيرة في ترتيب اللجان التشريعية، إلا أنه يمكن أن يحجب أيضاً ميلاً عاماً إلى التمييز يؤدّي إلى حرمان المرأة بصورة مستمرة من الوصول إلى اللجان النافذة.[1] حيث يمثل الشكل الموالي التمثيل النسوي في اللجان التشريعية الخاصة بالبرلمان الجزائري سنة 2012:

[1] Marwa Shalaby- Laila Elimam, Arab Women in the Legislative Process, 2017, retrieved from Carnegie Endowment for International Peace: https://carnegieendowment.org, accessed 28th /01/2020.

الشكل رقم (27): تمثيل النساء في اللجان التشريعية في البرلمان الجزائري سنة 2012

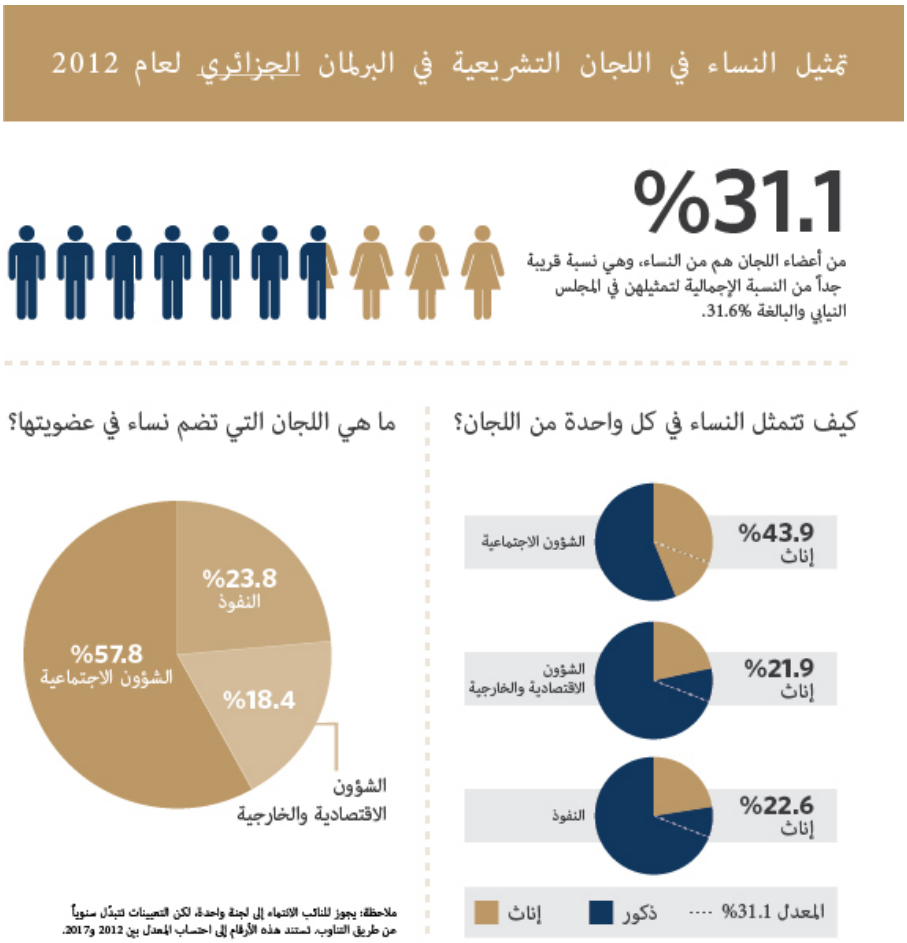

Source: Marwa Shalaby- Laila Elimam, Arab Women in the Legislative Process, 2017, retrieved from Carnegie Endowment for International Peace: https://carnegieendowment.org, accessed 28th /01/2020.

فكما يوضح الشكل، في انتخابات الجزائر 2012، شكلت النساء نسبة 22.6 في المئة من لجان النفوذ، و21.9 في المئة من لجان الشؤون الخارجية، رغم أن حصتهن في مجلس النواب الجزائري تصل إلى 31.6 %. فحوالي 20% فقط من بين كل النساء المشاركات في اللجان، يشاركن في واحدة من هذه اللجان ذات النفوذ؛ بالمقارنة مع حوالي 60 % يتركّزن في لجان الشؤون الاجتماعية.

وبالتالي فإن تعزيز التمثيل العددي النسوي قد لا يؤدّي مباشرة إلى زيادة تأثيرهن ونفوذهن السياسي. حيث يسيطر الرجال تقليدياً على السياسة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالكاد يتم إتاحة الفرص لتدريب النساء أو إشراكهن. إلا أنه ليس مستبعدا أن يصبح للنساء حضور أكبر في اللجان الأبرز، في إطار توسيع نطاق قبول منظومات الكوتا وكذلك تمثيل المرأة في هذا المجال. فلا يزال على النساء في الجزائر قطع شوط طويل من أجل تحقيق هذا الهدف كما ونوعا.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن، إلى أن الجزائر قامت خلال سنتي 2017 و2018 بتنظيم برنامج تدريبي واسع، لدعم قدرات المنتخبات على المستويين المحلي والوطني، في إطار التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ومن بينها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNWOMEN). كما تم إطلاق برنامج تكويني لفائدة الفاعلين المحليين من نساء وشباب ومنتخبين والهيئات العمومية لتحقيق التنمية المستدامة آفاق 2030، من خلال استفادتهم من دعم القدرات، بهدف تجسيد الديمقراطية التشاركية والوصول لعصرنة المرفق العام. وسعيا لتغيير الصور النمطية المبنية على الفروق بين الجنسين، برمجت جملة من الحصص الإعلامية وعززت البرامج التعليمية بهدف ترسيخ ثقافة المساواة مع إشراك مختلف فئات المجتمع المدني في بلوغ هذا الهدف. ومن بين العوائق التي تعرقل وتيرة ترقية المرأة وتحول دون تحقيق النسب المطلوبة في مختلف المجالات:[1]

- نقص التنسيق بين مختلف الهيئات في إعداد وتنفيذ البرامج المراعية للمساواة بين الجنسين، وعدم الترويج للمبادرات التي يتم إطلاقها؛
- تفاوت الجهود الخاصة بإنتاج وجمع ونشر البيانات والمعطيات والاحصائيات، ذات العلاقة بالمساواة بين الجنسين وقضايا المرأة؛
- إحجام المرأة عن دخول بعض المجالات لاسيما السياسية، وتقلد مناصب المسؤولية بالرغم من تكريس حقوقها في الدستور والقانون العضوي، المتعلق بنظام الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية.

وقد خصصت الحكومة الجزائرية فصلا كاملا لحماية المرأة وترقيتها، في المخطط المعتمد سنة 2017، بتركيز الاهتمام على عدة نقاط مستقبلا منها:[2]

- مواصلة مسار تعزيز الحقوق السياسية ومكانة المرأة في المجالس المنتخبة على المستويين الوطني والمحلي؛ وترقية تبوؤها لمناصب المسؤولية على مستوى الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات، وتحقيق مبدأ المناصفة في سوق الشغل؛
- القضاء على الفقر ورفع الإنتاجية الزراعية وضمان الأمن الغذائي، اعتمادا على برامج قطاعية مشتركة تخص النساء، وتشجعهن على العمل في الفلاحة وتوسيع آفاق استغلال الموارد ودعم تسويق منتوجاتهن؛

[1] التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بكين بعد 25سنة، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 8-9.

- تغيير الصور النمطية للمرأة المبنية على الفروق بين الجنسين، وترقيتها بتشجيع البرامج الإعلامية التي تعزز قيم المساواة، عبر مختلف وسائل الإعلام ووسائط الإتصال الحديثة، والبرامج التعليمية في مختلف الأطوار.

الهدف العاشر: الحد من أوجه عدم المساواة داخل وفيما بينها

إن عدم المساواة في الدخل هي دولية عالمية تتطلب حلولا عالمية، حيث تعاظم حجم التباين في الدخل والثروة في الدول، مما يفرض قيود على التنمية وعلى الفرص المتاحة للسكان، وخاصة الفقراء منهم. لذلك اعتمد الهدف العاشر على ضمان تكافؤ الفرص عبر اعتماد تشريعات واتباع سياسات تضمن تحسين ظروف الحياة لكافة البشر بصورة مستدامة. فهناك ارتفاع متزايد في معدلات عدم المساواة في الدخل، أين يكسب أغنى 10 في المائة من سكان العالم ما يصل إلى 40 في المائة من إجمالي الدخل العالمي بينما يكسب أفقر 10 في المائة ما بين 2 في المائة و7 في المائة فقط من مجموع الدخل العالمي. وفي البلدان النامية، زادت معدلات عدم المساواة بنسبة 11 في المائة إذا ما أخذنا في الاعتبار معدلات النمو السكاني. وتتطلب هذه التفاوتات الآخذة في الاتساع اعتماد سياسات سليمة لتمكين الفئات من أصحاب الدخل الأدنى، وتعزيز الإدماج الاقتصادي للجميع بصرف النظر عن الجنس أو العرق أو الانتماء.[1]

وقد تمكنت الجزائر من الانضمام إلى ديناميكية مستدامة للحد من عدم المساواة بشكل كبير، بفضل جهودها المبذولة للقضاء على الفقر المدقع والجوع والاستثمارات الكبيرة في مجالات الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والعمل اللائق، والاندماج، والقضاء على جميع أشكال التمييز.

ومن أجل معرفة مدى تقدمها فيما يخص تعزيز الرخاء المشترك والحد من التفاوتات في الدخل (الغاية التي تسهل وتساهم في تحقيق معظم الأهداف الأخرى)، اعتمدنا على معامل جيني (Gini coefficient)، وهو من أكثر المقاييس شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل (كلما كانت القيمة أقرب إلى الصفر، كلما زاد التوزيع العادل للدخل على المجتمع؛ وعلى العكس من ذلك، كلما كانت القيمة أقرب إلى 1، كلما تم توزيع الدخل بشكل غير متساوٍ على مختلف شرائح المجتمع)

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، على الموقع:
https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-10-reduced-inequalities.html، تاريخ الإطلاع:2020/02/22.

حسب الإحصائيات المتاحة لدى البنك الدولي حول توزيع دخل الأسر (ليس هناك بيانات حديثة حول عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة في الجزائر– آخرها سنة 2011)، هناك انخفاض في درجة اللامساواة في توزيع الدخل في الجزائر، فقد انخفض "مؤشر جيني" من 35.3 سنة 1995 إلى 27.6 سنة 2011؛ كما ارتفع نصيب أفقر 20 % (الخمس الأدنى على سلم توزيع الدخل) من 7.8 % سنة 2000 إلى 8.4% سنة 2011؛[1] بينما انخفض نصيب أغنى 20 % (الخمس الأعلى على سلم توزيع الدخل) من 43.1% سنة 2000 إلى 40.7% سنة 2011، أي بمقدار 2.4 نقطة. لكن وبالرغم من ذلك، فإن التفاوت في توزيع الثروة والدخل لا يزال قائماً؛ حيث يستحوذ أغنى 20% من الجزائريين على 37.2% من الدخل، مقابل 9.4% لأفقر 20% منهم (أي أكثر من أربعة أضعاف استهلاك الفقراء). وهو ما يؤكد أن الفجوة بين أفقر فئات المجتمع وأغنى فئاته ما زالت متسعة. بالإضافة إلى وجود تفاوت سكان الريف والحضر، وتفاوتات جهوية بين مختلف المناطق الكبرى من حيث مستوى المعيشة ونسب الفقر التي تحتد في المناطق الجنوبية، لاسيما في الهضاب العليا.[2]

ولهذا فيجب على الدولة الجزائرية بذل جهود أكبر ووضع السياسات الملائمة من أجل تضييق هذه التفاوتات والحد من الفقر؛ وهو الأمر الذي يتم تحقيقه من خلال اعتماد توزيع أكثر إنصافا للدخل، في إطار تباطؤ النمو الذي تشهده الجزائر في الفترات الأخيرة؛ ثم التركيز على تعزيز النمو الذي تكمله سياسات وإجراءات تدخلية لتقوية الإنصاف. على نحو يحمي أشد الفئات ضعفاً من خلال ضمان وجود آليات للتعويض موجَّهة ومحددة بشكل جيد، والعمل على توفير البيانات والإحصائيات الخاصة بالدخل والثروة بشفافية.

الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخضعة للمساءلة وشاملة للجميع على كل المستويات

يعد كل من السلام والاستقرار وحقوق الإنسان والحكم الرشيد القائم على سيادة القانون؛ أساسيات لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في غيابها. ولأننا نعيش اليوم في عالم يتسم بالانقسامات على نحو متزايد، فبينما تتمتع بعض مناطق العالم بمستويات مستدامة من السلم والأمن والازدهار، تعاني مناطق أخرى دورات لا تنتهي من الصراع والعنف؛ وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على مسار التنمية وخاصة على النمو الاقتصادي في الدول. لهذا

[1] La banque mondiale, sur : https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SI.POV.GINI?locations=DZ, consulté le : 20/02/2020.
[2] L'Enquête Nationale sur les Dépenses de consommation des ménages algériens en 2011, ONS, Mars 2014, p30.

تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى خفض أشكال العنف وتحقيق استقرار الأمن من خلال تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، باعتبارهما عنصران أساسيان في عملية التنمية.

وفي هذا الإطار، قد واجهت الجزائر تحديات كبيرة خلال فترة التسعينات، وكان عليها أن تجابه تصاعد العنف المتطرف لوحدها على الساحة الدولية، وأن تدفع ثمناً باهظاً، من التضحيات البشرية والتدمير المادي وإضعاف مؤسساتها؛ مقابل القضاء عليه. ولهذا تدرك الجزائر أن الاستقرار الاجتماعي والأمن عاملان أساسيان للتنمية المستدامة، وترى أنه من خلال التماسك فقط يمكن للمجتمع أن يبرز نفسه في المستقبل ويبني رؤية وأهداف طويلة المدى. وأن مشاركة وتمثيل جميع شرائح السكان وخاصة الشباب، هي أفضل حماية ضد أشكال التعبير العنيفة والتطرف بجميع أشكاله.

وفي ظل هذه التحديات، أدرجت الحكومة الجزائرية توطيد سيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان كبعد رئيسي في جميع خطط عملها وتسعى إلى جعل هذا المبدأ حقيقة. من خلال عدة خطوط تدخل تهدف إلى:

- الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد؛
- المساواة في الوصول إلى العدالة؛
- منع الفساد ومكافحته؛
- تعزيز الديمقراطية التشاركية، لا سيما من خلال اللامركزية وحرية التعبير والصحافة والحق في المعلومات؛
- تعزيز المؤسسات التي تضمن حقوق الإنسان.

لقد انضمت الجزائر إلى "الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" للأمم المتحدة سنة 1989. وفي هذا السياق، اعتمدت أحكامًا دستورية ووضعت إطارًا تشريعيًا يحظر جميع الاعتداءات الجسدية أو الأخلاقية على سلامة الإنسان ويؤكد الحفاظ على حقوق الإنسان وكذلك رفض أي شكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان[1].

وهكذا ينص الدستور الجزائري على "أن تضمن الدّولة عدم انتهاك حُرمة الإنسان. ويُحظَر أيّ عنف بدنيّ أو معنويّ أو أيّ مساس بالكرامة. المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة يقمعها القانون". [2] وبالمثل ، " يعاقب

[1] النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 19 من الاتفاقية، التقارير الدورية الثالثة للدول الأطراف الواجب تقديمها في عام 1998، على: http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPRiCAqhKb7yhsiGWyjcildJE%2B44RpThwuqq9Edh1mdH3ioFLnx4j0v3lvtGTPjwRRmt5dQlfnTG%2BZQbBiz%2FxQWhm9r29NH37D4rFXghT9Rhv2T8ZM6KxSyJP، تاريخ الإطلاع: 2020/02/20.

[2] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الفصل الرابع للحقوق والحرّيّات، المادة رقم 40، المعدلة في مارس 2016.

القانون على المخالفات المرتكَبة ضدّ الحقوق والحرّيّات، وعلى كلّ ما يمسّ سلامة الإنسان البدنيّة والمعنويّة".[1] وتمتد هذه الأحكام أيضًا إلى الأجانب الموجودين بشكل قانوني على الأراضي الوطنية والذين يتمتعون، من أجل شخصهم وبضائعهم، بحماية القانون.

كما عززت عملية إصلاح العدالة، التي بدأت في عام 1999، التشريعات المتعلقة بمكافحة مختلف أشكال العنف، ولا سيما العنف ضد النساء والأطفال والضعفاء .تنطبق الأحكام التشريعية في إطار حماية الضحية دون تحفظ، ولا تمييز على وجه الخصوص بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة أو الدين. تكشف ملاحظة ظاهرة العنف في الإحصاءات القضائية عن 536 حالة قتل سجلت خلال عام 2016: بانخفاض طفيف مقارنة بعامي 2015 و 2014. وقد تم مقاضاة 848 شخصًا في عام 2016 كجزء من التحقيق وتنقسم هذه الحالات إلى 781 رجلاً و67 امرأة. كما تمت مقاضاة 1371 شخصًا في عام 2016 بتهمة الاختطاف، بما في ذلك 1314 رجلاً و57 امرأة.

بلغ عدد الحالات المرتبطة بجرائم التعدي على الأشخاص، المسجلة والمعالجة من قبل أجهزة الأمن الوطني:75.315 عام 2018، بانخفاض 3.5٪ عن المتوسط السنوي على مدى السنوات الثلاث الماضية. بالإضافة إلى هذه الأنشطة، طورت المديرية العامة للأمن القومي، شبكة واسعة من العلاقات مع المجتمع المدني، للقيام بأعمال توعية تهدف إلى منع العنف، وخاصة تجاه المدارس وعالم الرياضة ومختلف مكونات المجتمع المدني.[2] ولتعزيز وحماية حقوق الطفل، انضمت الجزائر إلى الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه. ويكفل الدستور حماية حقوق الطفل، الذي ينص على أن " تحظى الأسرة بحماية الدّولة والمجتمع-تحمي الأسرة والمجتمع والدولة حقوق الطفل. تكفل الدولة الأطفال المتخلى عنهم أو مجهولي النسب- يقمع القانون العنف ضد الأطفال-تعمل الدولة على تسهيل استفادة الفئات الضعيفة ذات الاحتياجات الخاصة من الحقوق المعترف بها لجميع المواطنين، وإدماجها في الحياة الاجتماعية- تحمي الأسرة والدولة الأشخاص المسنين- يحدد القانون شروط وكيفيات تطبيق هذه الأحكام"[3]. في هذا السياق، يحدد القانون المعتمد في عام 2015 المتعلق بحماية الطفل قواعد وآليات حماية الطفل. ويوضح بشكل خاص مفهوم الأطفال المعرضين للخطر ويحدد حقهم في الحماية القضائية.

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق، المادة 41.

[2] Rapport National Volontaire Algérie 2019, Op cit, P 146.

[3] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق، المادة، 72، المعدلة في مارس 2016.

لتنفيذ هذه الأحكام التشريعية، تم إنشاء مندوب وطني لحماية الطفل، كما أنشأت الحكومة هيئة وطنية لحماية الأطفال والنهوض بهم؛ وبالمثل، أنشأت دوائر المديرية العامة للأمن الوطني خمسين وحدة لحماية الطفل، مسؤولة عن معالجة الحالات المتعلقة بالأطفال القصر وضحايا العنف والأطفال المعرضين للخطر (استفاد 11.550 من الأطفال الذين تعرضوا لخطر جسدي و/أو معنوي خلال الفترة 2015-2018 من تدخلات خدمة الشرطة، من حيث الرعاية والدعم النفسي)؛ وفي نفس الإطار، أتيح للجمهور خط ساخن عام بشأن الاختطاف وحالات الاعتداء على الأطفال. كما يجرم القانون الجنائي استغلال القُصّر للتسول، أو تحريضهم على الإنحراف، وأعمال العنف ضدهم. كما ينص قانون المساعدة القانونية على تقديم مساعدة محام مجاني في حالة الأحداث أمام قاضي الأحداث أو محكمة الأحداث أو أي محكمة جنائية أخرى[1].

وفيما يخص الاتجار بالأشخاص (TIP) وتهريب المهاجرين(SOM) ، اللذان يعدان من أكثر الجرائم تعقيدا في العالم، كما يتطلبان إجراء تحقيق معقد لفهم العملية الإجرامية والوصول إلى الجناة، مع حماية الضحايا المحتملين.

فقد أجرى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لأول مرة في الجزائر، محاكمة صورية (لتضخيم الخبرة التدريبية من خلال محاكاة جلسات المحكمة العامة لإعداد مجموعة من الممارسين لمعالجة قضايا الاتجار بالبشر وSOM في ظل نظام قانوني محدد) بشأن قضايا الاتجار بالبشر، على أساس أربعة سيناريوهات معقدة لتعزيز المناقشات بشأن المؤشرات لتحديد الضحايا المحتملين، والتعاون الدولي في القضايا عبر الوطنية، وبشأن أدوات الحماية والمساعدة القائمة. وذلك في فيفري 2020، حيث ضمت 30 من كبار المسؤولين عن تطبيق القانون والقضاة من جميع أنحاء البلاد، وجميعهم متورطون في التحقيق والمقاضاة في قضايا الاتجار بالبشر و SOM. ويهدف هذا التدريب العملي إلى تعزيز القدرات الوطنية في التحقيق والملاحقة والفصل في قضايا الاتجار بالبشر و SOM وفقاً للتشريعات الوطنية. تم تنظيم العديد من الجلسات الفنية لمناقشة التحديات الحديثة التي يواجهها الممارسون العاملون في مجال العدالة الجنائية مثل استخدام التقنيات الجديدة والإنترنت وأدوات تحليل الجريمة وخصائص إدارة مسرح الجريمة في مثل هذه الحالات[2].

[1] Rapport National Volontaire Algérie 2019, Op cit, P 147.
[2] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC): https://www.unodc.org/middleeastandnorthafrica/en/web-stories/algeria_-first-mock-trials-on-human-trafficking-and-migrant-smuggling.html, accessed 21/02/2020.

وفيما يخص للوصول إلى العدالة، الذي يعتبر عنصرا أساسيا في سيادة القانون؛ حيث فإن الدستور الجزائري يكرس وصول المواطنين على قدم المساواة إلى العدالة؛ وينص على أن " للأشخاص المعوزين الحق في المساعدة القضائية".[1] أدت أحكام القانون رقم 09-02 المؤرخ 25 فبراير 2009، المعدل والمكمل للأمر رقم 71-57 المؤرخ 5 أوت 1971، المتعلق بالمساعدة القانونية، إلى تحسن كبير في شروط الحصول على المساعدة القانونية. كما يجد تيسير الوصول إلى العدالة، تعبيره الملموس في الخريطة القضائية المكونة من 48 محكمة، تغطي كل منها عددًا كافيًا من المحاكم الموزعة بشكل مناسب لتقريب العدالة من المتقاضي. كما يساهم تحديث العدالة، ولا سيما من خلال إدخال تكنولوجيات المعلومات الجديدة، في تسهيل تحقيقها مع تحسين كفاءة هذه الخدمة العامة.[2]

بالنسبة **لمؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index)** ؛ الذي يضم 180 دولة ومنطقة حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام (تتراوح قيمته بين: "0 الذي يشير إلى أعلى معدل للفساد، و100 الذي يشير إلى النزاهة وانعدام الفساد"). فيمكن تلخيص أداء الجزائر فيه خلال السنوات الأخيرة عن طريق الجدول الموالي:

جدول رقم (32): مؤشر مدركات الفساد في الجزائر (2015-2019)

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019
مؤشر CPI	36	34	33	35	35

Source: Transparency International:https://www.transparency.org/cpi2019, accessed: 25/02/2020.

فقد كشف مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019، عن وضع ليس بالجيد في الجزائر؛ حيث حصلت على المرتبة 106 بين 180 بلدا، أين كان أداؤها يتراجع بالتدريج خلال الفترة (2015-2019)، وبالرغم من التحسن الطفيف في السنتين الأخيرتين؛ إلا أن الأداء يبقى ضعيفا ودون بالمستوى المطلوب. خاصة وأن الأداء في الدول المجاورة كان أفضل بالرغم من تشابه الظروف؛ حيث نالت تونس المرتبة (100/74) بقيمة 43 درجة من 100. بينما جاءت المغرب في المرتبة 80 بقيمة 41 درجة. كما حصلت الإمارات العربية المتحدة كواحدة من الدول العربية على 71 درجة، وهو ما يجعلها في صدارة بلدان المنطقة في مؤشر مدركات الفساد، وتليها قطر بـ 62

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الفصل الرابع للحقوق والحرّيّات، المادة رقم 57 الجديدة.

[2] Rapport National Volontaire Algérie 2019, Op cit, P 147.

درجة.[1] (ذلك راجع أساسا إلى مستوى مقومات الدولة والتنمية البشرية، أي فعالية الإدارة العامة، والمستوى المرتفع للناتج المحلي الإجمالي والصحة والتعليم. رغم انهما تفتقران للمؤسسات الديمقراطية واحترام الحقوق السياسية؛ مما يجعل من جهود مكافحة الفساد رهينة الإرادة السياسية للطبقة الحاكمة).

وبهذا فإن الفساد لا يزال متفشياً في الجزائر، ومن بين أهم ركائز الممارسات الديمقراطية التي يُمكن الاستناد إليها لضمان نزاهة الحكومات، هي وجود منظومة الضوابط والتوازنات؛ إلا أن هذه المنظومة غالبا ما تتسم بالهشاشة هذا إن كانت موجودة بالأصل. ولطالما تمكن ذوي النفوذ من ممارسة تأثيرهم على السياسات الحكومية، في عدة دول عربية على غرار الجزائر، من اختلاس المال العام وممتلكات الدولة واستغلالها لمصلحتهم الخاصة، لتزداد ثروتهم على حساب المواطنين. مما أدى إلى الحد من جهود مكافحة الفساد، وضعف النتائج المحققة على أرض الواقع، بالرغم من سن القوانين في هذا الإطار. ولكي تتمكن الجزائر من الوفاء بإلتزاماتها في مكافحة الفساد، يتعين أن يطرأ تغيير حقيقي على طريقة التعامل مع المؤسسات والحقوق السياسية ومنظومة الضوابط والتوازنات وغيرها من ركائز الديمقراطية. ويجب على الحكومات الإلتزام ب:[2]

- ضمان الحريات السياسية، مع فسح مجال أكبر للمساءلة وتعزيز حماية المبلغين عن الفساد، والصحفيين والناشطين الحقوقيين.
- مراجعة القوانين الانتخابية لضمان قوة البرلمانات ونجاعتها، مع التركيز بشكل خاص على شفافية تمويل الحملات السياسية.
- تحقيق استقلالية المؤسسات الرقابية والقضائية للمساعدة على إعادة بناء الثقة بين المواطنين والدول.
- تطبيق وتفعيل قوانين حق الحصول على المعلومات.

3.3 الأهداف التي تندرج ضمن العمل المناخي وحماية النظم البيئية

سيتم التطرق هنا إلى مجموعة من الأهداف التي تتشارك في الاهتمام بالعمل المناخي وحماية النظم البيئية، وتم اختيار الأهداف المتعلقة ب: مدن ومجتمعات محلية مستدامة (11)، الإستهلاك والإنتاج المسؤولان (12)، العمل المناخي (13)، الحياة تحت الماء (14)، الحياة في البر (15).

[1] Transparency International, Corruption Perceptions Index 2019://www.transparency.org/cpi2019, accessed: 25/02/2020.

[2] Transparency International, Middle East & North Africa: corruption continues as institutions and political rights weaken, retrieved from: https://www.transparency.org/news/feature/regional-analysis-MENA, accessed 25/02/2020.

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

يعيش أكثر من نصف سكان العالم اليوم في المناطق الحضرية؛ وبحلول عام 2050، سيرتفع هذا الرقم إلى 6.5 بليون فرد، أي حوالي ثلثي البشرية جمعاء؛ ومن دون إحداث تغيير كبير في طريقة بناء وإدارة فضاءاتنا الحضرية، فلا يمكننا تحقيق التنمية المستدامة[1]. حيث يقتضي العيش الجيد في المدن، الحصول على المسكن والخدمات الأساسية ووسائل النقل المأمونة والمستدامة، والمساحات الخضراء والأمكن الثقافية؛ مع استنشاق الهواء الجيد والحماية من آثار تغير المناخ. حيث يركز هذا الهدف على الحد من الأثر البيئي للمدن عن طريق منع التلوث أو إدارة النفايات.

لقد ركزت الحكومة الجزائرية في إطار هذا الهدف، على القضية الاجتماعية خاصة المتعلقة بحصول الجميع على سكن لائق بتكلفة ميسورة، ضمن سياسة الإسكان التشغيلية التي تهدف إلى القضاء نهائيا على أزمة السكن والسكنات الهشة بصفة خاصة. حيث واصلت جهودها التي بذلتها من خلال برامج التنمية الخماسية السابقة المنفذة خلال الفترة (2000-2014)؛ عن طريق البرنامج الأخير وخطة العمل للفترة (2015-2019)؛ أين حددت هدف تحقيق 1.6 مليون مسكن لائق.

فمنذ سنة 2007، والجزائر تعمل على القضاء على السكنات الهشة والقصديرية (تم تحديد 560.000 وحدة هشة)؛ حيث تم تحقيق 388.000 مسكن للإيجار العام من أجل إعادة إسكان العائلات المعنية. يتم انجاز هذا النوع من المساكن، على أساس ميزانية خاصة وذلك من قبل مقاولين، يتم تكليفهم بذلك من طرف دواوين الترقية والتسيير العقاري. وهو موجه فقط لفائدة الأشخاص أصحاب الدخل، الذين يتم تصنيفهم في خانة الطبقة الاجتماعية الأكثر حرمانا او الذين يقطنون في ظروف هشة و/او غير صحية.

ووفقًا للميزانية العمومية، تجاوز عدد الوحدات السكنية المستلمة الهدف الذي حددته الوزارة للسنة المالية 2014، أي 300000 وحدة سكنية لتصل إلى 326.141 وحدة سكنية بما في ذلك 208000 وحدة سكنية ريفية و92000 سكن إيجار عام (الاجتماعي) و23000 سكن اجتماعي تساهمي. وذلك راجع أساسا لترقية القطاع في العامين الماضيين بعد تسوية العديد من المشكلات التي تواجه شركات المقاولات[2].

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، على الموقع: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-11-sustainable-cities-and-communities.html، تريخ الإطلاع: 2020/03/01.

[2] Ministère de l'habitat de l'urbanisme et de la ville : http://www.mhuv.gov.dz/Pages/IndexFr.aspx, consulté le : 02/03/2020.

في عام 2018، تم الانتهاء من 326000 مسكن، أي 84 ٪ من البرنامج الإجمالي و62000 مسكن قيد الإنشاء. وبالنسبة لبقية المنازل المصنفة على أنها هشة ولكن يمكن صيانتها عن طريق إعادة تأهيلها، فقد تم وضع برنامج إعادة تأهيل، من خلال منح 95.000 مساعدات حتى الآن 700.000 دينار جزائري / وحدة.

وحسب الوزير السابق لقطاع السكن والعمران والمدينة (عبد الوحيد طمار)؛ فخلال الفترة الممتدة من 1999 الى غاية مارس 2018، سجلت انجازات ضخمة من خلال انجاز ما يفوق 3 ملايين و600 ألف وحدة سكنية تنقسم إلى: 30% سكن عمومي ايجاري، و38% سكن ريفي، و11% سكن اجتماعي تساهمي وترقوي مدعم، و6% سكن بصيغة البيع بالإيجار "عدل"، و1% سكن إلزامي (وظيفي)، و3% سكن ترقوي حر، و11% سكن من نوع البناء الذاتي. حيث قدر الغلاف المالي الذي رصد لهذا البرنامج ب 5.788 مليار دج.[1]

وفيما يخص الغاية التي تتعلق "بالحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030"؛ فقد تم الإعتماد على مؤشر "المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات، كالجسيمات من الفئة 2,5 "، والشكل الموالي يوضح ذلك كما يلي:

الشكل رقم (28): المتوسط السنوي لتركيز الجسيمات الدقيقة (PM2.5) في الجزائر 2017

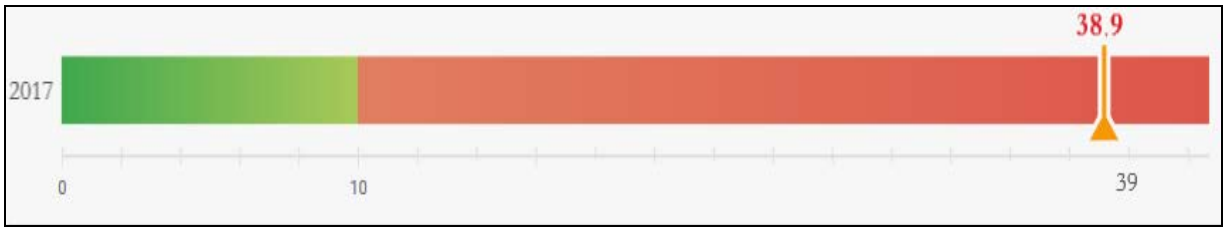

Source: Banque Mondiale: https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/EN.ATM.PM25.MC.M3, consulté le: 01/02/2020.

في عام 2017، كان المتوسط السنوي المرجح لتركيز الجسيمات الدقيقة التي يقل قطرها عن 2.5 ميكرون (PM2.5) في الجزائر، حوالي 38.9 ميكروجرام لكل متر مكعب. وهو أعلى من المستوى الأقصى للسلامة الذي حددته منظمة الصحة العالمية المقدر ب 10 ميكروغرام لكل متر مكعب. بينما كانت في المغرب وتونس

[1] Algérie Presse Service, sur : http://www.aps.dz/economie/75380-temmar-plus-de-3-6-millions-de-logements-realises-entre-1999-et-2018, consulté le : 02/03/2020.

لنفس السنة: 33 و38 ميكروجرام/م^3 على التوالي. إلا أنها تبقى أقل درجة مقارنة بعدد كبير جدا من الدول، فمثلا في مصر كانت تقدر ب: 87 ميكروجرام/م^3. [1]

وحسب "مؤشر جودة الهواء في الوقت الحقيقي Real-time Air Quality Index(AQI)، المتعلق بتلوث الهواء؛ فقد بلغ مقدار 70 درجة، أين يصنف عاصمة الجزائر ضمن الفئة المعتدلة [50–100]، أي "جودة الهواء مقبولة "؛ بالرغم من إمكانية وجود قلق صحي معتدل بالنسبة لبعض الملوثات، لعدد صغير جدًا من الأشخاص الذين لديهم حساسية عالية لتلوث الهواء. حيث يجب أن يحد الأطفال والبالغون النشطون والأشخاص الذين يعانون من أمراض الجهاز التنفسي (مثل الربو) من بذل مجهودات في الهواء الطلق لفترات طويلة، للوقاية من أثر مستوى تركيز الجسيمات الدقيقة PM2.5.[2] (وسوف يتم التطرق مجددا لموضوع الإنبعاثات وجودة الهواء وقضايا المناخ في الأهداف القادمة).

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة

حيث يقوم مفهوم الإنتاج والإستهلاك المستدام على استبدال الأساليب التي تمارسها المجتمعات في عمليتي الإستهلاك والإنتاج، بأخرى تطبق مفهوم الإستدامة من أجل تحسين نوعية الحياة والرفاهية. عن طريق تخفيض الآثار البيئية والإجتماعية الناتجة من عملية إنتاج السلع أو الخدمات، مع وضع سياسات للإستهلاك والإنتاج المستدامين. من منطلق تحقيق التوازن بين النمو والتنمية الاقتصادية، وبين حماية البيئة وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق فقد وضعت السلطات العامة الجزائرية، مجموعة من السياسات والمشاريع والبرامج الملموسة في مختلف القطاعات، لمواجهة التحديات التي تواجهها وبناء استراتيجية طويلة الأجل للتنمية المستدامة؛ من بين أبرزها: " خطة العمل الوطنية الخاصة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين للفترة (MCPD 2016-2030) "، حيث يعود وضع خطة العمل الوطنية هذه إلى انضمام الجزائر إلى إطار العمل العشري للبرمجة بشأن MCPD، والذي تم تضمينه في قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (RIO + 20) أين تم اعتبار "أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة" واحدة من أبرز ركائز سياسات التنمية المستدامة؛ حيث تعمل هه الخطة على الاستعداد بشكل أفضل لمواجهة التحديات المستقبلية التي تم التطرق لها خاصة من خلال مؤتمر المناخ (COP21) بباريس

[1] Banque Mondiale: https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/EN.ATM.PM25.MC.M3, consulté le: 01/02/2020.
[2] Air Pollution: Real-time Air Quality Index (AQI): https://aqicn.org/city/algeria/algiers/us-embassy/, accessed : 02/02/2020.

في ديسمبر 2015، وإطلاق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وجدول أعمال ما بعد 2015؛ إضافة إلى المواضيع الملحة دوليا التي التزمت بها الجزائر في عدة مجالات: كالطاقة والموارد الطبيعية، والعلاقات الاجتماعية والصحة، وكذلك التنوع البيولوجي.[1] ولقياس الأثر البيئي للسكان، إعتمد الصندوق العالمي لحماية الطبيعة في دراسة مشتركة مع عدة معاهد دولية على "المعيار البيئي أو الإيكولوجي"، الذي صار معتمدا من طرفه منذ سنة 1999؛ حيث يضم هذا المعيار مؤشرين هما: "**القدرة البيولوجية**" التي تمثل قدرة النظام الحيوي على إنتاج مواد بيولوجية نافعة واستيعاب النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية في الوقت الراهن؛ أما المؤشر الثاني فهو "**البصمة البيئية**" ويمثل إجمالي ما يستهلكه سكان دولة معينة من الموارد سواء من الإنتاج الذاتي أو المستورد، وحجم الضرر الذي يولده استخدام هذه الموارد على الطبيعة من نفايات وغاز ثاني أكسيد الكربون[2]؛ فهو يقيس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة (استهلاكه من الموارد، احتياجاته من طرح النفايات كي يعيش).

وبالنسبة للجزائر، فحسب تقرير Global Footprint Network، فإن المؤشر الذي يقيس الأثر الإيكولوجي يشير إلى وجود عجز في الميزان البيئي انطلاقا من سنة 1976؛ كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (29): البصمة البيئية والقدرة البيولوجية للجزائر

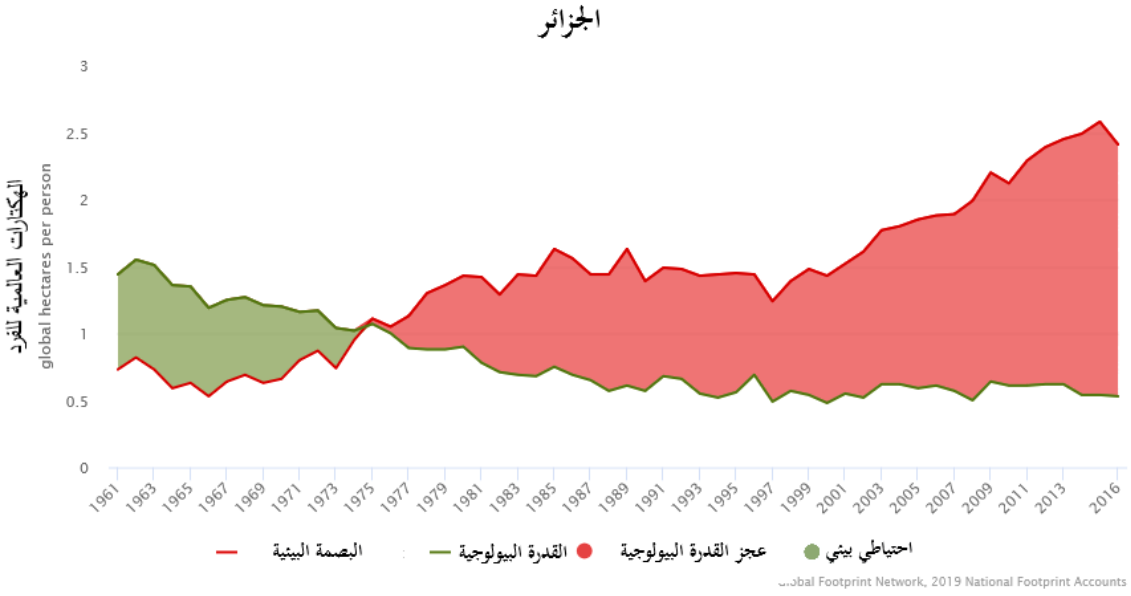

Sources: National Footprint Accounts 2019 edition (Data Year 2016); building on World Development Indicators, The World Bank (2019); U.N. Food and Agriculture Organization.

[1] Plan National D'action MCPD Algérie, Etat Des Lieux, Op cit, p 9-12.

[2] بوخدنة آمنة، السلوك البيئي للمستهلك كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية لسلوك المستهلكين في ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة، الجزائر، 2015، ص 230.

حيث يعبر الشكل عن البصمة البيئية والقدرة البيولوجية (الوحدة: الهكتارات العالمية للفرد gha) للفترة من سنة 1961 إلى 2016 في الجزائر، ويمثل المنحنى باللون الأحمر البصمة البيئية للفرد، والمنحنى باللون الأخضر يتعلق بالقدرة البيولوجية للفرد؛ كما تشير المساحة الحمراء إلى عجز القدرة البيولوجية بالهكتارات العالمية للفرد، أي أن احتياجات السكان من الموارد على وجه الإجمال، تضل أكبر مما تستطيع الطبيعة أن توفره؛ والتي ابتدأت منذ سنة 1976 حسب ما يوضحه الشكل.

وكما نلاحظ فإن مستوى البصمة البيئية في لجزائر منذ ذلك الوقت يواصل الإرتفاع على حساب القدرة البيولوجية: ففي سنة 2016 نجد أن "القدرة البيولوجية للفرد" كانت 0.5 gha ، بينما "البصمة البيئية للفرد": 2.4 gha، وبالتالي فهناك عجز في الميزان البيئي للفرد الجزائري قدره:1.9 gha في سنة 2016 والذي كان يبلغ قيمة 0.73 gha سنة 2005؛ ويفسر ذلك بأن مستويات استهلاك الفرد للموارد الطبيعية داخل الجزائر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة يفوق قدرة الطبيعة على توفير وتجديد تلك الموارد، وكذلك يفوق قدرتها على استيعاب مخلفات العمليات الإستهلاكية من نفايات وغاز ثاني أكسيد الكربون.[1] وتم تحديد الميزان البيئي (لسنة 2016) على النحو الآتي:

القدرة البيولوجية للفرد – البصمة البيئية للفرد= الميزان البيئي للفرد

$$0.5\ gha - 2.4\ gha = -1.9\ gha$$

والجدول الموالي يفصل في النتائج كالآتي:

جدول رقم (33): البصمة البيئية والقدرة البيولوجية للفرد في الجزائر سنة 2016

	القدرة البيولوجية	البصمة البيئية	الميزان البيئي
أراضي زراعية	0.03	0.03	توازن
الكربون	0	1.39	-1.39
المراعي	0.2	0.63	-0.43
مساحات صيد الأسماك	0.01	0.01	توازن
الغابات	0.03	0.16	-0.13
أراضي البناء	0.26	0.18	0.08
المجموع	**0.53**	**2.41**	**-1.88**

Source: Depending on: Global Footprint Network: http://data.footprintnetwork.org/#/countryTrends?cn=4&type=BCpc,EFCpc, accessed: 20/02/2019.

[1] Global Footprint Network: http://data.footprintnetwork.org, accessed: 20/02/2019.

كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول فإن أهم مكون للبصمة البيئية والعجز البيئي في الجزائر يتمثل في بصمة الكربون تليها المراعي، والفائض الوحيد المسجل في الميزان البيئي هو المتعلق بأراضي البناء، كما نلاحظ حالة توازن في كل من الأراضي الزراعية ومساحات صيد الأسماك.

وبالتالي فإن كل هذه المعطيات تبرز لنا الأثر العميق الذي تحدثه الأنماط الإستهلاكية للأفراد، وانعكاساتها على استنزاف الموارد الطبيعية وإحداث التلوث؛ ومنه فإن العمل على تغيير هذه الأنماط وتشجيع الإستهلاك والإنتاج المستدامين، قد أصبح ضرورة حتمية في سبيل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وبالتالي الحفاظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية. فالاستهلاك المستدام مفهومًا جديدًا يحتاج إلى الكثير من الدراسة والتمحيص؛ ومن بين العقبات التي تحول دون تطوره، نجد المستوى العالي للدعم والإعانات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة للشركات والأسر، والتي عادة ما تعطي إحساسا زائفا بالثروة مما يؤدي إلى التبذير والإهدار؛ وفي هذا الإطار فإن هناك العديد من المجالات التي تستدعي إعادة النظر وتستحق الدراسة والتحسين، مثل[1]:

-انخفاض استرداد الضرائب على النفايات المنزلية ومستواها المنخفض؛

-تسعير المياه والكهرباء والوقود؛

-الدعم الفعال للأنشطة الخضراء من قبل الأجهزة المختلفة؛

-عدم كفاءة نظم جمع النفايات وإدارتها، بما في ذلك تطوير الفرز الانتقائي؛

- نقاط الضعف في تشجيع استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، بما في ذلك على مستوى الأسر.

الأهداف: 13. العمل المناخي؛ 14. الحياة تحت الماء؛ 15. الحياة في البر.

وفي هذه الجزئية، تم إجمال الأهداف التالية مع بعضها البعض نظرا لارتباطهم الوثيق:

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

[1] Plan National D'action MCPD Algérie, Etat Des Lieux, Op cit, p 58.

حيث سيتم التطرق إليهم وتقييم التقدم المحرز في إنجازهم، عن طريق مؤشر مركب وحيد، يدرس مجمل المواضيع التي تندرج ضمن هذه الأهداف الثلاثة، وهو "مؤشر الأداء البيئي" Environmental Performance Index (EPI).

يعد مؤشر الأداء البيئي أداة لتقييم فعالية السياسات البيئية للدول؛ وفي طبعته لسنة 2018، كان يصنف 180 بلدا حسب 24 مؤشر أداء (توفر معيارا على المستوى الوطني لمدى قرب الدول من أهداف السياسة البيئية المحددة) يعكس البيانات البيئية للدول عبر عدة فئات من القضايا التي تغطي مجالين رئيسيين هما: الصحة البيئية (حماية الصحة العامة من المخاطر البيئية التي ترتفع مع النمو الاقتصادي والازدهار) وحيوية النظام البيئي (التي تتعرض لضغوط من التصنيع والتحضر) حيث تظهر الحوكمة الرشيدة كعامل حاسم مطلوب لتحقيق التوازن بين هذه الأبعاد المتميزة للاستدامة. وتتمثل القضايا العشرة المدرجة ضمن هذين المجالين في: "جودة الهواء، المياه والصرف الصحي، المعادن الثقيلة، التنوع البيولوجي والموائل، الغابات، مصايد الأسماك، المناخ والطاقة، تلوث الهواء، موارد المياه، الزراعة". والتي تسمح بإجراء تقييم مفصل للحصول على درجة من 100 في النهاية. حيث يقدم مؤشر الأداء البيئي بطاقة قياس أداء، تسلط الضوء على القادة والمتأخرين في الأداء البيئي، وتعطي نظرة ثاقبة حول أفضل الممارسات، وتوفر إرشادات للدول التي تطمح إلى أن تكون رائدة في الاستدامة.[1]

وقد احتلت الجزائر في التصنيف العالمي الأخير للمؤشر سنة 2018: **المرتبة 88** من أصل 180 دولة (متأخرة عن مصر في المرتبة 66، والمغرب في المرتبة 54)، والمركز 12 بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بعد المغرب في المرتبة 3، وتونس في المرتبة 4، ومصر في المرتبة 7). بنتيجة **57.18** من 100 في الأداء الكلي للمؤشر، بدرجة 80.95 فيما يتعلق بالصحة البيئية، و41.34 بالنسبة لحيوية النظام البيئي[2]. حيث يلخص الشكل الموالي أداء الجزائر في مكونات مؤشر الأداء البيئي كما يلي:

[1] Environmental Performance Index (EPI): https://epi.envirocenter.yale.edu/, accessed 26/02/2020.
[2] EPI: https://epi.envirocenter.yale.edu/epi-report-2018/executive-summary,accessed 26/02/2020.

الشكل رقم (30): مؤشر الأداء البيئي (EPI) في الجزائر سنة 2018

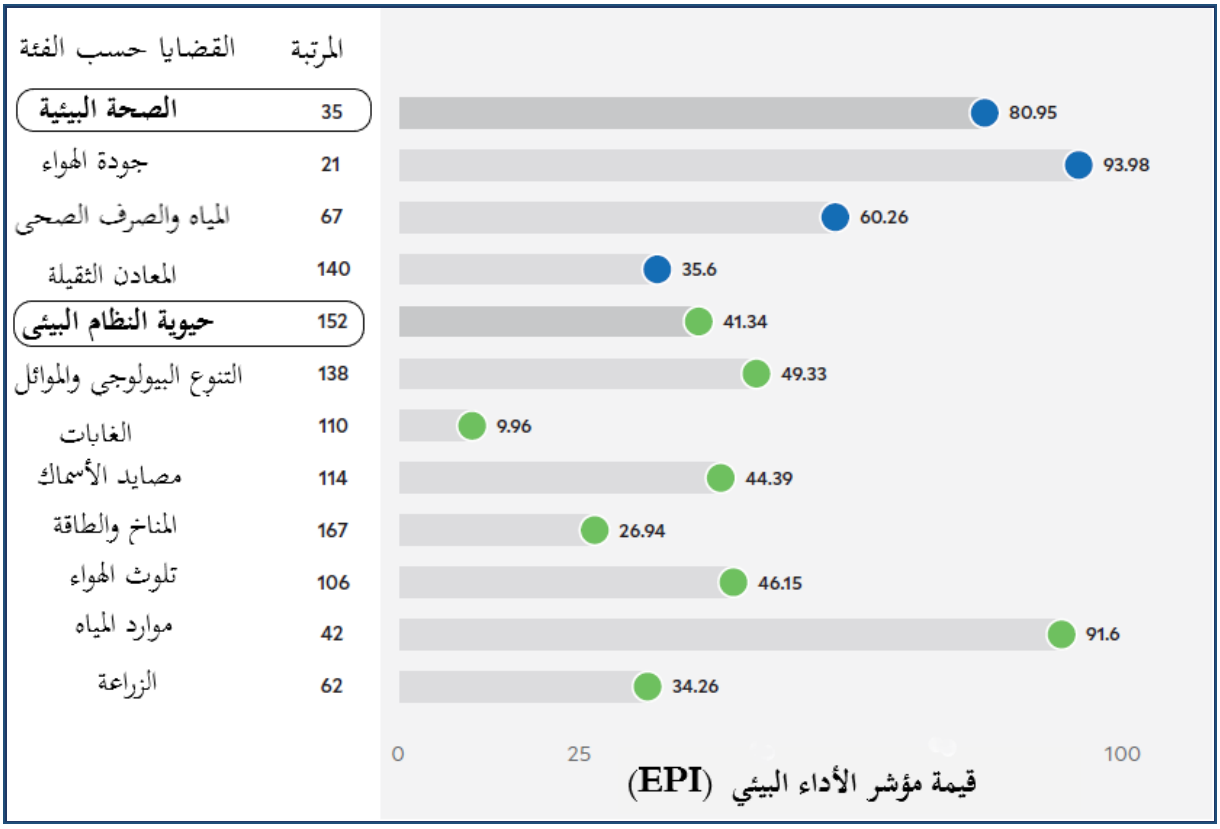

Source: Environmental Performance Index (EPI): https://epi.envirocenter.yale.edu/epi-country-report/DZA, accessed 26/02/2020.

يتبين من خلال الشكل أعلاه، أن **"EPI"** في الجزائر يتمتع بدرجات عالية فيما يتعلق بالصحة البيئية. فكما نلاحظ قد احتلت مركز متقدم في "جودة الهواء" بمقدار جيد في المؤشر، كما حققت نتائج تعتبر حسنة فيما يخص معدل توزيع "المياه والصرف الصحي"؛ بينما سجلت تأخر فيما يتعلق "بالتعرض للمعادن الثقيلة" (التعرض لها يسبب وفيات وإعاقات لا حصر لها، خاصة الرصاص وآثاره على الأطفال والحوامل) حيث احتلت مرتبة متأخرة في مؤشر التعرض للرصاص وبدرجة: 35.6 من 100.

أما فيما يتعلق بحيوية النظام البيئي، فقد سجلت الجزائر درجات منخفضة: أين احتلت مركز متراجع فيما يتعلق بالموائل الطبيعية والتنوع البيولوجي: (المرتبة 117 فيما يخص المناطق البحرية المحمية، والمرتبة 133 في المناطق الإحيائية المحمية الوطنية (الأراضي)، المرتبة 123 في مؤشر تنوع الأصناف المحمية؛ و106 في مؤشر الموائل حسب الأصناف: رغم أن قيمة المؤشر جيدة: 80.45).كما جاءت متأخرة فيما يخص الطاقة والمناخ كما يوضحه الشكل السابق (كثافة غاز ثاني أكسيد الكربون (إجمالي): المركز 166 بقيمة 17.14 من 100؛ كثافة

انبعاث غاز الميثان: المركز 147 بمقدار 37.76؛ كثافة انبعاث بأكسيد النيتروجين الثنائي N_2O: المركز 162 بمعدل 23.99). وسجلت أدنى الدرجات في مؤشر خسارة الغطاء الشجري، المتعلق بمناطق الغابات والموارد الحرجية. بينما كان أداؤها جيدا فيما يتعلق بموارد المياه فقط، أين احتلت مرتبة متقدمة في معالجة المياه العادمة وبدرجة جيدة.[1]

وحسب تصنيفات مؤشر الأداء البيئي لسنة 2012، كانت الجزائر تنتمي لفئة الدول ذوي الدرجات [40.14-49.28]؛ وفي سنة 2014 بلغت المرتبة 92 بدرجة 50.08 في المؤشر[2]؛ أي أن الجزائر طوال هذه الفترة لم تحقق سوى تحسن طفيف على مر الزمن في هذا المؤشر والذي يعد غير كافيا. فعلى مدار السنوات الماضية، لم تسجل الجزائر تطورات معتبرة في هذا المجال، وليس هناك تحسن ملحوظ بين فترة الأهداف الإنمائية للألفية وهذه الفترة الأولية لأهداف التنمية المستدامة. وهو ما يعطينا لمحة عامة عن مستوى فعالية السياسات البيئية التي اتخذتها حتى الآن السلطات العامة الجزائرية. ولا تزال الإدارة المؤسسية للسياسات المتعلقة بالمناخ تمثل تحديًا، على الرغم من إنشاء هياكل تنسيق مشتركة بين الوزارات (اللجنة الوطنية للمناخ في الجزائر). إلا أنه وبالرغم من هذا التأخر ومن ضعف النتائج المحصلة، فإن الجزائر تواصل جهودها في هذا الإطار؛ وتقوم بوضع آفاق ومشاريع مستقبلية بهدف تحقيق الغايات المحددة لسنة 2030؛ والتي نأمل أن تأتي بنتائج مرضية وأن تتحسن مستقبلا (تم التطرق لبعضها في استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر في الفصل 2)؛ ومن بينها نذكر[3] :

- المخطط الوطني للمناخ (PNC 2025) ، والمساهمة الوطنية بخفض الإنبعاثات (2020-2030)، الهادفة إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 7٪ (جهد وطني) و22٪ (بدعم مالي وتكنولوجي دولي)، حيث تغطي تدابير التخفيف بشكل أساسي قطاعات الطاقة والغابات والإسكان والنقل والصناعة والنفايات.
- استراتيجية الحراجة (الغابية) (2017-2035)، التي تهدف إلى منع التصحر والحد منه من خلال استعادة الأراضي والنظم الإيكولوجية، والحفاظ على المياه والتربة، وتمديد السد الأخضر الكبير (على مساحة 300000 هكتار إلى الأفق 2035). وزيادة مساحة الدولة المغطاة بمساحات الغابات إلى 2.1٪ (مقارنة بـ 1.72٪ في 2016)؛ مع خفض مؤشر حساسية التصحر في النهاية من 45٪ إلى 40٪. كما تستهدف الخطة الوطنية لإعادة التشجير (2000-2020) زراعة مليون هكتار؛ وينص

[1] EPI: https://epi.envirocenter.yale.edu/epi-country-report/DZA, accessed: 26/02/2020.
[2] EARTDATA: https://sedac.ciesin.columbia.edu/data/collection/epi/sets/browse, accessed: 26/02/2020.
[3] Nations Unies, 1er Rapport Sur La Réalisation Des ODD Au Maghreb, Op cit, P 57.

مشروع PNAE-DD (2017-2035) على إنشاء نظام رصد وتطوير النمذجة الوطنية لعمليات التصحر.

- وتم اعداد "إستراتيجية ومخطط العمل الوطنيين للتنوع البيولوجي 2016-2030"، التي تشجع على تقاسم المسؤوليات فيما يخص رهانات التنوع البيولوجي؛ كما منحت نظرة شاملة حول التنوع البيولوجي بالجزائر، وسمحت بتحديد أهداف متناسقة يمكن إنجازها، بحيث ترتكز على أربعة توجيهات استراتيجية: تكييف إطار مؤسساتي واستراتيجي وقانوني- تطوير المعارف والمهارات وتقاسمها وتثمينها والتحسيس بأهمية التنوع البيولوجي من أجل تنمية مستدامة شاملة -ترقية المحافظة على التنوع البيولوجي وإصلاحه بغية استدامة الثروة الطبيعية الجزائرية وتطويرها -تثمين التنوع البيولوجي من أجل اقتصاد أخضر.[1]

4.3 الأهداف التي تندرج ضمن الصناعة والإبتكار والمدن المستدامة والشراكة العالمية

سيتم التطرق إلى الهدفين المتبقيين والمتعلقين ب: الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية (9)، السلام ولعدل والمؤسسات القوية (17).

الهدفين "التاسع" حول الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية؛ و"السابع عشر" حول السلام ولعدل والمؤسسات القوية:

حيث تم إجمال الهدفين التاسع والسابع عشر مع بعضهما في هذه الجزئية كما يلي:

- **الهدف التاسع:** "إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع وتشجيع الإبتكار": حيث تمثل الاستثمارات في الصناعة والبنية التحتية والابتكار عوامل حاسمة للنمو الاقتصادي والتنمية. ولأن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون اليوم في المدن، فقد ازدادت أهمية النقل الجماعي، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وكذلك نمو الصناعات الجديدة على نحو أكثر من أي وقت مضى. كما يعد التقدم التكنولوجي أساسي لإيجاد حلول دائمة للتحديات الاقتصادية والبيئية، مثل توفير فرص عمل جديدة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة. إضافة إلى أن تعزيز الصناعات المستدامة، والاستثمار في البحث العلمي والابتكار، كلها طرق هامة لتعزيز التنمية المستدامة. كما أن سد الفجوة الرقمية يعد أمرا حاسما لضمان المساواة في الحصول على المعلومات والمعارف، فضلا عن تشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

[1] Stratégie Et Plan D'actions Nationaux Pour La Biodiversité (Spanb) En Algérie, Op cit, p16.

- **الهدف السابع عشر**: "تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة": فتحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا والمعرفة تعد وسيلة هامة لتبادل الأفكار وتعزيز الابتكار؛ ويسعى الهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والإبتكار، وتحسين التنسيق بين الآليات القائمة مع التفعيل الكامل لبناء القدرات، في مجالات العلم والتكنولوجيا والإبتكار لصالح الدول الأقل نموا، مع زيادة صادراتها وتشجيع الاستثمار فيها، لتحقيق النمو والتنمية المستدامين.

بالنسبة للجزائر، وإدراكًا منها للدور المهم الذي تلعبه التنمية الصناعية في التحول الهيكلي؛ فقد حددت على غرار باقي الدول هدف تحقيق التصنيع المستدام والشامل، وخلق النمو والوظائف، القادرة على تحفيز تنمية إقليمية أكثر توازنا. ومن أجل ذلك يجب أن تركز الجهود على تشجيع الابتكار، وتحسين مناخ الأعمال، ورفع مستوى الشركات للارتقاء وزيادة التكامل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. إضافة إلى زيادة ميزانيات البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص لتحسين القدرات التكنولوجية للصناعة، وكذلك تشجيع الابتكار وخلق فرص العمل. وفي هذا الإطار، يتميز الوضع الجزائري حاليا ب:[1]

- هيمنة الصناعات الهيدروكربونية على قطاع الصناعة، والتي تمثل 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي و95 إلى 98٪ من الصادرات؛ كما لم تتغير حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) في السنوات الأخيرة، فقد استقر متوسطها خلال الفترة 2010-2016 عند 5 ٪ في الجزائر، بينما كان عند 15 ٪ في المغرب، وبلغ في تونس 14.9 ٪ سنة 2016. وهو ما يظهر التأخر الذي تشهده الجزائر في هذا الإطار مقارنة بنظيرتيها من الدول المجاورة، والتي لا تعتبر سباقة في هذا المجال بدورها. وتعد الصادرات الصناعية هامشية (4.6 ٪ من إجمالي الصادرات في عام 2016) ودرجة تطور الإنتاج المحلي منخفضة نسبيا.
- ظلت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في إجمالي العمالة مستقرة في الجزائر خلال الفترة 2010-2016. حيث بلغت نسبة 13.5 ٪ في عام 2016، وهي أحسن من المغرب التي عرفت انخفاضا في نفس الفترة (10 ٪ في 2016) بينما تبقى أقل من القيمة المسجلة في تونس: 18.5 ٪ سنة 2016.
- تبلغ حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي القيمة المضافة للصناعة 61٪ في الجزائر (2010-2014) و27٪ في المغرب (2010).

[1] Nations Unies, Premier Rapport Sur La Réalisation Des ODD, Op cit, p45.

- ارتفعت نسبة المؤسسات الصناعية الصغيرة التي حصلت على قرض أو خط ائتمان من 20٪ (2015) إلى 39٪ (2016) في الجزائر.

فالنموذج الصناعي الجزائري، يتميز بمحدودية التنوع نسبيا، والافتقار إلى القدرة التنافسية، والعجز في الموارد المؤهلة، بالإضافة إلى ضعف التكامل في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ومحدودية مساهمتها في التوظيف والتنمية الإقليمية. ومن أجل تحسين القدرة التنافسية الصناعية وتعزيز محتوى التكنولوجيا الحديثة، يجب وضع تدابير لزيادة الميزانية المخصصة للبحث والتطوير، من أجل تكييف نظام التعليم، وتشجيع التوجه نحو التخصصات التقنية والهندسية، وتحسين المهارات التكنولوجية والقدرات المالية المحدودة للشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة.

بالنسبة لتطوير صناعة خضراء بأساليب إنتاج أنظف واستخدام أكثر كفاءة للموارد والطاقة؛ فهي أولوية منصوص عليها بوضوح في استراتيجيات التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في الجزائر على غرار باقي الدول. تنعكس هذه الأولوية في تدابير دعم المعايير البيئية، ومراجعة الطاقة وإصدار الشهادات للشركات (المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومعايير الإدارة البيئية، وإدارة الطاقة، وإدارة المخاطر... وما إلى ذلك)؛ كما يجري تطوير برنامج كفاءة الطاقة في قطاع الصناعة. ومع ذلك، لا تزال هذه التدابير غير كافية ولا تشكل جزءًا من استراتيجية عالمية، تهدف إلى تشجيع الصناعيين على تبني سياسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، التي تتناسب مع أهداف التنمية المستدامة. وبالرغم من عدم بلوغ هدف تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون co2 (تم التطرق إلأيه فيما سبق)، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن بعض الشركات الكبيرة تتبنى بالفعل طواعية تدابير للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (قطاعات إنتاج الطاقة والأغذية والإسمنت والفوسفات)، من خلال سياسة استرجاع الطاقة والمواد. كما تدعم الحكومة كجزء من سياستها الصناعية؛ جهود الشركات للحفاظ على البيئة والتخلي عن عمليات التصنيع الملوثة أو الخطرة. فقد أبرمت العديد من الشركات عقود أداء بيئي مع الإدارة المسؤولة عن حماية البيئة، المتمثل في المركز الوطني للتقنيات الأنظف (CNTPP)؛ بهدف تحسين التأثير الصحي والبيئي لأنشطتهم. وفي هذا السياق، اضطلعت CNTPP بالتعاون مع اليونيدو، بمشروع إيضاحي بشأن 12 شركة رائدة لتنفيذ نهج الإنتاج النظيف والاقتصاد في الموارد (PPER)، مما يسهل تقييم النتائج المهمة من حيث الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالإضافة إلى تحقيق وفورات كبيرة في استخدام الموارد.[1] ويتم تنفيذ برنامج مساعدة للحصول على الشهادات وفقًا للمعايير الدولية لإدارة الجودة والبيئة والسلامة (341 شركة معتمدة ISO 14001 إلى نهاية عام 2015)؛ إضافة إلى القانون رقم 16-09 المؤرخ 3 أوت 2016 بشأن تشجيع الاستثمار، الذي

[1]Rapport National Volontaire Algérie 2019, Op cit, p100.

يمنح مزايا خاصة للمستثمرين الذين يستخدمون التقنيات النظيفة. كما ترافق السياسة الصناعية سياسات لدعم تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة (والتي تمثل 99٪ من النسيج الصناعي وتساهم بنسبة 61٪ في القيمة المضافة الصناعية في عام 2014)، وتم إنشاء وكالة جديدة مسؤولة عن تطويرها، مع اعتماد قانون توجيهي لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة (17-02 في 10 جانفي 2017).[1]

بالنسبة للإبتكار، فقد ركزت الإستراتيجية الجزائرية على خلق بيئة مواتية لتطويره من خلال إنشاء آليات حافزة في البحث والتطوير، عن طريق تعبئة الموارد من صندوق البحث الوطني، الذي تم إنشاؤه لتحسين حصة البحث في الناتج القومي الإجمالي. وكذلك من خلال تشجيع الشركات العامة والخاصة، على الاستفادة من مزايا أساليب تمويل البحوث المخصصة للابتكار التكنولوجي، التي وضعت في السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. حيث يعتبر كل من الابتكار والتطوير التكنولوجي عاملان رئيسيان في التصنيع، كما يعد الإبتكار قوة المحركة للتنمية الاقتصادية. إلا أنه وبالرغم من ذلك، فإن **الإنفاق على البحث والتطوير** لا يزال غير كافٍ في الجزائر، وهو أقل من الحد الأدنى البالغ 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بحلول عام 2020 الذي حدده الاتحاد الأفريقي. فحسب اليونيسكو: انتقل من 0.1% في سنة 2005 إلى 0.5 % سنة 2017 في الجزائر؛ بينما انخفض في تونس من 0.7 سنة 2010 إلى 0.6 % سنة 2018، ويستقر عند 0.7 % في المغرب لعدة سنوات.[2]

حيث يأتي الإنفاق بشكل رئيسي من الدولة؛ بينما تبقى مساهمة الصناعة في جهود البحث والتطوير والابتكار الوطنية هامشية بسبب نقص الأدوات المالية المناسبة. ويعكس هذا الوضع المستوى المنخفض من التطوير والمحتوى التكنولوجي المحلي في قطاع التصنيع .

كما سيتم الإعتماد على **مؤشر الابتكار العالمي** (**Global Innovation Index**) الصادر من طرف المنظمة العالمية للملكية الفكرية، لتقييم الوضع. حيث يقدم مقاييس مفصّلة عن الأداء الابتكاري في 130 بلدا واقتصادا في جميع أنحاء العالم. وتستكشف مؤشراته، البالغ عددها 80 مؤشرا، رؤية شاملة عن الابتكار بشتى مجالاته، ومنها البيئة السياسية والتعليم والبنى التحتية وتطوير الأعمال. فهو مؤشر مركّب يقيس أداء الابتكار في الدول عبر مدخلات ومخرجات الابتكار، حيث تقاس مدخلات الابتكار بناءاً على المؤسسات والقوى العاملة والبنية التحتية وتطور الأسواق وتطور الأعمال التجارية؛ أما مخرجات الابتكار فتقاس بناءاً على مخرجات المعرفة والتكنولوجيا والإبداع.

[1] Nations Unies, Premier Rapport Sur La Réalisation Des ODD, Op cit, p47.
[2] UNESCO : https://tellmaps.com/uis/rd/#!/tellmap/-680879682?lang=fr, consulté le: 28/02/2020.

تحتل الجزائر المرتبة 113 من بين 129 اقتصادًا واردة في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2019 (GII 2019)؛ بحيث تأتي متأخرة مقارنة بدول مجاورة وأجنبية مثل: تونس في المرتبة 70، والمغرب في المرتبة 74، والإمارات العربية المتحدة في المرتبة 36 [1].

والجدول التالي يوضح تصنيفات الجزائر على مدى السنوات الثلاث الماضية، (توافر البيانات ونموذج GII يؤثران على مقارنات الترتيب العام):

جدول رقم (34): ترتيب الجزائر في مؤشر الإبتكار العالمي (2017–2019)

	GII	مدخلات الإبتكار	مخرجات الإبتكار
2017	108	105	117
2018	110	100	116
2019	113	100	118

Source : Global Innovation Index 2019 : https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2019/dz.pdf, accessed 28/02/2020.

ونلاحظ أن أداء الجزائر في مدخلات الابتكار أفضل منه في المخرجات: حيث تحتل الجزائر سنة 2019 المرتبة 100 في مدخلات الابتكار، مثل العام السابق وأفضل مقارنة بالعام 2017. تحتل المرتبة 118، بينما في مخرجات الابتكار، أين تراجعت مقارنة بالسنتين السابقتين.

فالجزائر تنتج مخرجات ابتكارية أقل مقارنة بمستوى استثماراتها في الابتكار. وبالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فإن أداء الجزائر أقل من المستوى المتوقع للتنمية. حيث تتبوأ الجزائر المرتبة 34 من بين 34 اقتصادا متوسط الدخل، كما تحتل المرتبة 18 من بين 19 اقتصادا في شمال أفريقيا وغرب آسيا، ويعتبر أداؤها أقل من المتوسط في مختلف أركان المؤشر؛ حيث يعتبر أفضل أداء لها في رأس المال البشري والأبحاث (خاصة فيما يتعلق بالتربية والتعليم)، بينما يكمن أضعف أداء لها في تطور وتعقيد الأعمال. ومن بين المعايير المعتمدة في هذا التقييم، نذكر:[2]

- بالنسبة لمعيار المعرفة والتكنولوجيا: فقد حازت الجزائر على المرتبة 90 في صناعة المعرفة– المرتبة 83 من حيث المقالات العلمية والتقنية –المرتبة 79 في الإستدلال بهذه المقالات.

[1] World Intellectual Property Organization (WIPO): https://www.wipo.int/global_innovation_index/en/, accessed: 28/02/2020.
[2] Global Innovation Index 2019 : https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2019/dz.pdf, accessed: 28/02/2020.

- تأثير المعرفة: حلت الجزائر في المركز 107 عالميا، وأبرز أسباب ذلك ترجع لضعف مستوى شبكة الإتصال والمعلوماتية، إذ تبوأت المرتبة 125 في استخدام البرمجيات، والمرتبة 49 في صناعة واستخدام التكنولوجيا العالية والمتوسطة، والمرتبة 82 في خلق اقتصاد جديد عن طريق هذه المعرفة.
- الإشعاع المعرفي: الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية وتصدير التكنولوجيا والخدمات المرفقة؛ فإن المراتب كلها بعد المئة، وأغلبها بصفر نقطة.
- كما نالت أحسن المراتب نالتها في مؤشر البنية التحتية العامة (10 عالميا)، وأسوأها في المؤشرات المتعلقة بالإتصالات، التكنولوجيا، الآداء السياسي والإقتصادي، احترام البيئة ومعايير الجودة (شهادة إيزو).

وبالتالي؛ فمن أجل تحسين قدرة الجزائر على الابتكار وتحقيق الانتقال الراقي في الصناعة، يتعين بذل المزيد من الجهود من حيث تعزيز المهارات والارتقاء بالشركات. كما يجب تطوير أنظمة تمويل مستدامة، وإعادة توجيه النظام البيئي للبحوث، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع تدريب الموارد البشرية. ويجب الحرص على وضع سياسات صناعية متسقة مع السياسات الأخرى؛ لا سيما سياسات التعليم والتدريب والابتكار، بالإضافة إلى ضرورة تحسين العلاقة بين البحث العام والصناعة.

فيما يخص تعزيز **الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة**؛ فإن الجزائر تواصل مجهوداتها في سبيل تحقيق ذلك، من خلال التزام البلاد باتفاقيات دولية متعددة للتعاون العلمي والتكنولوجي، وخاصة مع بلدان الجنوب . وقد غطت هذه الشراكات العديد من المجالات، بما في ذلك قطاعات الطاقة والإسكان والمياه والزراعة والبيئة والضمان الاجتماعي والحوار الاجتماعي، وكذلك في مجال التكنولوجيا والرقمنة. من بين هذه المبادرات نذكر:[1]

- في مجال الطاقة: الجزائر هي واحدة من الدول المؤسسة لجمعية منتجي النفط الأفارقة، التي تم إنشاؤها لتكون بمثابة منصة للتعاون والتشارك وتقاسم المعرفة والمهارات بين البلدان منتجي النفط الأفارقة. كما قامت الجزائر بتنفيذ المشروع الضخم الجزائري النيجيري TSGP (خط أنابيب الغاز عبر الصحراء)، المسجل في إطار تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والذي سيكون له نتائج اجتماعية واقتصادية لجميع بلدان العبور وماجاورها. وتشارك الجزائر في اللجنة الأفريقية للطاقة (AFREC)، المسؤولة عن ضمان وتنسيق الإستغلال الرشيد، وحمايته وتطويره، وتسويق وتكامل موارد الطاقة على القارة الأفريقية. كما ساهمت الجزائر ضمن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن الكهرباء، في تطوير

[1] Rapport National Volontaire Algérie 2019, Op cit, p 154-155.

الاستراتيجية العربية للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة؛ كما تسهم في تطوير دراسة عربية شاملة للربط الكهربائي. وتعد الجزائر عضو منذ عام 2008 في المركز الإقليمي للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) الذي يدعم البلدان الأعضاء من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة.

- في مجال الزراعة: تشارك الجزائر بنشاط في التعاون بين بلدان الجنوب، من خلال شراكات مع البلدان النامية في المجالات التي لديها خبرة فيها. وفي هذا السياق، اشتركت في برنامج الأمن الغذائي الخاص (PSSA)الذي تديره منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وأرسلت على هذا النحو، في يوليو 2016 لمدة تزيد عن عام إلى توغو، أربعة فنيين في مجالات إدارة ومراقبة المياه وتنمية الثروة الحيوانية الصغيرة. كما يشارك قطاع الزراعة، بالشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في تنفيذ مشروعين للتعاون، يتعلق أحدهما بتنمية الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في منطقة الشرق القريبة وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية؛ والآخر بشأن إنشاء مركز إقليمي في شكل شبكة من الشركاء الوطنيين، بما في ذلك المعهد الوطني للبحوث الزراعية في الجزائر(INRAA) ، المرتبط بالمؤسسات العلمية والتقنية والإنمائية في ثلاث دول مستهدفة (السودان وجيبوتي وفلسطين). هذا وتستفيد موريتانيا من برنامج مقدمة القمح المدعوم من طرف المنظمة العربية للتنمية الزرعاية (OADA)، حول توريد بذور القمح من مصر والجزائر والمغرب، وتبادل الخبرات بشأن تقنيات الري الجديدة. كما تتعاون مع الجزائر والمغرب وتونس في مجالات مكافحة الجراد، ووقاية النبات، والتنويع، والبحوث الزراعية[1].

- فيما يتعلق بتعزيز الحماية والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية والحياة البرية، وقعت الجزائر على بروتوكول ناغويا، وأطلقت في عام 2016 مشروعا لوضع استراتيجية وطنية وإطار عمل والإطار المؤسسي بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والمعارف التقليدية بما يتمشى مع اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا الملحق بها (ABS).[2]

- كما تقر خطة عام 2030 بأن الشمول الرقمي، لا سيما في النطاق العريض، يمكن أن يعزز التعاون الدولي. فتعميم الوصول إلى الإنترنت يحسن الوصول إلى المعلومات وتقاسم المعرفة في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار ويسهم في تحقيق مبدأ "عدم ترك أحد في الخلف". وتحقيقا لهذه الغاية،

[1] Nations Unies, Premier Rapport Sur La Réalisation Des ODD, Op cit, p 61.
[2] Rapport National Volontaire Algérie 2019, Op cit, p 155.

تشارك الجزائر بشكل كامل في آلية تيسير التكنولوجيا العالمية، من خلال المشاريع الإقليمية والدولية؛ كما تدعم المبادرات الإقليمية لتعزيز الشراكة من الجنوب إلى الجنوب، ولا سيما من خلال إقامة سلسلة من التلال عبر الصحراء، لوصلة الألياف الضوئية (الجزائر العاصمة، زيندر – أبوجا) التي بدأت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)؛ بالإضافة إلى النيجر ونيجيريا، يمتد المشروع إلى دول أخرى مثل مالي وتشاد. من ناحية أخرى، فإن إطلاق أول قمر صناعي للاتصالات "الكومسات 1" عام 2017 يضمن التغطية الوطنية والإقليمية (شمال إفريقيا والساحل) ويحسن الاتصالات واستقبال العديد من برامج البث التلفزيوني .كما يوفر خدمات نقل الصوت، والإنترنت عريض النطاق، والتعليم عن بعد، والطب عن بعد، وعقد المؤتمرات عبر الفيديو...إلخ [1].

5.3 تحديات ومتطلبات بلوغ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

مكّن كل من التطرق إلى الجهود والتدابير والبرامج المنفذة في الجزائر، من أجل تبني خطة التنمية 2030؛ وكذلك ملاحظة وتقييم التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة ال 17 إلى غاية الآن؛ من تحديد أبرز التحديات الواجب مواجهتها، في سبيل تحقيق هذه الأهداف في الآجال المحددة (آفاق 2030)؛ إضافة إلى تحديد المتطلبات والاتجاهات الرئيسية للخطوات التالية في هذا الإطار.

إن النطاق الواسع الذي تتميز به أهداف التنمية المستدامة، وتعقيد التحديات التي يتعين مواجهتها من أجل تحقيق هذه الطموحات، يستوجب تنفيذ سياسات أكثر تكاملاً وتماسكًا، مما يلزم الجزائر بإعادة النظر في الطريقة التي تتعامل بها مع هذه التحديات الجديدة. كما أن ذلك يتطلب اعتماد أساليب جديدة للحوكمة تعزز تحمل المسؤوليات الفردية إضافة إلى الشراكات والمسؤولية المشتركة للجهات الفاعلة على جميع المستويات، لتنفيذ مشاريع تحويلية ملائمة لمجتمعاتها.

على الرغم من دخولها عامها الرابع في التنفيذ، فإن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لا تزال تمثل تحديًا كبيرًا للجزائر كباقي الدول، ولا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه قبل تحقيق مجتمعات مرنة ومستدامة. ففي حين تم إحراز تقدم في العديد من المجالات، لا تزال التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية مستمرة على عدة مستويات، بما في ذلك استبعاد الشباب والنساء من سوق، والتفاوتات في الحصول على بعض الخدمات الأساسية بين المناطق والأقاليم. ويتفاقم هذا الوضع بسبب عدم التنويع والقدرة التنافسية الضعيفة للاقتصاد الجزائري، مما يحد من قدرتها على توليد نمو قوي، بما يكفي لخلق فرص عمل مستدامة وتنمية شاملة. وعلى المستوى البيئي، تتعرض الأنظمة

[1] Rapport National Volontaire Algérie 2019, Op cit, p 155-156.

البيئية للاضطراب، ويزداد الإجهاد المائي ويشعر بآثار تغير المناخ بشكل أكثر حدة مع مرور السنوات... وغيرها من التحديات. وفي مواجهة هذا الوضع، لا نستطيع القول إن الجزائر قد تمكنت حتى الآن من تطوير آليات تنسيق وطنية وإقليمية، قادرة على تسهيل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بفعالية. فبعد أكثر من ثلاث سنوات من اعتماد خطة 2030، يبقى تخصيص أهداف التنمية المستدامة غير كافٍ إلى حد كبير، مع بطء في تحديد أهدافها وغاياتها ذات الأولوية. فيجب وضع إطار إداري ملائم لتشجيع تطوير وتنفيذ سياسات متكاملة ومتسقة وشاملة. كما تعتبر مساهمة المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى جانب بعض المبادرات هامشية عملياً.

وتعكس التوصيات أدناه عددًا من التحديات التي يجب مواجهتها من أجل تسريع تنفيذ خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة في بلدان الجزائر:

- **جودة المؤسسات والحوكمة**

يؤكد إطار أهداف التنمية المستدامة على أهمية القدرة المؤسسية، التي تتضمن ثلاثة مبادئ بارزة (الأداء، والتكيف، واستقرار النظم) في جدول أعمال الدولة. حيث أن القدرات المؤسسية والحوكمة عوامل حاسمة لتطوير وتنفيذ تدابير سياسية فعالة ومنصفة، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ خاصة في الدول النامية على غرار الجزائر. وذلك اعتمادا على مبادئ تعزيز الشفافية؛ وعملية صنع القرار الحكومية الفعالة؛ ومكافحة الفساد، وخاصة لما لها من تأثير إيجابي على مستويات الثقة لدى المواطنين، وبالتالي خلق الإستقرار في المجتمع.

إلا أن هذه الدول في الواقع، تتميز عمومًا بضعف فعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، وجودة الإدارة العامة. وبالتالي تفتقر إلى المؤسسات الجيدة، لترجمة الاتفاقات العالمية بشأن أهداف التنمية المستدامة إلى سياسات وممارسات على المستوى الوطني. مما يسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى استراتيجية والتزام في مجال تنمية القدرات المؤسسية، والحاجة إلى تعزيز ودعم العديد من مبادرات وبرامج بناء القدرات الحالية، لتحسين جودة الموارد البشرية والمؤسسات.

فعند النظر في مؤشرات الجودة والحوكمة المؤسسية، تظهر البلدان المتقدمة فقط أداء تقدميا في الصفات المؤسسية والصفات الإدارية. حيث حسّنت من جودتها المؤسسية بعد تحسين مؤسساتها الاقتصادية نتيجة لإصلاحات عديدة نُفذت في نهاية القرن الماضي. ووفقًا لمؤشر الجودة المؤسسية (Institutional Quality Index) لسنة 2018 (تتراوح جميع المؤشرات من -2.5 للأداء الضعيف، إلى 2.5 للأداء القوي)، تظهر الجزائر مستوى

ضعيف في الأداء المؤسسي بين الدول بدرجة 0.22. هذه الدرجة أقل من الدرجة المسجلة من دول متطورة كنيوزلندا بدرجة: 0.97، أو في الدول النامية المجاورة كالمغرب وتونس على التوالي: 0.40 و0.54.[1]

وبالتالي فإن الجزائر بحاجة إلى تكثيف التدابير لتعزيز هيكلها المؤسسي، وتحسين نوعية استراتيجيات الحوكمة، كجزء من أجندة جديدة للتنمية المستدامة .وفي هذا الصدد، نذكر ثلاث توصيات، يمكن أن تكون مهمة لتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، والتي نوقشت في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011) لاستخدام مبدأ الحوكمة:[2]

أ. تعزيز مؤسسات الرقابة (مثل المحاكم الدستورية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان) لتحسين قدرة النظام أو المؤسسة على التفاوض، من خلال عمليات شاملة وشفافة، بشأن تدابير التوزيع؛

ب. إضفاء الطابع المؤسسي و/أو تعزيز عمليات صنع القرار التشاركية وعمليات التشاور على المستوى الوطني (على سبيل المثال، إنشاء مجالس المجتمع المدني أو الموائد المستديرة الشاملة للسياسات)؛

ت. الاستثمار في "آليات تصويت" فعالة تسمح بالمشاركة الحرة والنشطة والهادفة للمواطنين وأصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار.

- **القيادة وإشراك أصحاب المصلحة**

إن القيادة المؤسسية القوية وخريطة الطريق الواضحة أمران أساسيان لتعزيز الملكية الوطنية والمحلية، وضمان دمج أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط والموازنة على المستويات الوطنية والقطاعية والمحلية. ويجب أن ترافق خارطة الطريق هذه خطة اتصال لتعبئة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الإدارات القطاعية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. وأن تركز خطة الاتصال على أهداف التنمية المستدامة والمسؤوليات المؤسسية ومصالح أصحاب المصلحة، لضمان مشاركتهم الكاملة، كجزء من نهج التخطيط والتنفيذ والرصد المشترك. وينبغي أن تتجاوز التعبئة الفعالة والكفؤة للمجتمع المدني مشاركته في الهيئات المؤسسية، بتعزيز قدراتهم التنظيمية، والاقتراحات والتدخل. وفي القطاع الخاص، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز التزام الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الأدوات الحافزة وتقاسم تجارب الشركات الوطنية الكبيرة، التي تبنت الممارسات المستدامة واستكملت بنجاح التحول البيئي لعمليات الإنتاج والتسويق الخاصة به.

[1] Institutional Quality Index 2018, RELIAL, Latin America, 2018, p35.
[2] SESRIC, Moving from MDGs to SDGs, Op cit, p 70.

حيث يعد ضمان تماسك وتنسيق السياسات العامة الوطنية والقطاعية والإقليمية، أمرًا أساسيًا لمراعاة الطبيعة متعددة الأبعاد والترابط المتبادل بين أهداف التنمية المستدامة. يعتمد كل هدف في الواقع على أهداف تجمع بين أبعاد مختلفة للتنمية المستدامة، مما يجعل من الممكن مراعاة الروابط بين السياسات العامة. تشير أهداف الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة على سبيل المثال، إلى أن سياسة التصنيع لا تؤثر فقط على الوظائف والنمو، ولكن أيضًا على عدم المساواة (من خلال الوصول إلى البنية التحتية) أو على الإنتاج والاستهلاك المستدام (من خلال الاستخدام الفعال للموارد). تتطلب مواجهة تحدي اتساق السياسات، إنشاء آلية مؤسسية فعالة قادرة على ضمان التنسيق والتعاون على جميع المستويات. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم إقامة روابط وثيقة بين هذا الترتيب المؤسسي الجديد، والهيئات القائمة الأخرى؛ سواء كان لديها وظيفة استشارية أو تنسيقية، مثل المجالس الوطنية أو لجان البيئة والتنمية المستدامة الموجودة في جميع البلدان. وأخيرا، ينبغي النظر في مكان الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وربطها باستراتيجيات/خطط التنمية الوطنية، بهدف ضمان اتساق سياسات التنمية المستدامة (الهدف 17-14).

ولا يزال تحسين توافر البيانات وبناء القدرات الإحصائية لرصد أهداف التنمية المستدامة يمثل تحديًا كبيرًا لجميع البلدان على غرار الجزائر. بحيث يعد توافر المعلومات الإحصائية وموثوقيتها، أمرًا حاسمًا في صنع القرار وصياغة سياسات التنمية العامة، لا سيما في سياق خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

تحتاج الجزائر إلى الاستثمار بشكل كبير في بناء القدرات الإحصائية، لبناء نظم معلومات متكاملة أكثر كفاءة. حيث يتعين بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بوضع وتنسيق المعايير ومنهجيات القياس؛ إضافة إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين المؤسسات التي تنتج البيانات. ويمكن بناء نظام لرصد أهداف التنمية المستدامة، من خلال الاستفادة من نظم المعلومات الحالية مثل مراصد البيئة والتنمية المستدامة، عم طريق تحسين جودة وكمية وموثوقية البيانات. من أجل تعويض العجز الحالي في رصد وتقييم السياسات العامة والقطاعية.

- **التمويل والموازنة لأهداف التنمية المستدامة**

يجب استخدام جميع طرق التمويل، بما في ذلك التمويل المبتكر (الإصلاحات الضريبية، وإصلاح الدعم، وآليات التأمين، وأدوات إدارة المخاطر المالية، والسندات الخضراء، وما إلى ذلك) والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب إيلاء المزيد من الاهتمام لتعبئة التمويل المصرفي ورأس المال الخاص والوطني والدولي؛ كما يجب أن تصبح الميزانية الوطنية أيضًا أداة رئيسية لتعزيز تخصيص أفضل للموارد الموجودة، وإعادة توجيه التمويل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن أيضًا تطوير آليات من أجل

تحفيز الإدخار المحلي، لتمويل أهداف التنمية المستدامة من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، مواءمة الاستثمار الأجنبي المباشر مع أهداف التنمية المستدامة؛ فهناك اهتمام متزايد من المستثمرين الدوليين بهذه الأهداف، وقد أدرج الكثير منهم التنمية المستدامة في استراتيجياتهم وأولوياتهم الإنمائية.

وتحتاج الجزائر إلى تطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية المناسبة وتعزيز مهاراتها، بهدف الاستفادة إلى أقصى حد من مجموعة الحلول المالية. وأخيرا، فإن التعاون بين بلدان الجنوب هو أيضا ناقل هام لتعبئة التمويل، ويمكن أن تكون أهمية خاصة، لا سيما لتعزيز الروابط الكهربائية وتطوير الطاقات المتجددة، وتعزيز كفاءة الطاقة والتعاون في مجالات البحث والتطوير، التدريب والشراكة الصناعية.[1]

- **تحديد الأولويات الوطنية**

تجدر الإشارة، إلى أنه في إطار خطة 2030 الواسعة، وبما أن أهداف التنمية المستدامة تتميز بمجموعة من المجالات المواضيعية، التي لم يتم تضمينها في الأهداف الإنمائية للألفية (بعض هذه القضايا قد تكون حاسمة بالنسبة لتنمية بلد معين، إلا أنها قد لا تكون بتلك الأهمية في تنمية بلد آخر)؛ فيمكن لكل دولة اختيار الأهداف الأكثر صلة بتحقيق أهدافها الوطنية والتركيز عليها. بتحديد مجالات السياسة الأكثر أهمية بالنسبة لها، من أجل تحقيق التنمية المناسبة لاحتياجاتها المحددة. وهو ما يمكن للجزائر أن تتبناه من أجل تسريع عملية التقدم؛ إلا أن الأمر لا يخلو من بعض التحديات.

فقد تختار الحكومة على سبيل المثال، تحديد أولويات المجالات المواضيعية التي تؤدي فيها أداءً جيدًا بالفعل من أجل تحقيق نتائج سريعة .إلا أن هذه القرارات قد لا تكون في مصلحة التنمية المستدامة؛ حيث أن استكمال الأعمال غير المكتملة للأهداف الإنمائية للألفية هو أحد الأهداف الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة. ولذلك ينبغي إعطاء الأولوية للمجالات التي لم تتحقق فيها الأهداف الإنمائية للألفية بعد، من أجل تحقيق تنمية أكثر توازناً.

فكما تم التطرق إليه في المبحث الأول (الخاص بالأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر)، تم تحقيق تقدم في الأهداف المتعلقة ببعض المجالات، كالحد من الفقر والحصول على التعليم والصحة العامة، وحصول الجميع على علاج فيروس نقص المناعة البشرية. في حين، كانت لا تزال مجالات أخرى متأخرة، مثل العمالة ونسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات. ومن خلال التطرق لأهداف التنمية المستدامة لاحقا، تبين أنه لا تزال العمالة والاستدامة البيئية مجالات هشة في الجزائر، أو أن التقدم كان بطيئا للغاية. وبالتالي فهي تتطلب اهتماما أكبر من أجل تحقيق

[1] Nations Unies, Premier Rapport Sur La Réalisation Des ODD, Op cit, p 71-72.

تقدم ملموس فيها، وخلق نوع من التوازن في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها. وذلك بالعمل على التوفيق بين مختلف الأهداف والأبعاد، وعدم تركيز الاهتمام في هدف واحد على حساب باقي الأهداف الأخرى.

هناك تحد رئيسي آخر فيما يتعلق بتحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؛ ويتمثل في التمكن من وزن أوجه التفاعل والمبادلات النسبية بين أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، لا يمكن تحقيق التقدم في إنهاء الفقر (SDG_1) بدون معالجة الأمن الغذائي (SDG_2) وسياسات الاقتصاد الكلي، لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق (SDG_8)؛ حيث سيؤدي النجاح في هذه المجالات أيضًا إلى تحسين الصحة والرفاهية (SDG_3). كما أن المقايضات ممكنة أيضا، فعلى سبيل المثال: زيادة استخدام الأراضي الزراعية للمساعدة في القضاء على الجوع، يمكن أن يقلل التنوع البيولوجي، والإفراط في استخدام موارد المياه وتلوثها، وله آثار سلبية على المصب البحري؛ وكلها يمكن أن تؤدي في النهاية إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي. وبالمثل، يمكن أن تؤدي زيادة التصنيع إلى خلق فرص عمل، ولكنها تؤدي إلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الأمر الذي يمكن أن يساهم في تفاقم مشكلة تغير المناخ.

ولهذا يمكن للجزائر أن تحدد أولوياتها الخاصة، من خلال تعزيز التعاون والحوار داخل وبين الحكومات، ومع مختلف أصحاب المصلحة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على عملية وطنية فعالة، تتعلق بتحديد الأولويات وتأخذ في الاعتبار المفاضلات السياسية الصعبة، ضمن قيود التمويل .بالإضافة إلى عملية مقارنة الاستراتيجيات الإقليمية، وخطط التنمية الوطنية، لضمان عدم استبعاد أولويات الدولة الأهداف الإنمائية المناسبة بشكل خاص للمنطقة.[1]

- **البطالة والعمل اللائق، والتعاون المغاربي**

يجب معالجة قضية البطالة بين الشباب والنساء في إطار عالمي أفضل وأكثر وضوحًا، والذي يتضمن سلسلة من الإجراءات التي تعزز بعضها البعض .لذلك يجب أن يتماشى مع تنوع الاقتصاد، ودمج القطاع غير الرسمي والحد من التفاوتات الاجتماعية والإقليمية، ودمج الأهداف الوطنية المتعلقة بالتوظيف في السياسات والبرامج القطاعية للسلطات المحلية. وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لتعزيز العمل اللائق، من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية، واحترام معايير العمل الدولية والحصول على التدريب المهني؛ إضافة إلى معالجة عدم تطابق المهارات بين احتياجات القطاعات الاقتصادية من جهة، مع التوسع في الهياكل الداعمة لريادة الأعمال وتحسين استهدافها من جهة أخرى. وأخيرًا، من أجل تحسين الجهود المبذولة، يستحسن إجراء تقييم

[1] Debapriya Bhattacharya et al, Moving forward with the SDGs: Implementation challenges in developing Countries, Bangladesh, July 2016, P10.

منتظم لفعالية سياسات وأنظمة تعزيز العمالة، وقياس تأثيرها على سوق العمل، لضمان التنسيق والاتساق بين البرامج وأنظمة الدعم المختلفة، وإنشاء نظام متكامل للرصد وتقييم الأثر لجميع هذه البرامج.

وتجدر الإشارة إلى أن التعاون مع الدول خاصة المجاورة كالمغاربية، سيساعد في معالجة المشاكل المشتركة مثل البطالة بين الشباب والنساء، أو التنويع الضعيف لاقتصاداتها، من خلال مواءمة سياساتها وأنظمتها، وتحفيز التجارة داخل المنطقة وتسهيل تطوير البنية التحتية عبر الحدود، وخاصة في قطاع الطاقة.[1]

- **ترقية قطاعات الزراعة والصناعة**

يجب أن يظل القطاع الزراعي قطاعًا استثماريًا ذا أولوية؛ مع إيلاء المزيد من الاهتمام لتحسين إنتاجية ودخل أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة (الحصول على الائتمان والأراضي والمهارات والابتكار)، لا سيما في سياق التعرض لانعكاسات تغير المناخ. كما أن الاستثمار في البنية التحتية الذي يسهل الإنتاج الزراعي والوصول إلى الأسواق (مثل النقل الريفي والري وشبكات إمدادات المياه) يعتبر فعالًا في مكافحة الجوع والفقر، من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل في المناطق الريفية، خاصة عندما يتم دعمها ببعض الحوافز الإضافية. على سبيل المثال، ساعد البرنامج الخاص الوطني للأمن الغذائي في نيجيريا، على مضاعفة الغلة الزراعية ودخل المزارعين تقريبًا؛ كما تمكن المزارعون من شراء المدخلات باستخدام قروض بدون فوائد، ليتم سدادها بعد الحصاد من خلال خطط تمويل مبتكرة.

إضافة إلى هذا، فإن التعبير عن التحديات اليوم يتم من حيث التنافسية والإنتاجية والشمولية والاستدامة؛ وفي هذا الإطار يبقى أداء القطاع الصناعي في الجزائر أقل من إمكاناته؛ فيجب توجيه الجهود نحو إنتاج أكثر تنوعًا، مع قيمة مضافة أعلى، وخلق وظائف أفضل (خاصة للخريجين) مع ضمان اللامركزية. وذلك عن طريق تطوير الأنشطة المولدة للقيمة، وتعزيز التآزر وتكامل سلاسل القيمة، إضافة إلى الابتكار لدمج التطورات التكنولوجية. خاصة وان مساهمة الصناعة في البحث والتطوير الوطني وجهود الابتكار لا تزال هامشية؛ بالرغم من أن تحسين القدرة التنافسية والتكامل الصناعي، والتحديات الاستراتيجية الحقيقية، ترتكز على الابتكار والتطوير التكنولوجي. كما يجب دمج التكيف مع مخاطر المناخ، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة وكفاءة الطاقة في السياسات الصناعية.

[1] Nations Unies, Premier Rapport Sur La Réalisation Des ODD, Op cit, p 73.

- **الطاقة والعمل المناخي**

يجب تعزيز الجهود المبذولة لتعزيز كفاءة الطاقة، كجزء من انتقال الطاقة. ومع استمرار التأخر والضعف فيما يخص فعالية الإجراءات المناخية؛ خاصة من حيث المعرفة والتقييم المفصل لأخطار الكوارث الكبرى، وإدراجها في القرارات المتعلقة بالتخطيط الوطني والاستثمار والتنمية. فعلى الجزائر أن تبني سياسة إدارة أكثر تنظيماً وأكثر شمولاً، مع ضمان تنسيق أفضل لأصحاب المصلحة (الإدارات الوزارية والهيئات العامة أو شبه العامة).

- **الإبتكار**

تعاني سياسات الابتكار من نقص في الرؤية العالمية والتنسيق والمراقبة والتقييم وإشراك القطاع الخاص. فالجزائر لا تفي بالحد الأدنى من الاستثمار المستهدف الذي أوصى به الاتحاد الأفريقي، والذي يمثل 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ولهذا يجب إيلاء اهتمام خاص للابتكار الزراعي والصناعي والبيئي، لتشجيع تطوير سلاسل القيمة وخلق القيمة المضافة؛ من خلال ربط الشركات بشكل أوثق، من أجل إعطاء توجه اقتصادي وتنموي للبحث. فيجب أن تكون هذه المجالات جزءًا من أي استراتيجية ابتكار وطنية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم تقييم أداء الجزائر على صعيد الأهداف الإنمائية للألفية، لتعكس الدروس المستفادة منها على فترة أهداف التنمية المستدامة، وذلك على ضوء الجهود المبذولة منذ سنوات 2000 عبر الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر. وبالنظر إلى أدائها السابق في الأهداف الإنمائية للألفية وفي الفترة الأولية لأهداف التنمية المستدامة؛ فهناك العديد من الأهداف التي لم يتم بلوغها بعد وتشهد تأخرا، بالرغم من النتائج الإيجابية المحققة في عدة أهداف أخرى خاصة المتعلقة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، فهناك تفاوت في الإنجاز بين هدف وآخر وبين منطقة وأخرى. ويرجع ذلك لعدة تحديات تحول دون بلوغ هذه الأهداف المرجوة.

وبالنظر إلى النطاق الواسع لجدول الأعمال 2030، فإن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة ليس بالأمر الهيّن. لهذا يتعين على الجزائر الإعتماد على الدروس المستفادة من تجربة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ من أجل معالجة المطالب واقتناص الفرص الجديدة التي تتيحها أهداف التنمية المستدامة. كما أن التخطيط والتنفيذ الناجح للأهداف المعنية، يتطلب أيضا التزاما قويا متجددا بين الحكومة وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وشركاء التنمية متعددة الأطراف، من أجل العمل معا والسعي لتحقيق التآزر.

وقد قامت الجزائر بوضع آفاق ومشاريع مستقبلية، لتلبية احتياجات الجيل الحاضر وضمان متطلبات الجيل القادم، وذلك من خلال وضع برامج ومشاريع طويلة الأجل في مختلف المجالات، والتي نأمل أن تأتي بنتائج مثمرة وتحقق التوقعات والأهداف المسطرة.

خاتمة عامة

خاتمة

في إطار الحركية الدائمة والتغيرات الحاصلة تبلور مفهوم التنمية المستدامة، وهي عملية ديناميكية شاملة تهدف إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد. ظهر هذا المفهوم لأول مرة في قمة برونتلاند " عام 1987، أين تم إعطائها تعريفا دقيقا، بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون التفريط في مقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. فهي تحاول الوصول الى الحل الأمثل للتوفيق ما بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبالرغم من الإلتفاف العالمي حول هذا المصطلح، إلا أنه يبقى غامضا نوعا ما، لأنه لم يتم الإتفاق على منهج عملي محدد يتم من خلاله تحقيقها؛ وإنما كل دولة تحاول ذلك حسب رؤيتها هي وحسب مصالحها. إلا أن هذا لا ينفي أنها عملية تقوم على مجموعة من المبادئ، تتنوع ما بين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والتقنية المحددة؛ التي تسمح لها بتحقيق مختلف أهدافها التي تعتبر حجر الزاوية بالنسبة لعملية التنمية المستدامة. وقد تم وضع وتطوير مجموعة من المؤشرات الخاصة بها، من أجل تقييم مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف وترسيخ مفهومها.

وخلصت هذه الدراسة إلى أن التنمية المستدامة أصبحت ضرورة حتمية، سواءا كان ذلك بالنسبة إلى الدول المتقدمة التي تسعى إلى إستمرار واستدامة اقتصادياتها، أو الدول المتخلفة التي تسعى إلى مواكبة هذه التطورات ومواجهة الصعوبات التي تعرقل طريقها في الوصول إلى ذلك. حيث أن تبني الدول لاستراتيجية التنمية المستدامة لــه دور كبير في تطورها وترقية اقتصــاديــاتها، وذلك في ظل المحافظة على البيئة وحماية مواردها الطبيعية، حفاظا على حقوق الأجيال القادمة. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة يستوجب أخد جميع أبعادها بعين الإعتبار (الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والتكنولوجية والثقافية).

أما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بالجزائر، فرغم جميع الجهود المبذولة والسياسات الموضوعة، إلا أن الجزائر لازالت تعاني من نقائص ولازالت بعيدة ومتأخرة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فهناك تحديات عديدة تعرقل مسيرتها التنموية. لكن بالرغم من ذلك إلا أننا نؤكد على أن ما تمتكه الجزائر من إمكانات، وما تتوفر عليه من مــوارد وثروات، يسمح لها باللحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

إختبار الفرضيات

من خلال دراسة وتحليل الموضوع، يمكن الحكم على أن:

- الفرضية الأولى تعتبر صحيحة عموما لكنها غير مكتملة وغير دقيقة. فقد شكلت الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015)، خطة عمل رئيسية للدول النامية والأقل نموا، وانتقال العالم إلى عهد جديد خاصة من حيث تحسين الأوضاع الاجتماعية للدول، وقد حشدت المنظمات الدولية جهودا غير مسبوقة لتحقيق هذه الأهداف الثمانية. وباقتراب إنتهاء الفترة المحددة لتنفيذ هذه الأهداف، ظهرت الحاجة إلى استراتيجية عالمية جديدة تشاركية وشاملة، من خلال تحديد أهداف متكاملة، تتضمن مختلف أبعاد التنمية المستدامة على مستوى العالم ككل، وليس النامي فقط (وهو أبرز فرق بين الأهداف السابقة والحالية). تمثلت في خطة التنمية 2030 التي تم ترجمتها في 17 هدفا. تعتبر أكثر طموحا وأشمل من حيث التغطية، وتدعى أهداف التنمية المستدامة للفترة (2016-2030)؛ والتي تسعى دول العالم إلى تحقيقها، على غرار الجزائر.
- الفرضية الثانية صحيحة؛ فقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة من أجل التنمية المستدامة، وقامت بوضع استراتيجية وسياسات وطنية، واعتمدت مجموعة من الإصلاحات المتمثلة في البرامج التنموية الهادفة لتحسين المستوى المعيشي للأفراد؛ إضافة إلى آليات مؤسسية ومالية وقانونية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عمليات اتخاذ القرار؛ وقد خصصت لذلك مبالغ طائلة. إلا أنها تواجه العديد من الصعوبات والمشاكل التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة منها انتشار الفساد مع غياب الرقابة، ونقص الوعي وثقافة التنمية المستدامة لدى المجتمع الجزائري، وظاهرتي الفقر والبطالة.
- الفرضية الثالثة غير صحيحة؛ فمن خلال التطرق لأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر، تبين أن هناك تفاوت من حيث الإنجاز بين الأهداف. حيث مكنت السياسات التي انتهجتها الجزائر من تحقيق نتائج جيدة وبلوغ بعض الأهداف؛ في حين تعذر بلوغها لأهداف أخرى أو تسجيل نتائج مرضية في مؤشراتها. كما هو الحال بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة التي تعتبر في المراحل الأولى من إنجازها. فقد سمحت الإستراتيجية الجزائرية للتنمية بالقضاء على بعض الفوراق التي كانت مسجلة سابقا، وخاصة فيما يتعلق بالبعد الإجتماعي والتنمية البشرية؛ إلا أنها لم تسمح بتحقيق نمو إقتصادي قوي، رغم كل المبالغ الهائلة التي تم ضخها؛ كما سجلت أداء ضعيف فيما يتعلق بالبعد البيئي للتنمية المستدامة.
- الفرضية الرابعة تعتبر صحيحة؛ فمنذ عدة سنوات والجزائر تهدف إلى تطبيق التنمية المستدامة من خلال السياسات التي تتبعها وتعمل على تطبيقها، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها لعل أهمها:

تفشي البطالة، وضعف معدلات النمو الإقتصادي واعتماده بشكل رئيسي على قطاع المحروقات؛ إضافة إلى ظاهرة الفقر وصعوبة التغلب الشامل عليها. كذلك الطاقات المتجددة التي تعاني من قصور، بسبب التكاليف العالية التي تتطلبها والتكنولوجيا المتطورة التي تحتاج إليها، مع الضعف الذي تعاني منه الجزائر فيما يخص البحث العلمي والتطوير. إضافة إلى ذلك، هناك تحدي المشاكل البيئية خاصة التلوث البيئي والإنبعاثات الغازية وما ينتج عنها من أمراض، وكذلك تآكل التنوع البيولوجي وغيرها من المشاكل، فرغم السياسات والإجراءات والقوانين الموضوعة من أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة؛ إلا أن الإحصائيات لا تترجم ذلك، خصوصا فيما يخص البيئة فهي لازالت تعاني من الإهمال.

وبالإضافة إلى كل هذا؛ يمكن القول بأنه من أهم الأسباب التي تعرقل تطبيق التنمية المستدامة في الجزائر، تكمن في ثقافة الفرد الجزائري وانتشار الفساد، لهذا يجب فرض الرقابة، والعمل على توعية الأفراد وتحسيسهم بأهمية التنمية المستدامة في تطوير البلد وتحسين مستواهم المعيشي.

- الفرضية الخامسة صحيحة، إذ يعتبر الإعتماد شبه الرئيسي على قطاع المحروقات هو أبرز تحدي يواجهه الاقتصاد الجزائري منذ سنوات عديدة. أين أصبح التنويع الاقتصادي وتطوير باقي القطاعات خاصة النظيفة منها، ضرورة حتمية في ظل التقلبات المتزايدة لأسعار النفط، وخيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة.

النتائج

سمح لنا التعرض لمختلف النقاط الواردة في هذا البحث، بالتوصل إلى عدة نتائج من بينها:

- إن تحقيق التنمية المستدامة يسمح بالتوزيع العادل للموارد ما بين أفراد الجيل الـواحـد وكذا فيما بين الأجيال، كما تمكن الأجيال القادمة بالتمتع ببيئة غير ملوثة وغير مستنزفة، إضافة إلى أنها تهتم بالمناطق الأكثر فقرا في العالم؛
- قد أبدت الجزائر بالفعل إلتزامًا قويًا بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (السابقة أو الحالية). لكن، وإن كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها القوية في المضي قدما نحو إستراتيجية التنمية المستدامة؛ إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق هدفها. فالفجوة بينها وبين الدول المجاورة في نفس المجال تبين بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية، وإنما القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة، لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بالمسألة؛
- في إطار محاولة بلوغ الجزائر للأهداف الإنمائية للألفية أو أهداف التنمية المستدامة الجديدة، تبين أنه لا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية من جهة، وبين الشمال والجنوب من جهة أخرى في مجالات عدة في الجزائر. وبالتالي يجب العمل على إرساء أسس للتنمية المتوازنة بين مختلف جهات الوطن؛

- وضعت الجزائر سياسات وبرامج على المدى البعيد في مجال التنمية المستدامة، إضافة إلى تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتشجيع الاستثمار في هذا المجال، فمنها ما تم إنجازه على أرض الواقع ومنها ما حالت دون ذلك عوائق عدة؛
- لدى الجزائر مصادر وفيرة من الطاقة المتجددة، وذلك نظرا لخصائصها الطبيعية والمناخية خصوصا الطاقة الشمسية، فالجزائر لها أكبر نسبة تشميس سنوية في العالم بأزيد من ثلاثة آلاف ساعة وتليها طاقة الرياح وباقي المصادر الأخرى بشكل ضئيل، حيث بإمكانها تلبية الاجتياح المتزايد في الطلب، وقد تصل إلى تصديرها إلى دول أخرى على المدى البعيد؛
- إن الجزائر واحدة من الدول النامية الرامية إلى النمو والتطور، فهي تواصل التطلع على آفاق مستقبلية، من خلال إنتهاجها لاستراتيجيات في إطار التنمية المستدامة في مختلف الميادين والمجلات والقطاعات.

الإقتراحات

من خلال بحثنا توصلنا إلى مجموعة من الإقتراحات التي تساعد الدولة الجزائرية على تحقيق التنمية المستدامة، ونذكر من بينها:

- إدخال التنمية المستدامة في المناهج التعليمية لخلق جيل متعلم يعي الوضع الراهن والمستقبلي ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة؛
- العمل على ترقية الموارد البشرية والكفاءات العلمية التي باتت تشكل الكفاءات المفتاحية لكل عملية تنموية. مع إيلاء اهتمام أكبر بالبحث العلمي والتطوير، وتخصيص الموارد المالية الضرورية لإحداث القفزة النوعية المطلوبة؛
- العمل على خلق ثقافة التنمية المستدامة لدى الأفراد، والقيام بعملية توعية واسعة لإدراك أهميتها وضرورة المساهمة في تحقيقها مع تعديل أنماط الإستهلاك للمحافظة عليها؛ وذلك عن طريق وسائل الإعلام التي تستهدف كل فئات المجتمع، لأن الثقافة عنصر مهم جدا في تحقيق التنمية المستدامة؛
- وضع استراتيجية شاملة للقضاء على الفقر واستئصاله، وتجنب اعتماد حلول قصيرة المدى مع خلق مناصب شغل جديدة وغير مؤقتة؛

- اتخاذ إجراءات مستعجلة بالإضافة إلى تسطير سياسة تنموية مستدامة للتنويع الاقتصادي، خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة، وحتى السياحة. من أجل تخفيف الضغط المالي على الإقتصاد الوطني، والحد من الإعتماد على قطاع المحروقات؛
- العمل بمبدأ الإنصاف والعدالة بين مختلف المناطق، بتوفير نصيب عادل من الإمكانيات والفرص والخدمات لسكانها؛ مما يخفف الضغط على الموارد في مناطق معينة نتيجة تراجع الهجرة الداخلية، وبالتالي المساهمة في استدامة النمو والرفاهية، والتقليل من مظاهر الفقر والجوع، مع تخفيف التفاوتات الجهوية. فالتنمية المحلية جزء لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية خاصة في المناطق المعزولة والمحرومة؛
- العمل على الإقتداء بالدول المتطورة قصد اكتساب المعارف العلمية والتجارب وامتلاك التكنولوجيا، وتشجيع التعاون مع الدول المتقدمة في هذا المجال للاستفادة من خبراتها، في إطار المحافظة على الأبعاد الثقافية والهوية الوطنية؛
- على الجزائر توجيه استثماراتها الأجنبية إلى القطاعات غير النفطية مثل: الصناعة والزراعة، التي تعتبر كقطاعات غير مفعلة في الجزائر؛ والعمل على مواءمة الاستثمار الأجنبي المباشر مع أهداف التنمية المستدامة، نظرا للإهتمام المتزايد من طرف المستثمرين الدوليين بهذه الأهداف. إضافة إلى الإعتماد على الطاقات المتجددة كمصدر جديد للطاقة، فهي من القطاعات المهمة التي يجب على الجزائر تبادل الخبرة الأجنبية فيها وأن تراهن عليها، لأنها ستخلق ثروة جديدة إضافة إلى توفير مناصب شغل، وبالتالي القضاء على البطالة وتخفيف حدة الفقر. مما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي والمحافظة على البيئة، وهذا على غرار تجارب بعض الدول؛
- تبني برامج وخطط إنمائية طموحة، تحقق الإستخدام الأمثل لما هو متاح من موارد وثروات في الجزائر، مع متابعة تنفيذها على أكمل وجه والرقابة عليها وتصحيح الأخطاء إن وجدت؛
- على الدولة القيام بوضع إطار تشريعي سليم واجراءات صارمة، لدعم برامج التنمية المستدامة ليتم انجازها في الوقت المحدد لها، مع متابعة تطبيقها والرقابة عليها. خاصة عن طريق تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة القائمة على الشفافية والمساءلة والديمقراطية، والتي تعزز التنمية المستدامة؛
- إن التخصيصات المالية التي رصدتها الجزائر لمختلف برامج التنمية ذات أهمية بالغة من دون أدنى شك. إلا أن دورها في تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ مختلف أهدافها، يتوقف إلى حد بعيد على توفر آليات التسيير

الرشيد، والرقابة الصارمة والمحاسبة التي تضمنها مؤسسات فاعلة وقوية؛ وهو الأمر الذي سيعود بترشيد النفقات والتكاليف في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

- يجب أن تؤخذ الأبعاد الثلاثة في الاعتبار بشكل متكامل، لأن إحراز تقدم في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية دون إيلاء اهتمام بالجوانب البيئية، سيعرقل هذه التطورات ويحد من الجهود التي تبذلها الدولة (كما هو الحال بالنسبة للمخاطر البيئية لمشاريع التنقيب عن المحروقات في عرض البحر، ومحطات توليد الطاقة الشمسية التي تستنزف مورد الماء ...إلخ)، حيث يعد هذا النهج خطوة أساسية يجب القيام بها، لإعداد الحكومة بشكل ملائم لتنفيذ خطة 2030؛
- إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، يتطلب خطة متكاملة، بالتركيز على عدة نقاط أساسية لا يمكن إغفالها مثل: تسليط الضوء على بعض المجالات التي تحتاج إلى ترقية وتطوير مثل: الحوكمة المؤسسية والموازنة، مع الحرص على دمج وتعميم هذه الأهداف في السياسات والخطط الوطنية (تعزيز الملكية الوطنية للأهداف)، وتطوير آليات مؤسسية لتنسيقها وإدارتها وتنفيذها. حيث يكون ذلك بالتماشي مع تعزيز قدرات الأجهزة الإحصائية الوطنية، لإنتاج البيانات اللازمة بالمستوى والنوعية المطلوبة، لرصد وتقييم التقدم الفعال؛ وتحديد وتوجيه الموارد المالية الكافية لتنفيذ الأهداف، وتسخير العلم والابتكار والتكنولوجيا لتحقيقها. كما يجب مواصلة نشر الوعي بأهمية هذه الأهداف، وإشراك جميع أصحاب المصلحة من السلطات الحكومية والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني، في عمليات تخطيطها وتنفيذها ورصدها.

آفاق الدراسة

لقد اقتصرت هذه الدراسة على فترة زمنية محددة (2000_2019)، فيحبذ مستقبلا دراسة التطورات الحاصلة خلال السنوات القادمة المتبقية، من أجل الحكم على مدى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر، والتي تنتهي في آفاق سنة 2030.

كما تعتبر هذه الدراسة مقدمة لعدة دراسات جديدة، تهتم بمواضيع غاية في الأهمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والتي تستوجب دراستها بتعمق أكبر وبمزيد من التحليل؛ من بينها نذكر:

- جودة التعليم ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: حيث يعتبر التعليم الجيد هو الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وقد تمكنت الجزائر من تحقيق هدف التعليم الشامل وسجلت تقدم جوهري في معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصا بالنسبة للنساء والفتيات؛ إلا أنها لا تزال

متأخرة فيما يتعلق بالنوعية والحصول على تعليم عالي الجودة. وهو ما يؤكد ضرورة تطوير نظام التعليم الجزائري بما يتماشى مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، عبر الإستثمار الأجنبي المباشر القائم على الإبتكار ونقل التكنولوجيا النظيفة. (وهو ما يتطلب أولا تطوير الموارد البشرية وقدرات الإستيعاب والتعلم في إطار التنمية المستدامة، للإستفادة من المعارف والتكنولوجيا المنقولة).

- تعديل أنماط الإستهلاك والإنتاج الحالية ودورها في تحقيق لتنمية المستدامة في الجزائر: حيث يساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

قائمة المراجع

أولا– قائمة المراجع باللغة العربية

1. الكتب

- أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الأولى، مصر، 2013.
- حامد الريفي، إقتصاديات البيئة: مشكلات البيئة–التنمية الإقتصادية–التنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015.
- خبابة عبد الله –بوقرة رابح، الوقائع الإقتصادية "العولمة والتنمية المستدامة"، مؤسسة الشهاب الجامعية، الإسكندرية، مصر،2009.
- دوجلاس موسشيت، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000.
- عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2015.
- عثمان محمد غنيم –ماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.
- فهد مغيمش حزيران الشمري وآخرون، السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة: قياس وتحليل، دار الأيام للنشر، ط1، الأردن، 2017.
- محمد صالح الشيخ، الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2002.
- مؤيد حامد عبد الله، البيئة والإتفاقيات الدولية، دار الكتاب الجامعي للنشر، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2011.
- نوزاد عبد الرحمن الهيتي–حسن إبراهيم المهندي، التنمية المستدامة في دولة قطر الإنجازات والتحديات، اللجنة الدائمة للسكان، الطبعة 1، قطر، 2008.
- هادي أحمد الفراجي، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
- هاشم مرزوك علي الشمري وآخرون، الإقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2017.

2. المذكرات

- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2011.
- بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2009.

- بن عباس شامية، تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاساتها على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر ،2015.
- وخدنة آمنة، السلوك البيئي للمستهلك كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية لسلوك المستهلكين في ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تجارة دولية وتنمية مستدامة، جامعة قالمة، الجزائر، 2015.
- تريكي عبد الرؤوف، مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة–حالة الجزائر–، مذكرة ماجيستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.
- حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2014.
- رشيد سالمي، أثر تلوث البيئة في التنمية الإقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، قسم التسيير، جامعة الجزائر،2006.
- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر"دراسة تقييمية"، مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.
- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ،2013.
- شيلي إلهام، دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية- دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة-، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستيرفي إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2014.
- عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة-دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2010.
- عبد الهادي منصور الدوسري، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجيستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الكويت، 2011.
- عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 2001 – 2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011.
- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستدامة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، 2009.
- نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، الجزائر، 2012.

- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2007.

3. المجلات

- الجودي صاطوري، التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، عدد 16، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.
- العايب عبد الرحمن، وظيفة التنمية المستدامة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 11، 2011.
- بوهنة علي، رابحي بوعبد الله، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة 2001- 2014، مجلة المعيار، في الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية والثقافية، العدد 8، المجلد 4، المركز الجامعي تيسمسيلت، جوان 2016.
- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2009، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2010.
- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، عدد 06، جوان.
- شريط عابد- بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2015 نموذجا، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، العدد 1، جامعة البليدة 2، 2015.
- صبيحة حمّاد، المخطط الخماسي (2010-2014) والأهداف الإنمائية للألفية دراسة تقييمية: أهداف التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة البليدة 2،2017.
- عباس لحمر- عمار طهرات، واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل اندماجها في الإقتصاد الجديد، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الشلف، 2018.
- محمد مصطفى الخياط، تغير المناخ مواقف دولية متباينة، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، مصر، يناير 2010.
- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 26، جامعة البليدة، الجزائر، جوان 2010.
- وليد عيسى الناصر، آلية التنمية النظيفة ودورها في تحقيق بيئة نظيفة واقتصاد ناجح وتعاون دولي مثمر في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة عالم الفكر، عدد 2، مجلد 37، الكويت، 2008.
- ناصري عبد القادر، الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد انتهائها2015، مجلة المفكر، عدد 12، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2015.

4. المؤتمرات والملتقيات

- بلقاسم سعودي- عبد الصمد سعودي، مداخلة في الملتقى الوطني حول فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية، بعنوان: مصادر الطاقات المتجددة المتاحة وبرامج ومشاريع استغلالها في الجزائر في ظل الأثار البيئية للصناعة البترولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي 2و3 نوفمبر 2013.
- رقامي محمد وبوشنقير إيمان، التنمية المستدامة بين الواقع والتحليل، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، الجزائر، ديسمبر 2012.
- عباس لحمر- عمار طهرات، واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر وسبل اندماجها في الإقتصاد الجديد، مجلة الإقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 01، جامعة الشلف، 2018.

5. المنشورات والتقارير

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة السبعون، 2015.
- البنك الدولي، الجزائر –الآفاق الاقتصادية، أكتوبر 2019، على الموقع: http://pubdocs.worldbank.org/en/886171570623637429/AR-MPO-OCT-19-Algeria.pdf، 2019.
- التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 19 من الاتفاقية، التقارير الدورية الثالثة للدول الأطراف الواجب تقديمها في عام 1998، على: http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=6QkG1d%2FPPRiCAqhKb7yhsiGWyjcildJE%2B44RpThwuqq9Edh1mdH3ioFLnx4j0v3lvtGTPjwRRmt5dQlfnTG%2BZQbBiz%2FxQWhm9r29NH37D4rFXghT9Rhv2T8ZM6KxSyJP، تاريخ الإطلاع: 2020/02/20.
- التقدّم المحقق في توفير مياه الشُّرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، معلومات محدثة لعام 2017 والخطوط الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)،2017.
- التقرير الوطني لتنفيذ منهاج بكين بعد 25سنة، الجزائر، ماي 2019، على موقع الأمم المتحدة الخاص باللجنة الاقتصادية الإفريقية: https://www.uneca.org، تاريخ الإطلاع: 28/ 01/ 2020.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي الجزائري، نوفمبر 2016.
- بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، ديسمبر 2018.
- تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2015 للأمم المتحدة، نيويورك،2015.
- تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019 في المنطقة العربية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة (SDSN)، نوفمبر 2019.
- مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجزائر، ماي 2014.

- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو +20، على الموقع www.sesertcic.org، تاريخ الاطلاع: 2016/02/12.
- المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (الأمم المتحدة)، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية، طنجة، المغرب، 16 – 13 مارس 2001.
- منشورات صندوق النقد الدولي، تأثير المناخ على الاقتصاد، على الموقع: www.imf.org ، تاريخ الاطلاع :2016/02/12.
- منشورات المعهد الدولي للتنمية المستدامة، المجلد 12رقم 605، على الموقع: http://www.iisd.ca/climate/adp/adp2-6/، تاريخ الإطلاع: 2016/02/12.
- الدورة 21 لمؤتمر أطراف الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نشرة مفاوضات الأرض، المعهد الدولي للتنمية المستدامة، المجلد 12رقم 663، على الموقع: www.iisd.ca/climate/cop21/enb، تاريخ الإطلاع: 2016/02/13.
- منشورات الأمم المتحدة، غونتر هاندل، إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم 1972 وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992)، 2012، على الموقع: www.un.org/law/avl، تاريخ الإطلاع: 2016/02/9.
- وزارة الطاقة والمناجم، مديرية الطاقة الجديدة والمتجددة، دليل الطاقات المتجددة، طبعة 2007.

6. الجريدة الرسمية ولقوانين

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 91-25، المادة 117، ممضي في 18 ديسمبر 1991.
- الجريدة الرسمية، العدد 82، المؤرخة في 31 ديسمبر 1995، قانون رقم 95-27، مؤرخ في 30 ديسمبر 1995.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.
- ج.ر، العدد 86، 23 ديسمبر 2001، القانون رقم 01-21، المؤرخ في 22 ديسمبر 2001.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 10، 12 فيفري 2002.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، 14 ماي 2002.
- الجريدة الرسمية، للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 56، في 18 أوت 2002.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 43، 20 جويلية 2003.
- الجريدة الرسمية، العدد 83، 29 ديسمبر 2003، القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد ،41، 27 جوان 2004.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 52، 18 أوت 2004.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 84، 29 ديسمبر 2004.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، 04 سبتمبر 2005.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15، 12 مارس 2006.
- الجريدة الرسمية، عدد 47، مؤرخة في 25 جويلية 2007، أمر رقم 07-03، مؤرخ في 24 جويلية 2007.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، أوت 2008.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 15،8 مارس2009.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 56، 2002/08/18.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 61، أكتوبر 2009.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 32، صادرة في 26 ماي2012.
- لجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 71، 30 ديسمبر 2015.
- المادة 24 من القانون رقم 02/02 المؤرخ في 2002/02/05، يتعلق بحماية الساحل وتثمينه، الجريدة الرسمية، عدد 10.
- المادة 8 من المرسوم التنفيذي 175/02 المؤرخ في 07 ربيع الأول عام 1423 الموافق ل 20 ماي 2002، الجريدة الرسمية، عدد 37، 26 ماي 2002.
- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.
- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الموقع: https://www.joradp.dz/har/consti.htm، تاريخ الإطلاع: 2020/02/25.

7. مواقع الأنترنيت

- البنك الدولي: www.albankaldawli.org.
- البنك الدولي: أعداد أكبر من أي وقت مضى تحصل على الكهرباء، لكن العالم يفشل في تحقيق أهداف الطاقة المستدامة، على الرابط الإلكتروني: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019/05/22/tracking-sdg7-the-energy-progress-report-2019، تاريخ الإطلاع: 2020/02/14.
- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS): http://www.ons.dz/.
- أطلس بيانات العالم (knoema): https://ar.knoema.com/atlas.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة تنسيق وتطوير التشريعات الخاصة بالحياة البرية في الوطن العربي، ص28، الموقع الإلكتروني:www.aoad.org/ftp/wild_life.pdf ، تاريخ الإطلاع: 2017/03/24.

- اليونيسيف، المياه والبيئة والصرف الصحي، على : https://www.unicef.org/arabic/wash/25432_25500.html، تاريخ الإطلاع: 2020/01/22.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، على الموقع: https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-6-clean-water-and-sanitation.html، تاريخ الإطلاع:2020/02/22.
- سعود مطر الشمري، مؤشرات التنمية المستدامة التحديات والحلول، وزارة التخطيط التنموي والاحصاء، قطر، على الموقع:https://www.mdps.gov.qa/ar/Pages/default.aspx ، تاريخ الإطلاع: 2018/05/26.
- صلاح الدين الحاج محمد، الثقافة وآليات التنمية المستدامة، صحيفة الإنتباهة، على الموقع الإلكتروني: http://www.alintibaha.net/index.php، تاريخ الإطلاع: 2016/02/10.
- نشرة مفاوضات الأرض، على: http://www.iisd.ca/vol12/enb12619a.html، تاريخ الإطلاع: 2016/02/13.
- وزارة الموارد المائية الجزائرية، على الموقع: http://www.mre.gov.dz/leau/assainissement/، و: http://www.mre.gov.dz/leau/eau-potable/ تاريخ الإطلاع: 2020/02/22.

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية

1. الكتب والمجلات والملتقيات

- Andrew Holden, Environment and Tourism, Routledge, second edition, London - NY, 2008.
- Arnaud Diemer, Développement Durable Plutôt Au ’écodéveloppement : Le Nouveau Gadget Idéologique De L’occident ? Colloque francophone, « Les Représentations Nord Sud Du développement durable », Université Blaise Pascal, France, 2012.
- Beat Burgenmeier, Economie de développement durable, 2 ème édition, Bruxelles, 2005.
- Bernard Haudeville-Redha Younes Bouacida, L’éducation, la formation et l’économie de la connaissance en Algérie : Quelques éléments d’évaluation empiriques, Revue: Technologie et Innovation, vol. 5, n° 3, London, 2020.
- Céline Pascual Espuny, Économie créative : nouvelle traduction du développement durable ? Communication et organisation, no37, 2010.
- Christian Brodhag, Les Stratégies de développement durable, instruments de cohérence des politiques, 2006, sur : https://www.brodhag.org, consulté le : 30/12/2018.
- Edward Barbier, The concept of sustainable economic development, Development environmental conservation, vol 14, N°2, 1987.
- Fanchon Sophie Bérubé, Le Principe Responsabilité De Hans Jonas Et La Responsabilité Sociale, Mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en philosophie, Université de Québec, Montréal, 2007.
- Fidoline Ngo Nonga, Economie de l’environnement, L’harmathan, Paris, 2012.

- Haut Conseil de la Coopération Internationale, développement durable et solidarité internationale : enjeux bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, paris, France, juin 2006.
- Ian Moffat_ Nick Hanley_ mike D. Wilson, Measuring & Modeling Sustainable Development, The Parthenon Publishing Group, New York, 2001.
- Jean-Pierre Nicol, Naissance et Formation Du Concept De Développement Durable : une approche historique, 4D - L'encyclopédie du développement durable, N°50, Paris, juin 2007.
- Jeffrey D Sachs, The Age of Sustainable Development, Foreword by Ban Ki-Moon, Columbia University Press, 2015.
- Jérôme Vaillancourt, Évolution Conceptuelle et Historique Du Développement Durable, L'Atelier d'aménagement, d'urbanisme et d'environnement, Deuxième édition, Québec, 1998.
- Joachim Monkelbaan, Governance for The Sustainable Development Goals Exploring an Integrative Framework of Theories, Tools, and Competencies, Springer Nature, Singapore Pte Ltd, 2019.
- John Blewitt, Understanding Sustainable Development, Third Edition, by Routledge, London & NY, 2018.
- Jonathan M. Harris- Timothy A. Wise & others, A Survey of Sustainable Development Social and Economic Dimensions, Frontier Issues in Economic Thought, Volume 6, Island Press, London, 2001.
- Lars Aronsson, The Development of Sustainable Tourism, Continuum, London, New York, 2000.
- Lavoisier, revue français de gestion, le développement durable, n152, hermès,2004.
- Léa Sébastien, De l'idée D'un Développement Durable Socio-Centré à La Nécessité D'une Gouvernance Environnementale Eclairée, sur le site : https://hal-univ-tlse2.archives-ouvertes.fr/hal-00985908/document, consulté le : 15/04/2018.
- M. Philippe Le Clézio, Les indicateurs Du Développement Durable Et L'empreinte Ecologique, Avis du Conseil économique, social et environnemental, France, 2009.
- Nathalie Lourdel, Méthodes pédagogiques et représentation de la compréhension du développement durable : Application à la formation des élèves ingénieurs, thèse de doctorat, science et génie de l'environnement, l'École Nationale Supérieure des Mines, Université Jean Monnet, Saint-Étienne, France, 2005.
- Navdeep Kaur Dhami_ Sudhakara M. Reddy_ Abhijit Mukherjee, Biofilm and Microbial Applications in Biomineralized Concrete, Thapar University, Patiala, India, 2011.
- Norichika Kanie_Frank Biermann, Governing through Goals, Sustainable Development Goals as Governance Innovation, Massachusetts Institute of Technology, England, 2017.
- Pauline Lacour et Jean-Christophe Simon, Quelle intégration des pays en développement dans le régime climatique ? Le Mécanisme pour un Développement Propre en Asie, Développement durable et territoires, Vol. 3, n° 3, Décembre 2012.
- Prieur Michel-Doumbé Billé stéphane, Receuil francophone des textes internationaux endroit de l'envirenement, Bruxelles,1998.
- Rédha Younes Bouacida, Quelle intégration de l'Algérie dans le développement durable? Un essai d'analyse à partir d'indicateurs statistiques, Revue El-Bahith, université Ouargla, Algérie, n^{o} 16, 2016.
- Vincent Plauchu, Economie de l'environnement, Université Pierre Mendès, France, Grenoble, 2005.
- (WCED) Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, ORIGINAL, United Nations, General Assembly, 42 session, 1987.

- William J. Ripple, World Scientists' Warning to Humanity: A Second Notice, BioScience, Volume 67, Issue 12, November 2017.

- Yvette Lazzeri – Emmanuelle Moustier, Le Développement Durable Du Concept à La Mesure, L'harmattan, Paris, 2008.

- Yvette veyret, le développent durable, édition sedes, paris2007.

2. المنشورات والتقارير

- Annexe du bulletin éducation environnement, Modèles du Développement durable, ch 1, FEE, Bern, 2012.
- Africa SDG Index and Dashboards Report 2019, SDG Center for Africa and Sustainable Development Solutions Network, June 2019.
- Algeria National Environmental Action Plan for Sustainable Development, Staff Sector Assessment Note, Word Bank, Report No: 22890-AL, 2002.
- Alignement du plan d'action national de lutte contre la désertification (PAN-LCD) sur la stratégie décennale de la Convention des Nations Unies sur la lutte contre la Désertification (UNCCD), MRinistère de l'Agriculture et Développement Rural,2011.
- Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals, Lessons learned in implementing the MDGs, Mdg Report 2015, UNSD data, 2015.
- Better Policies for Sustainable Development 2016, A New Framework for Policy Coherence, OECD Publishing, Paris, 2016.
- Comment Le Sida A Tout Changé, OMD 6 : 15 ANS, 15 leçons d'espoir à tirer de la riposte au sida, UNAIDS, 2015.
- Debapriya Bhattacharya et al, Moving forward with the SDGs: Implementation challenges in developing Countries, Bangladesh, July 2016.
- FAO, Sustainability Issues in Agricultural and Rural Development Policies, Vol. 1, Trainee's Reader, Training Material for Agricultural Planning Series No. 38/1, Rome- Italie, Food and Agricultural Organization of the United Nations, (1995).
- Guide National du Diagnostic Biologique De L'infection Du VIH/SIDA, MSPRH, ONUSIDA, Algérie, Édition 2015.
- International Monetary Fund (IMF), Press Release: IMF Staff Completes 2016 Article IV Mission to Algeria, Washington, USA, March/ 14/ 2016.
- Institutional Quality Index 2018, RELIAL, Latin America, 2018
- La Banque Mondiale, La pauvreté a reculé dans le Maghreb, mais les inégalités persistent (2016), sur : ttps://www.banquemondiale.org/fr/news/feature/2016/10/17/poverty-has-fallen-in-the-maghreb-but-inequality-persists#targetText=L'Algérie %3A un vaste territoire, élève à 0%2C5 %25, consulté le : 30/08/2019.
- Le Nouveau Modèle de Croissance (Synthèse), Ministère des Finances Algérien, Juillet 2018.
- L'Enquête Nationale sur les Dépenses de consommation des ménages algériens en 2011, ONS, Mars 2014.
- Les Stratégies De Développement Durable En Quoi Consistent-Elles Et Comment Les Organismes De Coopération Pour Le Développement Peuvent-Il les Appuyer?, OECD, 2001.
- MATE, développement Durable Et Institutions "La politique algérienne de développement durable et de protection de l'environnement.
- Ministère De La Sante, De La Population Et De La Réforme Hospitalière: « Programme Nationale Périnatalité, Programme Triennal 2005-2008 », 2005.

- Ministère De L'agriculture Et Du Développement Rural, Rapport national de l'Algérie sur la mise en œuvre de la Convention de Lutte Contre la Désertification, septembre 2004.
- Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Plan National d'Actions pour l'Environnement et le Développement Durable (PNAE-DD), 2002.
- Ministère De l'Aménagement Du Territoire Et De l'Environnement, Programme d'Aménagement Côtier (PAC) "Zone Côtière Algéroise", Rapport Final Integre, 2006.
- Ministère de L'environnement et des Energies Renouvelables, Programme d'Appui à la Politique Sectorielle de l'Environnement en Algérie, Présentation du système de Gestion Informatisée de planification stratégique pour le secteur de l'Environnement- GIPSE, sur : GEOSYSTEM.
- Ministère De L'environnement Et Des Energies Renouvelables, Stratégie Et Plan D'action Nationaux Pour La Biodiversité 2016-2030, la biodiversité pour le développement économique et social durable et l'adaptation au changement climatique.
- Ministère Des Ressources En Eau Et De L'environnement, Stratégie Nationale De Gestion Intégrée Des Zones Côtières Pour L'Algérie 2015-2030.
- Nations Unies, Premier Rapport Sur La Réalisation Des Objectifs De Développement Durable Au Maghreb, Commission Economique pour l'Afrique, Éthiopie, 2018.
- Office National Des Statistiques (ONS), Statistiques Sociales Emploi et chômage, septembre 2015.
- ONS, Activité Emploi & Chômage, N° 879, Algérie, Mai 2019.
- Perspectives économiques en Afrique 2015: Développement territorial et inclusion spatiale- Algérie, Edition OCDE, Paris, 2015.
- Perspectives économiques en Afrique 2016: Villes durables et transformation structurelle -Algérie, Edition OCDE, Paris, 2016.
- Plan du travail du gouvernement, Pour La mise en œuvre du programme du Président de la République, Mai 2014.
- Plan National D'action MCPD Algérie, Etat Des Lieux, CNTPP, version finale, 2015.
- Plan National De Prévention De La Réintroduction Du Paludisme (2019-2021), Ministère De La Sante De La Population Et De La Réforme Hospitalière, Algérie, 2018.
- Plan National De Réduction De La Mortalité Maternelle 2015-2019, Direction Générale De La Prévention Et De La Promotion De La Sante Direction Générale, UNICEF Algérie.
- Policies to Enhance Sustainable Development, Organization for Economic Cooperation and Development OECD, 2001.
- Politiques À L'appui Du Développement Durable, Organisation De Coopération Et De Développement Économiques OCDE, 2001.
- Programme de Developpement Quinquennal 2010-2014, Ministère Des Affaires Etrangères, sur : http://www.mae.gov.dz/.
- Programme National Périnatalité, Programme triennal 2005 –2008, Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière, Algérie.
- Rapport de Revue de la Préparation du Gouvernement a la mise en œuvre des Objectifs de Développement Durable, La Cour des compte Algérienne, Décembre 2018.

- Rapport De Suivi De La Situation Économique De L'ALGÉRIE, Améliorer Les Résultats Educatifs Afin De Développer Le Capital Humain De Réduire Le Chômage Des Jeunes Et De Repousser La Frontière Des Possibilités De Production, Groupe De La Banque Mondiale, Printemps 2017.
- Rapport Narratif de la Riposte au VIH/sida, Algérie, 2017, p1, sur : www.unaids.org, consulté le : 05/08/2019.
- Rapport National De L'Algérie, 19 ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Mai 2011.
- Rapport National Volontaire Algérie 2019, Progression de la mise en œuvre des ODD, Algérie, 2019.
- Rapport National sur Les Objectifs du Millénaire pour le Développement Algérie, Gouvernement Algérien, Algérie, Juillet 2005.
- Rapport National sur Les Objectifs du Millénaire pour le Développement Algérie, Gouvernement Algérien, Algérie, 2010.
- Rapport National sur Les OMD : 2000 - 2015, Algérie, Gouvernement Algérien, Algérie, Juin 2016.
- Report of the World Commission on Environment and Development: Our Common Future, Oxford University Press, NY, 1987.
- SESRIC, Moving from Mdgs to Sdgs prospects and challenges for OIC member countries, Turkey, 2016.
- Stratégie Et Plan D'actions Nationaux Pour La Biodiversité (Spanb) En Algérie 2016-2030, Ministère des Ressources en Eau et de l'Environnement, Algérie.
- Stratégies Nationales De Développement Durable : Bonnes Pratiques Dans Les Pays De L'ocde –OECD, 2006.
- Sustainable Development Report, retrieved from: https://www.sustainabledevelopment.report/, consulted: 25/12/2019.
- Sustainable Development Report 2019 Transformations to achieve the SDGs, Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (SDSN), june 2019.
- Sustainable Development Strategies What Are They And How Can Development Co-Operation Agencies Support Them?, Policy Brief, OECD, 2001.
- UNESCO, The Mexico City Declaration on Cultural Policies, adopted by the World Conference on Cultural Policies, Mexico City, 26 July-6 August 1982.
- United Nations, Accelerating Sdg7 Achievement, Policy Briefs in Support of the First Sdg7 Review, The un High-Level Political Forum, 2018, P 169.
- (WHO) Maternal mortality in 2000-2017, Internationally comparable MMR estimates by the Maternal Mortality Estimation Inter-Agency Group (MMEIG)WHO, UNICEF, UNFPA, World Bank Group and the United Nations Population Division.
- World Conservation Strategy (WCS), Living Resource Conservation for Sustainable Development, IUCN, 1980.

3. الجرائد الرسمية والقوانين

- Le Journal officiel de la République algérienne démocratique et populaire, n034, 14 mai 2002.
- J.O, n^{0}43, 20 juillet 2003.
- J.O, n^{0}41, 27 juin 2004 ; et n052, 18 Aout 2004 ; et n084, 29 Décembre 2004 ; et n050, 04 Séptembre 2004.
- J.O, n^{0}15, 12 Mars 2006.

- J.O, n°31, 13 Mai 2007.
- J.O, N° 21, 8 avril 2009, Décret exécutif n° 09-114, 7 avril 2009.
- J.O, n°61, octobre 2010.
- J.O, n° 13 , 28 fevrier 2011.
- Loi n°03-10 du 19juillet 2003 relative à la protection de l'environnement dans le cadre du développement durable.

4. المواقع الإلكترونية

- African Development Bank Group: https://www.afdb.org/en.
- Air Pollution: Real-time Air Quality Index (AQI): https://aqicn.org/city/algeria/algiers/us-embassy/, accessed: 02/02/2020.
- Algérie Presse Service, sur : http://www.aps.dz/economie/75380-temmar-plus-de-3-6-millions-de-logements-realises-entre-1999-et-2018, consulté le : 02/03/2020.
- Enerdata: https://yearbook.enerdata.net/.
- Environmental Performance Index (EPI): https://epi.envirocenter.yale.edu/, accessed 26/02/2020.
- climat-Be, sur : https://www.climat.be/fr-be/politiques/politique-internationale/conferences-climatiques/2019-cop25-madrid/, consulte le : 04/01/2020.
- Cop 21: l'accord de paris en 4 point clés, sur: www.diplomatie.gouv.fr, consulté le 25/01/2016.
- Environmental Performance Index: https://epi.envirocenter.yale.edu/.
- Food and Agricultue Organization of the Unated Nations (FAO): http://www.fao.org/home/en/.
- FAO, Nutrition and Consumer Protection, retrieved from: http://www.fao.org/ag/agn/nutrition/dza_en.stm, 04/01/2020.
- Global Carbon Atlas : http://www.globalcarbonatlas.org/fr/CO2-emissions.
- Global Energy Statistical Yearbook 2019 (Enerdata): https://yearbook.enerdata.net/total-energy/, accessed: 26th/12/2019.
- Global Footprint Network: http://data.footprintnetwork.org, accessed: 20/02/2019.
- Global Hunger Index (GHI), The Concept of the Global Hunger Index, retrieved from: https://www.globalhungerindex.org/about.html, accessed 28/12/2019.
- Global Innovation Index 2019: https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2019/dz.pdf, accessed: 28/02/2020.
- Historique de la lutte contre les IST/VIH/Sida en Algérie, sur : https://www.aidsalgerie.org, consulté le : 05/08/2019.
- IEA Atlas Of Enegry: http://energyatlas.iea.org, consulté le: 24/03/2019.
- Information Sur le Development Durable: https://ise.unige.ch/isdd/.
- Institut de statistique de l'UNESCO, sur : http://uis.unesco.org, consulté le 02/01 /2019.
- International Energy Agency : https://www.iea.org/.
- IPE Parline, Global data on national parliaments : https://data.ipu.org, accessed January 26th 2020.
- International Institute for Sustainable Development (IISD), Earth Negotiations Bulletin (ENB): https://enb.iisd.org/.
- La culture : Quatrième pilier du développement durable, sur: www.agenda21culture.net, consulté le : 04/02/2016.

- La Banque Mondiale, Algérie présentation, sur : https://www.banquemondiale.org/fr/country/algeria/overview, consulté le : 02/01/2020.
- Marwa Shalaby- Laila Elimam, Arab Women in the Legislative Process, 2017, retrieved from Carnegie Endowment for InL'ternational Peace: https://carnegieendowment.org, accessed 28th /01/2020.
- L'Observation National de l'Environnement et du Développement Durable (ONEDD) : https://onedd.org/fr.
- Ministère de l'habitat de l'urbanisme et de la ville : http://www.mhuv.gov.dz/Pages/IndexFr.aspx, consulté le : 02/03/2020.
- Ministère des ressources en eau, sur : http://www.mree.gov.dz, consulté le : 15/01/2019.
- Mirabela Lupaescu, "Le processus de Barcelone : quel bilan 12 ans après ?", Nouvelle Europe, 2008, sur: http://www.nouvelle-europe.eu/node/466, consulté le : 04/01/2019.
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): https://www.oecd.org/.
- OECD iLibrary : https://www.oecd-ilibrary.org/.
- ONS Algérie : http://www.ons.dz.
- Portail Algérien des Energies Renouvelables: https://portail.cder.dz, consulté le : 10/01/2019.
- Portail du Premier Ministère algérien, sur : http://www.premier-ministre.gov.dz/, consulté le : 12/10/2018.
- Portal for Parliamentary Development All about Parliaments in just a few clicks: https://www.agora-parl.org/resources/aoe/sdgs-indicators-and-evaluation, consulté le : 21/02/2018.
- Programme_EnR_2016, sur http://www.energy.gov.dz, consulté le : 05/04/2017.
- PNUD-Algérie : https://www.dz.undp.org/content/algeria/fr/home.html.
- Stock de capital : durabilité faible et forte, sur : http://ise.unige.ch/isdd/?article503, consulté le : 29/03/2019.
- The Energy Progress Report: https://trackingsdg7.esmap.org/country/algeria accessed: 26th/12/2019.
- The World Bank : https://www.worldbank.org/.
- Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development, retrieved from: https://www.agenda-2030.fr/agenda-2030-5, 28/11/2019.
- Transparency International, Corruption Perceptions Index 2019://www.transparency.org/cpi2019, accessed: 25/02/2020.
- Transparency International, Middle East & North Africa: corruption continues as institutions and political rights weaken, retrieved from:

https://www.transparency.org/news/feature/regional-analysis-MENA, accessed 25/02/2020.

- UNAIDS: https://www.unaids.org/en.
- UNESCO : https://tellmaps.com/uis/rd/#!/tellmap/-680879682?lang=fr, consulté le: 28/02/2020.
- UN Environment programme, ozone secrétariat : https://ozone.unep.org/.
- Union Interparlementaire, sur : https://www.ipu.org/fr/notre-impact/egalite-des-sexes, consulté le : 30/08/2019.
- United Nations: https://www.un.org/en/.
- United Nation Climate Change : https://unfccc.int/.
- United Nations Development Programme 2020: https://www.undp.org
- United Nations Development Programme, Human Development Reports: http://hdr.undp.org/en/indicators/181406#a, accessed 29th/01/2020.
- United Nations Treaty Collection: https://treaties.un.org/
- UN Inter-Agency Group for Child Mortality Estimation: https://childmortality.org/data.
- United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC): https://www.unodc.org/middleeastandnorthafrica/en/web-stories/algeria_-first-mock-trials-on-human-trafficking-and-migrant-smuggling.html, accessed 21/02/2020.
- UN WATER, United Nations: https://www.sdg6data.org/country-or-area/Algeria#anchor_6.5.1, accessed 28th /01/2019.
- UNICEF Algeria : https://www.unicef.org/algeria/.
- UNICEF, Santé de la mère et de l'enfant, sur : https://www.unicef.org/algeria/sant%C3%A9-de-la-m%C3%A8re-et-de-lenfant, consulté le : 04/01/2010.
- World Development Indicators (WDI), sur : http://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/, consulté le: 15/06/2019.
- World Health Organization: https://www.who.int/.
- Word Health Organization (WHO), Algeria and Argentina certified malaria-free by WHO (2019): https://www.who.int/news-room/detail/22-05-2019-algeria-and-argentina-certified-malaria-free-by-who, accessed: 28/09/2019.
- WHO (World Health Organization), GHO (The Global Health Observation): https://www.who.int/data/gho/data/countries/country-details/GHO/algeria?countryProfileId=d4fe1e31-462d-4859-b76e-dd550a5d7cbf, January 25th 2020.
- World Intellectual Property Organization (WIPO): https://www.wipo.int/global_innovation_index/en/, accessed: 28/02/2020.

ملخص

يكتسي موضوع التنمية المستدامة بعدا عالميا وله أهمية بالغة ليس في حياة الشعوب فحسب وإنما يطال حتى مستقبل الأجيال القادمة ومصيرها. فالتنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وهذا ما سعت إليه دول العالم. حيث تبنت الدول المتقدمة هذا المفهوم من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وأكبر رفاهية للأفراد؛ وبالنسبة للدول النامية على غرار الجزائر فقد أدركت بدورها هذه الحقيقة، وبادرت إلى انتهاج الإستراتيجيات والسياسات والبرامج التنموية الملائمة لتهيئة الإقليم بما يتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة، ومواكبة التطورات العالمية.

وبناء على ما تقدم تم اختيار موضوع:" واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تحليلية باستعمال مؤشرات إحصائية" بهدف دراسة واقع وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر ومدى نجاعة السياسات المسطرة في إطارها، والتي بادرت بوضعها منذ سنوات 2000. عن طريق تقييم أهداف الألفية للتنمية MDGs (2000-2015)، ومحاولة توضيح كيف يمكن بلوغ أهداف التنمية المستدامة SDGs (2015-2030). وبالتالي محاولة الإجابة على الإشكالية التالية: ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج والسياسات المتّبعة منذ 20 سنة؟ وكيف يمكن بلوغ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر؟ وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بتجميع البيانات والمعلومات وتحليلها، وعلى مجموعة من المؤشرات الإحصائية لكل بعد من الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة. الأمر الذي يمكن من تحليل وتقييم برامج وسياسات التنمية المستدامة في الجزائر، واتخاذ القرارات في هذا المجال.

وفي الأخير؛ فبالرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر والتحسينات المسجلة، إلا أنها لازالت بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ فهناك عدة تحديات تعرقل مسيرتها التنموية. لكننا نؤكد على أن ما تمتلكه الجزائر من إمكانات وموارد، يؤهلها للحاق بركب الدول المتقدمة وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة، هو حتمية تبني سياسة تنموية مستدامة للتنويع الاقتصادي، وتطوير باقي القطاعات خاصة النظيفة؛ وذلك من أجل التخلص من التبعية النفطية، وتخفيف الضغط المالي على الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة، الأهداف الإنمائية للألفية، أهداف التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract

Sustainable development is a concept with a global dimension, and great importance in the lives of the present and even future generations. It is development that meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs. Thats why every country sought to achieve the notion, where developed countries adopted this concept in order to achieve sustainable economic growth and greater welfare for people; and for developing countries as well like Algeria, it has realized this fact, and has taken the appropriate strategies, policies and development programs, and trying to make compliance with sustainable development requirements, and keep pace with world progress. Accordingly, the topic is: " Sustainable Development in Algeria - fact and prospects - an Analytical Study Using Statistical Indicators" was chosen with the aim of studying the reality and challenges of sustainable development in Algeria, and the effectiveness of its policies, which it initiated by setting it up since the years of 2000; by evaluating the Millennium Development Goals MDGs (2000-2015), and trying to illustrate how SDGs (2015-2030) may be achieved. Thus, the study is trying to answer the following problem: What is the fact of sustainable development in Algeria through the programs and policies pursued for 20 years? How can the sustainable development goals be achieved in Algeria? It was based on the descriptive analytical approach that collects and analyzes data and information, and a set of statistical indicators for each dimensions of sustainable development. which enables analysis and evaluation of sustainable development programs and policies in Algeria and decision-making in this field. Finally, despite Algeria's efforts and improvements, it stills far from achieving the sustainable development goals, as there are several challenges that may affect its development process. But we have affirmed that Algeria possesses the potentials and resources to catch up with the developed countries and achieve a global and sustainable development. Our study has concluded that it is imperative to adopt a sustainable development policy for economic diversification, and the development of other sectors, especially clean ones; in order to get rid of the oil dependency and reduce financial pressure on the national economy.

Key words: Sustainable development, Millennium Development Goals, Sustainable development goals, Sustainable development indicators, Algeria.